

** جــامـعـة الجـزائـر2 – أبو القاسـم سـعدالله – **

كلية العلوم الإنسانية

قسم التاريخ

النشاط الزراعي ببلاد المغرب

في القرنين (8هـ /9هـ) ، (14م/15م) من خلال كتب النوازل

– البرزلي ، المازوني ، الونشريسي نموذجاً –

رسالة لنيل درجة دكتوراه العلوم تخصص تاريخ وسيط

من إعداد الطالب:

عميار خليل

إشراف الأستاذ الدكتور:

غرداوي نورالدين

لجنة المناقشة

الأعضاء	الجامعة	الصفة
أ.د / نبيلة عبدالشكور	جامعة الجزائر	رئيسا
أ.د / نور الدين غرداوي	جامعة الجزائر	مشرفا ومقررا
د / عبدالقادر شريف	جامعة الجزائر	عضوا مناقشا
د / زكية كربال	جامعة الجزائر	عضوا مناقشا
د / بشير مبارك	جامعة تيبازة	عضوا مناقشا
د / مصطفى داودي	جامعة الجلفة	عضوا مناقشا

السنة الجامعية

1441هـ/1442هـ

2020م/2021م


بسم الله الرحمن الرحيم

قال الله تعالى:

﴿ وَهُوَ الَّذِي أَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَأَخْرَجْنَا بِهِ
نَبَاتَ كُلِّ شَيْءٍ فَأَخْرَجْنَا مِنْهُ خَضِرًا نُخْرِجُ مِنْهُ
حَبًّا مُتَرَاكِبًا وَمِنَ النَّخْلِ مِنْ طَلْعِهَا قِنْوَانٌ
دَانِيَةٌ وَجَنَّاتٍ مِنْ أَعْنَابٍ وَالزَّيْتُونَ وَالرُّمَّانَ
مُشْتَبِهًا وَغَيْرَ مُتَشَابِهٍ انْظُرُوا إِلَى ثَمَرِهِ إِذَا
أَثْمَرَ وَيَنْعِهِ إِنَّ فِي ذَلِكُمْ لَآيَاتٍ لِقَوْمٍ
يُؤْمِنُونَ ﴾.

الأنعام(99)

شكر وتقدير

إِنَّ الشكر أولا وقبل كل شيء لله رب العالمين ، الذي أنعم علينا وهدانا ثم أتقدم بالشكر إلى الأستاذ الدكتور غرداوي نور الدين الذي أشرف على هذا العمل المتواضع بكل روح علمية ، فكانت إرشاداته السديدة وتوجيهاته الرشيدة منهجا لي في إنجازي لهذا البحث ، فله مني كل التقدير والإحترام.

كما أتوجه بالشكر الى جميع الأساتذة الذين لم يبخلوا علينا بنصائحهم القَيِّمة ، وإنتقاداتهم الموضوعية ، والى كل مَنْ ساعدني في إنجاز هذا العمل من قريب أو من بعيد.

الإهداء

أتقدم بهذا العمل إلى عائلتي الكبيرة ، وأسرتي الصغيرة ، وأخص بها والدَيَّ الكريمين ، أبي العزيز رحمه الله و أمي الكريمة شفاها الله وأطال في عمرها ، وإلى جميع أخَواتي وإخوتي الأعزاء ، وفي مُقَدِمَتهم أخي أبوالأنوّار ، الذي أَمَدَّنِي بكل أسباب النجاح ، ولازال فضله الكبير عليَ مستمرًا ، وقد تَجَاوَزْتُ الخمسين .

وإلى زوجتي وأمّ أولادي وشريكة دربي ، رمز الصفاء والعطاء ، وإلى وَلَدِي أيمن و بناتي الخمس : لَمْيَاء ، مَريم ، رزيقة والصغيرتين سناء وسهيلة فَلَذَّاتُ الأكباد ، ورَيَاحين الدنيا وأَمَل الحياة .

المقدمة

توجهت الدراسات التاريخية الحديثة والأبحاث الأخيرة المتخصصة في تاريخ بلاد المغرب الى استعمال أدوات مصدرية جديدة تضمّنها تراثنا الإسلامي(1)، وتعتبر النوازل من بين المؤلفات التي جسّدت هذا الصنف من المصادر التي قدمت معلومات مهمة غطّت مساحات واسعة في التاريخ الاقتصادي ، واستطاعت ان تجيب على عدة إشكالات إرتبطت بنشاطات المجتمع الاقتصادية ، التي أهملتها كتب التاريخ التقليدية المتمحورة حول السياسة والحروب وأغفلت عنها كتب المناقب والتراجم التي ركّزت بدورها على الجوانب العلمية والثقافية .

ومن خلال مطالعاتي المباشرة لأغلب المصادر التي تناولت مختلف جوانب الحياة لبلاد المغرب ، لاحظت ندرة الدراسات المرتبطة بتاريخها الاقتصادي ، مقارنة مع تلك التي تناولت الجوانب السياسية ، فارتأيت أن أتناول في دراستي جانب من التاريخ الإقتصادي للمنطقة .

وتمثل الزراعة أهم الأنشطة الاقتصادية طيلة العصور الوسطى ، وأساس مقوّمات الاقتصاد التي يتوقف عليها ، من خلال كمية الانتاج وتنوعه وارتباط ماتنتجه الزراعة بتواجد الحرف والصناعات وانتشارها ، وعلاقته المباشرة بالتجارة واسواقها ، ورغم هذا الدور والاهمية نجد موضوع الزراعة من بين القضايا المغيبة في تاريخ بلاد المغرب خلال هذه الحقبة.

وإرتكازا على دراستي لكتب النوازل في مرحلة الماجستير ، وقفت على العديد من القضايا المرتبطة بالنشاط الزراعي الذي عرفته بلاد المغرب في القرنين الثامن والتاسع الهجريين ، حيث تضمنت مسائل كثيرة معلومات مهمة متعلّقة بالمجال الفلاحي كنوازل المغارسة ، المزارعة ، المساقاة ، وقضايا المياه المرتبطة بالزراعة والنشاط الرعوي.

---

(1) اول من أشار الى هذا النوع من المصادر مجموعة من الباحثين المستشرقين .انظر/جون سوفاجي وكلود كاهن: **مصادر دراسة التاريخ الإسلامي** ، تر: عبد الستار حلوجي ، الهيئة العامة لشؤون المطابع الاميرية ، مصر ، 1998، صص77،78،353.

وأمام هذا النقص في التاريخ الاقتصادي لبلاد المغرب ، ومقابل هذه المعطيات المتوفرة في هذه المصادر وقع اختياري على دراسة موضوع الزراعة في بلاد المغرب من خـلال هذا الصنف من المصادر ، وعلى أسـاسها سنحاول في هذه الدراسة تسليط الضوء على " **النشاط الزراعي ببلاد المغرب في القرنين الثامن والتاسع الهجريين من خلال كتب النوازل – نوازل البرزلي ، المازوني ، الونشريسي نموذجاً–** " كموضوع لرسالتنا هذه لأن هذا الموضوع يشكل الجزء المهم والأكبر في الميدان الاقتصادي في بلاد المغرب بإعتباره مجتمع زراعي ، وأن كتب النوازل التي عزمنا على اعتماد مادتها مصدراً أساسياً في دراستنا تحظى بأهمية كبيرة كونها من المصادر التراثية التي اشتملت على حوانب كثيرة من حياة الفلاحين ونشاطهم الزراعي .

ويرجع إختياري لهذا الموضوع إلى رغبتي وميولاتي الشخصية ، التي دفعتني للبحث في هذا الجانب الاقتصادي وتقصي حقيقة النشاط الزراعي ببلاد المغرب بإعتباري ابن بيئة ريفية ، مازالت تشهد واقعا زراعيا تقليديا.

والى جانب هذه الرغبة حَفَّزني إلى الكتابة والبحث في هذا الموضوع ، بعد إستشارتي للأساتذة وموافقتهم على إختياري له جملة من الدوافع الناتجة عن إطلاعي المباشر للعديد من المراجع التي أشارت الى ندرة المعلومات عنه رغم أهميته البالغة في التاريخ الإقتصادي خلال الفترة المحصورة بين القرنين الثامن والتاسع الهجريين ، كما أشارت في نفس الوقت الى إمكانية توظيف مؤلفات النوازل في بلاد المغرب التي تزامنت مع هذه الفترة ، و شكلت هذه المعطيات بعد تحفيزات الأستاذ المشرف أرضية توجهت من خلالها الى هذا العمل ، وإنطلاقة لأتناول الموضوع في المجال الزمني الذي أُلِفت فيه كتب النوازل ، ليقع إختيارنا عليه و نتعرف من خلاله على أهمية الزراعة و إرتباطها بباقي الأنشطة الاقتصادية وبمختلف جوانب الحياة الاجتماعية و السياسية ، فهي من القضايا الجديرة بالبحث التاريخي الذي يعرفنا على صفحة من تاريخ أمتنا الإسلامية ، الحافل بالإنجازات العلمية والحضارية التي جعلتها في مكانة ريادية بين الأمم التي عاصرتها آنذاك.

لذلك آثرتُ البحث في هذا المجال ، والإسهام فيه بدراسة متخصّصة ، وتسليط الضوء على احتياجات المجتمع الغذائية خلال هذه الفترة والتعرف على التجارب التي اشارت اليها كتب النوازل في المجال الزراعي التي تقتضي منا الاستفادة منها.

واعتبارا من أن موضوع الزراعة يكتسي دراسة حيوية ، لما توفره من مواد رئيسية لحياة الانسان وجميع الكائنات الحية من غذاء وماء ، وإنها تعكس جوهر مشكلة الأمن الغذائي التي تهدد منطقة بلاد المغرب وتُستغل كأداة للضغط على الكثير من قراراته ، فإننا نسعى من خلال هذه الدراسة الى لفت الإنتباه والعناية بتراثنا ومحاولة الاستفادة منه للخروج من أزمتنا الغذائية.

والى جانب هذه الدوافع فإن دراسة المستشرقين للغرب الإسلامي أمثال الباحثة لوسي بولنز(1) وجورج سارطون(2) ومحاولتهم إبراز جوانب التنمية الزراعية في الاندلس وجهتني للاهتمام والبحث في القسم الشرقي من الغرب الإسلامي(3)بأجزائه الثلاثة المغرب الأدنى والمغرب الاوسط والمغرب الاقصى .

وبالرغم من أن دراسات عديدة بحثت في مؤلفات النوازل والفتاوى التي أشارت اليها أعمال المستشرقين أمثال اميل عمار(4)وكلود كاهن(5)

---

(1) من خلال مؤلفها:

Lucie Bolens : **Les méthodes culturales au moyen age d'après les traités d'agrnomie andalous** :**tradition et techniques**, Editions Médecine et Hygiéne ,Genève,1974.

(2) من خلال مؤلفه " تاريخ العلم" الذي أصدره سنة1931 ، وتناول ترجمته إسماعيل مظهر ونشرته دار النهضة العربية بالقاهرة سنة1961.

(3) اول من اعتمد هذا التقسيم صاحب كتاب المسالك والممالك خلال القرن الرابع الهجري حيث قسم الغرب الإسلامي الى قسمين الشرقي شمل كل من برقة وافريقية وتاهرت وطنجة والسوس والقسم الغربي شمل الاندلس. انظر/ الاصطخري : **المسالك والممالك** ، تح : محمد عبدالعال الحيني ، مطبوعات الهيئة العامة لقصور الثقافة ، مصر ، 2004 ، ص33.

(4) صدرت سنة1908 بباريس ضمن نشرة "الأرشيف المغربي " ترجمة فرنسية لمختارات من فتاوى المعيار للونشريسي على يد الأستاذ إميل عمار

Ahmad alwancharisi, **la pierre de touche des fétwas**: **choix de consultations juridiques des faqihs du Maghreb**, traduites et analysées par Émile Amar TI, in archives marocaines, V, XII , publication de la mission scientifique du maroc, Ernest Leroux, paris, 1908.

(5) من خلال مؤلفه " مقدمة لتاريخ العالم الإسلامي في القرون الوسطى بين القرنين السابع والخامس عشر الميلاديين" :

- Claude Cahen : **Introduction à l'histoire du monde musulman médiéval**: **VIIe-XVe siècle** , éditions Maisonneuve, paris, 1982, p 77.

وجون سوفاجي[1]والهادي روجي ادريس[2] وجاك بيرك[3]، ومجهودات الباحثين من بلاد المغرب الذين وظّفوا هذه المؤلفات في ابحاثهم التاريخية كأعمال سعد غراب ومحمد المنوني ومحمد حسن والقادري بودشيش ومحمد فتحة ونورالدين غرداوي ، إلا أنها لم تستوف كامل موضوع الزراعة (بمقوماتها ، وعملية الري ونوعية الأراضي الزراعية ومحاصيلها) خلال فترة البحث ، ولم تنل حقها من الدراسة على حد علمنا ، بل تركت جملة من الاستفهامات حول واقع الزراعة ببلاد المغرب كانت بذورًا لميلاد موضوع دراستنا[4].

وبشكل عام جاءت هذه الدراسة كمحاولة للكشف عن الإمكانيات الزراعية التي يمتلكها الفلاح في بلاد المغرب من خلال استعمال وسائل الري والطرق المتبعة في عملية السقي ونوعية الأراضي الزراعية وكيفية استغلالها بهدف الإستقرار وتحقيقا للتنمية ، خلال القرنين الثامن والتاسع الهجريين وهي الفترة التي عرفت إنقسام

---

(1) الف كتاب سنة 1943عنوانه (Introduction à L'histoire de L'orient musulman) ، وترجمة الى العربية بعنوان "مصادر دراسة التاريخ الإسلامي" ، سبق ذكره كمرجع في هذه الدراسة .

(2) ترك المستشرق الفرنسي الهادي روجي ادريس بحوثا تاريخية قيمة وظف من خلالها كتب النوازل منها:

- **Contribution à l'histoire de la vie religieuse en ifrquiya ziride**,Mélanges I,Massignon II,Damas,1957.
- **Quelques jurists ifriqiyens de la fin du Xéme siècle**,**Revue Africaine N^{0}446-449**,**1956**.

(3) الف عدة مقالات تضمنت أهمية النوازل في دراسة تاريخ المغرب الأوسط، وقد لفتت هذه الاعمال انتباه الباحثين ووجهتهم الى توظيف هذا النوع من النصوص لمعالجة عدة جوانب، ومن هذه الاعمال مقال بعنوان "مشكلات علم الاجتماع الفقهي في شمال افريقيا" سنة 1953 ، واخر بعنوان :

- **L'intérieur du Maghreb** (XV^e-XIX^e siècle),Editions Gallimard ,Paris, 1978.
- **Les hilaliens repentis ou l'Algérie rurale au XVe siècle**, **d'après un manuscrit jurisprudential** , Annales Economies,sociétés, civilisations,25e année ,1970.

(4) يجب الإشارة إلى الدراسات المرتبطة بالموضوع التي تناولها الباحثون المغاربة منها:

- سعد غراب :

-**كتب الفتاوى وقيمتها الاجتماعية – نوازل البرزلي**- حوليات الجامعة التونسية ،كلية الاداب والعلوم الإنسانية ، تونس 1978.

- موقف الفقهاء المغاربة من المجموعات الريفية من خلال نوازل البرزلي ، **ضمن ملتقى حول تاريخ وحضارة المغرب بوهران ،** وهران 26-27-28 نوفمبر 1983، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 1987.

- محمد المنوني : **المصادر العربية لتاريخ المغرب** ، منشورات كلية الاداب والعلوم الإنسانية ، الرباط ،1983.
- حسن محمد : **القبائل والارياف المغربية في العصر الوسيط** ، دار الرياح الأربع للنشر، تونس ، 1986.
- عمر بنميرة : **النوازل والمجتمع** ، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية ، مطبعة الامنية ، الرباط، 2012م.
- الدراسات التي تناولها القادري بودشيش ومحمد فتحة ونورالدين غرداوي حول توظيف النوازل في القضايا الاجتماعية والاقتصادية .

بلاد المغرب الى الكيانات السياسية الثلاث بعد سقوط دولة الموحدين[1]، والتي شهدت المصادر بتنميتها وازدهارها الفلاحي ونحاول تسليط الضوء على هذه الاشكالية من خلال كتب النوازل المعاصرة لها.

ولقد إعتمدنا على هذا النوع من المصادر كمادة أساسية في دراستنا ، كونها من المصادر التراثية الساندة لكتب التاريخ العربي الإسلامي ، ولعلاقتها المباشرة بالزراعة في بلاد المغرب خلال القرنين الثامن والتاسع الهجريين وهي الاطار الزمني المعني بالدراسة ، ومن أشهرها ثلاثة مؤلفات وهي :

-1-كتاب **جامع مسائل الأحكام لما نزل من القضايا بالمفتين والحكام**[2] ، ويسمى بـ"فتاوى البُرزُلي"وهو أبو القاسم ابن أحمد البلوي القيرواني الشهير بالبرزلي (ت841هـ/1437م) ، وكتابه موسوعة كبيرة الحجم تعددت موارده واتسعت مادته ، وظل من المصادر المعتمدة للكثير من كتب الفقه والفتاوى.

-2-كتاب **الدرر المكنونة في نوازل مازونة**[3] ليحي بن موسى المازوني المغيلي (ت883هـ/1478م) وهو كتاب جمع فيه-كما صرح في المقدمة - نوازل علماء تونس ، وبجاية ، والجزائر، وتلمسان.

-3-كتاب **المعيار المعرب والجامع المغرب عن فتاوى أهل إفريقية والأندلس والمغرب**[4] لمؤلفه أحمد بن يحيى الونشريسي (ت914هـ/1508م) جمع الكثير من نصوص كتب فتاوى الأندلسيين والمغاربة ، ورتبه على أبواب الفقه ، ونقل فيه بعض الرسائل التي ألفت إجابة عن أسئلة متنوعة المواضيع.

وقد خُصِّصَ للزراعة في هذه الكتب بابًا يتحدث عن فتاوى أجاب من خلالها الفقهاء عن نوازل وقعت وعكست النشاط الزراعي ، فقد تناول البرزلي نوازل المغارسة و المساقاة في الجزء الثالث و الرابع من كتاب "جامع الاحكام"، وتضمنتها مسائل المساقاة والمغارسة ومسائل البيوع ومسائل الاقطاع والاكرية في الجزء الثاني من كتاب

---

(1) الدولة الحفصية (625 -981هـ/1228-1573م) في المغرب الادنى ، الدولة الزيانيَّة (633-962هـ/1236-1554م) في المغرب الاوسط ، الدولة المرينيَّة (668 -957هـ/1269-1550م) في المغرب الاقصى.

(2) البرزلي : **جامع مسائل الأحكام لما نزل بالقضايا من المفتين والحكام** ، تحقيق محمد الحبيب الهيلة ، دار الغرب الاسلامي ، بيروت ،2002.

(3) المازوني : **الدرر المكنونة في نوازل مازونة** ،(**مخطوط**) نسخة المكتبة الوطنية ، الجزائر ،ج1 تحت رقم 1335 – ج2 تحت رقم 1336.

(4) الونشريسي: **المعيار المعرب والجامع المغرب عن فتاوى أهل إفريقية والأندلس و المغرب** ، أخرجه جماعة من الفقهاء بإشراف محمد حجي ، نشر وزارة الأوقاف المغربية ، المغرب، 1981م.

"الدرر" للمازوني ، و أمدنا الونشريسي بمعلومات قيمة حول الانشطة الزراعية ، احتواها الجزء الثامن ،كما جاءت هذه المعلومات في مواضع أخرى موزعة بين عدة أبواب ،حيث تناول بعضها متفرقة بين الجزء الخامس والجزء السابع ، وأخرى في الجزئين التاسع والعاشر.

إن دراسة موضوع " **النشاط الزراعي ببلاد المغرب في القرنين الثامن والتاسع الهجريين من خلال كتب النوازل – نوازل البرزلي ، المازوني ، الونشريسي نموذجاً–** " لم نجد من تعرض له بدراسة علمية على شكل أطروحة جامعية بحدودها الجغرافية والزمانية ، لكن رغم ذلك لا ننفي وجود بعض الدراسات التي تناولت بعض الجوانب من كتب النوازل ،كما نجد بعض الدراسات الاكاديمية التي سبقت الفترة الزمنية التي تناولتها الدراسة كأطروحة الدكتوراه ليحي ابوالمعاطي " الملكيات الزراعية وأثرها في المغرب والاندلس خلال القرن 3هـ/5هـ" الذي تناول فيها ملكية الاراضي وعلاقاتها بالحياة الاقتصادية والسياسية في بلاد المغرب والاندلس وكان لهذه الأخيرة الحظ الاوفر من الدراسة ، وأطروحة الدكتوراه لعمر بلبشير "جوانب من الحياة الاجتماعية والاقتصادية والفكرية في المغربين الأوسط والاقصى من القرن 6 الى 9هـ/12الى15م من خلال كتاب المعيار للونشريسي".

وأطروحة الدكتوراه لموسى هواري " تقنيات الزراعة ببلاد المغرب من الفتح الاسلامي الى سقوط دولة الموحدين(1هـ/7هـ)" الذي تعرض لمختلف مراحل التقنيات المستعملة في الزراعة خلال الفترة الممتدة من القرن1هـ الى7هـ ، و أطروحة داودي لعرج"تطور الفلاحة في المغرب الأوسط مابين القرنين الثاني والسادس الهجريين".

الى جانب هذه الدراسات تناول كمال أبو مصطفى "جوانب من حضارة المغرب الاسلامي من خلال نوازل الونشريسي" ورغم قيمة الدراسة الا انها تناولت الجانب الاجتماعي والثقافي ولم تعط للجانب الاقتصادي الا اليسير ، ودراسة عبدالله دهينة لبلاد المغرب بعد سقوط الموحدين في كتابه" دول الغرب الإسلامي في القرون 13م ،14م،15م " والذي خصص جزء منه للواقع الزراعي و تناول أسباب تراجعه ، و دراسة عمر بن ميرة في مؤلفه"النوازل والمجتمع " الذي وظّف من خلاله النوازل الفقهية لدراسة بعض الجوانب من تاريخ البادية في المغرب

الاقصى خلال القرنين الثامن والتاسع الهجريين ، ومؤلف الباحث محمد فتحة المعنون "النوازل الفقهية والمجتمع" الذي تناول فيه الجانب الثقافي والاقتصادي لبلاد المغرب من خلال النوازل.

بالإضافة الى هذه الدراسات والأبحاث هناك بعض المقالات التي نشرت حول الموضوع ونذكر منها مقال للقادري بوتشيش" العلاقات الانتاجية بين المزارعين وأرباب الاراضي في المغرب والاندلس خلال القرن 6هـ"، ومقال لمحمد حسن " أصناف من الانتاج الزراعي بإفريقية من القرن 6ه/9ه "تضمن أهم المحاصيل الزراعية ببلاد المغرب الادنى خلال العهد الحفصي، وكرم ادريس في مقاله "علاقات الإنتاج بالمغرب من خلال نوازل الفقهاء"(1) الذي تناول فيه عمل الخماس وعلاقته بصاحب الارض من خلال كتاب رفع الالتباس عن شركة الخماس(2)، ومقال لغرداوي نور الدين "النظم الزراعية بالمغرب الأوسط في العصر الزياني من خلال نوازل المازوني" تناول من خلالها شركة المزارعة والمغارسة والمساقاة ، بالإضافة الى مجموعة من المقالات حول فقه النوازل في الغرب الإسلامي كمشاركة في أعمال الملتقى الدولى السادس للمذهب المالكي بدار الثقافة بعين الدفلى سنة 2010 التي تناولت في مضمونها توظيف جملة من النوازل في حوانب من الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

وتَكْمُنُ أهمية دراسة الزراعة في أنها من مواضيع الساعة على الساحة العالمية ، و محور إهتمام المجتمع الدولي بصفة عامة ، و الجزائر بصفة خاص ، بإعتبارها إحدى أهم الموارد المحركة للحياة الإقتصادية من جهة ، وعلاقتها بالمجتمع ومختلف نشاطاته ، وبالتالى الكشف عن جانب مهم من الواقع الاجتماعي في الريف والمدينة من جهة ثانية ، وقد حددنا بلاد المغرب بالدراسة من خلال كتب النوازل المعاصرة للقرنين الثامن والتاسع الهجريين ، وهي الفترة التي انتقل فيها الإنتاج الفقهي الى بلاد المغرب بعد ان تراجع في الاندلس بسبب حرب الاسترداد وعملية الجلاء التي عرفتها البلاد طيلة هذه المدة ، وبإعتبار أن أصحاب هذه المؤلفات علماء متقاربون في الفترة التاريخية ، أخذ بعضهم عن بعض ،كما أنهم موزعون جغرافيا على كامل بلاد المغرب من أقصاه الى أدناه

(1) مقال نشر في مجلة "دعوة الحق" العدد252 سنة1985.

(2) ابي علي المعداني : **رفع الالتباس في شركة الخماس** ، دراسة وتحقيق رشيد قباظ ، مركز الدراسات والأبحاث الرابطة المحمدية ، المغرب ، 2016.

كما تكمن قيمة هذا الموضوع في الإستفادة من الحلول الفقهية ، و تعتبر هذه الدراسة إضافة إلى المعرفة العلمية و التعقيب على أسباب أزمة عدم تحقيق الإكتفاء في الغذاء بالوطن مع محاولة الاستفادة من الكيفية التي عالج بها اسلافنا واقعهم الزراعي لتجاوز أزماتهم الغذائية ، كما تكمن الفائدة في إثراء المكتبة الجامعية الجزائرية ، لتكون مرجعاً لطلاب العلم ، ونقطة بداية لإشكاليات أخرى تتعلق بمختلف الانشطة الإقتصادية ببلاد المغرب وإستثمارها .

لذا سنحاول في هذه الدراسة حصر إشكالية بحثنا في مجموعة من التساؤلات هي :

- ماهي مقومات النشاط الزراعي لبلاد المغرب التي هيأت لسكانه توفير مادتهم الغذائية ؟
- ما هي أنواع ملكيات الأراضي الزراعية ؟ وهل تم استصلاحها و استثمارها بالشكل الصحيح ؟
- كيف تم استغلال الثروة المائية ، وما هي وسائل وطرق الري التي استعملت ببلاد المغرب لتنمية زراعتها ؟
- ماهي المحاصيل الزراعية التي كانت تُنْتَج ببلاد المغرب ؟ وكيف كان سكانها يحفظونها ويخزنونها ؟ وهل حقق المغاربة اكتفاءهم الغذائي خلال هذه الفترة؟
- ماهي أهم المشاكل التي اعترضت النشاط الفلاحي ؟ وكيف تعامل معها الفلاحون المغاربة ؟

كلها تساؤلات نحاول الإجابة عليها من خلال ما ورد في كتب النوازل المعنية بالدراسة وهي جامع البرزلي، درر المازوني ومعيار الونشريسي.

تُوصِلُنا أهمية دراسة هذا الموضوع الى جملة من الأهداف ، نسعى الى تحقيقها و نوجزها فيما يلي:

- عرض مقومات الزراعة وامكاناتها في بلاد المغرب خلال القرن الثامن والتاسع الهجريين.
- التعرف على مختلف أنواع ملكيات الاراضي الزراعية ، وكيفية استثمارها في بلاد المغرب.
- تشخيص عملية السقي وطرقه ببلاد المغرب ، والكشف عن اهم المنشآت المائية من خلال النوازل.

- عرض الموارد و الاحتياجات الغذائية في بلاد المغرب خلال القرن الثامن والتاسع الهجري.
- التعرف ضمنيا على دور الفقهاء في حل النزاعات التي كانت تحدث في عملية السقي وحول ملكية الاراضي، و عن مسائل الشُركة و الاستثمار، بالتالي مساهمتهم في تشجيع الفلاحين على استثمار الأراضي وترشيدهم لإستغلال الثروة المائية في الري من خلال تفعيل الدور الديني التربوي للمحافظة على هذه الثروة ، واستخدامها أفضل إستخدام تحقيقا للتنمية الزراعية.

وتستوجب دراسة النشاط الزراعي ببلاد المغرب دراسة المنطقة دراسة طبيعية ، والتعرف على المقومات البشرية ثم التطرق الى وضعية الأراضي الزراعية وفي كيفية سقيها والوصول الى عرض مختلف المحاصيل الزراعية التي انتشرت ببلاد المغرب وما يهددها من مخاطرتعيق نشاط المزارعين.

وفي إطار بحث ومناقشة هذه الإشكالية و لطبيعة الموضوع الاقتصادية يتطلب منا استخدام المنهج الكمي الاحصائي ، الا ان خلو كتب النوازل من المعطيات العددية سواء في حجم الملكيات الزراعية او حول كمية المحاصيل وإنتاج الغلات أو معطيات إحصائية حول عملية الري التي كانت مبهمة وغير مذكورة في معظم الحالات جعلنا نتبنى المنهج التاريخي ، معتمدين في ذلك على التحليل التاريخي القائم على إستقاء المعلومات من مصادرها وجمع المادة التاريخية من كتب النوازل ومحاولة استقراء مضمون النازلة واستنتاج مظاهر النشاط الزراعي من خلالها قدر الإمكان دون أن أُحَمِّل النصوص أكثر مما تحتمل ، ثم فرزها وتوظيفها وعرضها بالشكل الذي يخدم الموضوع ، وفي هذا الإطار يجب الإشارة الى أنني تتبعت رصد المعطيات المرتبطة بالزراعة النباتية ولم أدرج النشاط الرعوي وتربية الماشية في الدراسة ، كما لم أعتمد على النوازل التى ذُكرت وإرتبط واقعها بالأندلس ،كنوازل ابن رشد والقاضي عياض ، واجتنبت في بعض الحالات تكرار النازلة التى تدور حول نفس المسألة وإكتفيت بواحدة[1].

---

(1) تكررت هذه الحالات كثيرا عند الونشريسي ، وفسرت ذلك بأنها متعلقة بأبواب فقهية متعددة تستدعي إدراجها في أبواب مختلفة ، أو أنها تكررت سهوا من المؤلف ، وعدم إنتباهه الى أنه سبق وأن أثبتها في أبواب أخرى.

وبعد إستيعاب مضامين المادة التاريخية ، قسّمت عملي الى فصول ، لأَصِل عند نهاية كل فصل برؤى واضحة وفهم صحيح لكل عناصره ، كما أنني وظفت جزئيًا بعض آليات المناهج الأخرى ، كالمنهج الوصفي التاريخي في بعض الأحداث والقضايا ، وذلك في وصف الحالة (المشكلة) والنتائج المتوصل إليها ، وتركيب أجزائها ، ووظفت المنهج المقارن في تحديد التباين بين بعض الآراء والمعطيات التي تضمنتها بعض المسائل مقابل المعلومات التي قدمتها كتب الرحلة والمصادر الجغرافية حول القضايا المتناولة في الدراسة ، وقَرَنْتُ التواريخ الهجرية المعتمدة في كل المصادر التاريخية بالتواريخ الميلادية مستعينا بجدول السنين الهجرية(1)، ووضعت جملة من الملاحق التي تم توظيفها بالاحالة اليها كلما اقتضت الضرورة ، ثم ذَيَّلْتُ الرسالة بالفهارس الفنية المتعارف عليها كفهرسة الأماكن و الأعلام ثم عرض قائمة المصادر و المراجع و انهيت العمل بفهرس الموضوعات.

للإجابة على الإشكاليات المطروحة ، و بناء على المادة العلمية التي تم التوصل إليها، بعد تقليب النظر في تصميم الأطروحة و التغيير فيها زيادة ونقصانا استوى البحث على شكله النهائي و قُسّم إلى خمسة فصول مع مقدمة وخاتمة وجملة من الملاحق المرتبطة بكل فصل ، وتضمنت خطته مايلي:

تناولت في الفصل الأول التعريف بالنوازل وتقديم دراسة إحصائية لأشهر من ألّف في النوازل من فقهاء بلاد المغرب وعرض اهم مؤلفاتهم خلال القرنين 8و9هـ ، ثم عرضت تقديما للمُؤَلَفَات المعتمد عليها في الدراسة ، والتعريف بأصحابها ، و أنهيت هذا الفصل بمبحثٍ أفردته لعرض جوانب من الحياة الاقتصادية ببلاد المغرب من خلال هذه المؤلفات الفقهية .

وخَصَّصْتُ الفصل الثاني لمقومات الزراعة وأسسها الطبيعية والبشرية ، فتناولت من خلالها تحديد المجال الجغرافي لبلاد المغرب ، هذا المجال الذي كانت حدوده الجغرافية إشكالية يصعب ضبطها ، مستعرضا أهم المظاهر

---

(1) أنطون بشاره قيقانو: **جدول السنين الهجرية وما يوافقها من السنين الميلادية** ، ط3 ، دار المشرق ، لبنان ، 1997.

التضاريسية ونوع المناخ السائد و الموارد المائية المتوفرة ، ثم انتقلت الى العوامل البشرية متتبعا انعكاساتها الايجابية على واقع الزراعة في بلاد المغرب خلال فترة الدراسة .

أما الفصل الثالث فَرَصَدْتُ فيه وضعية الأراضي الزراعية وانواعها التي انتشرت في الريف و حول المدن ، وقمت بفرز المادة التاريخية المتعلقة بها حيث قَسَّمتُها ورتَّبتها حسب نوع الملكية و مختلف أشكالها ، ثم تطرقت الى نظام استغلال هذه الاراضي الزراعية التي سادت و ساهمت في التنمية الزراعية .

وأفردت الفصل الرابع لنظام الري ببلاد المغرب من خلال كتب النوازل ، وقسمته الى مبحثين تناولت في مبحثه الأول نظام الري وطرقه ببلاد المغرب ، وفي الثاني بينت موقع المنشآت المائية ودورها في النشاط الزراعي .

أما الفصل الخامس فقد تناولت فيه الإنتاج ومشاكل الزراعة ببلاد المغرب من خلال كتب النوازل و عالجت مضمونه من خلال مبحثين: تطرقت في الأول الى مختلف المحاصيل الزراعية التي انتشرت زراعتها في بلاد المغرب والى كيفية حفظ هذه الغلات وتخزينها ومظاهر الاكتفاء منها ، وأفردت المبحث الثاني للحديث عن أهم المشاكل التي تعيق الزراعة وتعطل نشاط المزارعين.

وجاءت الخاتمة لتعرّف بأهم النتائج التي توصلت إليها من خلال مسيرة فصول البحث ، وذيَّلتُ رسالتي بملاحق توضيحية مرتبطة بموضوع الدراسة ، مع فهارس تقنية و قائمةٍ للمصادر والمراجع التي إعتمدتُ عليها في إتْمَام هذا البحث.

ولمعالجة هذا الموضوع إعتمدت على مصادر كثيرة ومتعددة كالمصادر الفقهية والجغرافية وكتب الفلاحة التي تشكل قاعدة وارضية لدراستنا ، كما استعنت بالمصادرالتاريخية وكتب الرحلة والتراجم لسد الكثير من الثغرات والالمام بمختلف جوانب الموضوع ، الى جانب العديد من المراجع المرتبطة بالموضوع ، وسوف أركز على أهمها ، والتي لها علاقة بموضوع الزراعة ببلاد المغرب خلال فترة الدراسة والعناصر المرتبطة بها ، وسنذكرها حسب أهميتها

وحسب تسلسلها الكرونولوجي ، وأول هذه الكتب حسب حاجيات البحث كتب النوازل وهي : كتاب البرزلي ، كتاب المازوني وكتاب الونشريسي بإعتبارها أداة البحث الرئيسية وترتكز عليها المادة الأولية للدراسة[1] .

وتندرج كتب الفلاحة في مقدمة المصادر المعتمد عليها لارتباطها بطبيعة الموضوع ، حيث اشتملت على معظم المعلومات المرتبطة بالنبات والمحاصيل الزراعية واهم التقنيات الفلاحية التي افادتنا في البحث بشكل واسع حيث رصدت من خلالها تقنيات الغرس والسقي وطرق البذر والحرث والحصاد وكيفية تخزين الغلات وحفظها والتعريف بانواع المحاصيل وذكر اوصافها، واهم هذه المؤلفات كتاب **مفتاح الراحة لاهل الفلاحة** الذي الف خلال القرن الثامن الهجري لمؤلف مجهول ، و**كتاب الفلاحة** لابن العوام الاشبيلي(6هـ) ، وكتاب **عمدة الطبيب في معرفة النبات** لمؤلفه ابوالخير الاشبيلي(6هـ).

كما إعتمدت على عدد كبير من كتب التراجم والمناقب في هذه الدراسة ، لترجمة الأعلام والفقهاء الذين سُئِلوا وأَجَابوا عن النوازل كما اشارت الى جوانب من النشاط الزراعي في بعض المواضع ، ومن اهم هذه المصادر : كتاب **المسند الصحيح الحسن** لابن مرزوق التلمساني(781هـ) ، كتاب **الديباج المذهب في أعيان المذهب** لبرهان الدين بن فرحون (799هـ)، و**دوحة الناشر لمحاسن من كان بالمغرب من مشايخ القرن العاشر** لابن عسكر الشفشاوني (986هـ)، وكتاب **البستان في ذكر الاولياء والعلماء بتلمسان** لابن مريم (1014هـ)، كتاب **درة الحجال في أسماء الرجال** لصاحبه ابن القاضي المكناسي(1025هـ) ، بالإضافة الى كتابَيْ **نيل الإبتهاج بتطريز الديباج** و **كفاية المحتاج لمن ليس في الديباج** لأحمد بابا التنبكتي (1036هـ) .

ولا يمكن أن نتناول الموضوع دون توظيف كتب التاريخ في البحث والإستقصاء عن الظروف السياسية والإجتماعية المحيطة بالظاهرة الإقتصادية ، وبالتالي التعرف على الأوضاع السياسية والتي تضمنت في طياتها جوانب إقتصادية وظفت في الدراسة خلال الحقبة الممتدة بين القرنين الثامن والتاسع الهجريين ، وتحديد الاطار

(1) أنظر لاحقا تقديم هذه المصادر والتعريف باصحابها في الفصل الأول من الدراسة .

الزمني للقضايا المتناولة في النوازل وفي مقدمة هذه المصادر نذكر كتاب **ديوان المبتدأ والخبر في تاريخ العرب والبربر ومن عاصرهم من ذوي الشأن الأكبر** لعبد الرحمن بن خلدون (808هـ) ، الذي أمدنا بالعديد من الأخبار والمعلومات السياسية والاقتصادية التي شهدتها بلاد المغرب خلال فترة الدراسة خاصة في جزئه الأول المعروف بالمقدمة وفي جزئيه السادس والسابع عبر مختلف مسار فصول البحث ، وكتاب **بغية الرواد في ذكر الملوك من بني عبد الواد** ليحي ابن خلدون(780هـ) الى جانب كتاب التنسي (899هـ) الموسوم بـ **نظم الدر والعقيان في بيان شرف بني زيان** المتخصصة في تاريخ الدولة الزيانية وماشهدته من احداث سياسية خلال فترة الدراسة كان لها انعكاسات على الحياة الاقتصادية في المغرب الأوسط ، وكتاب **الفارسية في مبادئ الدولة الحفصية** لابن قنفذ (810هـ) **والأدلة البينة النورانية في مفاخر الدولة الحفصية** لابن الشمّاع (894هـ)، وكتاب الزركشي(ق9هـ) **تاريخ الدولتين الموحدية والحفصية** التي قدمت لنا إفادات عن الأوضاع التي عرفتها الدولة الحفصية ، كما امدنا كتاب **الانيس المطرب بروض القرطاس في اخبار ملوك المغرب وتاريخ مدينة فاس** لابن ابي الزرع (741هـ)،وكتاب **البيان المغرب في أخبار الأندلس والمغرب** ابن عذاري المراكشي(ق8هـ) وكتابي **جني زهرة الأس في بناء مدينة فاس** للجزنائي(766هـ) و **الروض الهتون في اخبار مكناسة الزيتون** لابن غازي المكناسي(919هـ) المعصرين للقرنين الثامن والتاسع الهجريين والتي امدتنا بمعطيات اقتصادية مهمة شهدت عليها خلال فترة الدولة المرينية.

أما كتب الجغرافيين فقد أفادتنا كثيرا في تحديد المجال الجغرافي لبلاد المغرب ، وأعانتنا على تشخيص الأماكن والمدن ، ووصف واقع الزراعة وأهم المحاصيل التي تزخر بها بلاد المغرب ، ومصبات الأنهار ومنابعها ومجاريها ، وهي معاصرة لفترة الدراسة ، ومن أهمها كتاب **نزهة المشتاق في اختراق الافاق** للادريسي(ق 6هـ) و**كتاب الاستبصار في عجائب الامصار** لمؤلف مجهول (ق6هـ) ، و**كتاب الجغرافيا** لابن سعيد المغربي(685هـ) **وتقويم البلدان** لابي الفداء (732هـ) ، وكتاب **معيار الاختيار في ذكر المعاهد والديار** لابن الخطيب(776هـ) و كتاب **الروض المعطارفي خبر الأقطار** للحميري (ق9هـ) وكتاب **وصف إفريقيا** للوزان (957هـ).

والى جانب هذه المصادر قدمت كتب الرحلة خلال القرن الثامن والتاسع الهجري معلومات مهمة حول موضوع الدراسة ، و التي كشفت لنا عن جوانب مهمة من الحياة الاقتصادية من خلال ملاحظاتهم ومشاهداتهم حيث قدمت لنا هذه المؤلفات حقائق ومعلومات حول توزيع المحاصيل بمختلف أنواعها واهم نطاقاتها الزراعية ، و قدمت لنا معطيات حول عملية الري ووسائلها في المناطق التي عاينوها من بلاد المغرب كما تظهر أهميتها في أنها زامنت القرنين الثامن والتاسع الهجريين وهي الفترة الزمني المخصصة للدراسة ، ويأتي في مقدمتها حسب أهميتها وتوظيفها في الدراسة **رحلة العبدري** (720هـ) ، وكتاب **فيض العباب** للنميري(774هـ) ، و**رحلة التجاني**(ق8هـ) و **رحلة القلصادي** (891هـ) و **الرحلة العياشية**(ق11هـ).

وتندرج الكتب فقهية من بين أهم المصادر التي ارتكزت عليها الدراسة من أجل الفهم الدقيق وحسن توظيفها وتوضيحها كالجوانب المرتبطة بوضعية الأرض واستغلال الدولة لمداخيل الأراضي الزراعية وتنظيم استغلال المياه ، ومن بين هذه المصادر **كتاب الخراج** ليحي بن ادم(203هـ) ، وكتاب **الاحكام السلطانية** لعلي بن محمد الماوردي(450هـ) ، كتاب **الإعلان بأحكام البنيان** لإبن الرامي (734هـ) ، وكتاب **تقريب الامل البعيد في نوازل الأستاذ ابي سعيد** لابن لب الغرناطي(782هـ) ، وكتاب **المختصر الفقهي** لابن عرفة(803هـ) ، وكتاب **تحفة الحكام في نكت العقود والاحكام** لابن عاصم الاندلسي(829هـ) ، وكتاب **تحفة الناظروغنية الذاكرفي حفظ الشعائر وتغيير المناكر** لابن سعيد العقباني(871هـ) وكتاب **شرح حدود ابن عرفة الموسوم الهداية الكافية الشافية لبيان حقائق الامام ابن عرفة الوافية** للرصّاع (894هـ)والملاحظة الملفتة للانتباه بالنسبة لهذه المصادر أن كلما اوغل الباحث في الاطلاع عليها واكثر من قراءته لمسائلها تناقصت صعوبة فهم قضاياها الفقهية وسياقات نصوصها المرتبطة بالدراسة بعد ان يكون قد تعود عليها.

وكان لكتب المعاجم الدور الكبير في دعمي بشرح وتفسير المفاهيم والمصطلحات الفقهية والاقتصادية التي تضمنتها الدراسة ويأتي في مقدمتها **المخصص**(5هـ) لابن السيدة ، **ولسان العرب** لابن منظور(711هـ)، الى جانب **كتاب التعريفات** للجرجاني(816هـ) .

وتستدعي طبيعة الدراسة الاستعانة بالمراجع والدراسات التي لها علاقة بالموضوع للتعرف على اخر ما توصلت اليه هذه الدراسات حول النشاط الزراعي ببلاد المغرب خلال فترة الدراسة ، وعليه اعتمدنا على مجموعة من المراجع التى تمكنت من الاطلاع عليها ، وكان لها صلة بموضوع البحث نذكر منها كتاب **النوازل والمجتمع** لصاحبه عمر بنميرة الذي إستعنت به في قضية الخلافات القائمة على استغلال المياه في السقي و تحليل أسباب الصراع في بادية بلاد المغرب، وكتاب **النشاط الاقتصادي في المغرب الاسلامي** لعز الدين احمد موسى الذي قدم من خلاله جوانب مهمة حول النشاط الزراعي خلال الفترة التي سبقت الدراسة،كما كان لكتاب **سجلماسة وإقليمها في القرن الثامن هجري** لحسن علوي في دراسته لإقليم سجلماسة وأبرز مقومات زراعتها وأهم غلاتها خلال القرن الثامن الهجري، وكتاب **الكوارث الطبيعية واثرها في سلوك وذهنيات الانسان في المغرب والاندلس** لعبدالهادي البياض الذي تناول في جانبه الجوائح وأثرها على الإنتاج الزراعي وكتاب **النوازل الفقهية والمجتمع** لمؤلفه محمد فتحة الذي عرض جوانب من الحياة الزراعية في البادية من خلال النوازل.

الى جانب هذه المراجع فقد إستفدت كثيرا من الأطروحات الجامعية ، التي ساعدتني على فهم طريقة معالجة الموضوع من الناحية المنهجية ، وأرشدتني الى المصادر والمراجع التي يمكن الإستفادة منها في معالجة موضوع البحث .

وفي هذا السياق لا يمكن أن نغفل عن العَقَبَات التي اعترضت مسار البحث والتقصي في بنائه ، فطبيعة دراسة موضوع النشاط الزراعي ببلاد المغرب من خلال كتب النوازل تطرح جملة من العوارض والصعوبات التي يجب الإشارة اليها ، ويتقدم هذه الصعوبات قراءة النصوص النوازلية بمصطلحاتها الفقهية وكيفية إستخراج المادة

التاريخية منها ، لدرجة أنني أشعر بمسؤولية تحويل النازلة الى مادة تاريخية وصعوبة إعادة تركيبها ، وفي هذا الصدد أستحضر مقولة أحد الفقهاء في حديثه عن تناوله لمسائل المياه فقال : " إني وجدت مسائل دعوى الحيطان والطرق ومسيل الماء من أصعب المسائل مرامًا وأعسرها إلتئامًا "(1) وقد شعرت بهذا الأمر كلما تناولت نازلة مرتبطة بقضايا الزراعة ، ويندرج في هذا المجال صعوبة الأسلوب الفقهي ، الذي يتضمن المصطلحات الخاصة به و التى يتعسر فهمها .

ومن الصعوبات التى واجهتني هي البحث في كتاب درر المازوني ، بإعتباره من المصادر المعتمدة في الدراسة ، وهو عبارة عن مخطوط حيث تتعذر قراءة بعض الكلمات ، وأحيانا فقرات بكاملها لعدم وضوح الكتابة أو لسوء الخط ، فأحيانا أقرأ عدة ورقات من هذا المخطوط دون أن أستخرج معلومة واحدة ، وهذا ينطبق بصفة خاصة على الجزء الثاني منه ، مما يجعلها غير سهلة الإستغلال .

بالإضافة الى صعوبة معرفة المفتين ، لأن كتب النوازل تكتفي في الغالب بذكر كُنية الفقيه دون إسمه ، وقد يوجد أكثر من فقيه يحمل نفس الكنية مما يضطرني الى البحث عنه في موسوعات التراجم.

كما أشير الى أن بعض النوازل – وهي قليلة – قد حددت بصورة مباشرة المكان الذي وقعت فيه مثل مدينة القيروان أوقفصة او مدينة تلمسان او مليانة او مدينة تازة ومدينة فاس و مراكش ، فإن معضمها لم تذكر الإطار المكاني بالتحديد ، ونفس الملاحظة رُصِدَت بالنسبة لتحديد تاريخ النازلة ، إذا إستثنينا بعض النوازل ، مما يجعلني إعتمد على معرفة المفتي المعاصر لها كمؤشر لتأطير النازلة زمنيًا ، وهي من بين معيقات إستعمال كتب النوازل في الدراسات التاريخية ، والى جانب هذه المعيقات نضيف صعوبة التعامل مع المراجع الأجنبية من خلال ترجمة النصوص الوظيفية وصياغتها صياغة ملائمة للبحث وذلك بعد استهلاك الكثير من الوقت .

---

(1) ابن مازة ، عمر بن عبد العزيز البخاري :**كتاب الحيطان** ، تحقيق عبد الله نذير أحمد ، مركز النشر العلمي ، جدة ، 1996، ص2.

الفصل الأول

كتب النوازل و أهميتها في دراسة الجوانب الإقتصادية ببلاد المغرب خلال القرنين 8 و9هـ.

- **المبحث الأول : النوازل وأشهر فقهائها المؤلفين خلال القرن 8هـ و9هـ.**

- **المبحث الثاني : التعريف بكتب النوازل المعنية بالدراسة.**
  - نوازل البرزلي .
  - نوازل المازوني.
  - نوازل الونشريسي.

- **المبحث الثالث : جوانب من الحياة الاقتصادية ببلاد المغرب من خلال كتب النوازل.**

كتب النوازل و أهميتها في دراسة الجوانب الإقتصادية ببلاد المغرب خلال القرنين 8و9ه

أشاد الكثير من الباحثين بكتب النوازل ، وبيّنوا أهميتها في الدراسات الخاصة بالمجتمع و عن حياة الناس اليومية وانشطتهم الاقتصادية ، ولا شك أنها كتب رغم تناولها لجوانب فقهية فهي تعبر عن الانشغالات الحقيقية التي عاشها الإنسان في بيئاته المختلفة ، والتي شملت كل مجالات الحياة كما جاءت بواقعيتها المحضة ، فكانت مصادر صادقة عن واقع المجتمع ومرآة عاكسة له .

وبما أن موضوع الدراسة يتمحور حول النشاط الزراعي من خلال كتب النوازل ، وجدت من الضروري أن أعطي لمحة عن النوازل والفتاوى الفقهية ، والدافع الى هذا هو ما يشغل بالنا من تساؤلات عند سماع كلمة النوازل ، وضآلة معرفة طلابنا بماهية النوازل ومعناها ، فوجب علينا أن نتطرق الى هذا العنصر بدءاً من تلك التساؤلات ، فما معنى النوازل ؟ وما المراد بكتب النوازل ؟ ومن هم رواد هذا الصنف من التأليف خلال القرنين الثامن والتاسع الهجريين ؟ وكيف ساهمت هذه الكتب في الكشف عن مختلف جوانب الحياة الاقتصادية ببلاد المغرب ؟

المبحث الأول : النوازل وأشهر فقهائها المؤلفين خلال القرن 8هـ و9هـ.

تعريف النوازل:

– **لغة** : عَرَّفَ ابن منظور النازلة بأنها الشديدة تنزل بالقوم ، وجمعها النوازل ، والشدة من شدائد الدهر تنزل بالناس(1)، فهي المصيبة الشديدة(2)، فتطلق على نزول امر فيه شدة ونخلص من هذا التعريف أن النازلة لغة هي : الأمر الشديد الذي يقع بالناس.

– **إصطلاحا** : هي مشكلات المسلم ، التي تعترضه في حياته اليومية العامة فيسأل عن حكم الله وحكم رسوله فيها(3)، وعرفّها حسن العبادي بأنها مشكلة عقائدية أو أخلاقية يصطدم بها المسلم في حياته اليومية ، فيحاول أن يجد لها حلا يتلاءم وقيم المجتمع ، بناء على قواعد شرعية(4) .

أمّا محمد بن شريفة فيرى بأنها المسائل أو المستجدات الطارئة على المجتمع ، والتي لا يوجد نص تشريعي مباشر، أو إجتهاد فقهي سابق ينطبق عليها ، وصُوَرُهَا متعددة ومتجددة في المجتمع(5) ، وهناك من يرى بأنها الواقعات والمسائل المستجدة التي تنزل بالعَالِمِ الفقيه ، فيستخرج لها حكماً شرعياً(6).

بالنظر إلى هذه التعريفات(7) يمكننا إستنتاج أن النوازل تلك الحوادث والوقائع اليومية(8) التي تنزل بالناس ، تتميز بالتعقيد والتشابك ، يتجه أصحابها إلى الفقهاء للبحث عن الحلول الشرعية لها ، فيتصدّى لها العلماء المجتهدون ببيان حكمها ، بناءًا على قواعد وأصول الشريعة الإسلامية.

---

(1) ابن منظور: **لسان العرب** ، ط3 ، تص: امين محمد عبدالوهاب ، دار احياء التراث العربي ، بيروت،1999 ، ج14 ، ص113.

(2) مجمع اللغة العربية: **المعجم الوسيط** ، ط4 ، مكتبة الشروق الدولية ، القاهرة ،2004 ، ص915.

(3) ابن حزم الاندلسي : **المحلى بالاثار** ، ط3 ، تح: عبدالغفار البنداري ، دار الكتب العلمية ، بيروت،2003،ج1، ص86.

(4) الحسن العبادي : **فقه النوازل في سوس** ، منشورات كلية الشريعة ، اغادير،1999، ص53.

(5) محمد بن شريفة : وقائع أندلسية في نوازل القاضي عياض ، **مجلة دعوة الحق** ، عدد 264 ، الرباط ، 1987، ص94.

(6) وهبة الزحيلي: **سبل الاستفادة من النوازل والفتاوى** ، دار المكتبي ، دمشق ، 2001 ، ص9.

(7) يظل مصطلح النوازل هو الغالب الشائع عند المغاربة ، في إشارة دقيقة إلى صبغتها الواقعية وظرفيتها الزمانية، وفي إقصاء شبه تام للافتراضات النظرية . انظر/ مصطفى الصمدي : **فقه النوازل عند المالكية** ، مكتبة الرُشد ، الرياض ، 2007 ، ص224.

(8) عمر الجيدي : **محاضرات في تاريخ المذهب المالكي في الغرب الاسلامي** ، منشورات عكاظ ، الرباط ،2011 ، ص95.

ولا يخفى على الدارس للمذهب المالكي ما قدمه علماء المغرب لمذهبهم في مجال تدوين النوازل والفتاوى على مرّ العصور، وقد خلف جماعة منهم تآليف عليها معول القضاة والمفتين ، وعليها المعتمد، وإليها المرجع إلى الآن.

ويطلق على هذا النوع من التأليف من كتب فتاوى العلماء في النوازل أكثر من تسمية واختلفت تعبيراتهم عنها وتعددت فعرفت بالفتاوى[1] والمسائل[2] والاسئلة[3] والاجوبة[4] والوقائع[5] والاحكام[6] ، وكلها مصطلحات تعكس مفاهيم متقاربة ، وتدل على معنى واحد يتمحور حول سؤال المستفتي وجواب المفتي[7].

وقد إختلفت مذاهب العلماء في تصنيف هذه النوازل ، فمنهم من دون فتاواه التي صدرت عنه في كتاب خاص ، ومنهم من جمع فتاوى غيره ، ومنهم من جمع الفتاوى الصادرة عن الفقهاء ، أو النوازل التي عرضت على الحكام وأدلوا فيها برأيهم[8]، وأشهر المؤلفات النوازلية خلال القرنين الثامن والتاسع الهجريين وهي فترة دراستنا ، ما ألفه البرزلي ، والمازوني ، والونشريسي[9].

---

(1) ابي الحسن اللخمي: **فتاوى اللخمي**، تح :حميد بن محمد لحمر، دار المعرفة ، المغرب ، د.ت، صص3،4 ؛ ابن رشد : **فتاوى ابن رشد**، تق : المختار بن الطاهر التليلي، دارالغرب الاسلامي، لبنان ،1987، ص7 .

(2) الامام حلولو : **المسائل المختصرة** ، تح : احمد محمد الخليقي، دار المدار الاسلامي ، ليبيا ،2002 ، ص48.

(3) "**الاسئلة والاجوبة** " للامام عبدالرحمن القباب مخطوط لم يطبع موجود في الخزانة العامة بالرباط تحت رقم 1447. مسفر القحطاني : **منهج استنباط احكام النوازل الفقهية المعاصرة** ، دار ابن حزم ، لبنان ، 2010 ، ص718.

(4) القرافي : **الاجوبة الفاخرة عن الاسئلة الفاجرة** ، ط2، تح: بكر زكي عوض، شركة سعيد للطباعة ، مصر،1987، ص49 ؛ و**" أجوبة القوري**" للامام محمد بن قاسم بن محمد القوري (ت872 هـ/1466م) المؤلَف مخطوط بالخزانة الحسنية بالرباط ، توجد نسختين من الاجوبة الفقهية " **أجوبة القوري**" الاولى تحت رقم: 2726 – والثانية تحت رقم:2791.انظر/ محمد المنوني : **دليل مخطوطات دار الكتب الناصرية بتمكروت** ، منشورات وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية ، المملكة المغربية ، 1985، ص41 . انظر/ الملحق5و6 ، صص286،287.

(5) ابن منظور: **مصدر سابق** ، ج15، ص370 .

(6) الماوردي : **الاحكام السلطانية** ، تح: احمد جاد ، دار الحديث ، القاهرة ،2006، ص6.

(7) وهبة الزحيلي: **مرجع سابق** ، ص9.

(8) مصطفى الصمدي : **مرجع سابق** ، ص227.

(9) التآليف الثلاثة هي على التوالي : كتاب " **جامع مسائل الأحكام لما نزل من القضايا بالمفتين والحكام** "، ويسمى بـ" فتاوى البُرزُلي " لأبي القاسم بن أحمد البلوي القيرواني الشهير بالبرزلي (ت841هـ)، كتاب " **الدرر المكنونة في نوازل مازونة** " ليحيى بن موسى المازوني المغيلي (ت883هـ)، كتاب " **المعيار المعرب والجامع المغرب عن فتاوى أهل إفريقية والأندلس والمغرب** " لمؤلفه أحمد بن يحيى الونشريسي (ت914هـ) ، وسنتطرق الى التعريف بها لاحقاً في هذا الفصل.

تعرف الدراسات التاريخية في السنوات الأخيرة إهتماما كبيراً من قبل الباحثين في التوجه إلى كتب النوازل وإستغلال مادتها المتنوعة(1)، التي يبنى نصها في العموم على شطرين ، الأول خاص بالسؤال ويتضمن مكونات النازلة وجزئياتها وأحيانا بذكر مكان وتاريخ حدوثها ، والجزء الثاني من النص يشتمل على جواب الفقيه المستفتي يورد فيه رأيه المدعم من نصوص القرآن والسنة النبوية وأراء علماء المذهب المالكي السابقين منهم والمتقدمين، ويتضمن أحيانا نص المسألة أسماء الشهود وتاريخ توثيقها ، فتقدم بذلك معطيات مهمة عن الحياة الاجتماعية والاقتصادية وهو ما يجعل للنوازل بأسئلتها وأجوبتها قيمة تاريخية ، يجد الباحث من خلالها ثروة علمية خصبة ، وذخيرة حَيَة تقف شاهدة على جانب الحياة اليومية ببلاد المغرب(2)، بل هي سجل شامل لسائر مناحي الحياة الإجتماعية والإقتصادية والعمرانية والسياسة والثقافية(3)، وهي سُبُل تَهُمُ الباحث في دراسته لتاريخ الغرب الإسلامي بصفة عامة ، كما أنها تزخر بمعلومات قيِّمة ودقيقة ، قلّما نجدها في أمهات الكتب التاريخية(4) ، وهو يجعل كل عمل تاريخي يتجاهل هذا النوع من المصادر يعتبر عملا غير تام(5).

ولقد إكتسب فقهاء بلاد المغرب في مجال الإفتاء شهرة واسعة على صعيد العالم الإسلامي ، وليس غريباً أن يحتل هؤلاء تلك المكانة ، فقد برعوا في أغوار الفقه المالكي، وتضلّعوا في باقي علوم عصرهم ، ومن أشهر مَنْ أفْتى وأَلَّفَ في النوازل(*) خلال القرنين الثامن والتاسع الهجريين في بلاد المغرب نذكر:

---

(1) لقد تنبه الى هذا النوع من التأليف المستشرقون وأشاروا الى أهمية كتب النوازل في البحث التاريخي امثال :كلود كاين ، جون سوفاجي و روبار برانشفيك ، بالاضافة الى مجموعة من الباحثين الذين وظفوا هذه المؤلفات في البحث التاريخي وقاموا بتحقيقها امثال سعد غراب ومحمد حجي ومحمد بركة ومحمد بن شريفة والقادري بودشيش ومختار حساني ونورالدين غرداوي.

(2) الونشريسي: **المعيار** ، **مصدر سابق** ، ج1، ص ح.

(3) جون سوفاجي و كلود كاين : **مرجع سابق** ، ص77،78.

(4) صالح بن قربة وآخرون : **تاريخ الجزائر في العصر الوسيط من خلال المصادر**، منشورات المركز الوطني ،الجزائر،2007 ، ص 115.

(5) فاطمة بلهواري : النص النوازلي للغرب الإسلامي أداة لتجديد البحث في تاريخ الحضارة الإسلامية ، **مجلة عصور** ، المجلد10، العدد01 ،جامعة وهران ،2011، ص 139.

(*) لقد ألف فقهاء بلاد المغرب في النوازل ، فمنها ماهو محقق ومنها ماهو مخطوط مازال لم يحقق ، ومنها ما ذكرها المترجمون او اشاروا اليها ولم يُعثرعليها ، وفي هذا الصدد ننبه اننا التزمنا بذكر فقهاء بلاد المغرب المؤلفين خلال فترة الدراسة دون ذكرفقهاء الاندلس اعتبارا من التحديد الجغرافي الذي اشرنا اليه في الفصل الثاني . انظر/ الملحق4 و5 و6 ، صص285،286،287 .

- **علي بن محمد بن عبد الحق الزرويلي الفاسي** (719 هـ /1319م) : المعروف بـ أبي الحسن الصُغَيِّر ، تولى القضاء في فاس أحد الاقطاب الذين تدور عليهم الفتيا في بلاد المغرب ، له مؤلف في النوازل جمعه تلاميذه مسمى بـ "**نوازل الزرويلي**" [1].

- **محمد بن محمد بن عبد النور التونسي** (توفي بعد سنة726هـ/1325م) : الإمام الفقيه المتفنن في سائر العلوم ، ذكر صاحب كتاب الديباج أن له في الفقه كتابا جمع فيه فتاوى على طريقة أحكام ابن سهل ، سماه" **الحاوي في الفتاو**"[2].

- **ابراهيم بن حسن بن عبدالرفيع الرَّبَعي** (733هـ/1332م) : الفقيه المفتي ، قاضي الجماعة بتونس ، له مُؤلفات كثيرة منها "**مُعين الحُكَّام في نوازل القضايا والاحكام**"، و"**اختصار اجوبة ابن رشد**"[3].

- **عمر ابي علي عمر بن قدّاح الهواري التونسي** (734هـ/1333م) : الامام العالم عليه مدار الفتيا ، تولى القضاء بعد الامام ابن عبدالرفيع ، له مسائل مشهورة معروفة بـ"**المسائل الفقهية**"[4].

---

(1) ابن فرحون : **الديباج المذهب في معرفة أعيان المذهب** ، تح : محمد الاحمدي ابو النور ، دار التراث ، مصر، 1976،ج2 ،صص121،120؛ ابن القاضي : **درة الحجال في أسماء الرجال** ، تحقيق محمد الاحمدي ابو النور، دار الترث ، القاهرة ، 1971،ج3 ، صص243، 244؛ ابوالعباس الناصري:**الاستقصاء لاخبار دول المغرب الاقصى** ،تح: محمد وجعفر الناصري،دار الكتاب ، المغرب الأقصى ، 1954،ج3 ،ص178؛ ابن مخلوف : **شجرة النور الزكية في طبقات المالكية** ، تع: عبد المجيد خيالي ، دار الكتب العلمية ، لبنان ، 2003 ، ج1 ، ص309 ، مخطوط "**نوازل الزرويلي** " موجود في مكتبة الجامعة الاسلامية بالمدينة تحت رقم 2/4541.انظر/ مسفر القحطاني : **مرجع سابق** ، ص719.

(2) ابن حجرالعسقلاني : **الدرر الكامنة في اعيان المائة الثامنة** ، دائرة المعارف ، حيدر اباد ، 1350هـ ، ج1، ص23 ؛ ابن فرحون : **مصدر سابق** ، ج2 ، ص330 ؛ محمد بن مخلوف : **مرجع سابق** ، ص296.وقد تم تحقيق جزء منه كرسالة دكتوراه من طرف الأستاذ شحاتة مصطفى محمود بجامعة ام درمان الإسلامية بالسودان سنة2013.

(3) تحقيق محمد بن قاسم بن عياد ، دار الغرب الإسلامي ، بيروت،1989. وقد تكرر ذكره في كتب التراجم انظر/ابن فرحون: **مصدر سابق** ، ج1 ، ص270 ؛ ابن القاضي : **مصدر سابق** ، ج1 ، ص177.

(4) تحقيق محمد الهادي أبو الأجفان ، منشورات ELGA ، مالطا ،1996. وقد تكرر ذكره في كتب التراجم انظر/ابن حجرالعسقلاني : **مصدر سابق** ، ج3، ص179 ؛ ابن فرحون: **مصدر سابق** ، ج2 ، ص82.

– **ابراهيم بن محمد برهان الدين الصفاقسي** (743 هـ/1342م) الفقيه اللغوي اخذ عنه ابن مرزوق الجد ، له تآليف في النوازل منها " **الروض الاريج في مسألة الصهريج** "[1].

– **أبو الضياء مصباح بن محمد بن عبد الله اليلصوتي** (750 هـ/1349م) : حافظًا نوازليًا، أول من درَّس بمدرسة أبي الحسن المريني بفاس، فنسبت إليه ، وله فتاوى نقل الونشريسي بعضها في المعيار[2].

– **أحمد بن عيسى البجائي** عاش في القرن الثامن الهجري ينسب لمدينة بجاية قال عنه التنبكتي عالمها وصالحها أخذ عنه الوغليسي وابوالقاسم المشدالي وابوالحسن المنجلاتي ، وذكر أن له فتاوى[3].

– **محمد بن سعيد بن عثمان الرعيني** (778 هـ/1376م) : من أعلام مدينة فاس ، يعرف بالرعيني وبالسراج ، تفقه على يد علماء من أهل المشرق والمغرب ، وله مؤلفات كثيرة منها "**تحفة الناظر**" و"**الجامع المفيد**" و "**الاسئلة والاجوبة** "[4].

– **أحمد بن قاسم بن عبد الرحمان القباب** (779 هـ/1377م) : تولى الفتيا بفاس ، وله فتاوى مشهورة معروفة بـ"**الاسئلة والاجوبة**"، وهو أول من نقل الونشريسي عنه في المعيار، ونقل عنه البرزلي في ديوانه[5].

– **محمد بن احمد بن مرزوق الخطيب** (781 هـ/1379م): اشتهر بابن مرزوق الجد ، من علماء تلمسان له تآليف كثيرة ومنها "**مجموع فتاوى النووي**"[6].

---

(1) ابن حجرالعسقلاني : **مصدر سابق** ، ج1، ص55 ؛ التنبكتي: **نيل الابتهاج بتطريز الديباج** ،ط2، تقديم عبدالحميد عبدالله الهرامة ، دار الكتاب ، طرابلس ،2000 ، ص42.

(2) التنبكتي : **نيل الابتهاج** ، **مصدرسابق** ، ص609.

(3) التنبكتي : **مصدر سابق** ، ص100.

(4) ابن القاضي المكناسي : **جذوة الاقتباس في ذكر من حل من الاعلام مدينة فاس** ، دار منصور للطباعة ، الرباط ، 1973، ص 235،236 ؛ التنبكتي : **مصدر سابق** ، ص459 .

(5) ابن حجرالعسقلاني : **مصدر سابق** ، ج3، ص360 ؛ التنبكتي : **مصدر سابق** ، صص102،103؛ محمد بن مخلوف : **مرجع سابق** ، ج1، ص 338. مخطوط "**الاسئلة والاجوبة** " موجود في الخزانة العامة بالرباط تحت رقم 1447. مسفر القحطاني : **مرجع سابق** ، ص718.

(6) التنبكتي : **مصدر سابق** ، صص450-455 . مخطوط " **مجموع فتاوى النووي**" موجود في الخزانة العامة اياصوفيا السليمانية استانبول تحت رقم 1331. مسفر القحطاني : **مرجع سابق** ، ص733.

– **الحسن بن عطية التجاني المكناسي المعروف بالونشريسي** (781هـ/1379م): الفقيه و العالم المفتي ، قاضي الجماعة ، له فتاوى ذكرها الونشريسي في المعيار.[1]

– **عبد الرحمن بن أحمد الوغليسي البجائي** (786هـ/1384م) : شيخ الجماعة ببجاية ، له تآليف كثيرة منها "**الاحكام الفقهية**" المعروفة بالوغليسية ، وفتاوى مشهورة[2].

– **ابراهيم بن محمد بن عبد الله اليزناسني**(794هـ/1392م) قاضي الجماعة بفاس الامام الحافظ والعلامة البارع والفقيه المفتي ، له فتاوى كثيرة ناظر فيها وحقق ، وذُكِر منها في المعيار[3].

– **علي بن عثمان المنجلاتي** (ق8هـ/14م) : من علماء بجاية وفقهائها ، أخذ عن الشيخ الوغليسي وغيره ، له فتاوى نُقل بعضها في المازونية والمعيار[4].

– **محمد بن ابراهيم النفزي الرندي** (792هـ/1388م): اشتهر بابن عباد خطيب جامع القرويين بفاس ، له تآليف كثيرة يقول صاحب نيل الابتهاج فيه " وكتبه شاهدة بكماله علما وعملا ، كافية في تعريفه" ومنها "**الأسئلة**"[5].

– **محمد بن محمد بن عرفة الورغمي**(803هـ/1398م): الفقيه العلامة التونسي ، اخذ عن أشهر علماء عصره ، إمام جامع الزيتونة لمدة خمسين سنة ، تفرد بشيخوخة العلم والفتوى في بلاد المغرب ، له عدة تآليف في علوم شتى ، تضمن ديوان البرزلي ومعيار الونشريسي الكثير من فتاويه[6].

---

(1) التنبكتي : **مصدر سابق** ، ص158 ؛ محمد بن مخلوف : **مرجع سابق** ، ج1، ص 342.

(2) التنبكتي : **مصدر سابق** ، ص248 .

(3) التنبكتي : **المصدرنفسه** ، ص53 .

(4) **المصدرنفسه** ، ص332 ؛ محمد الحفناوي : **تعريف الخلف برجال السلف** ، مطبعة بيار فانتان الشرقية ، الجزائر،1906، ج1 ، ص73.

(5) التنبكتي : **مصدر سابق** ، صص472-474 . مخطوطة "**الأسئلة** " موجود في خزانة القرويين بفاس تحت رقم 787. مسفر القحطاني: **مرجع سابق** ، ص718.

(6) ابن فرحون : **مصدر سابق** ، ج2 ، ص331؛ ابن القاضي : **مصدر سابق** ،ج2، ص 280.

– **أبو القاسم محمد بن عبد العزيز التازغدري** (832 هـ/1428م) : مفتي فاس وحافظها ، وخطيب جامعها الأعظم ، أخذ عنه الونشريسي في معياره[1].

– **محمد بن أحمد بن محمد بن احمد بن مرزوق العجيسي التلمساني(842هـ/1439م)** المشهور بـ " إبن مرزوق الحفيد" أخذ عن أشهر علماء عصره ، فتضلع في سائر العلوم العقلية والنقلية ، قال عنه المازوني: " ... وشيخي الإمام الحافظ بقية النظار والمجتهدين ذو التآليف العجيبة ، والفوائد الغريبة..." من تآليفه "**مختصر الحاوي في الفتاوى**" و"**اغتنام الفرصة في محادثة عالم قفصة**" و" **النصح الخالص**" و"**الروض البهيج في مسألة الخليج**"، وغيرها من التآليف. [2]

– **أحمد بن محمد بن عبدالرحمن**(845هـ/1441م) : المعروف بـ " **ابن زاغو**" المغراوي التلمساني ، العلامة المحقق أخذ عن إمام بلاد المغرب الفقيه سعيد العقباني ، قال عنه القلصادي أنه أعلم الناس في وقته بالتفسير وأفصحهم ، له تآليف عدة ، منها فتاوى تعرف بـ"**نوازل المغراوي**" نُقل منها في المازونية والمعيار[3].

– **عمر بن محمد القلشاني** (848 هـ/1444م) : من اكابر علماء بلاد المغرب قاضي الجماعة بتونس ، من مؤلفاته " **نوازل القلشاني** " نقل عنه المازوني والونشريسي جملة من فتاويه[4].

---

(1) القرافي : **توشيح الديباج وحلية الابتهاج** ، تحقيق علي عمر، مكتبة الثقافة الدينية ، القاهرة ،2004 ، ، ص260 ؛ ابن القاضي المكناسي : **مصدر سابق ،** ص239 ؛ التنبكتي : **نيل الابتهاج ، مصدر سابق،** ص494 .

(2) ابن مريم: **البستان في ذكر الاولياء والعلماء بتلمسان** ، مر: محمد بن أبي شنب ، المطبعة الثعالبية ، الجزائر، 1908، ، صص201 – 214 ؛ السخاوي : **الضوء اللامع لأهل القرن التاسع** ، دار الجيل ، لبنان ،1992،ج7، صص 50-51؛ التنبكتي : **نيل الابتهاج ، مصدر سابق ،** صص499-507.

(3) القلصادي : **رحلة القلصادي ،** تحقيق محمد ابو الاجفان ، الشركة التونسية للتوزيع ، 1978 ، صص 102،103 ؛ ابن مريم : **مصدر سابق ،** صص42،41. توجد نسخة مخطوطة "**نوازل المغراوي**" مكتوبة بخط مغربي ضمن مجموع يحمل رقم: 1525 بمكتبة تمكروت اجاب فيها عن اسئلة من سجلماسة (اجوبة عن اسئلة وردت عن سجلماسة) تحت رقم 981 .انظر/ محمد المنوني: **دليل مخطوطات ، مرجع سابق ،** ص85.40.

(4) القرافي : **مصدر سابق ،** ص110 ؛ التنبكتي : **مصدر سابق ،** ص306. مخطوط "نوازل القلشاني" موجود قي خزانة الامام علي بتاروانت بالمغرب الاقصى تحت رقم 116. مسفر القحطاني: **مرجع سابق ،** ص737.

– **عبد الله بن محمد بن موسى بن معطي العبدوسي** (849 هـ/1445م) : إمام جامع القرويين بفاس ، له اجوبة فقهية اجاب بها عن الاسئلة التي رفعها له قاضي سجلماسة ، وله فتاوى كثيرة تعرف بـ "**نوازل العبدوسي**" نقل الونشريسي جملة منها[1].

– **محمد بن محمد بن إبراهيم بن عقاب التونسي**(851 هـ1447م): الفقيه العالم ، ذكر صاحب كتاب شجرة النور أن له "**أجوبة مفيدة**"[2].

– **قاسم بن سعيد بن محمد العقباني** (854هـ1450م): شيخ الامام المازوني ، ولي القضاء بتلمسان ويذكر صاحب الضوء اللامع ان له اجوبة في مسائل تتعلق بالصوفية وله تآليف اخرى[3].

– **محمد بن أبي القاسم بن محمد بن عبد الصمد المَشدَّالي**(866 هـ/1461م) : عَلَمُ بجاية وفقيهها ، له عدة مؤلفات ، له فتاوى منقولة في المازونية والمعيار[4].

– **ابوالعباس أحمد بن سعيد المكناسي** (870 هـ/1465م) المعروف بـ " **الحبَّاك**" امام جامع القرويين ، من اشهر فقهاء المغرب الاقصى ومن مؤلفاته "**مسائل ابن جماعة في البيوع**"[5].

– **محمد بن العباس بن محمد بن عيسى العبادي** (871هـ/1466م) : المشهور بإبن العباس التلمساني ، الإمام العلامة من اكابر علماء تلمسان اخذ عنه المازوني والونشريسي ، له تآليف كثيرة ، وفتاوى مذكور بعضها في المازونية والمعيار[6].

---

(1) القرافي : **مصدر سابق** ، صص95،96 ؛ التنبكتي : **مصدر سابق** ، ص231 . توجد نسخة من "**أجوبة العبدوسي**" ضمن مجموع مخطوط بخط مغربي يحمل رقم 2325 بمكتبة الخزانة الناصرية بتمكروت بالمغرب الاقصى.انظر/ محمد المنوني: **دليل مخطوطات** ، **مرجع سابق** ، ص41.

(2) القلصادي : **مصدر سابق** ، ص118 ؛ محمد بن مخلوف : **مرجع سابق** ،ج1، ص 354.

(3) السخاوي: **مصدر سابق** ،ج6 ، ص181؛ التنبكتي : **نيل الابتهاج** ، **مصدر سابق** ، ص365 .

(4) السخاوي: **مصدر سابق** ، ج8 ، ص290 ؛ التنبكتي : **مصدر سابق** ، صص539،538 ؛ القرافي: **مصدر سابق** ، ص157.

(5) ابن القاضي : **مصدر سابق** ، ج1 ، ص88 ؛ التنبكتي : **مصدر سابق** ، ص 125. مؤلفه مخطوط موجود بخزانة المسجد الاعظم بتازة بالمغرب الاقصى تحت رقم 400 . مسفر القحطاني : **مرجع سابق** ، ص734.

(6) ابن مريم : **مصدر سابق** ، ص223 ؛ التنبكتي : **مصدر سابق** ، ص 547.

– **محمد بن قاسم بن محمد اللخمي** (872 هـ/1466م) المعروف بـ" **القَوْري**" شيخ الجماعة بفاس ومفتيها ، قال فيه الونشريسي"كان فقيها علامة جامعا" اخذ عن الامام المحقق التازغدري ، له تأليف في النوازل عرف بـ " **أجوبة القوري**"[1].

– **أبومحمد بن محمد بن عيسى الزلديوي**(874 هـ/1469م) من علماء تونس تولى القضاء وانتفع به الفضلاء ، له عدة تصانيف ومؤلفات وله فتاوى منقولة في المازونية والمعيار[2].

– **أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عيسى المغيلي التلمساني** (875 هـ/1470م) : المعروف بـ" الجَلَّاب" الفقيه المحصل ، حافظ مسائل الفقه ، أحد شيوخ الونشريسي ، له فتاوى في المازونية والمعيار[3].

– **إبراهيم بن أبي الفضل بن سعيد بن محمد العقباني**(880هـ/1475م) :كان قاضي الجماعة بتلمسان ، يقول عنه التنبكتي أنه " أَلَّفَ وأفْتى" نقل عنه المازوني في نوازله وأثنى عليه الونشريسي، ونقل عنه في المعيار[4].

– **أبو عبد الله محمد بن عمر القلشاني** (890 هـ/1485م) :كان قاضي الجماعة بتونس له فتاوى منقول منها في المازونية والمعيار[5].

---

(1) ابن القاضي : **مصدر سابق** ، ج2 ، ص291 ؛ التنبكتي : **كفاية المحتاج لمعرفة من ليس في الديباج** ، تح : محمد مطيع ، مطبعة الفضالة ، المملكة المغربية ، 2000 ،ج2 ، ص 184. توجد نسختين من الاجوبة الفقهية " **أجوبة القوري**" الاولى تحت رقم: 2726 – والثانية تحت رقم:2791.انظر/ محمد المنوني : **دليل مخطوطات** ، **مرجع سابق** ، صص41 ،58 ،184.

(2) السخاوي : **مصدر سابق** ، ج9 ، ص 180؛ التنبكتي : **كفاية المحتاج لمعرفة من ليس في الديباج** ، تح : محمد مطيع ، وزارة الاوقاف ، المملكة المغربية ،2000 ،ج2 ، ص 176 ؛ محمد بن مخلوف : **مرجع سابق** ، ج1 ، ص 373.

(3) ابن مريم : **مصدر سابق** ، ص 236 ؛ التنبكتي : **الديباج** ، **مصدر سابق** ، ص 552 .

(4) الونشريسي : **الوفيات** ، **مصدر سابق** ، ص106؛ التنبكتي: **كفاية المحتاج** ، **مصدر سابق** ،ج1، ص172.

(5) التنبكتي : **مصدر سابق** ، ص 559.

- **محمد بن قاسم الرصاع الأنصاري التونسي**(894 هـ/1488م) : اخذ العلم عن الامام القلشاني والإمام البرزلي ، له تآليف كثيرة منها "**الأجوبة التونسية على الأسئلة الغرناطية**"[1]، كما وردت بعض فتاواه في المازونية والمعيار[2].

- **محمد بن يوسف بن عمر بن شعيب السنوسي** (ت895 هـ/1489م) : من علماء تلمسان ، كثير التأليف في علوم شتى ، في العقيدة والفلسفة والطب ، وله فتاوى منها "**اجوبة الشيخ السنوسي**"[3].

- **أبو العباس أحمد بن محمد بن زكري المانوي** (899 هـ/1493م) : عالم تلمسان ومفتيها ، اخذ عن ابن مرزوق الامام قاسم العقباني وله تآليف حسنة منها " **مسائل القضاء والفتيا** "، وله فتاوى عديدة مذكورة في المعيار[4].

- **أبو إسحاق إبراهيم بن هلال الفلالي** (903هـ/1497م) : مفتي سجلماسة وعالمها ، الفقيه الحافظ ، له تآليف كثيرة منها "**المناسك**" ، وله نوازل " **الدر النثير على نوازل ابي الحسن الصغير**"، و فتاوى مشهورة رتبها وجمعها تلاميذه عرفت بـ"**نوازل ابن هلال**" [5] .

وغيرهم من الفقهاء الاجلاء ، الذين برعوا في الإفتاء ببلاد المغرب خلال القرنين الثامن والتاسع الهجريين ، فأنتجوا تراثا فقهيا زاخرا يحمل بين طياته مختلف الفوائد ، تعكس واقعا سياسيا واجتماعيا واقتصاديا متناثرا بين

---

(1) تحقيق الأستاذ محمد بن موسى حسن بدار المدار الإسلامي ببيروت سنة 2007.

(2) السخاوي: **مصدر سابق** ، ج8 ، ص 287 ؛ التنبكتي : **مصدر سابق** ، ص 560 ؛ محمد بن مخلوف : **مرجع سابق** ، ج1 ، ص 375.

(3) ابن مريم : **مصدر سابق** ، صص237-241 ؛ التنبكتي : **الديباج** ، **مصدر سابق** ، صص563-572 ؛ اجوبة الشيخ السنوسي مخطوط ، نسخة منها مصورة في مكتبة الحرم المدني تحت رقم 217/3122 ، 2/4026. انظر/ مسفر القحطاني : **مرجع سابق** ، ص715.

(4) ابن مريم : **مصدر سابق** ، ص38 ؛ ابن القاضي: **مصدر سابق** ، ج1 ، ص90 ؛ التنبكتي : **مصدر سابق** ، ص129 .

(5) ابن عسكر الشفشاوني : **دوحة الناشر** ، ط2 ، تحقيق محمد حجي ، دار المغرب للتأليف ، الرباط ،1977، ص90 ؛ التنبكتي : **مصدر سابق** ، ص 67 ؛ التنبكتي : **مصدر سابق** ، ص67 ؛ محمد بن مخلوف : **مرجع سابق** ، ج1 ، ص 246. مخطوط " **الدر النثير على نوازل ابي الحسن الصغير**" موجود في مؤسسة الملك عبدالعزيز بالدارالبيضاء تحت رقم 1/105.ومخطوط "**نوازل ابن هلال السجلماسي**" بالمكتبة العامة بتطوان تحت رقم 585، واخرى بالخزانة الملكية بالرباط تحت رقم 12024. انظر/ مسفر القحطاني : **مرجع سابق** ، صص 722 ، 736.

مختلف ابواب النوازل[1] .

المبحث الثاني: نماذج من كتب النوازل (جامع مسائل الأحكام ، الدرر المكنونة ، المعيار)

أ- **التعريف بالبُرْزُلي ونوازله** : هو أبو القاسم بن أحمد بن إسماعيل بن محمد بن المعتل ، البلوي القيرواني الشهير بالبرزلي ، مفتي تونس وفقيهها[2]، وينسبه محقق كتاب جامع الأحكام إلى بُرْزُلَة القبيلة البربرية.[3]

لم تذكر معظم مصادر التراجم تاريخ ولادة الإمام أبي القاسم البرزليّ ، وإكتفت أغلبها بذكر تاريخ وفاته ، أمّا المراجع الحديثة كمعجم المؤّلفين[4] وأعلام المغرب العربي[5] فقد ذكرت أنّ تاريخ ولادته هو سنة 740 ه/1339م تقريبا .

ويُرَجَحُ أنه ولد سنة 738ه/1337م ، فقد ذكر الزركشي أنه توفي سنة 841ه/1437م وعمره مائة وثلاث سنين[6] ، في حين تثبت كلّ المصادر أنّ البرزليّ قيروانيّ الأصل و النّشأة ، وتونسي الدار، خاصّة أنّ معظم شيوخه من القيروان وتونس.[7]

يعتبر البرزلي من أبرز فقهاء المالكية ببلاد المغرب خلال العصر الحفصي ، حيث ذكره السخاوي في موسوعته بأنه :" أحد أئمة المالكية ببلاد المغرب وصاحب الفتاوي المتداولة"[8]، وقال عنه صاحب كتاب شجرة النور

---

(1) لقد تناول احد الباحثين عرض اهم المؤلفات النوازلية في الغرب الإسلامي.انظر/ هشام البقالي: المؤلفات النوازلية للفقهاء المالكية بالغرب الإسلامي دراسة ببليوكرونولوجية ، **مجلة العبر للدراسات التاريخية والاثرية** ، جامعة تيارت ، المجلد3 ، العدد2 ، 2020 ، صص71-106. انظر/ الملحق4و5و6و7 ، صص285-288.

(2) ابن مريم : **مصدر سابق** ، ص152.

(3) البرزلي : **جامع مسائل الاحكام** ، تحقيق محمد الحبيب الهيلة ، دار الغرب الاسلامي، بيروت ،2002 ، ج1 ، ص5.

(4) عمر رضا كحالة : **معجم المؤلفين** ، مؤسسة الرسالة ، دمشق،1957، ص152

(5) عبد الوهاب بن منصور : **أعلام المغرب العربي** ، المطبعة الملكية ، الرباط ،1979 ، ص 152.

(6) الزركشي: **تاريخ الدولتين الموحدية والحفصية** ، ط2 ، تحقيق محمد ماضور، المكتبة العتيقة ، تونس ، 1966، ص139.

(7) هذا ما أكده محقق كتاب الجامع في ترجمته للبرزلي .انظر/ البرزلي : **مصدر سابق** ،ج1 ، صص 10،9.

(8) السخاوي : **مصدر سابق** ، ج11، ص133.

الزكية :" شيخ الشيوخ وعمدة أهل التحقيق والرسوخ ، أستاذ الأساتذة و قدوة الجهابذة ، الفقيه الحافظ ، كان إليه المفزع في الفتوى"(1).

عاصر الامام البرزلي ستة سلاطين هم : أبو حفص عمر(747هـ/1346م)(2) ، أبو إسحاق إبراهيم الثاني(751هـ/1350م)(3)، أبو البقاء خالد الثاني(770هـ/1368م)(4) ، أبو العباس أحمد(772هـ/1370م) (5)، أبوفارس عبد العزيز(796هـ/1393م)(6) ، وأبوعبد الله محمد المنتصر الثاني(837هـ/1433م) (7)، وتوفي في عهد السلطان أبوعمرو عثمان(839-894هـ/1435-1488م)(8).

درس الفقه والعلوم الشرعية على يد شيوخ وعلماء عصره ، حيث يذكر صاحب كتاب البستان:" بأنه قرأ على الفقيه أبي عبد الله بن مرزوق ، وعلى المحدث أبي الحسن البطروني ، والشيخ الإمام أبي عبد الله بن عرفة ، والحافظ أحمد بن حيدرة التوزري"(9).

---

(1) ابن مخلوف : **مرجع سابق** ، ج1 ، ص245.

(2) ابوحفص عمر بن ابي يحي بويع سنة747هـ ، ولم يستقر له الامر بعد خلافه مع اخيه ابوالعباس وهجوم المرينين عليه وقتله سنة748هـ.انظر/ ابن الشمّاع ، أبو عبد الله محمد : **الأدلة البيّنة النورانية في مفاخر الدولة الحفصية** ، تح: الطاهرالمعموري ، الدار العربية للكتاب ، تونس ، 1984، صص91-94.

(3) هو ابواسحاق ابراهيم الثاني تولى الحكم سنة 751 هـ وهو لم يتجاوز الثالثة عشرماجعل حاجبه ابن تافراجين يسيطر فعليا على الحكم .انظر/ ابن الشماع : **مصدر سابق** ، صص102،101؛ الزركشي : **مصدر سابق** ، ص92.

(4) ابوالبقاء خالد الثاني ابن ابراهيم الثاني تولى الحكم صغيرا بعد ابيه سنة770هـ ، فاستبد عليه حاجبه احمد بن ابراهيم ابن المالقي ، واستغل المرينيون الوضع ليتدخلوا في شؤون الدولة الحفصية .انظر/ ابن الشماع : **مصدر سابق** ، صص107،106؛ الزركشي : **مصدر سابق** ، ص104.

(5) هو أبو العباس أحمد بن أبي عبد الله محمد بن أبي يحيى بن أبي بكر بويع بتونس عام 772 هـ إلى أن توفي سنة 796 هـ ، كان شجاعا عاقلا ، إستطاع أن يرتب أمورالدولة بعد ضعفها ، وأن يهتم بالأسطول البحري ، ويتمكن بذلك من إعادة وحدة البلاد.انظر/ ابن الشمّاع : **مصدر سابق** ، ص108؛ السراج : **الحلل السندسية في الاخبار التونسية** ، تحقيق محمد الحبيب الهيلة ، دار الغرب الاسلامي ، لبنان ،1985،ج2 ، ص179 .

(6) هو أبو فارس عبد العزيز بن أبي العباس أحمد بويع سنة 796 هـ وتوفي سنة 837 هـ ، فكانت مدته بتونس واحدا وأربعين عاما وأربعة أشهر، ودانت له بلاد المغرب الأوسط والأقصى ، وقوى الإقتصاد في عصره . انظر/ ابن الشماع : **مصدر سابق** ، ص112 ؛ الزركشي: **مصدر سابق** ، ص114. انظر/ الملحق11، ص292.

(7) هو ابوعبدالله المنتصر بالله الثاني تولى الحكم سنة837هـ ولم يدم طويلا فيه وخلفه اخوه ابوعمرو عثمان سنة839هـ . انظر/ ابن الشماع : **مصدر سابق** ، ص120؛ الزركشي: **مصدر سابق** ، صص131،132.

(8) حَكَمَ الدولة من سنة 839هـ/1435م إلى سنة894 هـ/1488م ثالث السلاطين الذين قامت عليهم العصور الذهبية للدولة الحفصية ، حيث قضى على الخصوم ونشرالأمن ووطد علاقاته بالأوربيين.انظر/ ابن الشماع : **مصدر سابق** ، ص 121 ؛ الزركشي: **مصدر سابق** ، صص134-48.

(9) ابن مريم : **مصدر سابق** ، ص150 ؛ التنبكتي : كفاية المحتاج ، **مصدر سابق** ، ج2 ، ص 16.

تولى التعليم بمدرسة إبن تافراجين(*)، ولما توفي الشيخ أبو مهدي عيسى الغبريني سنة815هـ/1411م تولى الإمامة ، والفتيا بجامع الزيتونة(1) ، وتصفه المصادر بشيخ الإسلام (2) ، وشيخ الشيوخ(3).

إستفاد من علم الإمام البرزلي وفقهه وتخرج على يديه عدد من الفقهاء ، الذين بلغوا درجات عليا في التدريس والقضاء والفتيا كالشيخ عبد الرحمن الثعالبي وابن ناجي والشيخ حلولو والرصاع ، وابن مرزوق التلمساني الحفيد(4).

أورد ابن القاضي سنة وفاته في كتابه "درة الحجال" فذكر أنه توفي عام(842هـ/1438م)(5)، ويؤكد ذلك الونشريسي(6)، إلا أن صاحب كتاب الحلل السندسية يجعل سنة وفاته(841هـ/1437م) ، فيذكر : "وفي الخامس والعشرين من ذي القعدة سنة إحدى وأربعين ثمانمائة ، توفي الشيخ الفقيه إمام جامع الزيتونة وخطيبه ، ومفتيه أبو القاسم البرزلي ، ودفن بجبل الجلاز"(7).

– التعريف بكتاب "جامع مسائل الأحكام لما نزل بالقضايا من المفتين و الحكام"

يعتبر كتاب " جامع مسائل الأحكام لما نزل بالقضايا من المفتين و الحكام" كتابًا ذا أهمّية كبيرة ، بإعتباره جمع نوازل سابقيه ، و زاد عليها من تعاليقه ، و لقد جاء في العديد من كتب التراجم ، أنّه الديوان الكبير في الفقه و الفتاوى، و هو من كتب المذهب الأجّلة أجاد فيه البرزلي ما شاء(8).

(*) مدرسة ابن تافراجين هي إحدى اكبر المدارس في مدينة تونس خلال العهد الحفصي ، أسسها الوزير الحفصي أبي محمد عبد الله بن تافراكين في منتصف القرن الثامن الهجري.انظر/ الزركشي : **مصدر سابق** ، ص82 ؛ ابن ابي دينار : **المؤنس في اخبار افريقية وتونس** ، ط3 ، دار المسيرة ، بيروت ، 1993، ص171.

(1) السراج : **مصدر سابق** ، ج2 ، ص 348 ؛ محمد محفوظ : **تراجم المؤلفين التونسيين** ، ط 2، دار الغرب الاسلامي، بيروت ،1994، ج1، ص87.

(2) السخاوي : **مصدر سابق** ، ج11، ص133.

(3) ابن ابي الضياف : **إتحاف أهل الزمان بأخبار ملوك تونس وعهد الأمان** ، الدار العربية للكتاب ، تونس ،1999، مج4،ج7، ص133.

(4) ابن مريم : **مصدر سابق** ، ص152.

(5) ابن القاضي: **مصدر سابق** ج3 ، ص282 ، التنبكتي : **مصدر سابق** ، ج2 ، ص 16.

(6) الونشريسي : **وفيات الونشريسي** ، تح : محمد بن يوسف القاضي، شركة نوابغ الفكر ، القاهرة ، 2009 ، ص90.

(7) السراج : **مصدر سابق** ، ج2 ، ص 350.

(8) التنبكتي : **مصدر سابق** ، ص369.

ويضيف التنبكتي في كفاية المحتاج فيقول : "شيخ الإسلام المشهور، صاحب النوازل المشهورة في الفقه"[1]، ويُعرف كتاب جامع مسائل الأحكام كذلك بديوان البرزلي.[2]

تناول هذا الكتاب جميع الجوانب التي عاشها الإمام البرزلي، فكان يتحدث في بعض المناسبات عن وقائع تاريخيّة ، وحوادث سياسيّة حدثت في عصره ، أو سابقة لعصره ، ناقلا أحيانا عن الكتب التاريخيّة ، أو الرّوايات الشفويّة ، وذاكرا أحياناً أخرى مشاهداته ، ممّا جعل كتابه هذا مصدرا لتاريخ بلاد المغرب ، خاصّة في العصر الحفصي .

فنوازل البرزلي عبارة عن وصف للوقائع كما وقعت ، ووصف لتطبيق القانون الإسلامي عليها في صوره المختلفة ، وتكمن أهمية الكتاب في واقعية نوازله التي تعرض صورا مختلفة من المجتمع في عصره.

وهو من أضخم كتب النوازل في بلاد المغرب ، طبع في سبعة أجزاء خصص الجزء الأخير منه للفهارس ، سجل فيه صاحبه فتاوي كبار شيوخ بلاد المغرب والأندلس[3] ، ومما يدل على أهمية هذا الكتاب ، وغزارة مادته النوازلية ، أن فقهاء المغرب ينقلون عنه ويعتمدونه في فتاويهم[4] ، كما تناوله أحد تلاميذه بالإختصار و التعليق[5].

ولقد ذكر البرزلي في مقدمة كتابه سبب تأليفه لكتابه فقال:"هذا كتاب قصدت فيه إلى جمع أسئلة إختصرتها من نوازل ابن رشد والحاوي ، وغيرهم من فتاوى المتأخرين من أئمة المالكيين من المغاربة والإفريقيين ممن أدركناه وأخذنا عنه...وسميته بجامع مسائل الأحكام لما نزل من القضايا بالمفتين والحُكّام"[6].

---

(1) التنبكتي : **مصدر سابق** ،ج2 ، ص15.

(2) ابن مريم : **مصدر سابق** ، ص150.

(3) نقل البرزلي الكثير من مسائل ابن رشد.انظر/ابن رشد: **مسائل ابن رشد**، ط2 ، تحقيق محمد الحبيب التجكاني ، دار الجيل ، بيروت ،1993 ، مج1 ، صص115، 116.

(4) إعتمد عليه المازوني والونشريسي في مؤلفاتهم.

(5) كتاب "**المسائل المختصرة من كتاب البرزلي**" لتلميذه الامام حُلولو، تحقيق احمد محمد الخليفي ، نشرته دار المدار الاسلامي، ليبيا،2002.

(6) البرزلي : **مصدر سابق** ،ج1 ، ص61.

ويعتبر الباحث المستشرق روبير برانشفيك أول من اعتمد نوازل البرزلي ووظفها في دراسته لتاريخ المغرب الأدنى من خلال اطروحته الضخمة الموسومة "بلاد البربر الشرقية في العهد الحفصي"سنة 1939(1)، التي أبرز من خلالها قيمتها الوثائقية ، واستقى منها معطيات تاريخية هامّة عن واقعها الاقتصادي والاجتماعي الذي صمتت عنه المصادر التقليدية ، كما وظّفت نوازل البرزلي من طرف المستشرق الفرنسي الهادي روجي ادريس في تناوله لتاريخ المغرب الأدنى في العهد الزيري مستغلا في دراسته فتاوي فقهاء العصر الزيري التي تضمنتها نوازل البرزلي(2)وشكل بذلك خطوة جديدة في الدراسات التاريخية للقرون الأخيرة للحقبة الوسيطية ، حيث يذكر احد الباحثين المعاصرين في هذا الصدد أن" مع دخول الهادي روجي ادريس ميدان التاريخ المعتمد على النوازل بدراسته المشهورة عن تونس على عهد الزيريين اصبح كل عمل تاريخي يتجاهل هذا النوع من المصادر عملا غير تام" (3).

---

(1) الاطروحة نشرت بهذا العنوان :

- Brunschvig, Robert : **La berbérie Orientale sous Les Hafsides** Des Origines a la fun du XV[e] siécle , Librairie D'Amérique et D'Orient , Paris ,1947.

والتي ترجمت الى "**تاريخ افريقية في العهد الحفصي**"من طرف الأستاذ حمادي الساحلي ونشرته دار الغرب الإسلامي بلبنان سنة1988.

(2) الهادي روجي ادريس : **الدولة الصنهاجية ، تاريخ افريقية في عهد بني زيري** ، تر : حمادي الساحلي ، دار الغرب الإسلامي ، لبنان ، 1992.

(3) محمد مزين: التاريخ المغربي ومشكل المصادر ، نموذج النوازل الفقهية ، **مجلة كلية الاداب والعلوم الإنسانية** ، العدد2، فاس،1985، ص105.

ب- **التعريف بالمازوني ونوازله** : هو أبو زكريا يحي بن أبي عمران موسى بن عيسى بن يحي المغيلي المازوني بإتفاق جُل من تَرجم له(1) ، بإستثناء صاحب كتاب "البستان" الذي سماه يحي بن إدريس(2) .

وتاريخ ميلاد المازوني غير معروف بإتفاق كل من ترجم له ، وترجحه بعض الدراسات أنه ولد ما بين أواخر القرن الثامن وبداية القرن التاسع الهجريين(3).

ينتسب الى قبيلة مغيلة ، ويلقب بالمازوني نسبة الى بلدة مازونة(*)التي ولد فيها ونشأ بها ، من علماء القرن التاسع الهجري ،كان يلقب بالفقيه لإشتغاله بالإفتاء ، وصفه تلميذه أحمد بن يحيى الونشريسي بقوله:" هو سليل العلماء الأكابر، ومن بيت العلم المعروف ، العلاَّمة الحُجة ، والفقيه المالكي الضليع ، الأصولي المتمكن ، المحدث المفسر، المطلع البَحَّاثة ، مفيد الطالبين ومرجع القضاة والمفتين ، وشيخ كبار العلماء في الديار المغربية خلال القرن التاسع الهجري/الخامس عشر الميلادي...". (4)

(1) الونشريسي : **وفيات ، مصدر سابق** ، ص106 ؛ ابن القاضي : **مصدر سابق** ، ج3 ، ص336 ؛ احمد بابا التنبكتي: **نيل الابتهاج ، مصدر سابق** ، ص637 ؛ **كفاية المحتاج ، مصدر سابق** ،ج2 ، ص276 ؛ محمد بن مخلوف : **مرجع سابق** ، ص265 ؛ محمد الحفناوي : **مرجع سابق** ، ج1، ص186 ؛ الزركلي : **الاعلام** ، ط15، دار العلم للملايين ، بيروت ، 2002 ،ج8 ، ص175 ؛ عبد الرحمن الجيلالي : **تاريخ الجزائر العام** ، ط6، دار الثقافة ، بيروت ، 1983 ،ج2 ، ص277.

(2) ابن مريم : **مصدر سابق** ، ص42.

(3) انظر/ غرداوي ، نور الدين: **الحياة الاقتصادية والفكرية بالمغرب الإسلامي في القرنين الثامن والتاسع الهجريين من خلال مخطوط الدررالمكنونة في نوازل مازونة** ، أطروحة ماجستير، قسم التاريخ ، جامعة الجزائر، 2006 ، صص83،84 ؛ نفس المؤلف : مازونة مركز للفقه المالكي في العصر الزياني ، **دراسات تراثية** ، العدد01 ، جامعة الجزائر ،2007 ، صص43،44.

(*) مدينة عتيقة عريقة تقع في قلب جبال الظهرة بالمغرب الأوسط وافرة المياه تقع على بعد أربعين ميلا عن البحر سكانها مزارعون اشتهرت بسوقها وانتاجها للعسل تعرضت خلال القرن التاسع للتخريب من قبل ملوك تونس تارة ومن الاعراب تارة اخرى .انظر/ الادريسي : **نزهة المشتاق في اختراق الافاق** ، مكتبة الثقافة الدينية، مصر ،2002، مج1 ، صص271،272 ؛ الوزان : **وصف افريقيا** ، ط2 تر: محمد حجي ،محمد الأخضر، دار الغرب الإسلامي ، لبنان ،1983،ج2 ، ص36.

(4) تقريظ الونشريسي على كتاب الدرر، نسخة بطيوة ، وهران ، ورقة 355 وجه. انظر الملحق 8 ، ص289.

تولى القضاء وهو في ريعان شبابه(1) ، في مازونة ثم في تنس(2)، وبعد أن علت شهرته إنتقل إلى تلمسان حيث ذكر أحمد بن يحيى الونشريسي بأن الفقيه المازوني إنتقل في آخر أيامه إلى تلمسان – بعدما ذاع صيته في المغرب الإسلامي– بِطَلب من السلطان الزياني المتوكل على الله(3) ، حيث قال:"...حين أورد هذا الشيخ المذكور حضرته العلية ، وجعله أحد مشيخته الأعلام المشاورين بقطره..." (4).

وبرزت شخصيته ومكانته العلمية في البلاط الزياني التي شهدت فيها مظاهر الضعف والإضطرابات ، وتعرضت الإمارة خلالها الى هيمنة المرينيين تارة ، والحفصيين تارة أخرى بعد أن ضعف شأن سلاطينها (5)، وقد عاصر الفقيه المازوني خلال هذه المدة عدة سلاطين هم : أبي عبدالله محمد المدعو بإبن الحمراء (827هـ/1424م)(6) ، والسلطان عبد الواحد بن ابي حمو الثاني(831هـ/1427م) (7)، أبو العباس احمد العاقل(834هـ/1430م)(8) ، ثم فترة حكم ابي عبد الله محمد المتوكل(866هـ/1461م) ، ليتولى الحكم بعده ابوعبدالله محمدالثابتي سنة(873هـ/1468م) ، وفي عهد هذا الأخير توفي الفقيه صاحب الدرر

(1) صرح بذلك في مقدمة تأليفه حيث جاء فيها:"... فإني لما امتحنت بخطة القضاء في عنفوان الشباب ، وقادني إليها ما يعلمه الله من الأمور الصعاب ، وكثرت عليَّ نوازل الخصوم ، وتوالت لديَّ شكليات المعلوم..." انظر/ مقدمة ديوان الدرر. الملحق 9 ، ص290.

(2) ذكر في إحدى نوازله أنه تولى القضاء في مدينة تنس. أنظر/ المازوني : **مصدر سابق** ، ج2 ،49 وجه.

(3) هو ابو عبد الله محمد المتوكل بن ابي زيان استولى على المتيجة والمدية ومليانة وتنس ، ثم واجه السلطان احمد العاقل واستطاع القضاء عله وتولى الحكم سنة866هـ ، واستمر فيه إلى أن توفي سنة 873 هـ .انظر/ التنسي محمد بن عبدالله : **تاريخ بني زيان ملوك تلمسان مقتطف من نظم الدر والعقيان في بيان شرف بني زيان** ، تح: محمود اغا بوعياد ، المؤسسة الوطنية للفنون ، الجزائر ،2011 ، صص255،256.

(4) تقريظ الونشريسي على كتاب الدرر، نسخة بطيوة ، وهران ، ورقة 355 وجه . انظر الملحق رقم :08 ، ص 289 .

(5) ابن الأحمر: **تاريخ الدولة الزيانية بتلمسان** ، تحقيق هاني سلامة، مكتبة الثقافة الدينية،2001 ، صص 83،84 ؛ الوزان : **وصف افريقيا** ، ط2 ، تر: محمد حجي، محمد الأخضر، دار الغرب الإسلامي، لبنان ،1983،ج2 ، ص8 ؛ عبد الرحمن الجيلالي: **مرجع سابق** ، ص198 ؛ حاجيات، عبد الحميد وآخرون : **الجزائر في التاريخ** ، المؤسسة الوطنية للكتاب ، الجزائر ، 1984، ج3، صص434،431 ؛ الدراجي بوزياني: **أدباء وشعراء من تلمسان** ، دار الامل للدراسات ،2011 ، ج1، ص308.

(6) هو أبو عبدالله محمد بن تاشفين المدعو بإبن الحمراء تولى الحكم سنة827هـ ، وفي عهده استقرت الاوضاع وعم الخصب في دولته البلاد وانتهى حكمه سنة سنة831هـ. انظر/ التنسي: **مصدر سابق** ، صص241،242.

(7) هو ابومالك عبد الواحد بن ابي حمو الثاني تولى للمرة الثانية سنة831 هـ الى غاية833هـ ، وكان قد تولى الحكم قبل ذلك لمدة اثنتا عشرسنة بداية من 814هـ قبل ان يخلعه ابن الحمراء سنة 827هـ .انظر/ التنسي: **مصدر سابق** ، ص244.

(8) ابوالعباس احمد العاقل دام حكمه 32سنة ، من سنة834هـ الى غاية866هـ. انظر/ التنسي: **مصدر سابق** ، صص247،248.

سنة(883هـ/1478م)[1]متولياً القضاء إلى آخر حياته ، ودفن بتلمسان ، وخلد إسمه بحارة الرحيبة قرب باب الجياد[2].

وتذكر كتب التراجم و المصادر التي تتحدث عن نوازله ، بعض الشيوخ الذين درس وأخذ عنهم المازوني ، ومن هؤلاء الشيوخ نذكر:

- والده أبو عمران موسى بن عيسى بن يحي المغيلي (833هـ/1429م). [3]
- أبو عبد الله محمد بن أحمد بن مرزوق الحفيد العجيسي التلمساني(842هـ/1438م) [4].
- أبو العباس أحمد بن محمد بن زاغو المغراوي التلمساني (845هـ/1429) [5].
- أبو الفضل قاسم بن سعيد بن محمد العقباني التلمساني (854هـ/1450م) [6]، وغيرهم من الشيوخ[7].

- التعريف بكتاب " الدرر المكنونة في نوازل مازونة ":

هو عبارة عن مجموعة ضخمة من النوازل والفتاوى ، موجودة في ديوان ضخم يشمل على أربعة أجزاء ، نجدها إمّا في مجلد أو مجلدين ، والمتصفح لديوان "الدرر" يجد أن صاحبه كان يفتي في المسائل التي كانت تعرض عليه وفق الحكم الشرعي أو يراسل بَعْضَ فقهاء عصره إن وجد فيها لُبسًا.

---

(1) الونشريسي : **الوفيات ، مصدر سابق** ، ص106؛ ابن القاضي : **مصدر سابق** ، ج3 ، ص336 ؛ التنبكتي : **كفاية المحتاج ، مصدر سابق** ،ج2 ، ص277 ؛ محمد بن مخلوف : **مرجع سابق** ، ص265 ؛ محمد الحفناوي : **مرجع سابق** ، ص187

(2) الحاج محمد بن رمضان شاوش : **باقة السوسان في التعريف بحاضرة تلمسان عاصمة دولة بني زيان** ، ط3 ، تقديم الغوتي بن أحمدان ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر، 2011م ، ج2 ، ص91.

(3) قاضي مازونة ، وُصِفَ بالفقيه الاجل والمدرس المحقق ، الف كتاب الرائق .انظر/ التمبكتي : **كفاية المحتاج ، مصدر سابق** ، صص605، 606.

(4) تم التعريف به في المبحث السابق من الدراسة انظر / ص26 .

(5) تم التعريف به في المبحث السابق من الدراسة انظر / ص26 .

(6) تم التعريف به في المبحث السابق من الدراسة انظر / ص27 .

(7) لمعرفة شيوخ المازوني بالمجالسة والمراسلة انظر/ غرداوي : **مرجع سابق** ، صص 63- 66.

وأوّلُ من نَبَّه إلى أهمية هذه النوازل المخطوطة المستشرق الفرنسي جاك بيرك الذي قام بعمل معمق في مجال توظيف هذه النوازل الفقهية ، والتي أفرد لها أحيانًا أعمالًا مستقلّة[1]، أشار من خلالها الى مكانة هذه النوازل في تاريخ بلاد المغرب وقدمها باعتبارها المؤطّر القانوني للحياة الاقتصادية والاجتماعية .

أمّا من كان السباق في استعماله في الدراسات الأكاديمية المعاصرة في حدود معرفتي هو الأستاذ مختار حساني في إعداد أطروحته لنيل شهادة الدكتوراه[2]، والذي اعتمد على العديد من النوازل والفتاوى في تصنيف ملكيات الأراضي والتنظيم الزراعي خلال العهد الزياني ، بالإضافة الى الدراسات الاكاديمية التي اعتمدت على نوازل المازوني[3]، والتي ساعدتنا على توظيف مادة هذه النوازل في دراستنا التاريخية .

ويُعَدُّ ديوان " الدرر المكنونة في نوازل مازونة" من الكتب التراثية ذات الإتجاه الشرعي الخاصة ببلاد المغرب الإسلامي خلال العصر الوسيط ، وهو من كتب النوازل المعتمدة في الفتوى والقضاء عند المالكية ، ورغم تسمية الكتاب بنوازل مازونة الا ان نوازله تتصل بمجال أوسع حيث شملت مسائله تلمسان ومليانة وبجاية وتونس وفاس وعكست بذلك حياة المجتمع في المغرب الأوسط ، واصبح مرجعا فقهيا لفقهاء بلاد المغرب ، حيث نجد أن

---

(1) المقال الأول سنة1970 والثاني سنة1978 ولقد أشار إلى ذلك الباحث الدكتور غرداوي نور الدين في تناوله ودراسته لهذا المخطوط.

- Berque ,jacques: **En lisant les mazouna**, V32, in studia islamica,Paris,1970,pp31-39.
-________ : **L'intérieur du Maghreb** (XVᵉ-XIXᵉ siècle),Editions Gallimard ,Paris, 1978, pp19-64.

(2) حساني مختار : **الدولة الزيانية من بداية الإنحطاط الى السقوط** ، أطروحة دكتوراه ، قسم التاريخ ، جامعة الجزائر، 2000.كما تناول الأستاذ دراسة وتحقيق المخطوط سنة2004 ، الا ان الدراسة اغفلت الكثير من المعطيات التي تستلزمها قواعد التحقيق لهذا اجتنبنا توظيف هذه الداسة في بحثنا. انظر/ قموح فريد: **الدرر المكنونة في نوازل مازونة ، دراسة وتحقيق لمسائل الجهاد والايمان والنذور**، رسالة ماجستير ،قسم التاريخ والاثار، جامعة قسنطينة ، 2010 ، ص23.

(3) تناولها عدد من الباحثين في دراستهم لتحضير الماجستير أمثال :

- الأستاذ غرداوي نور الدين: **الحياة الإقتصادية والفكرية بالمغرب الإسلامي في القرنين الثامن والتاسع الهجريين من خلال مخطوط الدررالمكنونة في نوازل مازونة** ، أطروحة ماجستير، قسم التاريخ ، جامعة الجزائر، 2007.
- شعوة علي : **الحياة الاجتماعية للمغرب الأوسط من خلال ديوان الدرر المكنونة في نوازل مازونة** ، رسالة ماجستير ، قسم التاريخ ، جامعة الجزائر ، 2009.

الونشريسي إعتمد عليه كثيراً في معياره ، وفي هذا الصدد قال الهلالي: "ومن كتب النوازل المعتمدة... الدرر المكنونة في نوازل مازونه"[1].

كما يعتبر مصدراً هاماً وأساسياً لكتابة تاريخ المغرب الأوسط خلال القرنين الثامن والتاسع الهجريين ، لإحتوائه على مادة متنوّعة ، لِأَحداث وقعت بين أفراد المجتمع ، أو نزلت عليهم ، فكان الفقهاء شاهدون عليها من خلال رفعها إليهم ، لِلْبَتِّ فيها وفق الحكم الشرعي.

و بذلك فهو يحتوي على مجموعة كبيرة وضخمة من النوازل والفتاوى ، مفيدة في مجال البحوث والدراسات التاريخية والإسلامية ، لكن دراستها وتحليلها يتطلب وقتاً طويلاً ، أمّا المعلومات التاريخية التي تضمنها ديوان "الدرر" فهي محدودة بالنسبة للأحداث السياسية ، لكنها غنية ومتنوعة فيما يخص الحياة الإجتماعية والإقتصادية ، مما يجعل قيمة الدرر التاريخية لا تقل شأنا عن قيمته الفقهية فهو مرجع أساسي لدراسة جوانب كثيرة من مجتمع المغرب الاوسط[2].

ج- التعريف بالونشريسي ونوازله :

هو أبو العباس أحمد بن يحيى بن محمد بن عبد الواحد بن علي الونشريسي[3]، التلمساني الأصل والمنشأ ، الفاسي الدار والمدفن ، هو العلامة المشارك ، الفقيه المحصِّل، المصنِّف الأبرع، حامل لواء المذهب المالكي في عصره ، حجة المغاربة على الأقاليم[4].

---

(1) أحمد الهلالي : **نور البصر**، تصحيح محمد محمود ولد محمد الأمين ، مكتبة الإمام مالك ، الإمارات العربية ،2007 ، ص133.

(2) Berque ,jacques: **L'intérieur du Maghreb**,**op**,**cit**, p27. - ؛ انظر/ غرداوي : **مرجع سابق** ، ص90.

(3) ابن القاضي : **مصدر سابق** ،ج1، ص92 ؛ التنبكتي : **نيل الابتهاج** ، **المصدر السابق** ، ص135.

(4) ابن مريم : **مصدر سابق** ، ص53.

(*) هي من أكثر الكتل الجبلية إرتفاعًا تنحصر بين مليانة وتلمسان من نواحي بلاد المغرب.انظر/ياقوت الحموي: **معجم البلدان** ، دار صادر ، بيروت ،1977،ج5، ص355.

وُلِد بقرية من قرى جبال ونشريس[*] حوالي عام(834هـ/1430م)[1]، حفظ القرآن الكريم في كتُاب قريته[*]، ثم إنتقل إلى مدينة تلمسان ، وكانت إذ ذاك حاضرة العلم والعلماء ، فأخذ عن علمائها وشيوخها ، في ظل سلاطين بني زيان ، حيث درس على مجموعة من العلماء و منهم :

- أبو الفضلِ قاسم بن سعيد بن محمد العُقْباني الفقيه التلمساني(854هـ/1450م)[2]، وهو كبير عائلة العقبانيون العلماء ، قال الونشريسي عنه : " شيخ شيوخنا ، الإمام المفتي العالِم"[3]، تأثر به ، ونقل كثيرًا من فتاويه في معياره ، كما أخذ عن إبنه ، قاضي الجماعة بتلمسان أبو سالم إبراهيم بن قاسم بن سعيد العقباني (880هـ/1475م) ، وحفيده القاضي محمد بن أحمد بن قاسم بن سعيد العقباني (871هـ/1466م)(*)، ومن شيوخه الذين اخذ عنهم تذكر كتب التراجم :
- أبو عبدالله محمد بن العباس بن محمد بن عيسى العبادي التلمساني ، الشهير بابن العباس، العالِم المحقِّق الحجة المفتي (871هـ/1466م).
- أبوعبدالله محمد بن عيسى المغيلي الشهير بالجَلاَّب(875هـ/1470م) تولى قضاء الجماعة بتلمسان[4].

من خلال ما سبق يتضح لنا أن الإمامَ الونشريسي تلقى علومًا متنوِّعة على يد مجموعة من العلماء الذين لهم باعٌ طويل في مختلف العلوم والمعارف ، وهذا ما جعله يحظى بقيمةٍ علمية مميزة ، حيث وصفه صاحب كتاب

---

(1) عمر رضا كحالة : **مرجع سابق** ،ج1، ص325 ؛ الزركلي : **مرجع سابق** ،ج1 ، ص269.

(*) هي منطقة حجالوة (العطاف) تبعد بحوالي 20 كلم جنوب مدينة الشلف ، لا يزال بعضا من أحفاد الونشريسي يقطنون بها ويحتفظون بالعديد من المخطوطات و الآثار التي ألفها ، إضافة إلى دار لا تزال قائمة إلى يومنا هذا تحمل نفس إسم كتابه المشهور- المعيار- وتعرف بدار "المعيار"، وهي للأسف المعلومة التي غفل عنها الكثيرون ممن ترجموا له ، ويجب الإشارة أيضا أن العديد من مؤلفاته ألفها قبل خروجه ، وهجرته من منطقة العطاف / تحصلت على هذه المعلومات بعد زيارتي الميدانية لهذه المنطقة (العطاف).

(2) تم التعريف به في المبحث السابق من الدراسة انظر / ص27 .

(3) الونشريسي : **الوفيات** ، **مصدر سابق** ، ص95.

(*) هو محمد بن احمد بن قاسم بن سعيد العقباني(الحفيد) قاضي الجماعة بتلمسان ،كان فقيها علامة اخذ عن جده الامام قاسم وغيره توفي سنة 871هـ. انظر/ الونشريسي : **الوفيات** ، **مصدر سابق** ، ص103 ؛ التنبكتي: **كفاية المحتاج** ، **مصدر سابق** ، ج2 ، صص183،184.

(4) تم التعريف بهؤلاء الفقهاء في المبحث السابق من الدراسة انظر / ص28 .

الدوحة بأنه: "من كبار العلماء الراسخين والأئمة المحققين "[1]، وهذه السِّمة تكوَّنت عنده لتلقِّيه العِلمَ عن كبارِ علماء عصره ، في المغربين – الأوسط و الأقصى – فبلَغ بذلك غايةً كبرى في مجالِ التأليف.

وكان قد بلغ الأربعين من عمره ، وذاع صيته في تلمسان وبلاد المغرب ، وإشتهر بعلمه وفقهه ، وأنه قوال للحق لا تأخذه في الله لومة لائم[2] ، وذلك في بيئة إنتشرت فيها الإضطرابات و المشاكل السياسية ، وكان الفقيه الونشريسي من بين العلماء الذين تعرضوا إلى المضايقات والظلم ، لصدعهم بكلمة الحق ، بعد أن غضب عليه السلطان أبو ثابت الزياني وأمر بنهب داره[3]، فخرج من تلمسان فارا بدينه ، وأهله إلى مدينة فاس بالمغرب الأقصى في أول محرم سنة 874 هـ/1469م[4] .

وقد إحتفى به علماء فاس و أقبل عليه طلاب العلم يستفيدون من دروسه ومجالسه ، فكان يدرس المدونة ، ومختصر ابن حاجب الفرعي ، وعلوم العربية من نحو وصرف وبلاغة[5] ، وإستقر فيها هو وأهله ، وقد عاصر الونشريسي مرحلة ضعف دولة بني مرين خلال اقامته بفاس في ظل حكم السلطان ابي عبدالله الحفيد[6]،كما شهد انتقال الحكم للاسرة الوطاسية ، وخلال هذه الفترة تعرضت البلاد للغزو البرتغالي ، حيث تم الاستلاء على مدينة اصيلا(876هـ/1471م) بعد أن استولوا على طنجة سنة(869 هـ/1464م) [7]، وخلال مدة وجيزة كانوا قد سيطروا على كامل المدن الساحلية المطلة على المحيط ، وفي نفس الفترة عايش الونشريسي سقوط

---

(1) ابن عسكر الشفشاوني: **مصدر سابق** ، ص47.

(2) الشفشاوني : **المصدر نفسه** ، ص47.

(3) الونشريسي: **المعيار** ، **مصدر سابق** ، ج1، ص ج. انظر / الملحق 10 ، ص291.

(4) ابن مريم: **مصدر سابق** ، ص53 ؛ ابن القاضي : **مصدر سابق** ،ج1، ص92 ؛ التنبكتي : **كفاية المحتاج** ، **مصدر سابق** ، ص135. ويضيف صاحب السلوة إلى ما ذكرناه قوله : "وكان شديدَ الشَّكيمة في دِين الله ، لا تأخُذُه في الله لومةُ لائم ، ولذلك لم يكن له مع الأمراء كبيرُ إتصال".انظر/ محمد بن جعفر الكتاني : **سلوة الأنفاس ومحادثة الأكياس بمن أقبر من العلماء والصلحاء بفاس** ، تح : محمد حمزة بن علي الكتاني واخرون ، دار الثقافة ، الدار البيضاء ، المملكة المغربية ، 2004، ج2 ، ص 172.

(5) ابن مريم : **مصدر سابق** ، ص53.

(6) هو ابو عبدالله الشريف بويع من طرف سكان مدينة فاس سنة869هـ وانتهت فترة حكمه سنة875هـ. انظر/ الناصري : **الاستقصا لاخبار دول المغرب الاقصى** ، تح: جعفر و محمد الناصري ، دار الكتاب ، الدار البيضاء ، 1955، ج4 ، صص 115،117. انظر / الملحق 12 ، ص293.

(7) الناصري : **مرجع سابق** ، ج4 ، ص 110.

مدينة غرناطة في يد الاسبان(897 هـ/1492م)[1]، الذي نتج عنه الهجرة الجماعية للاندلسيين الى بلاد المغرب[2] والتي لقيت تشجعها من الفقهاء الذين ادركوا اخطار وعواقب جرائم الاسبان في حق المسلمين بعد ان تحولت الاندلس الى دار كفر[3].

واحتل الونشريسي حضوة وتقدير بمدينة فاس ومما يسجل لمكانته العلمية أنه خصص له كرسي من الكراسي العلمية ، وهو كرسي الفقه المخصص لتدريس المدونة بمدرسة المصباحية[4]، وقد وصفته كتب التراجم انه كان " مشاركاً في فنون من العلم ، فصيح اللسان والقلم ، حتى كان بعض من يحضر تدريسه يقول : لو حضر سيبويه لأخذ النحو من فيه"[5]، إختص بالفتوى والفقه ، فكان الناس يقصدونه من كل صوب يستفتونه ، كما راسله العلماء يطلبون منه الإفتاء والرأي.

توفي يوم الثلاثاء فى عشرين من صفر سنة(914 هـ/1508م) ، وقد ناف عن 80 عاما[6] بمدينة فاس ، ودفن بها[7].

(1) الناصري : **مرجع سابق** ، ج4 ، ص 107.

(2) **المرجع نفسه** ، ج4 ، ص 106.

(3) الونشريسي: **المعيار** ، **مصدر سابق** ، ج2، صص121،122.

(4) وهي من اشهر المدارس بفاس أسسها السلطان أبو الحسن المريني بجانب جامع القرويين سنة747هـ ، وسُمِّيت بالمصباحية نسبة إلى الامام أبي الضياء مصباح بن عبدالله اليالصوتي ت 750هـ، وهو أولُ مَن درس بها ، أنظر/ الناصري : **مرجع سابق** ، ج3 ، ص 176 ؛ عبد الهادي التازي : **جامع القرويين** ، دار الكتاب اللبناني ، بيروت ، 1973، ج2 ، ص 359.

(5) ابن القاضي : **مصدر سابق** ،ج1، ص92 ؛ التنبكتي : **نيل الابتهاج** ، **مصدر سابق** ، ص135.

(6) التنبكتي : **مصدر سابق** ، ص136.

(7) ابن القاضي : **مصدر سابق** ،ج1، ص92 .

ومما يُحكى عنه في طريقةِ تأليفه[1]يدلُّ على أنه كان مجتهدًا منكبًّا على التأليف ، وما المؤلفات العلمية التي خلفها إلا دليل على تمكُّنِه من العلم ورسوخه فيه ، فقد خلف الونشريسي كتبًا عديدة ، وألَّف تآليفَ مفيدة ، منها:

– إيضاح المسالك في قواعدِ مذهب مالك[2]، ويُعرف بالقواعدِ الفقهية ، له أهميةٌ قصوى عند المالكية ولدى أئمة المغرب ، إذ يجعلونه ضِمن الكتب التي يجب على المفتي قراءتُها ، واستحضار قواعدها قبل إصدار الفتوى[3].

– الوَفَيَات ، وهو كتاب ضمنه ترجمة كاملة لشيوخه ، ويعتبر العمدةَ لدى مترجميه ، يبتدئ بعام (701هـ/1301م) ، وينتهي بعام (912هـ/1506م)[4].

– المنهج الفائق والمَنْهل الرائق والمعنى اللائق بآداب الموثق وأحكام الوثائق ، ويختصر اسمه غالبا الى "الفائق في الوثائق"[5] ، بالإضافة إلى مؤلفَيْه الأول" عدة البروق في تلخيص ما في المذهب من الجموع والفروق"[6]، و الثاني "الفَهْرسة" ترجم فيها لشيوخه وشيوخ شيوخه[7].

---

(1) يذكر صاحب كتاب الدوحة"أنه كانت له عرصةٌ يمشي إليها في كل يوم ، ويجعل حماراً يحمل عليه أوراق الكتب من كلِّ كتاب ورقتين أو ثلاثة ، فإذا دخل العرصة، جرَّد ثيابه وبقي في قشابة صوف يحزم عليها بمضمَّة جلد، ويكشف رأسَه ، وكان أصلَع ، ويجعل تلك الأوراقَ على حدة في صفَّين ، والدواة في حزامه ، والقلم في يد، والكاغد في الأخرى ، وهو يمشي بين الصَّفَّين ، ويكتب النُّقول من كلِّ ورقة، حتى إذا فرغ من جلبها على المسألة ، قيَّد ما عنده وما يظهر له من الرَّد والقَبول ، هذا شأنه وعلمه ، وفضلُه أشهر من أن يُذكَر".انظر/ ابن عسكر الشفشاوني : **مصدر سابق** ، صص47،48.

(2) ابن عسكر الشفشاوني : **مصدر سابق** ، ص47.

(3) محمد الحجوي: **الفكر السامي في تاريخ الفقه الإسلامي** ، تعليق عبدالعزيز بن عبدالفتاح القارئ ، المدينة المنورة ،1977 ، ج4، ص 227.

(4) كتاب وفيات الونشريسي من تحقيق محمد بن يوسف القاضي وهو من المصادر المعتمدة في هذا البحث.

(5) ابن القاضي المكناسي : **مصدر سابق** ،ج1، ص92 ؛ بن مريم : **مصدر سابق** ، ص54 ؛ عمر كحالة : **مرجع سابق** ، ص325.

(6) موضوعُه مقاصد الشريعة الإسلامية ، إذ يبيِّنُ العِللَ في إختلافِ الأحكام بين المسائل ، حققه الأستاذ أبو حمزة فارس ونشرته دار الغرب الإسلامي ببيروت سنة 1990م.

(7) محمد بن جعفر الكتاني : **مرجع سابق** ، ص 155؛ انظر مقدمة المحقق : **المعيار** ، **مصدر سابق** ، ج1، ص هـ.

التعريف بكتاب" المعيار المعرِب، والجامع المغرب، عن فتاوى علماءِ إفريقية والأندلس والمغرب"

هذا الكتاب من أشهرِ كُتب المالكية في الفتوى ،"فاز به الأوائل والأواخر"[1] ، ويقول فيه صاحب كتاب نور البصر: "ومن كتب النوازل المعتمدة ...المعيار وهو أجمع ما رأينا من كتب النوازل"[2]، طُبع في ثلاثة عشر جزءًا ، والجزء الثالث عشر عبارة عن فهرسته[3]، يقول فيه صاحب كتاب شجرة النور الزكية " ألف المعيار في إثني عشر مجلداً، جمع فأوعى ، وأتى على فتاوى المتقدمين والمتأخرين "[4] ، حيث اشتمل المعيار في مجموعه على اكثر من الفين ومائة وخمس وثلاثين فتوى صادرة عن مشاهير علماء معاصرين له واخرين متقدمين عليه[5]، إستمد معلوماته فيما يتعلق بفتاوى علماء فاس والأندلس ، من مكتبة تلميذه القاضي محمد بن محمد الغرديس التَّغلِبي[6]، وأما مايتعلَّقُ بفتاوى أهل تونس والجزائر وتلمسان ، فكانت مصادره الأساسية نوازل البرزلي ، ونوازل المازوني[7].

ويذكُر المؤلِّف في بداية الكتاب ، أنه جمع في كتابه " أجوبة المتأخرين المعاصرين من علماء إفريقية والأندلس ، ومن متقدِّميهم ما يعسُرُ الوقوف على أكثره في أماكِنِه ، وإستخراجه من مكامنه ... ورتَّبتُه على الأبواب الفقهية ليسهُل الأمر فيه على الناظر ، وصرحت بأسماء المفتين إلا في اليسير النادر"[8]، ولم يلتزم الونشريسي بما بدأ به البرزلي من بسطِ أحكام الفتيا في المقدمة ، فبدأ بكتاب الطهارة ، فالصلاة ، إلى آخر أبواب الفقه المعروفة ، ثم خَتَمهُ بكتاب الجامع ، الذي ضم مسائل متنوعة شملت الجزأين الأخيرين.

---

(1) محمد حجي: **موسوعة أعلام المغرب** ، دار الغرب الاسلامي ، بيروت ،1996، ج2 ، ص824؛ كمال ابومصطفى: **جوانب من حضارة المغرب الاسلامي من خلال نوازل الونشريسي** ، مؤسسة شباب الجامعة ، الاسكندرية ، 1997 ، ص7.

(2) الهلالي : **مصدر سابق** ، ص133.

(3) الونشريسي: **المعيار** ، **مصدر سابق** ، ج1، ص ك.

(4) بدر الدين القرافي : **مصدر سابق** ، ص 43 ؛ ابن مخلوف: **مرجع سابق** ، ج1 ، ص275 .

(5) بلبشير عمر : **جوانب من الحياة الاجتماعية والاقتصادية والفكرية في المغربين الأوسط والاقصى من القرن6هـ-9هـ/ 12-15م من خلال المعيار** ، اطروحة دكتوراه ، قسم التاريخ والاثار ، جامعة وهران ، 2010 ، ص35.

(6) ابن مريم : **مصدر سابق** ، ص 54 ؛ التنبكتي: **نيل الابتهاج** ، **مصدر سابق** ، ص135؛ محمد بن جعفر الكتاني : **مرجع سابق** ، ص 154.

(7) ابن مريم : **مصدر سابق** ، ص54 ؛ التنبكتي: **نيل الابتهاج** ، **مصدر سابق** ، ص135.

(8) الونشريسي: **المعيار** ، **مصدر سابق** ،ج1، ص 1.

إلى جانب ذلك يأتي الونشريسي بنصوصِ الأسئلة على حالها ، ولو أنها في الغالب محررة من طرَف عوامٍ ، دون أن يتصرف فيها أو يُقَومَها ، فلا يتدخّل في ذلك بتصحيح ولا تعديل ، ولذلك نجد في المعيار كثيرًا من الكلمات الدارجة والعبارات الملحونة ، مثل "باطلاً" أي مجانًا بدون مقابل ، وغير ذلك من الألفاظ الأخرى.(1)

و من الضروري ان نشير في هذا الصدد الى أول من تنبه لأهمية هذا المؤلف وحاول ان يكشف عن قيمته التاريخية هو المستشرق إميل عمار من خلال ترجمته لبعض فتاويه الى اللغة الفرنسية ونشرها في مقال سنة1908(2).

ونختم ما يتعلق بمكانة كتاب المعيار، أن الونشريسي انهى تأليفه سنة(901هـ/1495م) ،كما ذكر في نهاية المعيار بقوله "وكان الفراغ من تقييده مع مزاحمة الاشغال وتغير الأحوال يوم الاحد الثامن والعشرين لشوال عام واحد وتسعمائة"(3) ، ويذكر المحقق حسب ما جاء في مقدمة المعيار ان الفقيه لم ينقطع عن الإضافة والتنقيح الى اخر حياته ، وبذلك يكون قد إستغرق في تأليفِه حوالي ربع قرن ، من نحو عام(890هـ/1485م) إلى وفاته عام (914هـ/1508م)(4).

وعلى العموم يعتبر المعيار مصدرا أساسيا للكشف عن مختلف جوانب الحياة بما يدخره من معلومات عن الحياة الاجتماعية والاقتصادية والثقافية لا نجدها في كتب التاريخ وبذلك يكون من اهم المصادر التي يرجع اليها المؤرخ في تدوينه ودراسته للحقبة الزمنية المعاصرة لها.

---

(1) الونشريسي: **المعيار** ، **مصدر سابق** ، ج1، ص ز.

(2) لقد قام المستشرق إميل عمار بترجمة وتحقيق لقسم هام من كتاب "المعيار" نشرها في المجلدين 12 و 13 من الأرشيف المغربي لسنتي 1908 – 1909 ، عنوان المقال : **Ahmad alwancharisi**,**la pierre de touche des fétwas**: **choix de consultations juridiques des faqihs du Maghreb**, traduites et analysées par Émile Amar TI, in archives marocaines, V, XII , publication de la mission scientifique du maroc, Ernest Leroux, paris, 1908 . للمزيد انظر/جون سوفاجي وكلود كاهن: **مرجع سابق** ، ص353.

(3) الونشريسي: **مصدر سابق** ،ج12، ص 395.

(4) انظر مقدمة المحقق : **المعيار** ، **مصدر سابق** ، ج1 ، ص ح.

المبحث الثالث: جوانب من الحياة الاقتصادية ببلاد المغرب من خلال كتب النوازل:

من خلال دراستنا لمصادر بحثنا هذا ، إتضح لنا أنها تتناول العديد من جوانب الحياة الإجتماعية والإقتصادية في بلاد المغرب ، خلال القرنين الثامن والتاسع الهجريين ، أي حقبة ما بعد فترة الموحدين ، فهي تشمل عصر الحفصيين في المغرب الأدنى ، والزيانيين في المغرب الأوسط ، والمرينيين في المغرب الأقصى.

والمستكشف لتلك النوازل يجدها تتميّز بالشمولية والتنوع ، فهي تتعرض لمختلف مظاهر الحياة ، كما أنها تجسد واقع بلاد المغرب ، وتكشف لنا عن نواحٍ مهمة في المجتمع ، يندر العثور عليها في مصادر أخرى .

حيث تتوزع المادة العلمية في مؤلفات النوازل على أبوب متنوعة [1]، تنقلنا بشكل طبيعي من دراسة موضوع لأخر، ونجد أن هذه المؤلفات تضمنت معلومات قيمة تعكس مظاهرالحياة الاقتصادية المرتبطة بالزراعة أو الرعي وتربية الماشية أو الصناعات والحرف وبمختلف الانشطة التجارية .

فأوضحت الكثيرمن النوازل واقع **النشاط الفلاحي**[*] ، وكشفت عن معلومات دقيقة إفتقدتها المصادر التاريخية ، حول أنواع الأراضي وطبيعة كل نوع منها ، كأراضي الموات وأرض المخزن وأرض الظهير والأرض الموظفة والارض القانونية [2]، وأقسام الممتلكات العقارية كالأملاك الخاصة[3] ، والاملاك العامة[4] والأملاك الوقفية[5] والاملاك الوطنية[6].

---

(1) لقد تناول البرزلي الحياة الاقتصادية في كتابه "**جامع الاحكام**"في عدة أبواب في الجزء الثالث والجزء الرابع و الجزء الخامس ، وتناولها المازوني في كتابه في مسائل الارضين والمساقاة والمغارسة ، و أمدنا الونشريسي بمعلومات قيمة حولها ، تضمنها الجزء الثامن ، كما جاءت هذه المعلومات متفرقة في عدة أبواب حيث تناول بعضها في الجزء الخامس والجزء السابع ، وأخرى في الجزئين التاسع والعاشر.

(*) هو موضوع دراستنا ولقد ادرج في هذا الفصل كعنصر من دراسة الجوانب الاقتصادية لضرورة المحافظة على خطة البحث ، وسنتطرق لتفاصيله في الفصول اللاحقة.

(2) المازوني: **مصدر سابق**،ج1، ورقة 511ظ ؛ الونشريسي: **مصدر سابق**،ج6 ، ص133،102.

(3) المازوني: **مصدر سابق**،ج2، ورقة 39ظ ، 42ظ ؛ الونشريسي: **مصدر سابق**،ج5، ص101.

(4) البرزلي: **مصدر سابق**،ج4، ص271 ؛ المازوني: **مصدر سابق**،ج1، ورقة 29ظ ؛ الونشريسي: **مصدر سابق**،ج9، ص548.

(5) مسائل الحبس في الجزء الخامس من كتاب الجامع للبرزلي ؛ وخصص المازوني نوازل الاحباس في الجزء الثاني من ورقة52وجه الى 62ظهر ؛ وخصص الونشريسي كامل الجزء السابع لمسائل الاحباس .

(6) المازوني: **مصدر سابق**،ج1، ورقة 511ظ؛ الونشريسي: **مصدر سابق**،ج6، ص133،102.

كما تناولت هذه الكتب عمليات تهيئة التربة للزراعة ، وذلك بحراثة الأرض وتحديد الوقت الأنسب لها [1]، وبيان ما يتطلبه كل نوع من أنواع الأراضي من طريقة الحراثة وعدد مرات الحرث[2]، ومن ثم تعديل التربة وتسويتها لتسهيل عملية إجراء الماء عليها ، وخلال تناولنا لهذه النوازل وقفنا على إشارات عن بعض الحيونات والآلات التي استخدموها في اعمالهم الزراعية[3] .

وأمدتنا بعض النوازل عن موضوع السماد[*]وطريقة استعماله ، فكشفت عن طبيعته المناسبة لكل نوع من المحاصيل الزراعية وحددت وقت وضعه للأراضي الزراعية وكميته [4] ، كما تناولت بعض الفتاوى كيفية إصلاح الأراضي الفاسدة[5] .

وتناولت هذه الكتب طرائق الزراعة والغراسة الشائعة في بلاد المغرب آنذاك ، حيث الغراسة بالبذور والنوى وتحديد الوقت الأنسب للبذر[6] ،كما دلت بعض النوازل على اختيار البذور وحمايتها من الحشرات الأرضية الضارة[7].

وقد تناولت عمليات خدمة الاشجار ، وبينت نوعية الأدوات التي يستخدمها العاملون في هذا النوع من الاعمال ، وتنظيم غرس الأشجار وفقًا لكل نوع من أنواعها وصيانتها[8].

---

(1) البرزلي: **مصدر سابق** ،ج1 ، صص151،409. ؛ الونشريسي: **مصدر سابق** ،ج1، ص7.

(2) وهي الأراضي السلطانية التابعة للدولة .انظر/ المازوني : **مصدر سابق** ، ج2 ، ورقة 44 ظهر ؛ الونشريسي: **مصدرسابق**،ج6 ، صص466 ، 469.

(3) البرزلي: **مصدر سابق** ،ج3 ، ص427، ص636 ؛ج5، ص415 ؛ الونشريسي: **مصدر سابق** ،ج5، ص189، ص236 ؛ ج6 ، ص55، ص172.

(*) هو مايطرح في اصول الزرع والخضر من العذرة والزبل، ليجود نباته ويزيد إنتاجه/ ابن منظور: **مصدر سابق** ،ج6 ، ص357.

(4) البرزلي : **مصدر سابق** ، ج3،ص622 ؛ المازوني: **مصدر سابق** ، ج2 ، ورقة44 ظ؛ الونشريسي: **مصدر سابق**،ج6،ص314؛ج8، ص337.

(5) البرزلي : **مصدر سابق** ، ج3،ص422،423 ؛الونشريسي: **مصدر سابق** ،ج5، ص24 ؛ ج6 ، ص314 .

(6) البرزلي : **مصدر سابق** ، ج1، ص 150، ص409 ؛ الونشريسي: **مصدر سابق** ،ج1، ص7.

(7) البرزلي : **مصدر سابق** ، ج3، ص 392،390 ؛ الونشريسي: **مصدر سابق**،ج5، ص249 ؛ ج6، ص57.

(8) الونشريسي: **مصدر سابق**،ج5، ص13،204.

وأوضحت هذه المؤلفات طرائق متعددة لجني المحاصيل الزراعية المختلفة و عمليات تنقيتها[1] ، وعرفتنا على طرائق خزن الثمار وحفظها للافادة منها في أوقات الحاجة اليها[2] .

ومن القضايا الهامة التي كشفت عنها كتب النوازل ، أشكال الاستغلال الزراعي وكيفية منح الأراضي لاستثمارها وإنمائها[3]، وعلاقات الانتاج بين رب الأرض والمزارع المستأجر، حيث تضمنت بعض النوازل صفات العاملين في الزراعة[4].

ويبدو من خلال هذه النوازل أن الشروط المعقودة بين مالك الأرض والمزارع كانت تحدد مسبقاً[5]، وإن بعض الملاكين كانوا يختارون الوكلاء الذين ينوبون عنهم في متابعة العمال ، وفي قبض حصصهم من الإنتاج المتفق عليه[6].

وعرفتنا عن النظم الزراعية كالمزارعة[7] والمغارسة[8] والمساقاة[9] ، وهي اشكال مختلفة للشركة القائمة بين الفلاحين وملاك الاراضي ، حيث نستشف من هذه النوازل نظام المزارعة الذي ساد كنمط من أنماط النظام الزراعي في بوادي بلاد المغرب ، لكنه طرح أحياناً بعض المشاكل في علاقات صاحب الأرض بالمزارع الذي استأجره .

وعلى غرار المزارعة ، ساد نظام المغارسة وهو ما يُستشف من خلال النوازل التي وردت بشأنه وفي هذه الحالة يعهد رب الأرض إلى المغارس بغرس الأشجار وأنواع أخرى من الغلات الزراعية إلى أن يحين موعد جني

---

(1) البرزلي : **مصدر سابق** ، ج1،ص 595؛ الونشريسي: **مصدر سابق**،ج1، ص374.
(2) البرزلي : **مصدر سابق** ، ج5،ص 422؛ الونشريسي: **مصدر سابق**،ج9، ص108؛ج10، 412.
(3) الونشريسي: **مصدرسابق** ،ج1 ، ص244 ؛ ج6 ، صص259،280،465،469.
(4) المازوني: **مصدر سابق**، ج2، ورقة 25 ظهر.
(5) الونشريسي: **مصدر سابق** ،ج8، ص147،141.
(6) البرزلي : **مصدر سابق** ، ج3،ص622 ؛ المازوني: **مصدر سابق** ، ج2 ، ورقة51 ظهر، ورقة44 ظهر.
(7) المازوني: **مصدر سابق**، ج2، ورقة 25 ظهر.
(8) البرزلي: **مصدر سابق** ،ج3، ص383.
(9) المازوني : **مصدر سابق** ، ج1 ، ورقة 512 وجه .

الثمار فتقسم الحصة مناصفة بين الطرفين ، غير أن الكوارث الطبيعية كانت تضع المتعاقدين في مأزق قانوني كما تشهد على ذلك بعض النوازل[1] .

وبالمثل ساد أيضاً نظام المساقاة كشكل من أشكال الاستغلال الزراعي، وهي أن يدفع الرجل شجره الى آخر ليقوم بسقيها ويعمل سائر ما تحتاج اليه مقابل جزء معلوم من ثمرها[2]، وكشفت عدة نوازل على انظمة اخرى تعامل بها المغاربة كنظام حراسة السواني[3] ، واستعارة الثيران[4].

ولقد احتوت هذه الكتب على اشارات دالة على الجوائح التي كانت تتعرض لها المحاصيل الزراعية في بلاد المغرب كالكوارث الطبيعية مثل السيول والجفاف والقحط[5]

كما تضمنت الكثير من الحقائق المتعلقة بالنشاط الرعوي ، والثروة الحيوانية وتربية الماشية كالغنم والبقر والخيل والبغال والحمير ، وما يصلح لها من العلف وتنظيم مواضع الرعي[6] ، وهناك إشارات حول تربية النحل وإنتاج العسل[7]والعناية بتربية الحمام والدجاج[8].

(1) البرزلي : **مصدر سابق** ، ج3 ، ص637،638 .

(2) المازوني : **مصدر سابق** ، ج2، ورقة 43و .

(3) الونشريسي: **مصدر سابق**،ج8، ص227،225.

(4) الونشريسي: **المصدر نفسه** ، ج8 ، ص267،ج9، ص108.

(5) المازوني : **مصدر سابق** ، ج2،ورقة44ظ، 45و ، 50و ؛ الونشريسي: **مصدر سابق**،ج1، ص164.

(6) البرزلي : **مصدر سابق** ، ج3، ص20 ؛ المازوني: **مصدر سابق** ، ج2 ، ورقة51 ظ؛ الونشريسي: **مصدر سابق**،ج7، ص70 ؛ ج8 ، ص35 ، 330.

(7) المازوني: **مصدر سابق** ، ج2 ، ورقة 23 ظ ،25و،30و؛ الونشريسي: **مصدر سابق** ،ج8 ، ص192.

(8) الونشريسي: **مصدر سابق** ،ج9، ص48.

ومن مظاهر المقومات الاقتصادية لبلاد المغرب التي تضمنتها النوازل التي جعلت منه إقليما فلاحيا وفرة مصادر المياه الباطنية منها والسطحية ، حيث خُصِّصَ لقضايا المياه في هذه الكتب بابًا يتحدث عن فتاوى المياه(1) ، كما جاءت مسائل كثيرة مرتبطة بالمياه موزعة بين عدة أبواب متفرقة(2) ، اتضح من خلالها وفرة المياه السطحية التي مصدرها الأمطار ، التي تسقط على سطح الأرض ، مُشَكِلَة مجاري مائية(3) ، تصب عبر السواقي والجداول في الأودية و الأنهار ، أو تُحْبَسُ في السدود ، و البرك ، أو تُخزن في المواجل(*) والصهاريج(*)، كما تضمنت هذه المسائل المياه الجوفية التي تستخرج من باطن الأرض ، كمياه الآبار والعيون (4).

لعبت هذه الثروة المائية دوراً هاماً في الحياة الاقتصادية والاجتماعية للفرد والجماعة في الريف و المدينة ببلاد المغرب ، حيث تكشف لنا العديد من فتاوى الفقهاء عن واقع الشبكة المائية وفي كيفية استغلالها (مصادرها، توزيعها، تدبّرها وما يتعلّق بها من نشاطات مختلفة) ، فهناك إشارات إلى البساتين والحقول الفلاحية المسقية ، التي كانت تقع بالقرب من تلك الموارد المائية كالوديان والسدود والآبار، تستغل لسقي الأراضي الزراعية والحقول والبساتين ، والى جودة الأراضي القريبة من مصادر المياه التي كانت تستغل حتى في فصل الجفاف لوفرة

---

(1) لقد تناول البرزلي قضايا المياه في باب سماه "مسائل من الضرر وجري المياه" في الجزء الرابع من كتاب "جامع الاحكام"، وخَصَّصَ الونشريسي أغلب الجزء الثامن لمسائل المياه ، وتناولها المازوني في كتابه الدرر في باب" المساقات والمغارسة".

(2) لقد أمدنا الونشريسي بمعلومات قيمة حول المشكلات المائية ، تضمنها الجزء الثامن ، كما جاءت هذه المعلومات متفرقة في عدة أبواب ،حيث تناول بعضها في الجزء الخامس والجزء السابع ، وأخرى في الجزئين التاسع والعاشر.

(3) حسن ابو سمور: **جغرافية الموارد المائية** ، دار صفاء ، عمان ، 1999 ، ص102.

(*) جمع ماجل وهو حوض تجتمع فيه المياه . انظر/ ابن منظور: **مصدر سابق** ، ج13، ص32 ؛ فهو أي شيء يجمع به الماء يكون مغطى بقبو وإذا إرتفع الماء خرج منه ، ويكون له بابين :باب يبنى منه وينزل منه يكون واسعا في وسطه من اعلى وباب اخر يستقى منه ويكون ضيقا في جنب الماجل(citerne).انظر/ ابن رامي البناء : **الاعلان بأحكام البنيان** ، تح: فريد بن سليمان ، تق: عبدالعزيز الدولاتلي، مركز النشر الجامعي ،1999، ص 142 ؛ بن عميرة محمد : توصيل المياه وتخزينها ببلاد المغرب ، **دراسات تراثية** ، العدد02 ، جامعة الجزائر، 2008 ، ص143.

(*) كلمة من أصل فارسي ، جمع صهريج وهو حوض مَصْنَعَة يجتمع فيها الماء . انظر/ ابن منظور: **مصدر سابق** ، ج7 ، ص 429 ؛ مجمع اللغة العربية : **معجم الوسيط** ، ط4 ، مكتبة الشروق الدولية ، مصر،2004 ، ص527؛ كما أنه البِرْكة أو الحوض الذي يستقبل مياه العيون أو الوديان ، ويكون واسعا ويبقى عاريا ، وهو بمثابة موزع للماء (chateau d'eau). أنظر/ بن عميرة : **مرجع سابق** ، ص143.

(4) علي مقداد وآخرون : **علوم المياه** ، دار الكتب للطباعة ، بغداد ،2000 ، ص583 ؛ حسن ابو سمور: **مرجع سابق** ، ص151؛ غرداوي نورالدين : قضايا المياه بالمغرب الأوسط في العهد الزياني من خلال نوازل المازوني ، **ضمن الملتقى الدولي حول كتب النوازل الفقهية وقضايا مجتمع المغرب الأوسط** ، قسم التاريخ ، جامعة المسيلة ، 2013م، صص12-15.

المياه ، وهو ما يجعلها تستقطب العديد من الفلاحين والمزارعين للإستقرار على حوافها بالبادية(1) ، للقيام بالنشاط الفلاحي وإزدهاره وارتباط كثرة الإنتاج وقلته بهذه المادة الحيوية.

فكانت الاراضي الخصبة القريبة من الماء عنصر إختلاف بين القبائل ، فقد وردت في "الدرر" مثلاً إشارة إلى حدوث نزاع حول الأراضي المحاذية بالأودية ، لخصوبتها وقربها من الماء ، وهو ما أكدته لنا إحدى الفتاوى سئل عنها الفقيه محمد بن مرزوق(2) عن "وادٍ كبير لا ينقطع جَرْيُه في الفصول الأربعة ، ويحمل في زمان الشتاء والربيع ، ويرجع الى جهة من الجهات ، ويبقى ذلك الموضع الذي إنزاح عنه الماء سنين حتى يكون صالحا للحراثة ، فهل يملكه من هو قريب منه ...أو يملكه من سبق إليه"(3).

فتَعَدُدُ مجالات إستخدام الثروة المائية ، من سقي للأراضي الفلاحية ، وإستغلالها في الشرب والأعمال المنزلية ، ونصب الأرحاء ، وتوريد الحيوانات(4)، جعل إدارتها مسألة صعبة ، وهذا ما تدَلُّ عليه كثرة المراسلات والمسائل التي كانت تُعرض على الفقهاء حول نظام سقي الأراضي (المزروعة والمغروسة) التي ضاع إنتاجها أو فسد بسبب نقص المياه ، أو بسبب سوء إستغلاله من طرف الفلاحين(5).

والمتصفح لكتب النوازل المعتمدة في الدراسة ، يجد قضايا المياه قد إحتلت حيّزاً هاماً لدى الفقهاء والقضاة ، وهذا راجع للعديد من النزاعات التي كانت تنجم عن إستغلال الثروة المائية في المجتمعات المغاربية لأن

---

(1) الونشريسي : **المعيار، مصدر سابق** ،ج8 ، ص5.

(2) هو أبو عبد الله محمد بن أحمد بن مرزوق الحفيد الحفيد العجيسي التلمساني ، ولد بتلمسان سنة 766هـ/1365م، ونشأ بها ، ثم رحل إلى أقطار المغرب والمشرق ، وأخذ عن أشهر علماء عصره ، فتضلع في سائر العلوم العقلية والنقلية، وذاع صيته ، فقصده الطلبة من مختلف الأنحاء ، قال عنه الفقيه القاضي المازوني: " ... وشيخي الإمام الحافظ بقية النظار والمجتهدين ذو التآليف العجيبة ، والفوائد الغريبة، مستوفي المطالب والحقوق سيدي أبو عبد الله محمد بن مرزوق..". من تآليفه ، تفسير سورة الإخلاص، وأرجوزة الروض ، مختصر الحاوي في الفتاوى ، وغيرها من التآليف، توفي 842هـ /1439م .انظر/ القلصادي : **رحلة القلصادي** ، تح : محمد ابوالجفان ، الشركة التونسية للتوزيع ، تونس ، 1978، صص96، 97 ؛ ابن مريم: **مصدر سابق**، ص201 – 214 ؛ التنبكتي : **نيل الابتهاج ، مصدر سابق** ، ص293.

(3) المازوني: **مصدر سابق** ، ج2 ، ورقة 46 وجه ؛ وهناك قضية مشابهة وردت في المعيار تذكر أن من الأنهار والوديان من تنفجر عيونه في الشتاء ، وتقل في الصيف وينتج عن هذا النقص في المياه أزمة وخلافات بين القاطنين بقربها . انظر/ الونشريسي : **المعيار، مصدر سابق** ، ج8 ، ص417.

(4) البرزلي : **مصدر سابق** ،ج4 ، ص415.

(5) المازوني: **مصدر سابق** ، ج2 ، ورقة66 ظهر ؛ الونشريسي: **المعيار** ، **مصدر سابق** ، ج8 ، ص380.

الماء كان أحد عوامل التجمع والإستقرار، فهو شرط من شروط النشاط الزراعي والرعوي ، بفضله تُخْضَرُّ الحقول و المراعي، وتثمر البساتين والمزارع (1).

كما وقفنا في عدة نوازل على الخلافات التي كانت تقع بين الفلاحين حول إستغلال مياه العيون ومكّنتنا من الوقوف على أسباب النزاع عليها (تحول مياه العيون إلى موضع آخر) ، والحلول المقترحة من طرف الفقهاء لفك ذلك الخلاف والنزاع ، ومسائل أخرى شملت النزاعات التي كانت تقع على مياه الوادي والأراضي المحاذية لضفافه(2).

كما يُستشف من هذه النوازل أن تلك العيون والآبار والينابيع ، لم تكن تلبي حاجيات الفلاّحين ، وهي ذات سيلان ضعيف أحياناً ، وتجفّ أحياناً أخرى ، خاصة في فصل الصيف، بإستثناء بعض الوديان الكبيرة(3).

والى جانب هذه المعطيات تتضمن هذه النوازل جوانب مهمة من نظام الري والسقي المعمول به في تلك الفترة ، و دلت على طريقة الانتفاع الجماعي لأهل القرية بالمياه التي تمر على مزارعهم ، وقسمة حصصها حسب احتياجات المزارعين ، بحيث يستعمل كل واحد منهم المياه في يوم من الأيام الأسبوع (4).

كما تمدنا بعض الفتاوى بمعلومات جِدُّ مُهِمَّة عن وجود السواقي الإصطناعية(5) ، التي إستفادت من كثرة العيون والآبار والوديان ، بمعنى أن الماء لم يكن موجوداً في بعض الأراضي الزراعية ، بل كان يُجلب إليها عن طريق تلك القنوات الإصطناعية من الوادي والعيون ، أو كانت عبارة عن جباب أو مواجل تخزن فيها مياه

---

(1) في هذا الاطار يذكر صاحب كتاب الإستبصار عند وصفه لأهل مدينة قفصة : " إذا رأيت قوما يتخاصمون وقد علا بينهم الكلام ، فأعلم أنهم في أمر الماء". أنظر/مجهول : **كتاب الإستبصار في عجائب الامصار** ، تع: سعد زغلول عبدالحميد، دار النشر المغربية ، الدار البيضاء ، 1985، ص152.

(2) الونشريسي : **المعيار، مصدر سابق** ،ج8 ، ص5.

(3) الونشريسي : **المصدر نفسه** ، ج9 ، ص71.

(4) البرزلي : **مصدر سابق** ، ج3، ص621 .

(5) محمد بن حمو : المصارف ومجاري المياه في المدينة الاسلامية ، **مجلة دراسات تراثية** ، العدد02 ، جامعة الجزائر ، 2008 ، ص185.

الأمطار، لإستغلالها في الحقول والبساتين الفلاحية عن طريق شق ساقية لوصول تلك المياه إليها أو وصولها إلى الأراضي الصالحة للزراعية(1).

كما إتضح لنا من خلال مسائل المياه ، وصف دقيق لمجرى الماء الذي يزود المدن الكبرى ، التي تحتوي على مرافق عديدة(2)، حيث يمر عبر قواديس (قنوات اصطناعية) محكمة البناء والإتقان ، تتفرع داخل المدينة لينتفع به أهلها ، إلاّ أنه يضر بجدران المدينة قبل وصوله إلى أصحاب الجنات والحقول(3).

ومن المسائل التي أخذت حيّزاً كبيراً في كتب الفتاوى ، وإشتد فيها النزاع بين الفلاحين هي إستغلال الثروة المائية بين الأعالي والأسافل(*)، وقد أورد الونشريسي مجموعة من النوازل التي تعالج علاقة الأعالي بالأسافل(4)، ومن أهمها نازلة نهر فاس (5)، التي عرضت شكلا من اشكال الخلاف حول كيفية إستغلال مياهه في سقي الأراضي الزراعية بين أعالي النهر واسافله(6)، كما عرضت نازلة أخرى الخلاف بين أصحاب البادية والمدينة حول كنس وادي مصمودة(*)لزيادة الماء فيه و استغلاله لسقي خضرهم وثمارهم(7).

---

(1) البرزلي : **مصدر سابق** ،ج4 ، ص419.

(2) نجم الدين الهنتاتي : مياه الامطار في المدينة في الغرب الاسلامي الوسيط ، **الماء والتعمير ببلاد المغرب في العهد القديم والوسيط**، الندوة الدولية الثالثة ،كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية ، تونس ، 2007 ، صص124،125.

(3) الونشريسي : **المعيار** ، **مصدر سابق** ، ج8 ، ص432.

(*) نقصد بهما المجال الذي يحتله أعلى النهر وأسفله.انظر/ ابن منظور: **مصدر سابق**،ج11، ص338؛ وحول المصطلح انظر/ عمر بنميرة : **النوازل والمجتمع** ، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية ، ط1، مطبعة الامنية ، الرباط، 2012م ، ص315.

(4) الونشريسي : **المعيار** ، **مصدر سابق** ، ج8 ، ص402 ؛ لمعرفة إشكالية العلاقة بين الأعالي والأسافل ببلاد المغرب ، أنظر/عمر بنميرة: قضايا المياه بالمغرب الوسيط من خلال أدب النوازل ،**كتاب التاريخ وأدب النوازل** ، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية ، مطبعة فظالة ، المحمدية ، المغرب ،1995، صص77-85.

(5) الونشريسي : **مصدر سابق** ، ج8، ص5-20.

(6) الونشريسي : **مصدر سابق** ، ج8 ، ص7.

(*) عرف وادي فاس بعدة أسماء منها وادي مصمودة ووادي الجواهر ، يتجه من الجنوب الى الشرق ، مارا على مدينة فاس ليقسمها الى شطرين وهما فاس الأندلس ، وفاس القرويين ، ليصب في نهر سبو ، حيث يتم استغلاله في عدة مجالات.انظر/الزهري ، محمد بن ابي بكر : **كتاب الجعرافية** ، تح: محمد حاج صادق ، مكتبة الثقافة الدينية ، مصر ، 1998 ، ص114 ؛ ابن ابي الزرع : **الانيس المطرب بروض القرطاس في اخبار ملوك المغرب وناريخ مدينة فاس** ، دار المنصور للطباعة والوراقة ، الرباط ،1972، ص77؛ ابن القاضي المكناسي: **جذوة الاقتباس في ذكر من حل من الاعلام مدينة فاس** ، دار المنصور للطباعة ، الرباط،1973 ، صص42،43 ؛ الوزان : **مصدر سابق** ، ج2 ، ص249.

(7) الونشريسي: **المصدر السابق**، ج8 ، ص20-32.

وعند نوازل اخرى نقف على الخلافات التي تحدث بسبب شركة ماء العيون ، وفي كيفية توزيع منسوب مياهها الى حصص بين الفلاحين في سقي البساتين والحقول[1] ، التي تتحول في بعض الأحيان الى مشروع تجاري تباع فيه النوبة[2].

وتكشف عن علاقة ملكية الأرض بملكية الماء وخدمتها ، و أن الفلاح الراغب في سقي جنانه ، يُفكّر في ضمان حصّته من الماء ، وهذا ما كان يُؤْرِقُه و يُتْعِبُهُ ، خوفاً من ضياع محصوله ، لقلة الماء من جهة ، ومن جهة أخرى لتَأَخُرْ حصّته في السقي ، التي تؤدي إلى فساد غلته[3] .

كما أدى تعدد مجالات إستخدام الثروة المائية الى ظهور طرف منافس شغل بال الفلاّحين ببلاد المغرب بسبب قلة المياه ، جسده أصحاب الارحاء(*)[4] ، التي كانت حائلاً في عدم وصول الماء من مصادره إلى البساتين والحقول ، مما يترتب على ذلك نزاع وخلافات حادة.

وفي السياق ذاته نجدها تشير الى بعض الخلافات التي تقع بين المزارعين و أصحاب الماشية ، بحيث كان إستقرارهم في أماكن الكَلَأْ والماء ، حيث تأزمت العلاقات بين الفلاحين والرعاة حول هذه المواضع ، لأنها تغري الطرفين للقيام بنشاط كل منهما[5].

---

(1) الونشريسي : **مصدر سابق** ،ج8 ، ص40 ؛ ج10 ، ص274.

(2) البرزلي : **مصدر سابق** ، ج3 ، ص621،622.

(3) نور الدين غرداوي : **مرجع سابق** ، ص12.

(*) تجمع أرحية ورحي وأرحاء ، وهي آلة الطحن التي تطحن بها الغلال (طحن الحبوب ، عصر الزيتون) ، وهي عبارة عن حجرين مستديرين يوضع أحدهما على الآخر، وتدور بالماء وتكون في المناطق التي يكثر فيها الماء . انظر/ ابن منظور: **مصدر سابق** ،ج5 ، ص176 ؛ مجمع اللغة العربية : **المعجم الوسيط** ، **مرجع سابق** ، ص335 .

(4) الونشريسي : **مصدر سابق** ،ج8 ، ص395.

(5) الونشريسي : **المصدر نفسه** ،ج8 ، ص416.

اما فيما يخص النوازل المتعلقة **بالنشاط الصناعي**(*) فقد عرفتنا بمختلف الحرف والصنائع التي نشطت الاسواق في المجتمعات المغاربية ، حيث كان يطلق على من يعمل في الصناعات اسم الصنَّاع (1)، التي غالبا ما تعتمد على حانوت يديره صانع واحد اوعائلة اوعدد من الشركاء وقد يعمل الصانع في بيته(2) ، وكشفت عن الدور الذي كان يقدّمه الحرفيون في تنشيط الحياة الاقتصادية ، وذلك بإستغلال وتحويل الموادّ الأوّلية نباتية أو حيوانية أو معدنيّة إلى بضائع استهلاكيّة قابلة للتّسويق(3) ، كالملح الذي كان يستخرج من المناطق الجنوبية لبلاد المغرب(4) ويقطع كما تقطع الحجارة ، وقد تتعدد انواعه ويتوفر بكميات كبيرة(5)، حيث يذكر البكري مناطق كثيرة يستخرج منها مثل مدينة طرابلس(*) و قفصة(*) وبسكرة(*) (6)، ويستخرج من بلاد الجريد(*) (7)ويصف

(*) هو ما يتعلق بتصنيع الانتاج الزراعي واستغلال المعادن ومالرتبط بها من حرف متداولة ببلاد المغرب ، توفيرا لمتطلبات الحياة الضرورية منها والكمالية ، وعلى العموم نجد النوازل المرتبطة بنشاط التصنيع اقل نسبة من النصوص المتضمنة للنشاط الزراعي والرعوي.

(1) وهم الذين يعملون بابدانهم ويستعملون ادواتهم في انتاج مصنوعاتهم ويعيشون من بيع ماينتجون . انظر/ الونشريسي: **مصدر سابق** ،ج8، صص221،323 .

(2) الونشريسي: **مصدر سابق** ،ج6 ، ص256 ؛ ج8، ص،453 ، 326 ،457 ؛ ج9 ، ص19؛ج10، ص125.

(3) روجي لوتورنو: **فاس في عصر بني مرين** ، تر: نكولا زياده ، مؤسسة فرنكلين للطباعة والنشر ، لبنان ،1967، ص126.

(4) الونشريسي: **مصدر سابق** ،ج5، ص136؛ ج6 ، ص135.

(5) مجهول : **مصدر سابق** ، ص214 ؛ الوزان : **مصدر سابق** ، ج2، ص280.

(*) من مدن افريقية على ساحل البحركثيرة الثمار قليلة الحبوب واكثر سكانها حرفيين وتجار.انظر/ ياقوت الحموي: **معجم البلدان** ، دار صادر ، بيروت ، 1977،ج4، ص25 ؛ ابن عبد المنعم الحميري : **الروض المعطار في خبر الأقطار** ، ط2 ، تح: احسان عباس ، مكتبة لبنان ، بيروت ، 1984، ص389 ؛ الوزان: **مصدر سابق** ،ج2، ص97.

(*) مدينة صغيرة في طرف افريقية بينها وبين القيروان ثلاثة ايام وهي اكثر بلاد افريقية فستقا واهلها متمردون عن طاعة السلطان.انظر/ الحموي: **مصدر سابق** ،ج4، ص382 ؛ الحميري : **مصدر سابق** ، ص477.

(*) قاعدة بلاد الزاب بالمغرب الاوسط يشقها نهركبيريسقي بساتينها وتشتهر بنخيلها ونوعية تمورها يستخرج من جبلها معدن الملح .انظر/ الحموي: مصدر سابق ،ج1، ص501 ؛ الحميري : **مصدر سابق** ، ص113؛ الوزان: **مصدر سابق** ،ج2، ص138.

(6) البكري : **المسالك والممالك** ، تح : جمال طلبة ، دار الكتب العلمية ، لبنان ، 2003 ، ج2 ، صص180، 224، 230 .

(*) وهي ناحية واسعة في اخر بلاد افريقية على طرف الصحراء خصبة وافرة المياه والتمروسميت بلاد الجريد لكثرة النخل بها وتضم مدن كثيرة منها مدينة توزر وقفصة وونفزاوة والحامة وقابس .انظر/ مجهول : **الاستبصار**، **مصدر سابق** ، ص150 ؛ الوزان : **مصدر سابق** ،ج1، ص32.

(7) مجهول : **مصدر سابق** ، ص45.

ابن حوقل مدينة أودغست(*) التي كان الملح يحمل منها الى بلاد السودان(1)، كما يذكر الادريسي قيمة ملح سجلماسة(*) وأهميته عند الناس(2).

وكانت صناعة الحديد من بين الصناعات المنتشرة لوفرة المواد الاولية في بلاد المغرب(3)، حيث يذكر ياقوت الحموي ان مدينة مراكش(*) غنية بهذه الثروة والتي سيطر على صناعاتها اليهود(4) ، وعموما استخدم الحديد في صناعات كثيرة منها صناعة الاسلحة التي تسابق المغاربة و تفننوا في إتقانها ، حيث اشتملت على صناعة السيوف والرماح والخناجر والحراب(5)وغيرها من أدوات القتال ، بالاضافة الى الادوات البسيطة كالسكاكين والمناجل والفؤوس والمجارف والمناشير و غيرها(6) ، وتسرد المصادر عن مناطق إنتشار الحدادين الذين تواجدوا بكثرة لوفرة معدن الحديد والفضة والرصاص(7)، فتذكر احدى نوازل المازوني جبال الونشريس الغنية بهذه المعادن(8) ، كما

(*) مدينة جنوب سجلماسة كثرة النخل ، غنية بالذهب اشتهرت باسواقها لانها على طريق التجارة ببلاد السودان.انظر/ الحموي : **مصدر سابق** ،ج1، ص329 ؛ الحميري : **مصدر سابق** ، ص63.

(1) ابن حوقل : **صورة الأرض** ، منشورات دار مكتبة الحياة ، بيروت ،1992، صص 98 ، 91.

(*) مدينة في جنوب المغرب على حدود بلاد السودان يمر بها نهر كبيرمصدر سقيهم واهلها من اغنى الناس وأكثرهم مالا ، لانها على طريق تجارة الذهب.انظر/ الحموي : **مصدر سابق** ،ج3، ص192 ؛ الحميري : **مصدر سابق** ،ص305.

(2) الادريسي : **مصدر سابق** ، ص137.

(3) الونشريسي : **مصدر سابق** ،ج6 ، ص164.

(*) من اعظم مدن بلاد المغرب في عهد المرابطين ثم الموحدين ، اختطها يوسف بن تاشفين ، سنة 470هـ بينها وبين البحر عشرة ايام ، اكثر بلاد المغرب جنات وبساتين واكثر شجرها الزيتون .انظر/ الحموي: **مصدر سابق** ،ج5، ص94 ؛ الحميري : **مصدر سابق** ، ص540 ؛ العباس السملالي : **الاعلام بمن حل بمراكش وأغمات من الاعلام**، ط2 ، مر: عبد الوهاب بن منصور، المطبعة الملكية ، الرباط ،1993،ج1، ص57.

(4) الحموي: **مصدر سابق** ،ج5، ص94.

(5) الونشريسي: **مصدر سابق** ، ج6، ص190 ؛ النميري : **فيض العباب وافاضة قداح الآداب في الحركة السعيدة الى قسنطينة والزاب** ، دراسة محمد بن شقرون ، دار الغرب الاسلامي، بيروت ، 1990، ص78 .

(6) البرزلي : **مصدر سابق** ،ج1 ، ص615 ؛ الوزان: **مصدر سابق** ،ج1، ص144.

(7) الوزان: **مصدر سابق** ،ج1، ص 102 ،344.

(8) المازوني: **مصدر سابق** ،ج2، ورقة 47 ظهر.

اشتهرت مدينة تلمسان(*) (1)، ومدينة مجانة(*) التي عرفت بغنى مناجمها وتطور صناعتها(2)، ومدينة زويلة و فزان(*) التي احتوت على منجم للحديد(3).

كما تشير بعض النوازل الى انتشار صناعة الزجاج (4)، الذي كان يصنع من نوى التمر(5)، وتؤكد المصادر الجغرافية ذلك وتبين مناطق توزيعها، حيث يذكر صاحب كتاب الاستبصار عن مدينة برقة(*) انه يصنع فيها زجاج ليس له مثيل فكانت لها أواني عجيبة(6)، كما اشتهرت مدينة طرَّة من بلاد الجريد بصناعة الزجاج الصافي وجودته ويجلب منه الى بلاد مصر(7) ، وعرفت مدينة قفصة بانتاج افضل انواع الزجاج ، ويذكر الادريسي انتشار هذه الصناعة في بمدينة اغمات(*)ومدن اخرى بالمغرب الاقصى(8).

(*) تلمسان قاعدة المغرب الاوسط وحاضرة ملك بني زيان، كثيرة الزرع ووافرة المياه يعني اسمها المكون من لفظين "تجمع اثنين"أي منطقة بين التل والصحراء ، تحتل موقع على الطرق التجارية اشتهرت بعد صناعات واكثرها صناعة النسيج ، تضررت كثيرا من الحروب القائمة بيت الزيانيين والمرينيين. انظر/ الحموي: **مصدر سابق** ،ج2، ص44 ؛ الحميري : **مصدر سابق** ، ص135؛ الوزان : **مصدر سابق** ،ج2، ص17.

(1) الوزان : **مصدر سابق** ،ج2، ص24.

(*) مجانة مدينة بافريقية غنية بالزعفران وكثيرة معادن الحديد والفضة والرصاص ، بينها وبين القيروان خمس مراحل.انظر/ الحموي : **مصدر سابق** ،ج5، ص56.

(2) ابن حوقل : **صورة الأرض** ، **مصدر سابق** ، ص84.

(*) فزان ناحية واسعة تقع على الحدود الشرقية لبلاد المغرب ومدينتها زويلة بها نخل وتمركثير. انظر/ الحموي : **مصدر سابق** ،ج4، ص260 ؛ الحميري : **مصدر سابق** ، ص440.

(3) الادريسي: **مصدر سابق** ،ص116 ؛ ابوالفدا: **مصدر سابق** ، ص 127 .

(4) الونشريسي: **مصدر سابق** ،ج6، ص237 ؛ ج8، ص440.

(5) البرزلي: **مصدر سابق** ،ج4، ص407.

(*) برقة مدينة كبيرة واصبح اللفظ يطلق على اقليم يشتمل عدة مدن وقرى يمتد بين افريقية والاسكندرية ، وتبعد مدينة برقة عن البحر بستة اميال . انظر/ الحموي : **مصدر سابق** ،ج4، ص463 ؛ الحميري : **مصدر سابق** ، ص91.

(6) مجهول: **الاستبصار**، **مصدر سابق** ،210.

(7) ابن سعيد المغربي: **كتاب الجغرافيا** ، تح : إسماعيل العربي ، منشورات المكتب التجاري للنشر والتوزيع ، لبنان ، 1970 ، ص 127؛ ابوالفدا: **مصدر سابق** ، ص 147.

(*) أغمات مدينة من بلاد المغرب تقع جنوب شرق مراكش وهي مدينتان متقابلتان كثيرة الخير، تحدها من جهة البحر السوس الاقصى ، وقد اندثرت الان ولم يبقى منها سوى بعض الاطلال.انظر/ الحموي : **مصدر سابق** ،ج1، ص266 ؛ الحميري : **مصدر سابق** ، ص46 ؛ العباس السملالي : **مصدر سابق** ،ج1، ص100.

(8) الادريسي: **مصدر سابق** ، ص232.

وتعتبر صناعة الحلي التي كانت تصنع من الذهب والفضة بمختلف انواعها من اكثر الصناعات انتشارا ببلاد المغرب[1]، حيث يذكر الوزان مختلف انواع الحلي ومواضع لبسها كالأقراط و الخواتم والأساور والخلاخل والعقد والقلادة[2]، التي كانت تقدم كهدية في مناسبات الزواج الى جانب الملابس والعطور[3]، واشتهرت مدن كثيرة ببلاد المغرب بهذه الحرفة فيذكرصاحب الاستبصار مدينة مجانة[4] الغنية بمعادنها الثمينة ، ويشير الوزان الى غنى مدينة تلمسان بالذهب التي كانت نقودها تسك من معدنه[5] ، ويضيف عند حديثه عن مدينة مراكش ان بها الكثير من الصائغين دلالة على انتشار هذه الحرفة التي كان يسيطر عليها اليهود[6]، وتذكر المصادر مدينة سجلماسة و درعة ومدينة زويلة كأشهر مدن بلاد المغرب في غناها بالذهب و التعامل به في تجارتها [7].

في حين نستنتج من بعض المسائل عن وجود صناعات اخرى ومن ابرزها صناعة النسيج التي تعتمد على موارد مختلفة كالصّوف ، و القطن، والكتّان ، والحرير[8] ، على اعتبارها مادّة أوّليّة متوفّرة بشكل كبير في بلاد المغرب ، وتشمل بوجه خاصّ : حياكة الملابس وخياطتها[9]وحياكة الزّرابي والحنابل والكسي والافرشة والخيم الملاحف[10] ، التي اشتهرت بها عدة مدن مثل مدينة تلمسان ومدينة سوسة[*]

(1) البرزلي: **مصدر سابق** ،ج3، ص323 ؛ الونشريسي: **مصدر سابق** ،ج5، ص80.ج6،ص310،303 ؛ ابوالحسن علي الكومي: **الدوحة المشتبكة في ضوابط دار السكة** ، تح: حسن مؤنس ، مطبعة معهد الدراسات الإسلامية ، مدريد ، 1958 ، ص177.

(2) الوزان: **مصدر سابق** ،ج1، ص105.

(3) الوزان: **المصدر نفسه** ،ج1، صص252-254..

(4) مجهول: **الاستبصار، مصدر سابق** ،50.

(5) الوزان: **مصدر سابق** ،ج2، ص23.

(6) الوزان: **مصدر سابق** ،ج1، ص116.

(7) المقدسي: **أحسن التقاسيم في معرفة الاقاليم** ، تع: محمد امين الضناوي ، دار الكتب العلمية ، لبنان ، 2003، ص186؛ الاصطخري : **المسالك والممالك** ، تح: محمد عبدالعال الحيني ، الهيئة العامة لقصور الثقافة ، مصر 2004، ص34 ؛ الحموي : **مصدر سابق** ،ج3 ، ص192.

(8) البرزلي : **مصدر سابق** ،ج6 ، ص536 ؛ الونشريسي: **مصدر سابق** ،ج5، ص132.

(9) البرزلي : **مصدر سابق** ،ج6 ، ص524-528 ؛ الونشريسي: **مصدر سابق** ، ج6 ، ص426 ؛ ج8 ، ص295.

(10) المازوني: **مصدر سابق** ،ج2، ورقة 8 و،27و، 27ظ ؛ الونشريسي : **مصدر سابق** ،ج5 ، ص223-224.

(*) سوسة مدينة صغيرة بافريقية بينها وبين سفاقس يومين واكثر اهلها حاكة ينسجون الثياب الرفيعة.انظر/ الحموي : **مصدر سابق** ،ج3، ص282.

وســـلا(*) (1)، وكانت الصناعات النسيجية من اختصاص النساء في أغلب الاحيان ، اللاتي يعملن في بيوتهن وفي كثير من الاحيان يجتمعن متعاونين فيما بينهن ، في منزل امرأة واحدة ويعملن معها لانجاز اكبر كم من الغزل ، وتعرف هذه باسم "التويزة"(2)، كما تشير كتب التّراجم إلى وجود ورشات حرفيّة يديرها أرباب الحرف بمساعدة مجموعة من الصّبيان ، يخضع من خلالها الصّبي لفترة معيّنة حتىّ يتعلّم الصّنعة(3)، بالإضافة الى صناعة الحرير التي انتشرت في بلاد المغرب ، واحترفت في صناعته النساء ، وكان معظم ما ينتج منه من حاجات النساء ولباسهن(4).

كما عرفت بلاد المغرب صناعة الجلود التي تعتمد على ما يُعِدُّه الدباغون من جلود الحيونات(5)، وكانت المدابغ تقام على ضفاف النهار والاودية لحاجتهم المستمرة للماء لغسل الجلود وتنظيفها ، وبعد اعداد الجلود توجه الى الصنّاع ليصنعوا منها الأحذية والسّروج والأحزمة وغيرها (6)، وفي هذا السياق يذكر صاحب كتاب الجغرافيا أن مدينة تلمسان يصنع فيها أَلْجُمَ الخيل والسروج وغيرها من الصناعات الجلدية وتحمل الى سائر بلاد المغرب(7).

كما دلت كتب النوازل على إنتشار صناعة الكاغد الذي كان يجلب من بلاد الروم(8) و اشتهرت بها مدينة فاس(*) التي تميزت بجودتها ، حيث تطرق صاحب المعيار الى هذه الصناعة وأشار الى ان الورق كان يصنع

(*) سلا مدينة باقصى بلاد المغرب على البحر المحيط ، تقع جنوب غرب مراكش.انظر/ الحموي: **مصدر سابق** ،ج3، ص231؛ الحميري : **مصدر سابق** ،ص319 ؛ الوزان : **مصدر سابق** ،ج1، ص207.

(1) المازوني: **مصدر سابق** ،ج1، ورقة473وجه ؛ الونشريسي: **مصدر سابق** ،ج5،ص297،ج10، ص242.

(2) العقباني : **مصدر سابق** ، ص77.

(3) ابن مريم : **مصدر سابق** ، ص38،39.

(4) البرزلي : **مصدر سابق** ،ج6 ، ص536 ؛ الونشريسي: **مصدر سابق** ،ج5، صص59،243 ؛ج6،صص108،109،116.

(5) الونشريسي: **مصدر سابق** ،ج5، ص92،ص253. ج6،ص187.

(6) الونشريسي: **المصدر نفسه** ،ج6، ص420 ؛ ج8، ص323.

(7) ابن سعيد المغربي: **كتاب الجغرافيا** ، **مصدر سابق** ، ص140.

(8) الونشريسي: **مصدر سابق** ،ج1، ص75 ؛ج11 ، ص102.

(*) فاس مدينة مشهورة كبيرة مركز حكم الادارسة منذ تأسيسها192هـ ، ثم الموحدين والمرينيين فهي حاضرة المغرب واجل مدنه وهي في نهاية العمارة والصلاح ، اشتهرت بعيونها و جداول مياهها مقسومة الى قسمين يخترقها نهرفيقسمها الى قسمين فاس القرويين وفاس الاندلسيين وبينهما قناطرة كثيرة ، وبها بساتين كثيرة تضم مختلف الفواكه كما اشتهرت بعلمائها.انظر/ الحموي: **مصدر سابق** ،ج4، ص230 ؛ الحميري : **مصدر سابق** ، ص434 ؛ الوزان: **مصدر سابق** ،ج1، ص218.

في تلمسان وانقطعت صناعته في هذا العصر[1]، ومن بين الصناعات التي دلت عليها هذه النصوص صناعة النّقود التي ارتبطت بسكّ العملة من دنانير ودراهم[2].

وتذكر بعض النوازل انتشار صناعة العطور التي كانت مادتها الاولية من المسك والزعفران والعنبر ، ومن مختلف انواع الزهور[3]، حيث كان يخصص لهذه الحرفة سوق يعرف بسوق العطارين ، تباع فيه مختلف انواعها بأغلى الاثمان[4].

كما تقدم لنا معطيات مهمة عن بعض الصناعات الغذائية كصناعة الزيتون التي انتشرت بشكل واسع ببلاد المغرب ، حيث أدت وفرة مزارعه الى انتشار معاصر الزيتون[5] ، وصناعة الالبان ومشتقاتها من زبدة وجبن وسمن[6]، كما كانت تنتشر صناعة الخبز في المدن بمختلف انواع الحبوب المستخدمة في صناعته مثل خبز القمح وخبز الشعير وخبز البلوط وغيرها من الجيد والرديء[7] ، وقد ذكر الونشريسي بأنه كان يمنع النصارى من عمل الخبز وبيعه في الأسواق[8].

---

(1) الونشريسي: **مصدر سابق** ،ج1، ص85.

(2) البرزلي : **مصدر سابق** ،ج6 ، ص162 ؛ ج5، ص142؛ الونشريسي: **مصدر سابق** ،ج5، ص272. ج6، ص318.

(3) البرزلي : **مصدر سابق** ،ج3 ، ص198 ؛ العقباني : **مصدر سابق** ، ص120.

(4) الونشريسي: **مصدر سابق** ، ج8 ، ص325.

(5) الونشريسي: **مصدر سابق** ،ج5، ص256 .

(6) الونشريسي: **مصدر سابق** ،ج5، ص215 ،ص239؛ ج6، ص 289 ؛ العقباني : **مصدر سابق** ، ص111.

(7) البرزلي : **مصدر سابق** ،ج3 ، صص196،197؛ العقباني : **مصدر سابق** ، ص107 ؛ الونشريسي: **مصدر سابق**،ج6، ص411 ؛ ج8،ص320.

(8) الونشريسي: **مصدر سابق** ، ج6، ص68-69.

كما تشير الكثير من هذه النوازل الى وفرة أرحية الغلال[1]في المدن والارياف ، التي كانت طاقتها المحركة الدواب أو جريان المياه[2] ، وكان يشترك أكثر من واحد في ملكية هذه الرحي ويقتسمون ريعها مناصفةً[3] أو تكون بعض المطاحن والرحي ومعاصر الزيتون ملكيتها لشخص واحد[4].

ويبدو أن المهن كانت وراثية عن الآباء والأجداد للأبناء ، فغلبت الوراثة في الصنائع وكل صانع يفضل حرفته على جميع الحرف حتى إن الاشتغال بها يبدأ منذُ الصغر[5]، حيث أُنتسب الكثير من سكان المغرب إلى الحرفة التي يمارسونها ، فنجد حرفة الوراق والدباغ والخياط والعطار والجزار وغيرها مرتبطة بأصحابها كألقاب يُعرفون بها[6].

ويبدو من خلال هذه الفتاوى ان اغلب الحرف كانت تنظم من طرف أصحابها ، بحيث يشرف على كل حرفة أمينا من أهل تلك الصنعة[7] يعرف بالرئيس أو العريف أو المقدم أو الأمين ، ينوب عن أصحابه ويعالج مشاكلهم ، ويساعد الدولة في كشف أساليب مكرهم وغشهم ومراقبة الإنتاج وجودته ، ولهذا يتعين أن يكون من

---

(1) البرزلي : **مصدر سابق** ،ج3 ، ص197.

(2) ابن رامي : **مصدر سابق** ، ص241 ؛ الونشريسي: **مصدر سابق** ،ج5، ص236.

(3) الونشريسي: **مصدر سابق** ، ج8، صص 92، 172، 294 ؛ ج5، ص236.

(4) **المصدر نفسه** ، ج5، ص256 ؛ ج9 ، ص59.

(5) **نفسه** ،ج5 ، ص253 ؛ج6 ، ص256 ؛ ج8، ص،453 ، 326 ،457 ؛ ج9 ، ص19؛ج10، ص125 ؛ ابن مريم : **مصدر سابق** ، ص38،39.

(6) البرزلي : **مصدر سابق** ،ج3 ، ص201 ؛ الونشريسي: **مصدر سابق** ،ج2، ص362؛ ج5، ص253 ؛ ج6 ، صص141 ، 420 ،429؛ ج8 ،صص225،235،323 ؛ ابن الأبار : **التكملة لكتاب الصلة** ، تح : إبراهيم الإبياري ، دار الكتاب العربي ، بيروت ، 1989م ، ص 225.

(7) الونشريسي: **مصدر سابق** ، ج5، ص297.

أهل العلم والحذق في مهنته[1] وهذا ما أشار إليه الونشريسي في إحدى النوازل عن رجل كان أميناً لحرفة الخرازين(*)[2].

وارتبطت الصناعات والحرف بالمدن اكثر منها في الارياف ، و يبدو أن بعض المدن تخصصت في نوع معين من الصناعات كمدينة اجدابية(*) ، طبنة(*) ، المسيلة(*) ، تاهرت(*) ، مستغانم(*) و فاس ، فالصناعة النسيجية انتشرت بالمدن و الأرياف ، و منها ندرومة التي قال عنها الحسن الوزان:"و ندرومة اليوم مزدهرة لكثرة الصناع فيها ، و ينتجون على الخصوص أقمشة القطن لأنه ينبت بكثرة في الناحية"[3]، و عن مدينة هنين يقول مرمول:" تصنع فيها أقمشة جميلة و أنسجة أخرى من القطن"[4]و قد يكون هذا التخصص عائدا إلى طبيعة المدينة نفسها و توارث الحرف وانتقالها بين الأجيال مثل مدينة تلمسان التي اشتهرت بالصناعات النسيجية [5].

---

(1) ابن عبدون: **رسالة في القضاء والحسبة** ، تح: ليفي بروفنسال، منشور ضمن ثلاث رسائل أندلسية في الحسبة والمحتسب، مطبعة المعهد العلمي الفرنسي للآثار الشرقية ، القاهرة ، 1955، ص24.

(*) الخرازين مفرد خراز وهو محترف في حرفة خرز الجلود بالمخراز وخياطتها –لأغراض مختلفة– بخيوط من الجلد أو الكتان. عماره محمد: **قاموس المصطلحات الاقتصادية في الحضارة الإسلامية** ، دار الشروق ، بيروت ، 1993 ، ص189.

(2) الونشريسي: **مصدر سابق** ، ج4 ، صص93،94.للمزيد انظر/ عمر بلبشير: مساهمة في دراسة النشاط الصناعي والحرفي في المغرب الإسلامي من خلال النصوص النوازلية والجغرافية ، **مجلة الناصرية** ، جامعة معسكر، العدد4 ، 2013، صص285-308.

(*) اجدابية مدينة في صحراء برقة ليس بها ماء جاري وانما مياههم في المواجل والسواني التى يزرعون عليها كثيرة النخل والتمور .انظر/ الحموي: **مصدر سابق** ،ج1، ص125 ؛ الحميري : **مصدر سابق** ، ص12 .

(*) طبنة مدينة من بلاد الزاب بالمغرب الاوسط مشهورة بتجارتها وصنائعها وليس بين القيروان الى سجلماسة مدينة اكبر منها .انظر/ الحموي: **مصدر سابق** ،ج4، ص21 ؛ الحميري : **مصدر سابق** ، ص387 .

(*) المسيلة مدينة ببلاد الزاب بالمغرب الاوسط تسمى المحمدية اسسها الفاطميون ، وهي كثيرة البساتين تشقها جداول مياه عذبة وحواليها قبائل كثيرة من البربر .انظر/ الحموي: **مصدر سابق** ،ج5، ص130 ؛ الحميري : **مصدر سابق** ، ص558 ؛ الوزان : **مصدر سابق** ،ج2، ص52.

(*) تيهرت مدينة مشهورة من مدن المغرب الاوسط عاصمة الرستميين على طريق المسيلة من تلمسان تقع على طريق تجاري مهم بها اراضي زراعية واسواق عامرة وبها عيون كثيرة .انظر/ الحموي: **مصدر سابق** ،ج2، ص7 ؛ الحميري : **مصدر سابق** ،ص126 .

(*) مستغانم مدينة على ساحل البحر يصب بقربها نهر شلف ، اهلها صناع ينسجون الاقمشة ، تحيط بها البساتين واراضيها كلها خصبة صالحة للفلاحة .انظر/ الحميري : **مصدر سابق** ،ص558 ؛ الوزان : **مصدر سابق** ،ج2، ص32.

(3) الوزان : **مصدر سابق** ،ج2 ، ص14.

(4) مرمول كاربخال : **إفريقيا** ، ترجمة محمد حجي و آخرون ، مطابع المعارف الجديدة ،1989، ج2 ، ص296 ،297.

(5) أبو زكرياء يحي بن خلدون : **بغية الرواد في ذكر ملوك من بني عبد الواد** ، تح : عبدالحميد حاجيات ، عالم المعرفة للنشر والتوزيع ، الجزائر، 2011 ، ج1 ، ص130.

كما نستشف من خلال هذه النوازل واقع **النشاط التجاري** الذي يتضمن تنظيم الاسواق وقضايا التجارة وتقنياتها ، ومختلف معاملات التجار ، وأهم أنواع السلع والمبادلات والمراكز التجارية وطرقها الرئيسية مثل طريق القوافل العابرة للصحراء ، المرتبطة بتجارة الملح أو المعادن النفيسة والجلود والعاج والرقيق بين بلاد المغرب وبلاد السودان ، حيث ذكرت أهم المحطات التجارية مثل غانة ، أودغست ، تادمكة ، وسجلماسة ومراكش وفاس وتلمسان وتونس والمهدية وغيرها[1] .

وضمن هذه الدراسة وانطلاقا من هذه المصادر نجد انتشار الأسواق[2] التي كانت تعكس النشاط التجاري في بلاد المغرب ، فكانت تخصص لها أماكن مناسبة وقريبة من الجميع ، تتميز بالتنظيم وتشمل هذه الاسواق مختلف السلع والبضائع[3]، وكل سوق يختص بنوع معين من السلع ، فنجد أسواق للرقيق وأسواق للزيت وأخرى للبز و الغزل ، واخرى للعطور واللحوم[4] وغيرها ، وهناك قانون للتسعيرة في الاسواق ينظم عملية البيع والشراء[5].

وكشفت العديد من النوازل عن مظاهر الفساد التجاري كإنتشار مظاهر احتكار السلع والطعام الذي يعتمده التجار في أوقات الوفرة والرخاء لاستغلاله في أوقات الشدة والغلاء[6] والتطفيف في المكاييل[7]، والسلع الفاسدة المعروضة للبيع.

كما تتعرض هذه المسائل الى عملية المراقبة التي كان التجار يخضعون لها بفعل تورطهم في الغشّ والتّحايل، ومن ثمّة تعرضهم للعقوبة من جانب المحتسب أو صاحب السوق ، ومن مظاهر الغشّ في الأسواق بيع

---

(1) الونشريسي : **مصدر سابق** ، ج9 ، ص116.

(2) البرزلي : **مصدر سابق** ، ج3 ، ص76.

(3) البرزلي : **المصدر نفسه** ، ص316.

(4) الونشريسي : **مصدر سابق** ، ج3 ، ص316 ، ج10 ، ص409.عن أسواق بلاد المغرب انظر/ كريم عاتي الخزاعي : **أسواق بلاد المغرب من القرن السادس هجري حتى نهاية القرن التاسع الهجري** ، الدار العربية للموسوعات ، لبنان ، 2010 ، صص27-58.

(5) الونشريسي : **مصدر سابق** ، ج5 ، ص 84 ؛ ج6 ، صص409،408.

(6) البرزلي : **مصدر سابق** ، ج3 ، ص234 ؛ العقباني : **مصدر سابق** ، ص127 ؛ الونشريسي : **مصدر سابق** ، ج6 ، ص425.

(7) التطفيف البخس بالزيادة او النقصان في الكيل والوزن.انظر/البرزلي:**مصدر سابق** ،ج3 ، صص148،150 ؛ العقباني: **مصدر سابق**، ص103.

الخبز ناقص الوزن الممزوج بالنخالة ، حيث يلجأ أصحاب الأفران إلى الغش والتدليس في صناعتهم ، فيعمد الخباز إلى نقص وزن الخبز، أو يقوم بخلط القمح الجيد مع الرديء، او مزج الخبز بالنخالة وإذا وجد المحتسب غشاً عند أهل الأفران والحوانيت يخرجهم من السوق، وإن تكرر هذا الفعل من الخباز يطرد من السوق، ولا يترك في الأسواق من تكررت الخيانة منه والسرقة(1)، فكان الفقهاء يفتون في الخبز المغشوش أو الناقص أن يكسر ويتصدق به(2) ومن مظاهر الغش خلط العسل الجيّد بالرديء والزّيت القديم بالجديد، ومزج اللّبن الرديء بالماء، وانواع العطور المغشوشة والفواكه المجففة المدهونة بالزيت وغيرها(3).

كما تضمنت الكثير من النوازل مسألة أنواع العملات وانتشار العملة المغشوشة منها(4)، منها نازلة رفعت للفقهاء سنة(770هـ/1328م) من اجل تعطيل التعامل بالنقود المغشوشة بعد أن ساد التعامل بها في بلاد افريقية(5)، وفي هذا الموقف يشهد صاحب "الدوحة المشتبكة" على انتشار استعمال العملة المغشوشة وتداولها بين الناس سنة736هـ/1335م خلال حكم ابي الحسن المريني(6).

---

(1) الونشريسي: **مصدر سابق** ، ج6 ، صص 410-411، 416، 488.

(2) الونشريسي: **المصدر نفسه** ، ج6، ص488.

(3) البرزلي : **مصدر سابق** ،ج3 ، صص197-199؛ الونشريسي : **مصدر سابق** ، ج5 ، صص36،88 ؛ العقباني : **مصدرسابق** ، ص108،116.

(4) البرزلي : **مصدر سابق** ، ج3 ، صص 151،314؛ المازوني : **مصدر سابق** ، ج1، ورقة 515 ظهر ؛ الونشريسي : **مصدر سابق** ،ج2 ، ص414 ؛ العقباني : **مصدر سابق** ، ص104؛ ابن خلدون : **مصدر سابق** ، ج6 ، ص421.

(5) العقباني : **مصدر سابق** ، ص104 ؛ الونشريسي : **مصدر سابق** ، ج6 ، ص75.

(6) ابوالحسن علي الكومي : **مصدر سابق** ، صص179،180،181.

وأوقفتنا هذه النوازل على مختلف انواع الضرائب والجبايات المفروضة على السلع ومختلف انواع المنتوجات كضريبة نصف الأثمن[1] ، وانواع المكاييل كالبرشالة[2] ، والصاع [3] والمد[4] والوسق[5] والقفيز[6].

ومن المعلومات الواردة في هذه المصادر طرق التعامل في البيع والشراء داخل الاسواق ، فكان البيع نقدا ويتم بواسطة العملة سواء الدينار أو الدرهم بين المشتري والبائع[7] ، أو التعامل بالمقايضة[*] [8]بإعتبارها وسيلة للتبادل التجاري محليا أو خارجيا بين بلاد المغرب و بلاد السودان[9] أو البلاد الاوربية[10].

---

(1) المازوني : **مصدر سابق** ، ج1، ورقة511 ظهر. بالنسبة لأنواع الضرائب المفروضة على الفلاح في بلاد المغرب.انظر/ الملحق 30 ، ص308.

(2) مكيال لوزن القمح يساوي اثناعشر رطلا ونصف،استعمل في بلاد المغرب الاوسط في العهد الزياني ويبدو ان اصل الكلمة اسباني barshilla. انظر/ المازوني : **مصدر سابق** ، ج1، ورقة 514 وجه ؛ المقريزي: **درر العقود المفيدة في تراجم الاعيان المفيدة** ، تح: محمودالجليلي، دارالغرب الاسلامي ، لبنان ،2002، ج3 ، ص483؛ قسطوس بن اسكولستيكه: **كتاب الزرع** ، تح:بوراوي الطرابلسي المجمع التونسي للعلوم والاداب بيت الحكمة ، تونس ،2010، صص69،70؛ دوزي : **تكملة المعاجم العربية** ، تر: محمد سليم النعيمي ، دارالرشيد للنشر، العراق ، 1980، ج1، ص274.

(3) الصاع وحدة تقدر بخمس ارطال تستعمل لكيل الحبوب والبقول والفواكه الجافة والزيوت ، وهويساوي اربعة امداد.انظر/ المازوني : **مصدر سابق** ، ج2، ورقة44 ظهر؛ الونشريسي : **مصدر سابق** ، ج1، ص398 ؛ ابن سيدة : **المخصص** ، تق: ابراهيم جفال ، دار احياء الترتث العربي ، لبنان ،1996 ، ج3 ، ص440؛ ابن منظور: **مصدر سابق** ، ج13، ص53 ؛ ابوالحسن الكومي: **مصدر سابق** ، ص146.

(4) المد المغربي او القروي من المكاييل السائدة في معظم بلاد المغرب يقدر بان يمدالرجل يديه فيملأكفيه طعاما وكانوايخرجون به زكاة الفطر،ويساوي ربع الصاع.انظر/الونشريس: **مصدر سابق** ، ج1 ، ص399 ؛ ج2 ، ص72؛ج11،ص144؛ ابن سيدة : **مصدر سابق** ،ج3، ص440 ؛ ابن منظور: **مصدرسابق** ، ج13، ص53 ؛ ابوالحسن الكومي: **مصدر سابق** ، ص146.

(5) الوسق من المكاييل السائدة في معظم بلاد المغرب يقدر بستون صاع.انظر/البرزلي: **مصدر سابق** ، ج1 ، ص549 ؛ ابوالحسن الكومي: **مصدر سابق** ، ص146.

(6) القفيز وحدة قياس ضخمة يستعمل لكيل الحبوب والسوائل يقدر بـ 175لتر استعمل في بجاية وعنابة وقسسنطينة وتونس وطرابلس.انظر/ البرزلي :**مصدر سابق** ، ج1 ، ص549 ؛ ج3 ، ص67 ؛ ج5، ص599 ؛ الونشريسي : **مصدر سابق** ، ج6 ، ص406 ؛ ج8، ص166؛ الدباغ : **مصدر سابق** ، ج2، ص166 ؛ برانشفيك : **تاريخ إفريقية في العهد الحفصي** ، ترجمة حمادي الساحلي، دار الغرب الاسلامي ، بيروت ،1988، ج2 ، ص262.

(7) المازوني : **مصدر سابق** ، ج1، ورقة474 ظهر، ورقة 477 وجه ؛ الونشريسي : **مصدر سابق** ، ج5 ، ص102.

(*)المقايضة من القيض بمعنى العوض ، قايض الرجل أي عاوضه بمتاع اذا اعطاه سلعة واخذ عوضها سلعة ، اي سلعة بسلعة دون نقد .انظر/ محمد عمارة : **مرجع سابق** ، ص552.

(8) المازوني : **مصدر سابق** ، ج1، ورقة 513 ظهر ؛ الونشريسي : **مصدر سابق** ، ج5 ، صص36،88،241.

(9) الوزان : **مصدر سابق** ، ج2 ، ص136.

(10) الوزان : **المصدر نفسه** ، ج2 ، ص9.

ولمواجهة هذه المسائل كلها ، سَخَّرَ فقهاء المالكية أصول مذهبهم ، وإستنبطوا أحكاماً ساهمت في معالجة مختلف القضايا المتعلقة بتنظيم الحياة الاقتصادية التي عرفتها بلاد المغرب ، والتي عاشها المجتمع في المدينة والبادية ، في مجال الحرف والصناعات ، أو في كيفية إستغلال الاراضي الزراعية وتنمية مختلف انشطتها ، وتحريك دواليب التجارة ، داخليا من خلال أسواقها المحلية أو على مستوى مبادلاتها الخارجية بالنسبة لبلاد السودان او البلاد الاوربية ، معتمدين في ذلك على القياس ، وعلى مبدأ العادة والعرف[1] ، فقد ذكر البرزلي أن العرف يمثل مبدأ أساسياً في القانون الإسلامي[2] .

ونَخْلَصُ من خلال المعطيات التي تضمنها هذا الفصل إلى نتيجتين :

– جهود فقهاء بلاد المغرب في التأليف خلال هذه الفترة وهي موزعة بين مختلف حواضر بلاد المغرب من القيروان الى فاس وسجلماسة مرورا بصفاقس ، قفصة وتونس وقسنطينة وبجاية ومازونة وتلمسان ، ورغم ان معظم هذه النوازل منها المحقق ، ومنها المطبوع بغير تحقيق ، ومنها المخطوط الموجود والمخطوط المفقود[3].

– أن كتب النوازل الفقهية قد إحتوت على مادة تاريخية متنوعة تتعلق بالنشاط الإقتصادي ببلاد المغرب ، فهي تقرب الباحث أكثر إلى واقع الحياة الإقتصادية ، وتعرفنا على أكثر الانشطة الفلاحية ببلاد المغرب ، لكونها تتضمن كثيرا من الأسئلة والأجوبة ، التي من شأنها أن تمكن الباحث من معرفة واقعها خلال القرنين الثامن والتاسع الهجريين المعنيين بالدراسة .

---

(1) البرزلي : **مصدر سابق** ، ج1 ، ص340.

(2) البرزلي : **المصدر نفسه** ، ج1 ، ص74.

(3) انظر الملحق 4،5،6،7 ، صص 285-288.

الفصل الثاني

المقومات الزراعية ببــلاد المغرب من خـلال المصادر الوسيطية.

- **المبحث الأول** : **بلاد المغرب حدودها الجغرافية وتضاريسها**

1- حدود بلاد المغرب .

2- تضاريس سطح بلاد المغرب.

أ – الإقليم الساحلي.

أ- السهول.

ب- الجبال.

ب – الإقليم الداخلي.

أ- السهول.

ب- الهضاب.

ج-الجبال.

ج – الإقليم الصحراوي

- **المبحث الثاني** : **المناخ والموارد المائية.**

1 – المناخ

2 – موارد المياه

أ-المياه السطحية

ب-المياه الجوفية

- **المبحث الثالث** : **الموارد البشرية.**

المقومات الزراعية ببـلاد المغرب من خـلال المصادر الوسيطية.

إن دراسة البيئة الجغرافية لأي بقعة على سطح الأرض ضروري لفهم تاريخها الاقتصادي ، ويصبح الأمر مُلْزِمًا إذا ما تعلق ببلاد المغرب خلال العصور الوسطى ، لما لها من تأثير على النشاط الزراعي ، و دورها البارز في تحديد نمط معيشة السكان الذي اختلف باختلاف المظاهر التضاريسية وطبيعة البيئة المناخية.

و دراسة النشاط الزراعي ببلاد المغرب ، يقتضي منا التعرف على هذه المقومات التي ترتكز عليها الزراعة في هذه البلاد ، من خلال امكاناتها الطبيعية ونوعية تربة الاراضي السائدة بها بالاضافة الى مناخها و مجموع مواردها المائية المتحكمة في النشاط الزراعي ، ومقوماتها البشرية المتمثلة في الانسان المغاربي ، وقدرته على استغلال هذه الامكانات الطبيعية وكيفية استثماره لها ، فهذه العوامل مشتركة هي التي تحدد نوع المزروعات و تحصر أماكن انتشارها ، وتسمح باستمرار النشاط الزراعي ، وهو الجانب الذي سأتناوله في هذا الفصل حتى نستطيع تفسير الواقع الزراعي خلال هذه الفترة الذي سنتعرض اليه لاحقا.

المبحث الأول : بلاد المغرب حدودها الجغرافية وتضاريسها

1-حدود بلاد المغرب :

إختلفت المصادر الجغرافية والتاريخية حول حدود بلاد المغرب ، فقد جعلها البعض تمتد من جهة الشرق حتى البحر الأحمر[1]، والبعض الآخر الى نهر النيل[2]، وأَلْحَقَتْ بها بعض المصادر من الجهة الشمالية صِقِلية والأندلس[3].

وتتفق أغلبها على أن برقة حدها الشرقي[4]، والسواحل الجنوبية لبحر الروم حدها الشمالي[5]، والبحر المحيط (المحيط الاطلسي) حدها الغربي، وصحراء بلاد السودان[6] حدها الجنوبي ، حيث ذكرها البكري في مقدمة كتابه :"وحد إفريقية طولها من برقة شرقا الى مدينة طنجة غربا...وعرضها من البحر الى الرمال التي هي أول

---

(1) عرف في المصادر الوسيطية باسم بحر القلزم .انظر/ابن حوقل: **المسالك والممالك** ، ليدن ، 1872، ص41 ؛ مجهول: **مفاخر البربر** ، تحقيق عبد القادر بوباية ، دار ابي الرقراق ، 2005، ص185؛ ابن خلدون : **مصدر سابق** ، ج6 ، ص132 ؛ المازوني : **مصدر سابق** ،ج2 ، ورقة 46 ظ.

(2) ابن عذاري المراكشي: **البيان المغرب في أخبار الأندلس والمغرب** ، تحقيق ج.س.كولان ، ليفي بروفنسال، ط3 ، دار الثقافة ، بيروت ،1983 ،ج1، ص5 ؛ الوزان: **مصدر سابق** ، ج1، ص28 ؛ ابن ابي دينار : **مصدر سابق** ، ص30.

(3) ابن حوقل: **صورة الأرض** ، **مصدر سابق** ، ص65 ؛ الاصطخري: **مصدر سابق** ، ص33 ؛ ابن عذاري المراكشي: **مصدر سابق** ،ج1، ص6 ؛المقدسي: **مصدر سابق** ، ص179 ؛ الحموي : **مصدر سابق** ، ج5، ص161؛ ابن الشماع : **الأدلة البينة النورانية في مفاخر الدولة الحفصية** ، تح: االطاهر بن محمد المعموري ، الدار العربية للكتاب،1984 ، ص31 ؛ موريس لومبار: **الإسلام في مجده الأول**، ط3 ، تر: اسماعيل العربي، دار الافاق الجديدة ، المغرب ، 1990، ص79.

(4) عبد الواحد المراكشي: **المعجب في تلخيص أخبار المغرب** ، ليدن ، 1881، ص253 ؛ الحموي : **مصدر سابق** ، مج1، ص228 ؛ المقدسي: **مصدر سابق** ، ص179 ؛ الجزنائي : **جني زهرة الأس في بناء مدينة فاس** ، تح: عبد الوهاب ابن منصور، ط2، المطبعة الملكية ، الرباط ، 1991، ص 6.

(5) وهو البحر المتوسط الذي كان يعرف في العصور الوسطى ببحر المغرب ، وبحر الشام ، وهو البحر الذي يحجز بلاد الروم عن بلاد المغرب ومصر . انظر/ الحموي : **مصدر سابق** ، مج1، ص345.

(6) المقصود ببلاد السودان المنطقة التي تمتد من المحيط الأطلسي في الغرب حتى سودان وادي النيل في الشرق، والتي تقع بين المناطق الصحراوية أو شبه الصحراوية في الشمال، وبين مناطق الغابات الاستوائية في الجنوب ، وقد إستعمل الجغرافيون هذا المصطلح للدلالة على هذه المناطق . انظر/ زكي عبد الرحمن : **تاريخ الدول الإسلامية السودانية بإفريقيا الغربية** ، المؤسسة العربية الحديثة ، القاهرة ، 1961، ص7.

بـــــــــلاد السودان"[1] ، وكان يطلق إسم إفريقية على النطاق الجغرافي لبلاد المغرب مع بداية العهد الإسلامي حيث يذكر ابن عبد الحكم في كتابه : " وكان مستقر سلطان إفريقية بمدينة يقال لها قرطاجنة ، وكان عليها ملك يقال له جرجير... وكان سلطانه ما بين أطرابلس الى طنجة "[2] ، وتناولها صاحب كتاب الإستبصار في عجائب الأمصار: " وحد إفريقية طولا من برقة شرقا الى مدينة طنجة غربا ، وعرضها من البحر الى الرمال التي هي حاجز بين بلاد إفريقية وبلاد السودان"[3] .

ثم أخذ لفظ إفريقية يضيق شيئا فشيئا ، ليقتصر على المنطقة الممتدة من برقة الى بجاية ، حيث يذكر ياقوت الحموي : " أن حد إفريقية من طرابلس الغرب من جهة برقة والإسكندرية الى بجاية ، وقيل الى مليانة"[4] ، وبدأ لفظ المغرب يطلق على المنطقة الواقعة غرب إفريقية فيذكر الإدريسي: "ومدينة بجاية في وقتنا هذا مدينة المغرب الأوسط أي أول بلاد المغرب الأوسط"[5] ، وهو ما يوافقه عبد الواحد المراكشي فيقول: " فقسنطينة آخر بلاد إفريقية ما يلي البحر ...وما بعد قسنطينة فهو من المغرب غير إفريقية"[6] ويؤكده ابن خلدون حين يذكر:" وأما المغرب الأوسط فهو في الغالب ديار زناتة...صار لبني عبد الواد ...وقاعدته لهذا العهد تلمسان"[7]، أما أبو الفداء فيُفصل أقاليم بلاد المغرب ويقسمها الى ثــــلاثة بقوله : " بلاد المغرب ثَلَثُ قطع ، الغربية منـها تعـرف بالمغرب الأقصى وهو من سـاحل البحر المحيط الى تلمسان غربا وشرقا ، ومن سبتة الى مراكش ثم الى سجلماسة وما في سمتها شمالا وجنوبا .

---

(1) البكري ، ابوعبيد : **المسالك والممالك** ، تح : جمال طلبة ، دار الكتب العلمية ، لبنان ،2003 ، ج2 ، ص193 ؛ ابن ابي دينار: **مصدر سابق** ، ص16.

(2) ابن عبد الحكم: **فتوح مصر والمغرب** ، تحقيق عبد المنعم عامر، الأمل للطباعة والنشر ، القاهرة ،2001 ،ج1، ص246 ؛ ابن ابي دينار: **مصدر سابق** ، ص16؛ الحميري : **مصدر سابق** ، ص47.

(3) مجهول: **كتاب الإستبصار** ، **مصدر سابق** ، ص111؛ ابن ابي دينار: **مصدر سابق** ، ص16.

(4) الحموي: **مصدر سابق** ، مج1، ص228 ؛ عبد الواحد المراكشي: **مصدر سابق** ، ص260؛ ابن ابي دينار: **مصدر سابق** ، ص16 ؛ شهاب الدين العمري : **مسالك الابصار في ممالك الامصار**، تح :كامل سلمان الجبوري ، دار الكتب العلمية، بيروت ، 2010، ج4 ، ص63.

(5) الإدريسي: **مصدر سابق** ، مج1 ، ص260.

(6) عبد الواحد المراكشي: **مصدر سابق** ، ص260.

(7) ابن خلدون : **مصدر سابق** ،ج6، ص134.

والقطعة الثانية تعرف بالمغرب الأوسط ، وهي من شرقي وهران عن تلمسان مسيرة يوم في شرقيها الى آخر حدود مملكة بجاية من الشرق والقطعة الثالثة الشرقية إفريقية ، وتمتد الى برقة "[1].

وهكذا لم تكتف المصادر الجغرافية والتاريخية بتحديد موقع وحدود بلاد المغرب ، بل نجدها قد قسمت هذه البلاد الى عدة أقسام بحسب قربها أو بعدها عن مركز الخلافة في المشرق ، حيث عرفت بلاد المغرب خلال القرنين الثامن والتاسع الهجريين ، وهي الفترة الزمنية المعنية بالدراسة الأقسام التالية :

برقة و إفريقية ، ثم المغرب الأوسط والمغرب الأقصى ، وهناك بعض الإختلاف بينهم حيث نجد منهم من أخرج مقاطعة برقة من أرض المغرب[2].

وعموما قد إصطلح على تقسيم بلاد المغرب الى ثلاثة أقسام كبيرة ، أما حدود إفريقية (المغرب الأدنى) فهي " تبدأ من بعد أرض برقة و تمتد الى مدينة بجاية أو مدينة مليانة"[3]، و تتمثل في المنطقة الخاضعة للحفصيين ، وتشمل تونس وبعض الأجزاء الشرقية من الجزائر ، وعاصمتها تونس.

أما "المغرب الأوسط فيبدأ من مدينة بجاية و مليانة الى أرض المغرب الأقصى" [4] وهو تحت حكم الزيانيين ، ويشمل بلاد الجزائر و يمتد من بجاية حتى وادى ملوية غربا وعاصمته تلمسان[5] .

---

(1) ابو الفداء : **مصدر سابق** ، ص122؛ ابن خلدون : **مصدرسابق** ،ج6 ، صص133،134؛ الجزنائي : **مصدر سابق** ، ص 6 ؛ الناصري : **مرجع سابق** ، ج1، ص33 .

(2) الحموي: **مصدر سابق** ، مج.1، ص228 ؛ ابن سعيد: **كتاب الجغرافية** ، تحقيق إسماعيل العربي ، المكتب التجاري للطباعة والنشر ، بيروت ، 1970، ص 146 ؛ ابو الفداء: **مصدر سابق** ، ص 127؛ ابن سباهي زاد : **أوضح المسالك الى معرفة البلدان و الممالك** ، تح: المهدي عيد ، دار الغرب الاسلامي ، بيروت ، 2006 ، ص207.حول تحديد بلاد المغرب جغرافيا خلال فترة الدراسة انظر/بن عميرة محمد : تحديد الاطار الجغرافي لبلاد المغرب في العصر الوسيط ، **مجلة دراسات تراثية** ، العدد01 ، معهد الاثار ، جامعة الجزائر ، 2007 ، صص13-21.

(3) ابن سعيد: **مصدر سابق** ، ص 146 ؛ ابو الفداء : **مصدر سابق** ، ص 122. أنظر/ الملحق 2، ص283.

(4) ابن سعيد :**مصدر سابق** ، ص 126؛ مجهول: **كتاب الإستبصار، المصدر السابق** ، ص 176.

(5) ابن خلدون: **مصدر سابق** ،ج6 ، ص134. أنظر/ الملحق 2، ص283.

والمغرب الأقصى أو أقصى بلاد المغرب ، وأقاصي بلاد المغرب إستخدمها المؤرخون العرب إشارة الى القسم الأخير من " أرض المغرب الذي يقع على ساحل البحر المحيط " [1] ، وحدود هذا الإقليم الذي" يبدأ من بلاد المغرب الأوسط الى بلاد تازا الى آخر بلاد المغرب على ساحل البحر الكبير الداخل في البحر المحيط عند مرسى أزمور طولا ، أما عرضا من بلاد طنجة وسبتة الى بلاد ملوية وأحوازها وحتى بلاد سجلماسة الى الصحراء آخر بلاد المغرب" [2] ، وهو الإطار الجغرافي للدولة المرينية ، وأهم مدنه فاس و مراكش ويشمل بلاد المملكة المغربية.

ومنه فإن هذا التحديد الجغرافي لبلاد المغرب سوف يحصرها فلكيا بين دائرتي عرض 24^0و38^0شمالا ، و بين خطي طول 25^0شرقا و11^0غربا[3]، بين المنطقتين المعتدلة والحارة ، فشمالها ينتمي الى إقليم البحر المتوسط ، في حين يمتد جنوبها في المنطقة المدارية الجافة من إفريقيا.

وهذا يوافق التحديد الحالي لبلاد المغرب ، حيث يحده شرقا مصر ، وجنوبا بلاد السودان وهي كل من تشاد ، النيجر، مالي ، السنغال ، ويحده غربا بحر الظلمات (المحيط الأطلسي) ، ومن الشمال بحر الروم (البحر الأبيض المتوسط) .

فهي تطل على البحر المتوسط بحوضيه الشرقي والغربي، وقد منح لها هذا الموقع امتيازات عديدة، فهو مصدر التفاعل الذي سمح لشعوبها قديما وحديثا بالاحتكاك مع أجناس أخرى ، خصوصا وانها تقابل شمالا الضفة الجنوبية لأوروبا، فلا يكاد يفصل أوروبا عن شمال أفريقيا إلا مضيق جبل طارق (58كلم فقط)وهذا الموقع المتميز يسمح بالتبادل التجاري زيادة على التفاعل الثقافي والحضاري.

---

(1) اليعقوبي : **كتاب البلدان** ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت ، 1988، ص 161 ؛ ابو الفداء :**مصدر سابق** ، ص122.

(2) مجهول : **كتاب الإستبصار**، **المصدر السابق** ، ص 179؛ ابن خلدون : **مصدر سابق** ،ج6 ، ص133. أنظر/ الملحق 2، ص283.

(3) لقد تم تحديد الموقع الفلكي لبلاد المغرب إنطلاقا من التحديد الجغرافي الذي إعتمدته مصادر الفترة المدروسة خلال القرنين 8و9الهجريين. أنظر/ الملحق 1، ص282.

2- **تضاريس سطح بلاد المغرب:**

تعتبر معرفة تضاريس بلاد المغرب من الأولويات ، للتطرق لإمكانات النشاط الزراعي وتوزيع الثروة النباتية والحيوانية فيه .

حيث يصف ابن خلدون بلاد المغرب بأنها قطر واحد مميز بين الأقطار، الذي تبدأ حدوده من خليج السرت حتى المحيط الأطلسي وبأقاليمه المختلفة، وحدة جغرافية مميزة عن باقي أجزاء القارة الإفريقية(1) ، وتختلف هذه التضاريس من منطقة إلى أخرى حسب موقعها من دوائر العرض ومستوى ارتفاع سطحها عن البحر(2).

وإذا تتبعنا دراسة تضاريس سطح بلاد المغرب ، بأقسامه الثلاثة الأقصى والأوسط والأدنى انطلاقا من التباين الذي نلاحظه من الشمال إلى الجنوب ، فإنه يمكننا التعرف على إقليمين ، وهو ما اتفقت عليه المصادر المعاصرة للدراسة ، وهما الإقليم الساحلى والإقليم الداخلى(3).

أ- **الإقليم الساحلي :**

وهو الإقليم الممتد على بحر الروم أو البحر الأبيض المتوسط ، الذي يمتد من الإسكندرية في الشرق إلى طنجة في الجهة الغربية ، ثم يتصل بذلك بحرا مع المحيط الأطلسي ويتصل برا من طنجة إلى منطقة السوس(4).

وقد جاء في كتاب الاستبصار ذكر المناطق الساحلية وما فيها من تنوع في التضاريس من جبال وسهول وهضاب وبحيرات ، التي حملت في ثناياها ثروات وخيرات من مختلف الأصناف ،كان لها الأثر الكبير في تنمية المنطقة اقتصاديا(5).

---

(1) ابن خلدون : **مصدر سابق،** ج6 ، ص 128.

(2) ابن خلدون : **مصدر سابق** ، ج ،6 ، ص 130.

(3) مجهول : **الاستبصار، مصدر سابق،** ص 109.

(4) المراكشي : **المعجب ، مصدر سابق** ، صص 437- 439 ؛ ابن خلدون : **مصدر سابق،** ج 6 ، ص130.

(5) مجهول : **الاستبصار** ، **مصدر سابق،** ص ص .109-139.

1- **السهول** :

لقد أشار الرحالة والجغرافيون إلى ثراء ساحل بلاد المغرب بالسهول الخصيبة ، والتي أنتجت أنواعا مختلفة للمحاصيل(1)، واتفقت هذه المصادر على تسميتها بالفحوص(*)، وهي عبارة عن مساحات مستوية محصورة بين الساحل والجبال، تمتد في الشمال على طول السواحل البحرية ، تكون واسعة وممتدة في الساحل الأطلسي للمغرب الأقصى ، وضيقة ومتقطعة بالجبال في الساحل المتوسطي ، وتتميز هذه السهول بتربتها الخصبة ومناخها الملائم للنشاط الزراعي(2)،وأهمها من الغرب إلى الشرق:

سهول الساحل الأطلسي : وتتمثل في سهول تادلة(3)وسهل سلا وأزمُور و سهول أسفي و سِبو و سهول دُكّالة و سهول السوس الساحلية مثل سهل تيوت وماسة واغادير(4) بالمغرب الأقصى ، وهي سهول محصورة بين الهضبة المراكشية(*)ومياه المحيط ، والتي تظهر على شكل أحواض مغلقة ، وهي ذات تربة خصبة فيضية(5)، ويتميز هذا الجزء من بلاد المغرب عن باقي البلاد أنه يتمتع بكمية أمطار كبيرة ، وهذا بالطبع يجعل أراضيه أكثر وفرة للمياه ، وبالتالي أكثر قابلية للزراعة التي يعتمد عليها النشاط الاقتصادي.

---

(1) مجهول: **الاستبصار** ، **مصدر سابق** ، ص135 ؛ الحميري : **مصدر سابق** ، ص ص 138-163.

(*) مفردها فحص وهو ما استوي من الأرض ، ويطلق على السهل الشاسع والمجال الزراعي المحيط بالمدن المخصص للحبوب والمغروسات.انظر/ ابن المنظور: **مصدر سابق** ، ج10، ص193 ؛ محمدحسن : **الجغرافية التاريخية لافريقية** ، دارالكتاب الجديد المتحدة ،بيروت ،2004 ، ص214.

(2) مرمول كربخال: **مصدر سابق،** ج1 ، ص 28.

(3) تادلة إقليم ينحصر بين نهرين يصبان في المحيط الأطلسي يشتمل على عدة سهول.انظر/الإدريسي : **مصدرسابق** ، مج1 ، ص242؛ الوزان : **مصدر سابق،** ج1، ص176.

(4) اقليم السوس في جنوب المغرب الاقصى واسع يشتمل على اراضي سهلية منها الساحلية ومنها الداخلية.انظر/ الحميري :**مصدر سابق** ، ص330 ؛ الوزان : **مصدر سابق،** ج1، صص 113،115،118،147.

(*) تعرف باسم المزيتا وهي مساحة مرتفعة عن مستوى سطح البحر بـ1600متر ، مغطاة بصخور رسوبية ومحصورة بين جبال الأطلس الأوسط والساحل الأطلسي جنوب نهر سِبو.انظر/ عبد الرحمن حميدة :**جغرافية الوطن العربي** ، دار الفكر المعاصر ، بيروت ، 1997، ص157.

(5) محمد خميس الزوكه : **مرجع سابق** ، ص64.

سهول الشمال الساحلية المتوسطية : وهي سهول بونة وبجاية وسهل متيجة حول جزائر بني مزغنة ، وسهل تنس وسهول مستغانم ووهران وندرومة وارشجول[1] بالمغرب الأوسط ، وسهول ملوية في المغرب الأقصى وهي ضيقة ومتقطعة بالجبال .

سهول الشرق الساحلية المتوسطية : وهي ضيقة ومتقطعة في الشمال الشرقي مثل سهول تونس وبنزرت و ماطر[2]، لكنها أكثر اتساعا في الشرق أهمها سهل الساحل[3] وسهول سوسة وصفاقس وقابس[4] بالمغرب الأدنى ، وسهل سوفجين بطرابلس[5] وسهول جفارة و البريقة ودرنة على خليج السرت[6].

2-الجبال :

يتميز سطح بلاد المغرب طبيعيا بانتشار سلاسل جبلية ، تنقسم الى مجموعتين متوازيتين ، تمتد هذه السلاسل الجبلية من الجنوب الغربي الى الشمال الشرقي ، وتكون السلسلة الأولى شمالية مقابلة للساحل[7] مباشرة وتظهر من الغرب الى الشرق ، حيث ذكر الإدريسي جبل المرسى وجبل طنجة وجبل غمارة[8]، وهي ما تعرف الآن بجبال الريف(*)، وتمتد الى شرقها جبال الأطلس التلي ، التي تشكل حاجزا منيعا أمام مرور المؤثرات المناخية

---

(1) الادريسي : **مصدر سابق** ، مج2 ، صص251-261 ؛ مجهول: **الاستبصار، مصدر سابق** ،صص127- 134؛ الحميري :**مصدر سابق** ، صص 436.163.81؛ الوزان : **مصدر سابق**، ج2،ص32.

(2) الادريسي : **مصدر سابق** ، ص289،284؛ مجهول: **الاستبصار، مصدر سابق** ،ص125،120؛ الحميري : **مصدر سابق** ، ص143.

(3) التجاني : **رحلة التجاني** ، تق:حسن حسني عبدالوهاب ، الدار العربية للكتاب ، تونس ،1981، ص66 ؛ الحميري : **مصدر سابق** ، ص299 ؛ Eugéne,Albertini et autres : **Afrique du Nord Française dans l'histoire**,Edition Archat,paris, 1937,p.29

(4) البكري : **مصدر سابق** ،ج2 ،ص207 ؛ التجاني : **مصدر سابق** ،ص68،86 ؛ مجهول: **الاستبصار** ، **مصدر سابق** ،ص112،119؛ الحميري :**مصدر سابق** ، ص143.

(5) البكري : **مصدر سابق** ،ج1، ص181.

(6) يسري الجوهري : **جغرافية المغرب العربي**، مؤسسة شباب الجامعة ، الإسكندرية ،2001،ص16؛ محمد خميس الزوكه : **مرجع سابق** ، ص66.

(7) عبد الرحمن حميدة : **مرجع سابق** ، ص 131.

(8) الإدريسي: **مصدر سابق** ،مج1 ، صص 529.249 ؛ مجهول : **الاستبصار** ، **مصدر سابق** ، ص 190؛ أبو الفداء : **مصدر سابق** ، ص65.

(*) يطلق هذا الاسم على سلسلة جبال في شمال المغرب الأقصى ، تمتد في شكل هلال من سبتة الى مليلة ويصل ارتفاعها الى 2450متر، وتنحدر منها عدة أودية تصب مياهها في البحر المتوسط.انظر/ عبد الرحمن حميدة : **مرجع سابق** ، ص 130.

القادمة من الشمال إلى الداخل ، ومن أهم جبال هذه السلسلة التي يأخذ امتدادها من الغرب الى الشرق بداية من جبال تلمسان التى ذكرها الرحالة والجغرافيون ، وأهم جبالها ولهاصة [1]وجبل أغبال بالقرب من وهران ومغراوة في مستغانم وجبل بني بوسعيد في تنس[2]، الموصوفة عند الإدريسي بأنها جبال وعرة وشاهقة [3] ، وفي جنوبها جبال الضاية وسعيدة ثم جبال الونشريس و الظهرة و جبال زكّار التي تتميز بشدة التوائها[4].

أما الجبال المكونة للكتلة الشرقية ، نجدها تضم جبال البليدة وجبال جرجرة[5]وجبال ميسون في بجاية ، التي وصفها الجغرافيون بأنها جبال وعرة مكسوة بالغابات يصعب على المار اجتيازها لكثرة انحدارها وبرودة شتائها[6]، إضافة إلى جبال البابور بشرق جرجرة[7] نجد جبال إيكجان بسطيف الذي تسكنه قبائل كتامة[8]، والى الشرق جبال قسنطينة الممتدة من بجاية حتى عنابة[9]، وإلى الجنوب توازيها جبال التيطري ، وجبال البيبان ثم جبال نوميديا وسوق أهراس[10] بالمغرب الأوسط.

---

(1) الوزان : **مصدر سابق،** ج2 ، ص43.

(2) الوزان : **المصدر نفسه** ، ج2، صص46،43.

(3) الإدريسي: **مصدر سابق** ، مج1، ص 252؛ أبو الفداء : **مصدر سابق** ، ص123.

(4) القزويني : **آثار البلاد واخبار العباد** ، دار صادر ، بيروت ، د . ت ، ص 273 ؛ الإدريسي: **مصدر سابق** ، مج1، ص 253 ؛ مجهول : **الاستبصار** ، **مصدر سابق** ، ص 171؛ الوزان : **مصدر سابق،** ج2 ، ص45.

(5) شارل أندري حوليان : **تاريخ افريقيا الشمالية** ، تع: محمد مزالي ، البشير بن سلامة ، الدار التونسية للنشر ، تونس ،1969، ص 22 ؛ عبد القادر حليمي: **مرجع سابق،** ص48.

(6) الإدريسي: **مصدر سابق،** مج1 ،ص 259 ؛ مجهول : **الاستبصار** ، **مصدر سابق** ، ص 130 ؛ الوزان : **مصدر سابق،** ج2، ص102.

(7) شمس الدين ابن بطوطة : **رحلة ابن بطوطة (تحفة النظار في غرائب الأمصار)**، تح :عبد الهادي التازي، مطبوعات أكاديمية المملك المغربية، الرباط، ، 1997م،ج 1 ، ص 147.

(8) الإدريسي: **مصدر سابق،**مج1، ص 269 ؛ الحميري : **مصدر سابق،** ص 71 .

(9) الوزان: **مصدر سابق،** ج2 ، ص104؛ مرمول كربخال : **مصدر سابق** ، ج3، ص15.

(10) حليمي عبدالقادر : **جغرافية الجزائر طبيعية بشرية اقتصادية** ، ط2 ، مطبعة الانشاء ،سوريا 1968، ص 49.

والى شرقها تبدأ الكتل الجبلية في الانخفاض ، فيقل ارتفاعها وتأخذ السهول مساحات أوسع ، لتظهر جبال زغوان وجبال وسلات[1] المعروفة باسم جبال خمير و جبال مقعد بالمغرب الأدنى ، وتتميز هذه الجبال بوفرة محاصيلها الزراعية .

ب- الاقليم الداخلي :

ويشمل باقي بلاد المغرب جنوب الاقليم الساحلي ، انطلاقا من السفوح الجنوبية للسلسلة الجبلية التلية والهضاب المنتشرة بأقصى بلاد المغرب كما تضم اراضي سهلية[2] واهم مظاهرها التضاريسية هي :

1- **السهول الداخلية** : أهمها من الغرب إلى الشرق :

حيث تظهر في الأجزاء الغربية من بلاد المغرب سهول فاس وسهول تامسنا والسايس وأزغار[3]، و سهول مكناس الخصيبة[4]، وسهول مراكش التي شبهها الوزان بسهول لمبارديا الايطالية[5] ، وسهول ملوية العليا و سهل تازا[6] ، والى الجنوب من هذه السهول تنتشر سهول أغمات وسهول السوس الداخلية[7] بالمغرب الأقصى ، والى شرق جبال درن تنتشر السهول العليا التي تتوسط بلاد المغرب ، وهي أكثر ارتفاعا من السهول الساحلية حيث يتراوح ارتفاعها من 500 إلى 1000متر، على امتداد 800 كم من الجنوب الغربي إلى الشمال الشرقي[8]، وهي

---

(1) البكري : **مصدر سابق** ،ج2 ، ص122 ؛ الإدريسي: **مصدر سابق**، مج1 ، ص 294 ؛ مجهول : **الاستبصار** ، **مصدر سابق** ، ص 130 ؛ الوزان : **مصدر سابق**، ج2، ص104 ؛ الونشريسي : **مصدر سابق**،ج8،ص178.

(2) لقد ذكر صاحب المعجب المناطق الداخلية لبلاد المغرب وفصل في مدنها واقاليمها. انظر/ المراكشي: **مصدر سابق**، صص 439 -446.

(3) ابن خلدون : **مصدر سابق**، ج6،ص133؛ الوزان : **مصدر سابق**، ج1،صص194.299.301.

(4) الادريسي : مصدر سابق ، مج1 ، ص245،243 ؛ مجهول : **الاستبصار**، **مصدر سابق** ،ص187،180؛ الحميري :**مصدر سابق** ، ص544 ؛ الوزان : **مصدر سابق**، ج1،ص214.

(5) الوزان : **مصدر سابق**، ج1،ص122.

(6) الادريسي : **مصدر سابق**، مج1 ، ص234 ؛ مجهول : **الاستبصار**، **مصدر سابق** ،ص177؛ الحميري :**مصدر سابق** ، ص540 ؛ الوزان : **مصدر سابق**، ج1،ص354.

(7) البكري : **مصدر سابق**، ج2،ص338 ؛ الادريسي : **مصدر سابق**،مج1 ، ص231 ؛ مجهول : **الاستبصار**، **مصدر سابق** ،ص207؛ ص540 ؛ ابوالفدى : **مصدر سابق** ، ص124 ؛ الوزان : **مصدر سابق**، ج1، ص136.

(8) E.Albertini et autres, **op.cit**,p.17.

سهول متقطعة ومحصورة بين السلاسل الجبلية ، بين الأطلس التلي شمالا والأطلس الأوسط غربا ، والأطلس الصحراوي من الجنوب ، وتحدها جبال قسنطينة من الشرق(1) ، واسعة في الغرب وتضيق كلما اتجهنا شرقا ، أهمها سهول تلمسان وسهل سرسو بتيهرت(2)، وسهول مسيلة و سطيف وقسنطينة (3)بالمغرب الأوسط ، وتتخلل هذه السهول بعض المنخفضات لتشكل أحواض ضحلة ومالحة تعرف بالشطوط ، مثل الشط الشرقي الذي تنصرف اليه مياه السفوح الجنوبية لجبال الضاية وشط الحُضنة الذي تنصرف إليه مياه جبال التيطري وجبال الحُضنة من الشمال.(4)

ومن السهول الداخلية أيضا نجد سهول شلف ومليانة(5) ذات الأراضي الخصبة ، والى غربها تنتشر سهول معسكر(6)، بالإضافة إلى هذه السهول يذكر الوزان سهول المدية ببساتينها الكثيرة(7)، وسهول نقاوس الخصيبة التي تتخصص في زراعة القمح ، وسهول باغاية(8)الفسيحة على جبال الأوراس.

وباتجاه الشرق تنتشر سهول باجة و قفصة(9) ، والسهول المحيطة بالقيروان(10)، وسهل الأُربس المعروف بإنتاج الحبوب وتربية الماشية(11) في الشمال الشرقي من بلاد المغرب ، حيث يلتقي واد مجردة بواد ملاّق(12)،

---

(1) عبد الرحمن حميدة : **مرجع سابق** ، ص133.

(2) الإدريسي : **مصدر سابق** ، ص248،255 ؛ مجهول: **الاستبصار، مصدر سابق** ،ص176،178 ؛ ابن خلدون: **مصدر سابق**، ج ،6ص 132؛ الحميري : **مصدر سابق** ؛ ص 126،135.

(3) الإدريسي : **مصدر سابق** ،مج1، صص 254،266،269 ؛ مجهول: **الاستبصار** ، **مصدر سابق** ، صص163-171 ؛الوزان : **مصدر سابق،** ج2، ص52.

(4) عبد القادر حليمي : **مرجع سابق،** صص51،52 ؛ عبد الرحمن حميدة : **مرجع سابق** ، صص 133،134 .

(5) البكري : **مصدر سابق**،ج2،ص 251 ؛ مجهول: **الاستبصار** ، **مصدر سابق** ،ص171.

(6) البكري : **مصدر سابق**،ج1،ص 89؛ الإدريسي : **مصدر سابق** ،مج1، ص251 ؛ الوزان: **مصدر سابق** ، ج2، ص26.

(7) البكري : **مصدر سابق**،ج2،ص 227 ؛ الوزان: **مصدر سابق** ، ج2، ص41.

(8) ابن حوقل : **مصدر سابق**،ص 91 ؛ البكري : **مصدر سابق**،ج2،ص227 ؛ الحميري : **مصدر سابق** ؛ ص 76.

(9) الإدريسي : **مصدر سابق** ، مج1، ص290 ؛ مجهول : **الاستبصار** ، **مصدر سابق** ، صص126،160؛ الحميري : **مصدر سابق** ، ص 75.

(10) البكري : **مصدر سابق**،ج2،ص197؛ مجهول : **الاستبصار** ، **مصدر سابق** ، ص151؛ المقدسي : **مصدر سابق** ، ص182.

(11) الوزان: **مصدر سابق** ، ج2، ص65.

(12) البكري : **مصدر سابق**،ج2 ، ص231 ؛ Stephane.Gsell:**Histoire Ancienne de lAfrique du Nord**, reprint de la premiere edition publiee a paris, 1979,p.19

وتتميز هذه السهول باستقرار تربتها ، لكنها أقل خصوبة من السهول الساحلية ، حيث تسود الزراعات الواسعة والنشاط الرعوي الذي كانت تعيش عليه معظم القبائل خلال هذه الفترة .

2 – الهضاب:

تختلف الهضاب في بلاد المغرب من حيث ارتفاعها واتساعها وتكوينها، ففي الغرب نُميز هضبة المائدة المراكشية المعروفة بـ (المزيتا)[1] المحصورة بين جبال الأطلس الأوسط والساحل الأطلسي جنوب نهر سِبو، وهي هضبة قديمة تغطيها صخور رسوبية ترتفع إلى 1600متر،كما نميّز هضاب حوز مراكش وتادلة و الهضبة الشرقية [2]، التي تعتبر امتدادا للسهول العليا في المغرب الأوسط ، وهي مجال طبيعي للرعي والانتجاع.

أما في الشرق فتمتد السباسب العليا والسفلى جنوب جبال الظهرة منحدرة في اتجاه الشرق لتتواصل بسهل الساحل[3] .

3 – الجبال:

وتظهر في شكل سلسلة جبلية داخلية تنتشر جنوب الكتلة الساحلية وتكون موازية لها ، وتمتد من المحيط الأطلسي غربا إلى رأس الطيب بالمغرب الأدنى شرقا ، حيث تتجه من الجنوب الغربي نحو الشمال الشرقي، وتقع ضمن هذه السلسلة أعلى قمة بالمنطقة وهي قمة طوبقال4265متر[4] بالمغرب الأقصى ، ويكون مبدؤها من الغرب جبل دَرَن[5]المعروفة بالأطلس الكبير وهو الأكثر ارتفاعا ، والى الشمال جبال الأطلس الوسط ، بينما يمتد الأطلس الصغير ذو التكوين القديم بالجنوب وينخفض باتجاه الغرب[6]، حيث تعتبر هذه الجبال خزان مياه ،

---

(1) عبد الرحمن حميدة : **مرجع سابق** ، ص157.

E.Albertini et autres: **op.cit**,p.13.(2)

(3) شارل أندري جوليان : **مرجع سابق** ، ص 17.

(4) عبد الرحمن حميدة : **مرجع سابق** ، ص 202.

(5) ابن خلدون : **مصدر سابق** ، ج6،ص102 ؛ التجاني : **مصدر سابق** ، ص185.

E.Albertini et autres: **op.cit**,p.12.(6)

ومنبع أهم الأنهار والأودية التي تصب غربا في المحيط مثل أم الربيع[1]، وشمالا في البحر المتوسط مثل نهر ملوية وجنوبا الأودية الصحراوية مثل واد درعة وواد زيز[2]، وهو ما يجعل هذا الجزء من بلاد المغرب أكثر وفرة للمياه وبالتالي أكثر قابلية للنشاط الزراعي.

والى شرق هذه الكتلة تظهر سلسلة الأطلس الصحراوي والتي تضم جبال القصور وجبال العمور وأولاد نايل[3]، وبين القسمين تضمر الجبال كثيرا فتبدو جبال الحضنة ، التي تسمّى عتبة الصحراء ، و هي ممر طبيعي بين الشمال و الجنوب ، يسمح بحركة التنقل للبدو المتجولين بين التل والصحراء ، ويعود الارتفاع فجْأة باتجاه الشرق لتبدأ جبال الأوراس والنمامش[4]، وهي مصدر المياه التي تغذي السهول المحيطة بها[5].

وفي الشرق تلتقي السلسلة التلية متمثلة في جبال الخمير و جبال مقعد، بالسلسلة الأطلسية متمثلة في جبـال الظهرية و يتواصـل التحـام السلسلتين حتى الرأس الطيب حيث تنخفـض لتصبح تِـلالا لا يتـعدى ارتفـاعها 300متر[6].

(1) مرمول كربخال : **مصدر سابق** ، ج1، ص35 ؛ الحسن السايح : **الحضارة الاسلامية في المغرب** ،ط2،دار الثقافة ، الدار البيضاء ،1986،ص283.

(2) ابن خلدون : **مصدر سابق**، ج6،ص133؛ مرمول كربخال: **مصدر سابق**، ج1، ص46.

(3) شارل أندري حوليان : **مرجع سابق**، ص 24 ؛ عبد القادر حليمي: **مرجع سابق**، ص 54.

(4)الإدريسي: **مصدر سابق**، مج1 ،ص 277 ؛ مجهول : **الاستبصار** ، **مصدر سابق** ، ص 164 ؛ الوزان : **مصدر سابق**، ج2، ص102 ؛ عبد الرحمن حميدة : **مرجع سابق** ، ص 133، 190.

(5) despois , j : **L Afrique blanche**,**T1**,**l afrique du nord**, presses Universitaires de France,paris ,1964,p106.

(6) عبد الرحمن حميدة : **مرجع سابق** ، ص 206.

أما في الجزء الشرقي من المغرب الادنى فلا يظهر أثر للسلاسل الجبلية ماعدا في الشمال إذ تبدو كُتلا منفردة قريبة من الساحل وممتدة على طوله ، وتتمثل في جبال نفوسة الذي تعتبره المصادر الجغرافية امتدادا لجبال درن الأطلسية[1]في المغرب الأقصى ، والى شرق جبال نفوسة يظهر الجبل الأخضر جنوب طرابلس[2]، وكونت هذه الكتل الجبلية بامتدادها من الشرق الى الغرب حاجزا ، حجب ما خلفها من المناطق واعتبرها المؤرخون بداية الصحراء[3].

ج- الإقليم الصحراوي

تشكل الصحراء المساحة الغالبة من بلاد المغرب ، ويظهر هذا الإقليم من حيث التركيب الجغرافي ابسط من المنطقة التلية ، حيث تتميز مظاهرها على العموم بالإستواء والرتابة ، إذ لا توجد بها مرتفعات معقدة ولا سهول ضيقة ومحصورة ،حيث تحتوي صحراء بلاد المغرب على مظاهر تضاريسية متباينة هي :

العرق الذي هو عبارة عن كثبان رملية هائلة متنقلة متجهة بفعل الرياح من الشمال الشرقي نحو الجنوب الغربي[4]، مثل العرق الشرقي الكبير والعرق الغربي الكبير، وعرق مرزوق ، والتي تمثل 20% من مساحة الصحراء[5] ، وهذا النطاق المحصور بين السلسلة الجبلية شمالا وبين هذه العروق ، يشكل مجال البادية من الأعراب الظواعن ،وبالرغم من أن هذا الإقليم يتميز بطابع القحط والجفاف ، إلا أنه اشتهر بينابيع المياه والواحات المنتشرة في أغلب مناطقه ، فكانت القوافل التجارية تمر بمناطق الواحات لتزود بالمياه وتجعل منها محطات للراحة[6]،ويشمل هذا الجزء من صحراء بلاد المغرب كما وصفها ابن خلدون كل من أرض السوس ذات النخل والمزارع المتعددة ،

---

(1) الإدريسي: **مصدر سابق**، مج1،ص 229 ؛ مجهول : **الاستبصار** ، **مصدر سابق** ، ص 144 ؛ الوزان : **مصدر سابق**، ج2، ص105.جون ديبوا:**جغرافية جبل نفوسة** ، تر: عبدالله زارو، مؤسسة تاوالت الثقافية ، الولايات المتحدة ، 2005،ج1، صص31،32.

(2) يسري الجوهري : **شمال افريقية** ، ط6 ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، الاسكندرية ، 1980، ص 325.

(3) ابن خلدون : **مصدر سابق** ، ج6،ص131.

(4) ابن خلدون : **المصدر نفسه** .

(5) عبد الرحمن حميدة : **مرجع سابق** ، ص 29.

(6) ابن حوقل : **مصدر سابق**، ص 65.

وأودغست وبلاد سجلماسة ودرعة بنخلها وأنهارها ، ثم بلاد ورقلة كثيرة الواحات ، وارض ريغ التي تضم بسكرة ونخلها ومزارعها بالمغرب الأوسط ، ثم بلاد الجريد بالمغرب الأدنى مثل نفطة وتوزر وبلاد نفزاوة ثم غدامس وارض فزان وودان(*)جنوب جبال نفوسة ، وواحات جنوب برقة ، ولا توجد جنوب هذا النطاق إلا القفار والرمال التي لا تنبت زرعا ولا مرعى[1]، واهم مظاهر الصحراء بعدها :

الرق وهي مساحات واسعة مغطاة بالحصى الذي هو عبارة عن تكوينات حصوية مثل رق تانزروفت غرب جبال الهقار[2].

الحمادات فهي هضاب صخرية عارية رملية و جيرية مثل الحمادة الحمراء بليبيا وتادمايت في وسط الصحراء وحمادة التاسيلي شرق الهقار والحمادة الحمراء في أقصى شرق صحراء بلاد المغرب[3].

كما تظهر بعض **الكتل الجبلية** قديمة التكوين في أقصى الجنوب ، منعزلة ومتوسطة الارتفاع مثل التبستي 3415متر ، وكتلة الهقار 2918متر[4].

ومن خلال هذه الإطلالة على جغرافية بلاد المغرب يمكننا معرفة الإمكانات الطبيعية للنشاط الزراعي ، ونكتشف تباين تضاريس سطحها ، والتي ساهمت بدورها في توزيع هذا النشاط في الحياة الاقتصادية بين أجزاء بلاد المغرب.

(*) ودَّان منطقة جنوب افريقية بينها وبين زويلة عشرة أيام في حيز برقة اكثر معيشتهم من التمر . انظر/ الحموي: **مصدر سابق** ،ج5 ،ص366 ؛ الحميري : **مصدر سابق** ،ص608.

(1) ابن خلدون : **مصدر سابق،** ج6،ص132 ؛ الوزان : **مصدر سابق،** ج2،ص11.

(2) عبد الرحمن حميدة : **مرجع سابق** ، ص 29.

(3) ابن خلدون : **مصدر سابق،** ج6،ص131؛ عبد الرحمن حميدة : **مرجع سابق** ، ص 29.

(4) عبد الرحمن حميدة : **مرجع سابق** ، ص 26 ؛ حليمي عبد القادر علي : **مرجع سابق،** صص 50،51.

المبحث الثاني : المناخ والموارد المائية.

1-المناخ :

يرتبط النشاط الزراعي في أي منطقة بنوع المناخ السائد بها ، فهو عامل رئيسي مؤثر في مختلف العمليات التي يقوم بها الفلاح ،سواء في طبيعة التربة و نوعية النبات ، او نوع المحاصيل الزراعية .

وبحكم اتساع بلاد المغرب من الشرق الى الغرب وامتدادها من الشمال الى الجنوب فهي تشتمل على أنماط مناخية متنوعة.

أ- مناخ البحر المتوسط

يسود المناطق الساحلية لبلاد المغرب ، المطلة على البحر المتوسط ، حيث يذكر ابن خلدون أنه يشمل كل من السرت و طرابلس ، وسواحل المغرب الادنى والاوسط وسواحل المغرب الاقصى[1]وهو الاقليم الافضل لممارسة النشاط الزراعي لما يتوفر عليه من امكانات زراعية متنوعة ، ومن اهم الخصائص المناخية فيه انه يتميز بفصلين متباينين ، شتاؤه مطير دافئ وطويل، حيث يكون الضغط الجوي مرتفع على البحر المتوسط ، فيجعل الرياح الغربية المحملة بالرطوبة الاتية من المحيط الاطلسي باتجاه سواحل بلاد المغرب[2]، وصيفه حار جاف وقصير، بسبب انتقال حركة الرياح شمالا ، حيث تسود منطقة الرياح الجافة[3].

وتسوده منطقتان : منطقة رطبة تغطي سهول الريف بالمغرب الاقصى والسهول الساحلية الضيقة بالمغرب الاوسط والادنى ، التي تعد أكثر المناطق تساقطا بنحو 2400مم سنويا، ومناطق شبه رطبة تغطي باقي مناطق الساحل نحو الداخل بمعدل تساقط يقارب 700مم سنويا [4].

(1) ابن خلدون : **مصدر سابق**، ج 6 ، ص130.

(2) محمد خميس الزوكه : **جغرافية العالم العربي** ، ط2 ، دار المعرفة الجامعية ، الاسكندرية ،2000 ، ص103.

(3) محمد خميس الزوكه : **مرجع سابق** ، ص108 ؛ E.F.Gautier : op,cit,p155.

(4) عروق محمد الهادي: **أطلس الجزائر والعالم** ، دار الهدى ، عين مليلة ، د.ت ، ص18.

وتعتبر أمطار البحر المتوسط التي تجلبها الرياح من الجهة الغربية من النوع الإعصاري، ومرد ذلك يعود الى تعرض المنطقة للمنخفضات الجوية التي تدفعها الرياح الغربية إليها ،كما أن المرتفعات الجبلية تعرف تساقطا أكثر من المنخفضات ، ذلك أن الكتل الهوائية المشبعة القادمة من الشمال (البحر) أو الغرب(المحيط) تصطدم بها ، وهو ما يولد تكاثفات أمطار تستقبلها سفوح الجبال المقابلة لها.

والملاحظ أن الأمطار تتناقص تدريجيا كلما اتجهنا جنوبا مثلما تتناقص كلما اتجهنا شرقا[1] نظرا لعوامل الموقع والتضاريس السالفة الذكر، فالمناطق الغربية لبلاد المغرب كمنطقة الريف وشمال الاطلس التلي من سهول تنس والجزائر الى سهول بنزرت يصل معدل تساقطها الى 800مم سنويا ، في حين تتلقى جبال الظهرة التونسية 400مم[2] ، أما مدينة طرابلس التي لها نفس الخصائص لا يتجاوز تساقطها 300مم سنويا[3].

وتنتشر في هذا الاقليم اشجار البحر المتوسط التي يمكنها تحمل جفاف فصل الصيف كأشجار الزيتون والتوت والفلين[4]، وأشجار البلوط والدردار[5] ، والنشم والتين[6]وأشجار الحمضيات بمختلف انواعها ، كما تنتشر أشجار الصنوبر والارز وأشجار العرعر و الزان على السفوح الجبلية مشكلة نطاقات غابية واسعة[7].

وتتميز المنطقة الواقعة بين نطاق البحر المتوسط و الصحراء بمميزات كل من الاقليمين ، فهي منطقة انتقالية تجمع خصائص المنطقتين الواقعة بينهما[8]، حيث تفصلها عن الاقليم الساحلي الى الشمال جبال الاطلس التلي ، وهذه المنطقة بمناخ شبه جاف ، بمعدل تساقط 500مم ، والتي تكون أساسا خلال أشهر الشتاء

(1) محمد خميس الزوكه : **مرجع سابق** ، ص108 ؛
- E.F.Gautier : **L Afrique blanche** , paris ,1939,p122.

(2) despois , j : **op**.**cit**, T1,p14.

(3) جون ديبوا : **مرجع سابق** ، ج1، صص 86،87،88 ؛ E.F.Gautier : **op**.**cit**,p132

(4) محمد خميس الزوكه : **مرجع سابق** ، ص128 .

(5) المازوني : **مصدر سابق** ، ج2، ورقة 18 وجه .

(6) المازوني : **المصدر نفسه** ، ج2، ورقة 60 وجه .

(7) عبدالعزيز طريح : **الجغرافياالمناخية والنباتية** ، دار المعرفة الجامعية ، السعودية ،2000، ص438 .

(8) جون ديبوا : **مرجع سابق** ، ج1، ص75 ؛ عبدالعزيز طريح : **مرجع سابق** ، ص437 ؛ محمد خميس الزوكه : **مرجع سابق** ، ص107 ؛
- E.F.Gautier : **op**.**cit**,p3

وهي كمية غير منتظمة ، فأمطارها غزيرة خلال عام ثم يعقبها عام أو عدة أعوام تكون فيه قليلة(1)، لان الرياح القادمة من الشمال تكون قد أفرغت حمولتها بهذه الجبال مما يجعلها تتعرض للجفاف وندرة الامطار(2)، كما يطغى على هذه المنطقة خلال هذا الفصل إنخفاض كبير في درجة الحرارة الى ما دون درجة التجمد ليلا ونهارا ، مما تؤثر على التربة وتقضي على النبات الى غاية فصل الربيع ، وتنعكس هذه الحالة سلبا وتؤثرعلى الزراعة والحياة الاقتصادية لسكانه بصفة عامة(3).

كما تتميز هذه المنطقة بحرارتها المرتفعة ، وفترات الجفاف فيها طويلة خلال أشهر السنة المتبقية ، و يعرف هذا الاقليم بالاستبس ، الذي تختفي فيه الغابات وتسود بدلا منها الأحراش والمراعي الواسعة حيث تنتشر الحشائش والاعشاب القصيرة المعروفة بحشائش الإستبس(4) مثل الحلفاء والسدر والبطوم(*)والشيح(5)، والتي تتميز بأهميتها الرعوية ، ما يجعلها منطقة مخصصة لتربية المواشي خاصة الأغنام منها(6).

---

(1) مرمول كربخال: **مصدر سابق**،ج1، ص 30.

(2) محمد خميس الزوكه : **مرجع سابق** ، ص108 .

(3) E.F.Gautier: **op.cit**,p154

(4) يسري الجوهري : **جغرافية البحر المتوسط** ، منشأة المعارف ، الاسكندرية ،1984 ، ص43 ؛ محمد خميس الزوكه : **مرجع سابق** ، ص129.

(*) البطوم أو البُطم شجرة جبلية ثمرتها الحبة الخضراء وهي من أنواع أشجار الضرو ، لها صمغ يسمى بالبازرد وتنتشر بأراضي تلمسان من بلاد المغرب. انظر/ ابن الوردي: **منافع النبات والثمار والبقول والفواكه والخضروات والرياحين** ،تح: محمدالرفاعي، دار الكتاب العربي ،دمشق، (د.ت)، ص91 ؛ ابوالخير الإشبيلي: **عمدة الطبيب في معرفة النبات**، تح: محمد العربي الخطَّابي، دار الغرب الإسلامي ،1995، ج1، ص86 ؛ ج2،ص414.

(5) حليمي عبدالقادر : **مرجع سابق** ، ص94 .

(6) محمد خميس الزوكه : **مرجع سابق** ، ص130؛ Stephane Gsell:**op.cit** ,p44.

ب- المناخ الصحراوي :

لقد وصفت المصادر القديمة حالة صحراء بلاد المغرب ، وذكرت مميزاتها المناخية السائدة ، حيث يذكر احد الباحثين خلال وصفه للمناطق الصحراوية الجنوبية أن "لا أثر للأمطار والنباتات بهذه المناطق القاحلة"(1)، ومن جهته وصف الادريسي المنطقة الممتدة جنوب بلاد المغرب بأنها " أرض جرداء تنعدم فيها المياه الجارية ، وصحراؤها قليلة الانس ولا عامر بها وماءها قليل ، ويعتبر التوغل فيها مغامرة ، ولا أثر فيها للطيور والنباتات ولا شيء آخر يثير الانتباه وما وراء هذه المنطقة لا توجد إلا الكثبان الرملية"(2)، وهي نفس الأوصاف التي وصف بها الوزان الحدود الجنوبية لبلاد المغرب(3).

وبهذه المواصفات فإن الإقليم الصحراوي الذي يسود مناطق واسعة من بلاد المغرب يتميز بسيادة الحرارة و الجفاف على امتداد أيام السنة(4)، وهي مناطق خالية من الانهار والعيون(5)، كما تتميز بوجود مدى حراري كبير ، حيث تسجل فروق في درجة الحرارة خلال اليوم بين النهار والليل أين تعرف درجة الحرارة ارتفاعا قياسيا(*)، وتتميز هذه المنطقة بالجفاف طول السنة بسبب ندرة الامطار، فهي شبه منعدمة تقل عن 100مم سنويا ، في حين تستقبل المنطقة المحيطة بالهقار التي تتميز بأمطار صيفية فجائية تقارب 400مم سنويا ناتجة عن

---

(1) Gostynski,T : **La libye antique et ses relations avec l' egypte** , bulletin de L'I.F.A.N,T.37,serieB,n03,1975 ,p484

(2) الادريسي : **مصدر سابق** ، مج1 ، ص107 .

(3) الوزان : **مصدر سابق** ،ج3 ،صص32،33 ؛ مارمول كربخال : **مصدر سابق** ،ج3 ، ص177.

(4) محمد خميس الزوكه : **مرجع سابق** ، ص105.

(5) مرمول كربخال: **مصدر سابق**، ج1، ص49.

(*) لقد سجلت منطقة العزيزية القريبة من طرابلس ارتفاعا في درجة الحرارة وصل إلى 58درجة ، كما سجل بعين صالح وتيميمون بمنطقة توات بالمغرب الاوسط درجة حرارة قريبة منها ، وذلك بسبب تعرضه لرياح جافة وبعده عن مسار المنخفضات الجوية الممطرة ، أما في الليل فان درجة الحرارة تشهد انخفاضا يقل عن الصفر في بعض المناطق . انظر / محمد خميس الزوكه : **مرجع سابق** ، ص107 ؛ حميدة عبد الرحمان : **مرجع سابق** ، ص22.

الضغط القادم من المنطقة المدارية(1)ينتج عنها السيول الجارفة التي تؤدي الى اتلاف المحاصيل الزراعية ويترك اثره على واقع الزراعة(2).

ونتيجة لندرة الامطارتنعدم النباتات باستثناء بعض انواع النباتات التي تتحمل الحرارة و الجفاف وتقاومه بجذورها الطويلة وأوراقها الشمعية وتركيبتها الشوكية ، وتنتشر أكثرعلى أسرة الأودية و المناطق التي توجد بها مياه باطنية قريبة من سطح الارض قرب الواحات مثل النخيل والدرين والطرفة و السنط(3).

ويبدأ هذا المناخ بالتغير التدريجي كلما اتجهنا شمالا بفعل البعد عن مؤثرات الصحراء والتأثر بالبيئة البحرية حيث يسود مناخ البحر المتوسط(4).

إن هذه النظرة الوجيزة تبرز تباين البيئة المناخية ، وهي الصفة التي تميز الخصائص الطبيعية لبلاد المغرب ويظهر هذا الإختلاف على الأقل إذا قارنا خصائص الشمال بخصائص الجنوب ، ومن جهة أخرى فإنه رغم الإمكانيات الطبيعية المتنوعة التي تميز بها هذه المنطقة ، إلا أنه يجب الإقرار بأن هناك بعض العوائق الطبيعية المعرقلة للاستغلال الزراعي والنشاط البشري كالجفاف(5)الذي تشهده بعض المناطق خلال مواسم معينة ، و تذبذب المناخ وجفاف عدد كبير من الأودية صيفا ، خصوصا الاودية الداخلية والصحراوية(6) ، غير أن ذلك لم يحل دون توسع النشاط الزراعي واستغلال الامكانات المائية .

---

(1) محمد خميس الزوكه : **مرجع سابق** ، ص107.

(2) despois, j : **op.cit**,p19.

(3) عبدالعزيز طريح : **مرجع سابق** ، ص580 ؛ حليمي عبد القادر: **مرجع سابق،** صص87-89.

(4) محمد خميس الزوكه : **مرجع سابق** ، ص108 .

(5) تدل الكثير من النوازل على جائحة الجفاف .انظر لاحقا المبحث الثاني من الفصل الخامس للدراسة .

(6) بن عميرة محمد :**الموارد المائية وطرق استغلالها ببلاد المغرب من الفتح الاسلامي الى سقوط دولة الموحدين**، رسالة الدكتوراه دولة ، قسم التاريخ ، جامعة الجزائر ، 2005 ، ص112.

2 – موارد المياه ببلاد المغرب

تعتبر المياه من أهم العوامل الطبيعية التي تؤثر في مختلف أوجه الاقتصاد ، خاصة جانب الزراعة الذي يرتبط ارتباطا وثيقا بالري ، و لبلاد المغرب مصادر متنوعة من هذه المادة الحيوية ، نتيجة تنوع تضاريسها وغطائها النباتي ، ويعتبر التساقط مصدر جميع المياه العذبة على سطح الأرض سواء المياه الجارية في الأودية والأنهار ، أو المياه الجوفية تحت سطح الأرض[1]، وبالتالي فإن مسألة قلة الماء أو كثرته ، منحصرة في قلة الأمطار أو كثرتها.

إن عدم إنتظام سقوط الأمطار ، فضلاً عن إختلاف تضاريس سطح الأرض في بلاد المغرب ، جعل منسوب المياه في الأنهار غير مستقر ، بل أن بعض الأنهار كان فصلي الجريان ، مثل نهر شلف الذي يجري في الشتاء والربيع فقط[2]، وقد أشارت المصادر الى مشكلة تذبذب سقوط الأمطار التي جعلت المغاربة يعتمدون في نشاطهم الفلاحي على مياه العيون والآبار ، ذلك أن مياه هذه المصادر تكون مستقرة وغير متذبذبة .

لذلك فقد أتجه المغاربة الى إيجاد نظام لإستغلال المياه ، يضمن لهم الحصول عليها بشكل كاف وثابت في حياتهم الإجتماعية والإقتصادية ، التي تميزت في عمومها بإزدواجية مواردها المائية ، حيث تتوفر على مصدرين موارد سطحية وموارد باطنية.

ا- **المياه السطحية** : وتشتمل على :

1. مياه الأمطار

تتصف بلاد المغرب بقلة سقوط الأمطار وتذبذبها و موسميتها ، بحيث تتساقط أغلب الكميات في فصلي الخريف و الشتــــــاء أي ما يعــــــادل 75% إلى 85% من معدل التساقط السنوي[3]، حيث يتراوح

---

(1) ابن العوام الاشبيلي: **كتاب الفلاحة** ، تح: انورابوسويلم واخرون ، منشورات مجمع اللغة العربية ، الاردن ، 2012 ، ج1، ص139 ؛ حسن ابو سمور: **جغرافية الموارد المائية** ، دار صفاء ، عمان ، 1999، ص102.

(2) الأدريسي : **مصدر سابق** ، مج1 ، ص252 ؛ الحميري : **مصدر سابق** ، ص517.

(3) حميدة عبدالرحمان: **مرجع سابق** ، ص136 ؛ محمد خميس الزوكه : **مرجع سابق** ، ص101 .

معدل الأيام الممطرة بين 60 و70يوما "[1]من منتصف أكتوبر الى يناير"[2]، ويعتبر فصل الصيف الأكثر جفافا ، حيث أن نسبة تساقط الأمطار ضعيفة جدا ولا تتعدى 5% من المعدل السنوي[3]، وتقل في المناطق الداخلية القريبة من الصحراء ، لذلك شَكَّلَت مياه الأمطار إحدى إنشغالات سكان بلاد المغرب على مر العصور لإعتمادهم عليها في نشاطهم الزراعي[4] ، فعملوا على تدبرها من خلال حسن إستغلالها والحفاظ عليها ، وهو مايؤكده الوزان حين يذكر"حرص اهالي القيروان على حفظ مياه الأمطار في الخزانات"[5]،خلال ايام الشتاء ليُستَغل في أيام الصيف[6].

ويصل متوسط التساقط في أغلب أجزاء بلاد المغرب بين 200 ملم الى 600 ملم سنويا، بإستثناء بعض المناطق التي تكون كميات الأمطار فيها كبيرة[7]، ويقل تساقطها على المناطق الواقعة في الشمال ،كلما توجهنا من الغرب الى الشرق[8]من بلاد المغرب ، ولاسيما جبال الريف والأراضي المرتفعة للأطلس الغربي[9] إذ تتجاوز

---

(1) E.F.Gautier: **op.cit**,p122.

(2) الوزان : **مصدر سابق** ،ج1، ص77؛ كربخال : **مصدر سابق** ،ج1، ص30 ؛ نعيم الظاهر: **جغرافية الوطن العربي** ، دار اليازوري للنشر، عمان ،1999، ص106.

(3) حميدة عبدالرحمان: **مرجع سابق** ، ص136.

(4) غرداوي نور الدين : النظم الزراعية بالمغرب الأوسط في العصر الزياني من خلال نوازل المازوني ، **مجلة الدراسات التاريخية** ، ع17 ، قسم التاريخ ، جامعة الجزائر2 ،2014 ، ص140.

(5) الوزان : **مصدر سابق** ،ج2، ص90.

(6) مجهول: **كتاب الاستبصار، مصدر سابق** ، ص115.

(7) جان فرنسوا تراون وآخرون: **المغرب العربي الانسان والمجال** ، ترجمة علي تومي وآخرون ، دار الغرب الاسلامي، بيروت ، 1997، ص43.

(8) نعيم الظاهر: **مرجع سابق** ، ص106.

(9) عوض حسان : **الجبال المغربية مقدمة في ملامحها الجغرافية** ، مجلة البحث العلمي ، ع17، المركز الجامعي للبحث العلمي، الرباط ،1971، ص54؛

Vernet robert : **Climats anciens du nord de l'Afrique** ، éditions l'harmattan ، paris ،1995 ،p7.

كمية الأمطار2100ملم سنويا ، بسبب هبوب الرياح البحرية الشمالية والشمالية الغربية المحملة بالرطوبة ، بينما لا تتعدى 600ملم في منطقة الجبل الأخضر التي هي أكثر الجهات مطرا في ليبيا[1] .

أما بقية أجزاء بلاد المغرب الداخلية التي تصل الى ثلاثة أرباع مساحته ، وتتمثل في أراضي صحراوية ، فأمطارها قليلة جداً ، ومتذبذبة ولا تتجاوز (100 ملم سنوياً) وقد تنقطع لسنوات[2]، بسبب بعدها عن الرياح الشمالية التي تسبب نزول الأمطار في الشمال ، ولا تصلها الرياح الموسمية الرطبة القادمة من خليج غانا[3]، والرياح التجارية التي تهب عليها شديدة الجفاف ، نظرا لمرورها على مساحات شاسعة من اليابس[4].

وتعاني بلاد المغرب من تذبذب سقوط الأمطار وقلتها ، أو إنعدامها في بعض السنوات الى درجة حدوث الجدب والقحط (*)، وهو ما أفادتنا به العديد من النوازل[5] التي أشارت الى العديد من المشكلات الإقتصادية والإجتماعية التي كان سببها نقص الأمطار ، حيث يذكر صاحب الاستقصاء القحط الذي عرفته البلاد سنة711هـ/1321م وتأثيره على واقع الناس وحياتهم[6] ، ومن أشهر سنوات الجفاف التي يذكرها ابن ابي الزرع في القرطاس سنة 724هـ/1323م وهي "سنة القحط و المجاعة الشديدة والوباء العظيم"[7] ، كما شهدت سنة 776هـ/1374م جفافا شديدا ، حيث يصفها ابن قنفذ بأنها سنة شمل الجفاف فيها أغلب المناطق ، و كان من

---

(1) طريح شرف عبد العزيز: **جغرافية ليبيا** ، ط3 ، مركز الاسكندرية للكتاب ، مصر، 2000 ، ص121.

(2) سارة حسن منيمنة : **في جغرافية الوطن العربي** ، دار النهضة العربية ، بيروت ، 1990، ص66 .

(3) حليمي عبد القادر: **مرجع سابق** ، ص74.

(4) محمد عصام شوقي: **أراضي صحراوية عربية وإفريقية** ، معهد الدراسات الاحصائية ، جامعة القاهرة ، د.ت. ط ، ص34.

(*) الجدب والقحط : لفظان لهما نفس المعنى وهو نقيض الخصب و فناء الكلأ لاحتباس الماء عنه . انظر / ابن منظور: **مصدر سابق** ،ج2 ، ص194؛ مجمع اللغة العربية : **مرجع سابق** ، ص109.

(5) تكررت نوازل كثيرة وأشارت الى العديد من الجوائح التي قد تصيب المحاصيل الزراعية في بلاد المغرب كالسيول أو الجفاف والقحط بسبب قلة الأمطار أو إنعدام سقوطها .انظر/ أبوزكريا المازوني: **مصدر سابق** ،ج2 ، الورقة 50 ظهر ؛ الونشريسي: **مصدر سابق** ،ج5 ، 234،235 ؛كمال ابومصطفى : **مرجع سابق** ، ص64 . سنتطرق لهذا العنصر بالتفصيل لاحقا في الفصل الأخير.

(6) الناصري : **مرجع سابق** ، ج3 ، ص178.

(7) ابن ابي الزرع : **الأنيس المطرب** ، **مصدر سابق** ، ص413 ؛ الناصري : **مر جع سابق** ، ج3 ، ص179.

نتائجها مجاعة كبيرة عرفت بالمجاعة العظيمة[1] ، وقد يتسبب الجفاف المتواصل لعدة سنوات في إتلاف الأشجار المثمرة و إنعدام المراعي ، كما يؤثر بشكل غير مباشر على كميات المياه الجارية في الأنهار، وفي كمية مياه العيون والآبار، لكونه يعد أحد المصادر التي تزودها بالمياه[2]، وهو ما يؤدي الى إنخفاض كمية حصص الإستهلاك من الحاجيات اليومية ، وفي سقي الأراضي الزراعية والبساتين التي تعتمد على هذه الأنهار، خاصة في المناطق كثيرة النشاط والتي يتم تنظيمها وفق حصص مقننة – السقي بالتناوب– لكي تكفي جميع الأراضي الزراعية.

وقد كشفت المصادر عن دور الحكام واهتمامهم الكبير بإنجاز المشاريع المرتبطة باستغلال هذه المياه ، حيث يذكر يحي ابن خلدون عندما استقرت الاوضاع لابي حمو الزياني سنة765هـ/1363م اولى اهتمامه بالزراعة والمغارس واستجلاب المياه[3]، وتطلبت هذه المشاريع تكاليف كبيرة ، وتظهر منجزاتهم في اقامة منشأت مائية متعددة ، كحفر الجداول و السواقي الصغيرة ، وبناءالقنوات ، وإقامة السدود في مجاري الأنهار ، لضبط جريان مياه الأمطار والتحكم فيها ، وإنشاء الخزانات لحفظ المياه ، وإستعمالها في وقت الحاجة.

ويلجأ أهل بلاد المغرب الى تخزين مياه الأمطار في المواجل والصهاريج وإستعمالها لحاجاتهم ، الى جانب إعتمادهم على الآبار، ومن الأخبار التي وصلتنا في مجال تخزين المياه ببلاد المغرب ما ذكره الإدريسي أثناء وصفه لمدينة برقة أن " لا ماء جار فيها ، وإنما مياههم من المواجل والسواني "[4]، ووصفه لمدينة سرت بأن " مياهها من المطر في المواجل وآبارها قليلة "[5] ، أما مدينة المهدية فقال عنها " شرب أهلها من المواجل وآبارها غير عذبة "[6] ، وبنفس الوصف يذكر مدينة

(1) ابن قنفذ القسنطيني : **أنس الفقير وعز الحقير** ، تصحيح محمد الفاسي ، المركز الجامعي للبحث العلمي، الرباط ،1965، ص105 .

(2) الكرخي : **انباط المياه الخفية** ، دائرة المعارف العثمانية ، حيدراباد ، 1940 ، ص5 ؛ حسن ابو سمور : **مرجع سابق** ، ص41.

(3) ابن خلدون يحي: **مصدر سابق** ، ج2 ، ص133.

(4) الادريسي: **مصدر سابق** ، مج1 ، ص311.

(5) الادريسي: **المصدر نفسه** ، مج1 ، ص 298.

(6) **نفسه** ، ص282.

سفاقس[1]، والقيروان[2] ، ويذكر صاحب كتاب وصف إفريقيا حين يتكلم عن مدينة بونة (عنابة) أن " ليس بها عيون ، وإنما فيها صهاريج لخزن ماء المطر "[3] ،كما يمدنا القلقشندي حين يصف مدينة سبتة في كتابه صُبْح الأعشى:" أن بها صهاريج من ماء المطر "[4].

ويستشف من تلك المصادر أن جميع هذه المدن المذكورة كان سكانها يعتمدون على المواجل بالدرجة الأولى الى جانب إعتمادهم على مياه الآبار.

وبشكل عام فإن سقوط الأمطار مبعث فرحة وسرور في نفوس الناس ، لأنها تبشر بعام زراعي جيد ، وتساهم في تغذية الغطاء النّباتي الذي يتكون من الغابات الطبيعية ، وتنمي الأشجار المثمرة وتهيئ المراعي ، كما تساهم في تطوير المخزون المائي الجوفي الذي يمكن إستعماله خلال فترات الجفاف التي تليها ، وتعمل على جريان الأودية والأنهار ، وتغذية العيون والآبار و الحواجز المائية[5].

2- مياه الأنهار

بالرغم من وقوع معظم جهات بلاد المغرب في المنطقة شبه الجافة ، فهي تضم عدداً من الأنهار دائمة الجريان (أقصى بلاد المغرب) ، يعتمد عليها السكان الى حد كبير في حياتهم اليومية الإجتماعية ، وفي سقي مزروعاتهم [6]، وتتأثر الأنهار بالطبيعة الجغرافية للمغرب ، من حيث إتجاه جريان الأنهار وأطوالها ، وكميات مياهها وسرعة جريانها ، وتتميز الأنهار عموما بقصرها ، و الكثير منها أودية صغيرة لا يجري فيها

(1) الادريسي: **مصدر سابق** ، ص280.

(2) الادريسي: **المصدر نفسه** ، ص284 ؛ الوزان : **مصدر سابق** ،ج2 ، ص90.

(3) الوزان: **المصدر نفسه** ،ج2 ، ص62.

(4) القلقشندي: **صبح الأعشى** ، المطبعة الأميرية ، القاهرة ،1915 ، ج5، ص158.

(5) حسن ابو سمور: **مرجع سابق** ، ص29.

(6) ابن العوام الاشبيلي: **مصدر سابق** ، ج1، ص521.

الماء إلا بنزول المطر ، وبعضها تكون مصادرها من العيون أو من ذوبان الثلوج من قمم الجبال(1) ، ويقع أغلبها في المغرب الأقصى(2) ، و لهذا فأغلب مياه بلاد المغرب تصب في المحيط الأطلسي ، و تستنزف ثلثي مياهه ، في حين تستنزف الأودية التي تصب في البحر المتوسط الثلث الباقي .

ومن الأنهار التي تصب في المحيط الأطلسي ، نهر سَبُو الذي يحيط بمدينة فاس ، ومنبعه من جبال بني وارتين ، ومصبه في بلدة المعمورة بالبحر المحيط(3) ، وهو أطول أنهار الجزء الغربي لبلاد المغرب ، ومن جداوله وفروعه يسقي سكان المنطقة حقولهم ومزارعهم(4)، يقول فيه صاحب جذوة الاقتباس لأهميته بالنسبة للمدينة " فينحدر الى البلد (فاس) فينقسم في داخلها الى جداول كثيرة فينتفع به ...ثم يخرج منها فيسقي جناتها وليس لهذا النهر نظير"(5).

ويذكر صاحب كتاب المعجب نهر بَهْتا الذي يقع بين مدينة سلا ومدينة مكناسة ، ومصبه عند مدينة سلا في البحر المحيط ، بسقي البساتين والكروم ويتأثر هناك بحركتي المد والجزر(6).

كما نجد نهر وانسيفن الذي يجتمع من عدة روافد وأودية ، ويسمى عند العرب(أُمَّ ربيع) ومنبعه من جبال الأطلس ، ومصبه قرب مدينة أَزَمُّور في البحر المحيط(7)، والذي يغذي عددا من اقاليم المغرب الاقصى كإقليم مراكش والمناطق المجاورة لها .

---

(1) سعد زغلول عبد الحميد : **تاريخ المغرب العربي** ، منشأة المعارف ، الاسكندرية ،1994، ص70.

(2) جان فرنسوا تراون واخرون: **مرجع سابق** ، ص51.

(3) المراكشي : **مصدر سابق** ، ص449 ؛ الادريسي: **مصدر سابق** ، ص247 ؛ مجهول: **كتاب الاستبصار**، **مصدر سابق** ، ص184؛ الحِمْيَري :**مصدر سابق** ، ص606 ؛ القلقشندي: **مصدر سابق** ،ج5 ، ص154. أنظر/ الملحق 3، ص284.

(4) محمد المنوني : **ورقات عن حضارة المرينيين** ،ط3، مطبعة النجاح الجديدة ، الدار البيضاء ، 2000 ، ص59.

(5) ابن القاضي المكناسي : **جذوة الاقتباس** ، **مصدر سابق** ، ص43 .

(6) المراكشي : **مصدر سابق** ، ص450 ؛ الادريسي: **مصدر سابق** ،ج1 ، ص246 ؛ الحِمْيَري: **مصدر سابق** ، ص319 .

(7) المراكشي : **مصدر سابق** ، ص450 ؛ الادريسي: مصدر سابق ، ص237 ؛ مجهول: **كتاب الاستبصار**، **مصدر سابق**، ص185؛ الحِمْيَري: **مصدر سابق** ، ص605 ؛ الوزان: **مصدر سابق** ، ج2 ، ص247. أنظر/ الملحق 3، ص284.

وهناك أنهار أخرى لكنها أقصر طولاً ، مثل نهر تانسيفت[1] الذي ينبع من جبال الدرن(الأطلس) و تقع عليه مدينة مراكش[2]، ونهر ماست في السوس الأقصى المعروف بنهر السوس الكبير الذي ينبع من جبال الاطلس ويصب في البحر المحيط بالقرب من اغادير ، الذي يغذي مدن وقرى كثيرة من هذا الاقليم ، ويتخذ منه السكان جداول وقنوات لسقي حقولهم وبساتينهم[3]،ونهر ببلاد حاحة يسمى شفشاوة[4]، ويذكر صاحب كتاب "وصف إفريقيا" أنهارا أخرى كنهر أبي الرقراق الذي يمر على طول مدينتي سلا و الرباط و يصب في المحيط[5] ، وتغذي الأمطار الساقطة هذه الأنهار، فتتزايد مياهها إبتداء من شهر أكتوبر الى نهاية مارس من كل عام[6].

ونهر ملوية الذي يقع بين مدينة تلمسان ومدينة رباط تازا، يقترن به نهر سجلماسة فيصيران نهرا واحدا [7]، ويبلغ طوله من منبعه في الجنوب الى مصبه شرق مدينة سبتة في البحر المتوسط (800ميل)[8]، وعلى ضفافه قرى كثيرة وأراضي تسقى كلها من مياهه[9].

---

(1) المراكشي : **مصدر السابق** ، ص450 ؛ الادريسي : **مصدر سابق** ، ص235 ؛ مجهول: **الاستبصار، مصدر سابق** ، ص209 ؛ الحِمْيَري : **مصدر سابق** ، ص127؛ الوزان : **مصدر سابق** ،ج2 ، ص245.

(2) ابن سعيد : **مصدر سابق** ، ص125.

(3) مجهول: **الاستبصار، مصدر سابق** ، ص211 ؛ الحِمْيَري: **مصدر سابق** ، ص522 ؛ الوزان: **مصدر سابق** ،ج2 ، ص113 ؛ مارمول كربخال: **مصدر سابق** ،ج2 ، ص27 ؛ القلقشندي: **مصدر سابق** ،ج5 ، ص174.

(4) المراكشي : **مصدر سابق** ،ص451؛ و تذكره مصادر أخرى بـ "شيشاوة". انظر / الوزان: **مصدر سابق** ، ج2 ، ص140؛ مارمول كربخال: **مصدر سابق** ، ج2 ، ص65.

(5) الوزان: **مصدر سابق** ، ج2 ، ص247 ؛ مجهول: **كتاب الاستبصار، مصدر سابق** ، ص129.

(6) j.despois : **op.cit**,p17.

(7) الادريسي: **مصدر سابق** ، ص247 ؛ ابن سعيد : **مصدر سابق** ، ص140؛ المراكشي: **مصدر سابق** ، ص449 ؛ ابو الفداء: **مصدر سابق** ، ص46 ؛ مجهول: **مصدر سابق** ، ص193؛ القلقشندي: **مصدر سابق**،ج5 ، ص175؛ الوزان : **مصدر سابق** ،ج2 ، ص250

(8) ابو الفداء: **مصدر سابق** ، ص46.

(9) مجهول: **كتاب الاستبصار، مصدر سابق** ، ص193. أنظر/ الملحق 3، ص284.

وتعتبر هذه الانهار موارد اساسية اعتمد عليها النشاط الزراعي في هذه المناطق(1)، و الى جهة الشرق من هذا النهر يحيط بمدينة تلمسان نهر سطفسيف(*)الذي يمر على بساتينها وعليه أرحاء كثيرة يسقي غلاتها ومزارعها ، لينتهى مصبه في البحر.

ومن الأنهار الكبرى بالمغرب الأوسط يمتد نهر الشلف حيث يذكر صاحب وصف افريقيا أنه " نهر كبير منبعه من جبال ونشريس(*)، ويصب في البحر ، شرق مدينة مستغانم"(2)، الذي يتغذي من الأمطار الساقطة فتتزايد مياهه خلال فصل الشتاء والربيع(3).

ويكون مجرى النهر ضيقاً عند المنبع بسبب شدة إنحدار الأرض وسرعة جريان المياه ، ويأخذ مجراه بالأتساع عند وصوله إلى المناطق السهلية(4)، وقد يكون ذلك بسبب بطء جريانه ، ويكوّن عند مصبه دلتا بسبب كميات الرواسب التي يحملها ويتركها هناك ، ونهر مليانة الذي يسقي اكثر مزارعها وحدائقها ، وعليه ارحاء كثيرة(5) ، ويذكر صاحب كتاب الاستبصار نهر بجاية الذي تقع عليه المدينة ويسمى الوادي الكبير الذي ينبع من جبل جرجرة وعليه كثير من جناتهم (6).

---

(1) حسن علوي: **سجلماسة واقليمها في القرن الثامن هجري** ، وزارة الاوقاف ، المملكة المغربية ، 1997، ص71.

(*) نهر تلمسان ينبع من جبل البغل ، ليصب في نهر التافنة ثم الى البحر المتوسط. انظر/ البكري: **مصدر سابق** ، ص77 ؛ الادريسي: **مصدر سابق** ، ج1 ، ص248 ؛ الحميري : **مصدر سابق** ، ص318 ؛ القلقشندي: **مصدر سابق** ،ج5 ، ص150.

(*) منبع نهر شلف من سلسلة الاطلس الصحراوي بجبال بني راشد (جبال عمور) ، ليتجه الى الشمال عبر سلسلة الاطلس التلي مارًا بجبال الونشريس ثم باتجاه الغرب وتجتمع فيه سائر اودية المغرب الاوسط ليصب في البحر بالقرب من مستغانم بعد أن يقطع مسافة تزيد عن 700ميل . انظر/ ابن خلدون : **مصدر سابق** ، ج6 ، ص134 ؛ مبارك الميلي : **مرجع سابق** ، ج1 ،ص50. أنظر/ الملحق 3، ص284.

(2) الوزان : **مصدر سابق** ، ج2 ، ص251 ؛ ابن سعيد : **مصدر سابق** ، ص 141 ؛ الحِمْيَري : **مصدر سابق** ، ص 343.

(3) الادريسي: **مصدر سابق** ، ج1 ، ص256.

(4) حسن ابو سمور: **مرجع سابق** ، ص21.

(5) الادريسي: **مصدر سابق** ، ج1 ، ص253.

(6) مجهول: **كتاب الاستبصار، مصدر سابق** ، ص129 ؛ ابن سعيد : **مصدر سابق** ، ص 142 ؛ عبد الواحد المراكشي: **مصدر سابق** ، ص449 ؛ الادريسي: **مصدر سابق** ،ج1 ، ص260؛ الحِمْيَري : **مصدر سابق** ، ص81 ؛ الوزان: **مصدر سابق**،ج2، ص252 .

ومن الأنهار التي عَدَّهَا صاحب وصف افريقيا ، وذكر بأن ماءها يزيد ولا ينقطع شتاء تصب في البحر المتوسط ، نهر بَجَرُدة(*) (1)، كما ذكر الادريسي واد قابس الذي يأتيها من غدير كبير، يسقي بساتينها ومزارعها ، وشرب سكانها من هذا الوادي(2)، وأشار البكري الى وادي مسوس حين ذكر الطريق الرابط بين برقة والقيروان ، وان فيه جباب عددها ثلاث مائة وستون وبها بساتين(3) ، وهذا العدد يوافق عدد أيام السنة ، وهو ما يفهم منه أن هذه الجباب كانت تملأ من مياه الوادي لتستغل في ري أشجار البساتين ، والى جانب هذه الأنهار تذكر المصادر المعاصرة لفترة الدراسة عددا كبيرا من الروافد والأنهار الصغيرة الأخرى المنتشرة في بلاد المغرب(4).

وعند موازنة أنهار بلاد المغرب التي تصب في البحر المتوسط مع الأنهار التي تصب في المحيط الأطلسي ، نجد أن الأخيرة تمتاز بطولها و بغزارة مياهها لكثرة الأمطار الساقطة وغزارتها في المنطقة ، ولكون هذه الأنهار تنبع من سلاسل جبلية قليلة الإرتفاع ، فأن مياه هذه الأنهار تنحدر إلى الأرض السهلية الواسعة قبل أن تصب في المحيط الأطلسي .

في حين تكون الأنهار التي تصب في البحر المتوسط قصيرة وسريعة الجريان ، ويتراوح طولها بين 200 الى 300 كلم ، بإستثناء نهر شلف ونهر ملوية ، وهذه الأنهار فقيرة نسبياً بالمياه في مجاريها العليا لكون مصادر تغذيتها غير منتظمة(5)، وهذا يؤدي الى حدوث فيضانات في بعض السنوات ، وحدوث جفاف في سنوات أخرى ، و نجد هذا الأمر يتكرر في أنهار الجزء الشرقي من بلاد المغرب أكثر من مثيلتها في الجزء الغربي.

(*) ويعرف نهر مَجَرْدَة ينبع من جبال التل شرقي الجزائر ليصب في البحر الأبيض المتوسط غرب مدينة تونس بعشرة اميال ، يبلغ طول مجردة 46كم، منها 350 كم بالتراب التونسي ليكون بذلك أطول أنهار تونس،تعتبر أراضيه الأكثر خصوبة بتونس انظر/ مجهول : **الاستبصار، مصدر سابق** ، ص121 ؛ الحميري: **مصدر سابق** ، ص144 ؛ الوزان : **مصدر سابق** ،ج2 ، ص253

(1) ابن سعيد : **مصدر سابق** ، ص 143 ؛ عبد الواحد المراكشي : **مصدر سابق** ، ص449 ؛ الوزان: **مصدر سابق** ،ج2 ، ص253.

(2) الادريسي : **مصدر سابق** ، مج1 ، ص 279 ؛ مجهول : **كتاب الاستبصار، مصدر سابق** ، ص112.

(3) البكري : **مصدر سابق** ، ج2 ، ص176.

(4) حيث يذكر صاحب وصف إفريقيا أودية كثيرة مثل واد العبيد ، لكوس ، ملولو ، زاء ، التافنة ، مينا ، الشفة ، السمار، يدوغ ، زيز وغيرها. انظر/ الوزان : **مصدر سابق** ، ج2 ، صص246-254.

(5) حسن ابو سمور: **مرجع سابق** ، ص29.

وما تجدر الإشارة إليه هو الدور الذي لعبته هذه الأودية في عملية الري على العموم ببلاد المغرب ، حيث دلت عدة نوازل وأشارت إلى الاستغلال المكثف لمياهها وارتباط منشآت الري بها(1) .

ب- المياه الجوفية

تمثل المياه الجوفية(2) كل أنواع المياه الأرضية التي تتكون من الدورة المائية في الطبيعة وتتواجد في جوف الأرض تحت ضغط يساوي الضغط الجوي أو يفوقه (3) ، و صنفت هذه المياه حسب طبيعتها إلى مياه ثقيلة وخفيفة ورقيقة وسخينة وعذبة وكريهة(4) ، وقد تحمل المياه الجوفية صفات بعض الصخور الحاوية عليها فمنها المياه ذات الطعم العذب والمر والمالح والقابض العفص(5) وهناك مياه غلب عليها طعم بعض المعادن مثل المياه الحديدية والكبريتية والنحاسية(6).

وأفضل أنواع المياه الجوفية للإستهلاك هو الماء العذب ، لكونه يجمع بين العذوبة وخفة الوزن ، وهو أوفقها لتغذية الناس والنبات(7)، لذلك فهو يصلح لجميع مجالات الإستعمال دون إستثناء ، أما الماء المالح الشديد الملوحة الذي ينعقد منه الملح ، والمياه التي يغلب عليها طعم المعادن ، فهي غير صالحة للشرب ولا تصلح

---

(1) البرزلي: **مصدر سابق** ، ج4 ، ص426 ؛ المازوني: **مصدر سابق** ، ج2 ، ورقة 46 وجه ؛ الونشريسي : **المعيار** ، **مصدر سابق** ، ج8 ، صص5-20 .

(2) قسم الكرخي المياه الجوفية على ثلاثة أنواع بحسب أصل نشوئها وهي :

- ماء أصلي ساكن في جوفها لا يزيد بزيادة الأمطار ولا ينقص بنقصانها ولا يتغير حاله الأ شيء قليل.
- الماء الذي تكون مادته استحالة الهواء إلى الماء في بطن الأرض دائماً ويدوم جريانه ما بقي السبب الذي يستحيل به الهواء إلى الماء.
- الماء الذي مادته الثلوج والأمطار وأكثر عمارة الأرض به لأن مادته الأودية الكبيرة والعيون والقنوات ولا يتغير طعمه إذا لم تكن الأرض فاسدة كما يتغير طعم مياه البحار والعيون الواقفة والمستنقعات على وجه الأرض .انظر/ الكرخي : **مصدر سابق** ، ص16

(3) علي ، مقداد حسين وآخرون : **علوم المياه** ، دار الكتب للطباعة والنشر ، بغداد ، 2000، ص583 ؛ حسن ابو سمور: **مرجع سابق** ، ص151.

(4) الكرخي : **مصدر سابق** ، ص17 .

(5) ابن العوام : **مصدر سابق** ،ج1 ، ص519 ؛ النابلسي : **مصدر سابق** ، صص14،15.

(6) إبن العوام : **المصدرنفسه** ، ج1 ، ص524 ؛ وقد أضاف لها الكرخي (الماء النفطي والزيبقي والزرنيخي ، وما خالطه طعم القير والشب والزاج) .انظر/ الكرخي : **مصدر سابق** ، ص17 .

(7) إبن العوام : **مصدر سابق** ، ص520.

لسقي شيء من النبات[1] ، وهذا ما يجعل المياه الجوفية بطبيعتها مياه ثقيلة ، على عكس مياه الأمطار التي تكون خفيفة ، والمياه الجوفية تشمل مياه العيون والآبار.

وماء العيون والآبار متقلب مع الفصول ، فعند شدة برودة الهواء خلال الشتاء يكون دافئاً ليناً يحرك الخضر إذا سقيت في هذا الفصل ، ويُصلح النبات في فصل الحر وشدته في الصيف بسبب برودته ، وهذه ميزات تميزت بها المياه الجوفية ، وجعلت منها ملائمة ومفيدة لسقي المزروعات ، وللإستعمالات المعيشية اليومية[2] .

وتعد المياه الجوفية المصدر الأساسي الأكثر شيوعا لمياه الشرب ، ويبدو أن سكان بلاد المغرب إعتمدوا عليها لأغراض السقي ، و لتأمين إحتياجاتهم في المناطق التي تندر فيها المياه السطحية ، مما يضطرهم للبحث عن مصادر أخرى للمياه ، فيلجؤون لإستغلال المياه الجوفية التي تظهر على سطح الأرض بشكل طبيعي (ينابيع) ، أو يقومون بإستخراجها عن طريق حفر الآبار[3].

العيون(*)والآبار(*)في بلاد المغرب

أمدتنا المصادر التاريخية والجغرافية ، وكتب النوازل بمعلومات متنوعة عن العيون والآبار ، وإستغلالها في مختلف مجالات الحياة ، حيث إعتمدت عدة مدن على مياه العيون ، فمنها مايستغل في الزراعة ، ومنها مايستخدم في الأنشطة الحرفية ، ومنها مايستخدم في الحاجيات المنزلية .

---

(1) الكرخي: **مصدر سابق** ، ص170؛ إبن العوام ، **مصدر سابق** ، ص524.

(2) ابن البصال : **كتاب الفلاحة** ، نشر محمد عزيمان ، مطبعة كريمادس ، تطوان ، 1955 ، ص40 ؛ ابن العوام : **مصدر سابق** ،ج1، 523.

(3) مجهول: **الاستبصار** ، **مصدر سابق** ، ص180 ؛ الحميري : **مصدر سابق** ، ص544 ؛ القلقشندي: **مصدر سابق** ، ص153.

(*) جمع عين وهي المنبع الذي يخرج منه الماء ، ينبوع الماء الذي ينبع من الارض و يجري ، وإنما سميت عيناً تشبيهاً لها بالعين الناظرة لصفاء مائها ، ويقال : قد عانت الصخرة ، وذلك إن كان بها صدع يخرج منه الماء وينبع .انظر/ ابن سيده : **مصدر سابق** ،ج3 ، ص23 ؛ ابن منظور: **مصدر سابق** ، ج9، ص506 ؛ ابن فارس الرازي : **معجم مقاييس اللغة** ،تح : عبد السلام محمد هارون ، دار الفكر ، مصر،1979،ج4 ، ص200 .

(*) جمع بئر وهي حفرة عميقة تتجمع فيها المياه في باطن الارض وتعرف بالقليب او الجب ويستخرج منها الماء.انظر/ ابن سيده : **مصدر سابق** ،ج3 ، ص24 ؛ ابن منظور: **مصدر سابق** ، ج1، ص301 .

فتذكر المصادر مدينة فاس التي كانت "ذات ماء مطرد من عيون شتى"(1) ، مما جعل أهاليها يقومون بتصريف المياه في جداول وسواقٍ إلى مزارعهم ، كما إستثمرت مكناس المدينة المشهورة بكثرة الزيتون مياه العيون والآبار من خارج المدينة ، وجلبها الى القصبة والمساجد والحمامات ، إذ يشق جدول يحمل الماء من العيون الموجودة خارجها ، ويصب في أسفل القصبة(2).

وإشتهرت مدينة مراكش بوفرة عيون المياه ، والآبار العذبة التي تسقي بساتينها(3) ، وكانت مياه العيون هي الأساس الذي قامت عليه الحياة في مدينة تِيطَوَان(*)من خلال توفير المياه للمدينة ، وللأراضي الزراعية فيها(4).

وتميزت جهات المغرب الأوسط بوفرة مياه العيون ، وكثرة الآبار التي إستعملت للشرب والسقي ، فيذكر الإدريسي أن مدينة تلمسان بها عيون عديدة أهمها عين لوريط(5)، وبالرغم من وقوعها على نهر سطفسيف فأن كثيراً من أهلها يشربون في الصيف من مياهها العذبة لبرودة ماءها ، وربما إلى سقي مزروعاتهم منها أيضاً(6).

وإعتمدت عدة مدن في المغرب الأوسط على مياه العيون والآبار، فيذكر الإدريسي عند وصفه لتاهرت أنها "ذات مياه متدفقة وعيون جارية تدخل أكثر ديارهم ، ويسقون بها بساتينهم"(7)، ومتيجة ذات العيون السائحة

---

(1) الإدريسي : **مصدر سابق** ، ج1 ، ص243 ؛ مجهول: **الاستبصار ، مصدر سابق** ، ص180 ؛ الحميري : **مصدر سابق** ، ص434 ؛ القلقشندي : **مصدر سابق** ،ج5 ، ص360 ؛ المراكشي: **مصدر سابق** ، ص444.

(2) مجهول: **الاستبصار، مصدر سابق** ، ص188 ؛ الحميري : **مصدر سابق** ، ص544 ؛ ابن غازي المكناسي: **الروض الهتون ، مصدر سابق** ، ص46 ؛ الوزان : **مصدر سابق** ،ج1 ، ص216.

(3) مجهول: **الاستبصار، مصدر سابق** ، ص172.

(*) مدينة قديمة بقرب مدينة مليلة ، ويذكرها الوزان بإسم تِطَّاوين على بعد ستة أميال من البحر. انظر/ مجهول: **المصدر نفسه** ، ص137؛ الحميري : **مصدر سابق** ، ص145 ؛ الوزان: **مصدر سابق** ،ج1 ، ص318.

(4) الحميري : **مصدر سابق** ، ص145.

(5) الإدريسي : **مصدر سابق** ، ج1 ، ص250 ؛ مجهول: **الاستبصار، مصدر سابق** ، ص172؛ الحميري: **مصدر سابق** ، ص135.

(6) الإدريسي: **مصدر سابق** ، مج1 ، ص250 ؛ مجهول: **الاستبصار، مصدرسابق** ،ص172؛ الحميري: **مصدر سابق** ، ص135 .

(7) الإدريسي: **مصدر سابق** ، مج1 ، ص256 ؛ الحميري: **مصدر سابق** ، ص126 .

وطواحن الماء[1]، ويصف العبدري مدينة ميلة فيذكر عين (أبي السباع) التي تتوسط المدينة ، و يُسْتَعمل ماؤها لمختلف حاجات السكان[2]، وتعتمد بسكرة ، و أكثر مدن إقليم الزاب على مياه العيون والآبار في السقي وفي تأمين إحتياجاتهم[3] .

كما نجد مدن كثيرة تعتمد في الإقليم الشرقي من بلاد المغرب على المياه الجوفية ، فعندما نتتبع وصف الإدريسي لمدنه ، فإنه يذكر أن سكان تونس يعتمدون في شربهم على آبار شتى وأحلاها ماء بئران[4] ، ومدينة باجة كثيرة العيون ومن تلك العيون عين كبيرة تسمى عين شمس[5] ، ومدينة الأربس التي بها أعين ماء جارية لا تجف ، وشرب أهلها من تلك العيون وأشهرها عين رباح وعين زياد[6]، ومدينة جلولاء على طريق القيروان ، بها عين جارية ، عليها بساتين كثيرة وماؤها من الآبار[7]، ومدينة قفصة التي تحوي عيونا كثيرة ، منها عينان كبيرتان ، عين الراتب الكبير وعين الطرميد لشربهم ولسقي جناتهم[8].

مما سبق نستشف أهمية المياه الجوفية ، بإعتبارها موردا أساسيا واستراتيجيا من الموارد المائية لبلاد المغرب ، إذ أنهَّا في برقة تبقى تقريبا المصدر الوحيد من المياه الطبيعية[9]، أما باقي بلاد المغرب فهي تمّثل نسبة كبيرة تضاهي نسبة المياه السطحية.

---

(1) الحموي : **مصدر سابق** ،ج5 ، ص53 ؛ الحميري : **مصدر سابق** ، ص523 .

(2) العبدري : **الرحلة العبدري** ، ط2 ، تح: على ابراهيم كروي ، دارسعدالدين للطباعة والنشر ، دمشق ،2005 ، ص93 ؛ مجهول: **الاستبصار، مصدر سابق** ، ص166؛ الحميري: **مصدر سابق** ، ص568 ؛ الوزان: **مصدر سابق** ، ج1، ص60 .

(3) مجهول: **الاستبصار** ، **مصدر سابق** ، ص175؛ الحميري : **مصدر سابق** ، ص114.

(4) الإدريسي: **مصدر سابق** ، مج1 ، ص285 ؛ الوزان: **مصدر سابق** ،ج1، ص75 .

(5) مجهول: **الاستبصار، مصدر سابق** ، ص160؛ الحميري: **مصدر سابق** ، ص75.

(6) الإدريسي: **مصدر سابق** ، مج1 ، ص292 .

(7) الإدريسي: **المصدر نفسه** ، ص295 ؛ مجهول: **الاستبصار، مصدر سابق** ، ص119؛ الحميري: **مصدر سابق** ، ص168.

(8) الإدريسي: **مصدر سابق** ، مج1 ، ص277 ؛ مجهول: **الاستبصار، مصدر سابق** ، ص152؛ الحميري : **مصدر سابق** ، صص477،478 ؛ الوزان : **مصدر سابق** ،ج1، ص144 .

(9) الإدريسي: **مصدر سابق** ، مج1 ، ص311.

المبحث الثالث : الموارد البشرية.

بالإضافة إلى العوامل الطبيعية التي ذكرناها كالمناخ وما يتبعه من موارد مائية وخصوبة الأرض ونوعية التربة ، تعد اليد العاملة أساس النشاط الزراعي باعتبارها الوسيلة التي تمكننا من استغلال هذه الثروات ، من خلال خدمة الأرض وإفلاحها[1].

ويتأثر النشاط الزراعي بالأوضاع السياسية ودرجة اهتمام الحكام به ، فكلما توفر الاستقرار واختفت الاضطرابات ازدهرت الزراعة وزاد الانتاج وتنوعت المحاصيل ، وبلاد المغرب خلال القرن الثامن والتاسع الهجريين عرفت فترات متباينة بين السلم والاستقرار تارة ، والحرب والفوضى تارة اخرى ، وكان لهذه الحالة تأثيرا مباشرا على نشاط المزارعين وعلى واقع الزراعة.

وتذكر المصادر مجموعة من المؤشرات التي تدلنا على اليد العاملة المشتغلة بالزراعة ، حيث أورد لنا الإدريسي نصوصا عن إقليم السوس تكشف وتشير الى الجانب الكمي لليد العاملة الموظفة في النشاط الزراعي والرعوي ، فذكر أن سكان منطقة تادلة وتارودنت قوم مختصون في الزرع والماشية[2]، ويكمل وصفه لنشاط سكان سجلماسة بأن أكثر أهلها فلاحون وزروعهم كثيرة ولهم جمال ومواشي"[3]، ويؤكد هذا الوصف عندما يتعرض لذكر السهول المحصورة بين تلمسان وتاهرت أثناء تعرضه للطريق الرابط بينهما ، والطريق الرابط بين تنس والمسيلة ، ونشاط القبائل القاطنة في بوادي المسيلة الى السهول المحيطة ببجاية فقال " أهلها أهل فلاحة وخصب"[4]، ووصفهم بأنهم بدو مزارعون[5] ، وأن أحوال سكان قسنطينة أصحاب حرث وادخار[6] ، كما ميز مدينة مازونة حين

---

(1) ابن خلدون : **مصدر سابق** ، ج1، ص149.
(2) الادريسي : **مصدر سابق**، مج1 ، ص241.
(3) الادريسي : **المصدر نفسه** ، ص 243.
(4) **المصدر نفسه** ، ص 261.
(5) **المصدر نفسه** ، ص263.
(6) **نفسه** ، ص 265.

وصفها بأن سكانها متخصصون في زراعة الفاكهة[1]، وتذكر المصادر معظم سكان مليانة يشتغلون بالفلاحة[2] ،كما وصف نشاط سكان مدينة الأربس التي تقع على فحص أهله كلهم مزارعون متخصصون في زراعة الحنطة والشعير[3]، كما وصف سكان مدينة شروس بجبل نفوسة بأن أكثر نشاطهم الزراعة[4] ، فهذه المعطيات حول اليد العاملة بالزراعة فرضتها طبيعة المجتمع الزراعية لبلاد المغرب التي تعتمد على جهد الإنسان العضلي .

وفي هذا الصدد يمدنا الوزان بمعلومات غزيرة تؤكد ماذكره الادريسي عن البيئة الفلاحية لبلاد المغرب ، وتدل على وفرة اليد العاملة الشغيلة في الزراعة و عن القبائل الممارسة للرعي ، حيث يذكر أن نشاط سكان إقليم السوس ببلاد المغرب الأقصى كلهم فلاحون ، وأن غالبية قبائل منطقة ماسة فلاحون[5]، والقرى المحيطة بمراكش أغلبهم بستانيون[6]، وإقليم تادلا أهله جميعا تجار أو فلاحون ، وأرضها تنتج كل أنواع الحبوب[7] ، كما يصف سكان مكناس بأن أكثر نشاطهم في الزراعة[8] ، ويذكر ابن أبي الزرع أن سكان مدينة فاس من عدوة الاندلس أكثرهم ينتحل الحراثة والفلاحة[9] ، كما يؤكد في موضع آخر عن نشاط القبائل القاطنة بسهول فاس[10]، ويضيف أن بوادي تلمسان قبائله فلاحون[11]، وسكان مسيلة فلاحون[12]، وبالإضافة الى ذلك فإنه يذكر التعداد السكاني لمدينة بجاية والذي بلغ في مجموعه أربعة وعشرون الف كانون ، وأن أغلب نشاطاتهم موجهة

---

(1) الادريسي : **مصدر سابق** ، ص 272.
(2) الوزان: **مصدر سابق** ، ج2، ص 35.
(3) الادريسي : **مصدر سابق،** مج1 ، ص 292.
(4) الادريسي : **المصدر نفسه** ، ص 279.
(5) الوزان: **مصدر سابق** ، ج1، ص 113.
(6) الوزان: **المصدر نفسه** ، ج1، ص 126.
(7) **المصدر نفسه** ، ج1، ص 183.
(8) **نفسه** ، ج1، ص 216.
(9) ابن ابي الزرع : **مصدر سابق،** ص 43 ؛ الوزان: **مصدر سابق** ، ج1، ص 299.
(10) الوزان: **مصدر سابق** ، ج1، ص 299.
(11) الوزان: **المصدر نفسه** ، ج2، ص 44.
(12) **المصدر نفسه** ، ج2، ص 52.

للزراعة [1]، ووصف سكان جيجل بقوله : " ورجالها أشداء وكلهم فلاحون"[2]، وعن بادية مدينة باجة أنها وافرة الإنتاج وعدد كبير من سكانها مزارعون[3]، ويصف سكان قابس بأنهم فلاحون ذو بشرة سوداء [4]، وأن سكان جبل زغوان فلاحون ينتجون العسل ويزرعون الشعير[5]، ونستشف من خلال هذه الدلائل أن أغلب قبائل بلاد المغرب تشتغل في الزراعة.

ولقد أسهم اختلاف البيئة المناخية وتنوع تضاريس بلاد المغرب في تباين نمط المعيشة ، وبالتالي في تفاوت النشاط الاقتصادي[6] ، فنجد اليد العاملة في الزراعة منتشرة بين السكان المقيمين بين السهول الفسيحة كسهول تادلة و سهول دُكّالة وسهول وهران ومتيجة وبونة ، وسهل الساحل بالمغرب الادنى ، أين تسود التربة الخصبة والمناخ المعتدل ، إضافة إلى وفرة مياه الأمطار ، وهي بيئة ملائمة للزراعة والبستنة ، فمارس سكانها الزراعة وكانت تمثل نشاطهم الرئيسي ، فأنتجوا محاصيل متنوعة بكميات كبيرة[7].

وإذا توغلنا نحو الداخل اعترضتنا مناطق تنحصر بين الجبال ، تمتد على مساحات واسعة ، تستقر فيها قبائل كثيرة على غرار قبيلة اوربة(*) و كتامة(*) المنتشرة حول جبال الونشريس

---

(1) الوزان: **مصدر سابق** ، ج2، ص 50.
(2) الوزان: **المصدر نفسه** ، ج2، ص 52.
(3) **المصدر نفسه** ، ج2، ص 66.
(4) **نفسه** ، ج2، ص 91.
(5) **نفسه** ، ج1، ص 104.
(6) ابن خلدون : **مصدر سابق** ،ج1 ، ص 197.
(7) العبدري : **مصدر سابق،** ص 49 ؛ الوزان : **مصدر سابق** ، ج1، ص 78.
(*) قبيلة اوربة من اكبر القبائل البربرية من فرع البرانس المستقرين من اشهر زعمائها خلال الفتوحات كسيلة بن لزم ، قادت القبائل البربرية عبر التاريخ وانتشرت أجزاء واسعة من المغرب الأوسط و المغرب الاقصى. انظر/ ابن خلدون : **مصدر سابق** ،ج6 ، ص192 ؛ موسى لقبال : **دور كتامة في تاريخ الخلافة الفاطمية** ، الشركة الوطنية للنشر،الجزائر،1979، صص73-76؛ عبد الوهاب بن منصور : **قبائل المغرب** ، المكتبة الملكية ، الرباط، 1968 ،ج1، صص313،314.
(*) كتامة مجموعة قبائل من بطون البرانس البربرية استقرت في المناطق الجبلية من الأجزاء الشرقية للمغرب الأوسط ، حيث تنتشر بطونها من بجاية غربا وجبال الاوراس جنوبا الى بونا والبحر شرقا ، وتشكل بذلك نسبة كبيرة من المساحة و فئة مهمة من سكان بلاد المغرب الأوسط . انظر/ ابن خلدون : **مصدر سابق** ،ج6 ، ص195 ؛ موسى لقبال : **مرجع سابق** ، صص92-98 ؛ عبد الوهاب بن منصور : **مرجع سابق** ،ج1، صص318،329.

الونشريس[1] ومصمودة(*) وصنهاجة(*) بجبل درن[2]، المتواجدة بين المدن والبادية وعلى سفوح الجبال ، وقد جمع سكان هذه المناطق بين ممارسة الزراعة على السهول الفسيحة التى تشرف عليها أراضيهم ، وتربية المواشي من أغنام وأبقار بالمنتجعات القريبة منهم[3]، إلا أن ذلك لم يمنعهم من احتراف أنشطة أخرى.

في حين فرضت الأراضي الجدباء على التخوم الجبلية للسلسلة الأطلسية الصحراوية على أهلها حياة قاسية ، واقتصروا فيها على الضروري من الأقوات ، ومن ثم فهم إلى التنقل والترحال أميل طلبا للمياه وانتجاعا للمسارح[4]، باعتبارها منطقة قاحلة قليلة السهول وتندر فيها الأنهار فهي مؤهلة أكثر من غيرها لإنتشارالحياة الرعوية ، فكان عيشهم من ألبان حيواناتهم ولحومها [5].

ويندرج ضمن العامل البشري للتنمية الزراعية السياسة الرشيدة التي اعتمدها بعض حكام الإمارات الثلاثة التي عمرت بلاد المغرب ، التي كان لها الأثر البالغ في ازدهار النشاط الزراعي وتطوره خلال القرنين الثامن والتاسع الهجريين ، ولقد انتفعوا بما خلفته الحضارة الموحدية[6]، واستغلوها في تنمية الفلاحة ، فأحيوا موات الأرض وغرسوا

(1) الادريسي : **مصدر سابق ،** مج1 ، ص 253.

(*) مصمودة هي أكبر مجموعة قبلية أمازيغية(البربر البرانس) مختصة بسكنى الجبال حيث تنتشر بشكل أساسي في المناطق الجبالية الأطلس الكبير والصغير ومتوسط وصاغرو، كما تتواجد في المناطق السهلية مثل سهل سوس والحوز وتادلا وهضاب حاحا وحوض درعة، يشكلون نسبة كبيرة ومهمة من سكان بلاد المغرب الأقصى. انظر/ ابن خلدون : **مصدر سابق** ،ج6 ، صص275-359 ؛ عبد الوهاب بن منصور : **مرجع سابق** ،ج1، صص321،322.

(*) صنهاجة هي من أكبر القبائل الأمازيغية انتشارا في بلاد المغرب التي لعبت دورا مهما في تاريخ المغرب الأدنى والأوسط والأقصى ، بتأسيس الجيل الأول منها دولة بني زيري، وتأسيس الجيل الثاني دولة المرابطين، وانتشرت في المناطق السهلية الساحلية و الداخلية من بلاد المغرب وفي المرتفعات الجبلية وفي المناطق الصحراوية . انظر/ ابن خلدون : **مصدر سابق** ،ج6 ، ص201 ؛ موسى لقبال : **مرجع سابق** ، صص79-90 ؛ عبد الوهاب بن منصور : **مرجع سابق** ،ج1، صص329-334.

(2) ابن خلدون : **مصدر سابق** ،ج6 ، ص 133 .

(3) ابن خلدون : **مصدر سابق** ،ج1 ، ص 243 ؛ الوزان: **مصدر سابق** ، ج1، ص 66.

(4) الوزان : **مصدر سابق** ، ج1، ص 65.

(5) الوزان : **المصدر نفسه** ، ج1، ص 58.

(6) يقول احد الباحثين ان ابرز معالم النهضة العمرانية في عصر الموحدين تتجلى في عمليات جلب المياه للمدن والمزارع في كامل بلاد المغرب. انظر/ عزالدين موسى: **الموحدون في الغرب الاسلامي** ، دار الغرب الاسلامي ، بيروت ، 1991، ص53.

الأشجار واعتنوا بالرياض والبساتين[1]، وهذا ما دل عليه صاحب كتاب بغية الرواد في أن الامير ابوحمو موسى الثاني[2]أولى اهتماما كبيرا بالثروة الداخلية للبلاد حيث أجرى المياه و أمر بغرس البساتين والحقول[3]، كما إهتم بعض ملوك المرينيين بإسعاف طبقات من الفلاحين ، فقد وزع السلطان ابو الحسن على الأيتام في سائر القبائل قطعا أرضية مقدار حرث زوجين لكل فرد مع اعفاء الارض الممنوحة من اللوازم الجبائية[4]، وقد ساهمت هذه الإجراءات في تشجيع الفلاحين على العمل في هذا القطاع الحيوي، بإعتباره اساس النشاط الاقتصادي و مصدر أنشطته التجاريـة والصناعية.

كما راقب الحكام أحوال الزراعة وقاموا بإصلاحات، وكثيرا ما وجهوا الفلاحين والمزارعين للرفع من قدرة الارض على الزيادة من الانتاج الزراعي ، ذلك أن الثروة الزراعية كانت تمثل رأس مال البلاد خلال هذه الفترة ، وطيلة العصر الوسيط .

ومن بين مظاهر هذه السياسة اعتناء الحكام بتشيد الاسواق وتنظيمها[5]، حيث أشارت اليها الكثير من المصادر بإعتبارها من العوامل المؤثرة في النشاط الزراعي ببلاد المغرب ، من خلال تسويق المنتوجات عن طريق مبادلات السلع في عمليات البيع والشراء بمختلف أنواعها اليومية منها أو الأسواق الأسبوعية أو الموسمية.[6]

---

(1) ابن خلدون : **مصدر سابق** ،ج7، ص 142.

(2) هو أبو حمو موسى الثاني بن يوسف بن يعقوب بن عبد الرحمن بن يحي بن يغمراسن مجدد الدولة الزيانية ، ولد في غرناطة سنة 723 هـ،نشأ ذكيا أديبا ،لجأ الى تونس اثناء سيطرة المرينيين على تلمسان سنة 753 هـ ، مستجيرا بالوزير الحاجب محمد بن تافراكين الذي اعانه لاسترداد بلاده منهم ، ومنها تحرك في طائفة من بني هلال إلى إنقاذ قسنطينة من الاحتلال المريني، ثم افتتح مدينة تلمسان سنة 760 هـ ، فتلقاه الولاة والرؤساء بالبيعة والتسليم له بالإمارة ، ودام حكمه الى غاية 791هـ . انظر/ابن خلدون : **مصدرسابق** ، ج7، صص 165،166؛ التنسي : **مصدر سابق** ، صص159،160 ؛ فننك .ا.ي: **دائرة المعارف الاسلامية** ، ترجمة محمد فؤاد عبد الباقي، مطبعة مصر،1934، مج1 ، صص328،329 .

(3) يحي ابن خلدون : **مصدر سابق** ،ج2 ، ص 133 .

(4) ابن مرزوق التلمساني : **المسند الصحيح الحسن في مآثر ومحاسن مولانا ابي الحسن**، تح : ماريا خيسوس بيغيرا،تق: محمود بوعياد، الشركة الوطنية للنشر،الجزائر ،1981، ص 420 ؛ محمد المنوني : **ورقات عن حضارة المرينيين** ، **مرجع سابق** ، ص148.

(5) البرزلي : **مصدر سابق** ،ج3، ص 150.

(6) الإدريسي: **مصدر سابق** ، مج1، ص 262.

وقد إختص كل سوق بسلعة معينة تباع فيه[1]، فكانت تعرض فيها كل انواع السلع وكان الاقبال عليها واسع ، خاصة اذا علمنا انها كانت تعرف تعدادا سكانيا في الاماكن التي كانت تنظم فيها ، فحين يصف ابن حوقل مدينة فاس فإنه يتعرض لاسواقها اليومية التي يغسل مياه النهر فواكهها وغلاتها المعروضة[2]، ويذكر صاحب الانيس المطرب سنة 723هـ/1323م الانجازات التي قام بها السلطان المريني ابوسعيد بن يعقوب[3]في اعادة بناء سوق العطارين الكبير وتجديده[4].

وفي حديثه عن مدينة تيدسي[*] بإقليم السوس يستشهد الوزان بسوق يقام كل يوم سبت يجتمع فيه الاعراب والفلاحون والجبليون ويعرضون منتجاتهم ، وهي ذات كثافة سكانية تتعدى اربعة الاف كانون[*] [5] ، وعن مدينة جزولة[*]يقول ان بها سوقا موسميا يقام لمدة شهرين تعرض فيه كل انواع المحاصيل الزراعية[6].

---

(1) الإدريسي: **مصدر سابق** ، مج1، ص 235 ؛ ابن ابي الزرع : **مصدر سابق**، ص 48.

(2) ابن حوقل : **مصدر سابق** ،ص 89 .

(3) هو أبو سعيد عثمان ابن السلطان أبي يعقوب ولدسنة675هـ ، وتولى حكم بني مرين سنة 710هـ ، قام بإصلاحات داخلية وتغلب على المصاعب التي واجهته ، وكانت فترته(710هـ/731هـ) من ازهى فترات الدولة المرينية ، توفي731هـ. انظر/ ابن أبي زرع الفاسي: **الانيس المطرب** ، **مصدر سابق** ، صص395،396؛ ابن خلدون : **مصدر سابق** ، ج7، ص334 .

(4) ابن ابي الزرع : **مصدر سابق** ، ص 413 .

(*) تيدسي مدينة تقع في إقليم السوس شرق مدينة تارودنت أراضيها خصبة مخصصة لزراعة الحبوب وقصب السكر ولها تجارة مع بلاد السودان. انظر/ الوزان : **مصدر سابق** ،ج1، ص119 .

(*) لقد اشارت المصادر الوسيطية الجغرافية منها وكتب الرحلة الى كلمة "كانون" وتعني بها الاسرة وماتضمه من افراد باعتبارها الخلية الاولى في تكوين التنظيم القبلي . انظر/ برانشفيك : مصدر سابق ، ج1، ص418 ؛ القادري بوتشيش: **مباحث في التاريخ الاجتماعي للمغرب والاندلس خلال عصر المرابطين** ، دار الطليعة ، بيروت ، 1998، ص232.

(5) الوزان : **مصدر سابق**،ج1 ، ص 119 .

(*) جزولة ناحية من نواحي المغرب الأقصى وهي بلاد عامرة بالسكان تتاخم غربا جبل السوس حيث تقع على سفوح جبال الاطلس الصغير التي يحدها من الشمال ويحدها شرقا إقليم درعا . انظر/ الوزان : **مصدر سابق** ،ج1، ص144 .

(6) الوزان : **مصدر سابق**،ج1 ، ص 145 .

كما تذكر المصادر مدينة تلمسان التي تشتمل على ما يقارب ستة عشرالف كانون[1] في عهد ابي تاشفين الاول[2] (718-737هـ/1318-1336م) المعروفة باسواقها اليومية منها سوق اجادير[3]، ويذكر صاحب كتاب افريقيا سوق يقام اسبوعيا بمعسكر يقصدها العرب والبربر لبيع ماشيتهم وزروعهم وغلاتهم من الزبيب والعسل والشمع والزيت ويأتيه التجار من أماكن بعيدة وبمختلف البضائع[4]، ونرصد هذه الاسواق كثيرا عندما نتتبع وصف الادريسي للطريق الرابط بين حواضر بلاد المغرب الاوسط فإنه يقف عند كل مدينة او قرية على سوق يكون يومي او أسبوعي فيذكر اسواق وهران[5]، وسوق كزناية بمليانة الذي يقام يوم الجمعة ويقصده بشر كثير[6] وسوق ماورغة ، واسواق جزائر بن مزغنة [7] ، كما يذكر سوق دائمة بتاكلات ببجاية بها فواكه ولحوم رخيسة[8].

وفي نفس السياق نستدل بما ذكره صاحب تحفة الناظر عن مدينة تونس المعروفة بكثرة سكانها وكثافتهم ، وبأسواقها اليومية المتنوعة ، منها المخصصة للفواكه والالبان والحبوب بمختلف انواعها[9].

---

(1) الوزان : **مصدر سابق** ،ج2 ، ص 17 .

(2) هو عبد الرحمن الأول بن أبي حمو موسى الأول بن أبي سعيد عثمان الأول بن يغمراسن بن زيان أبو تاشفين خامس ملوك الدولة الزيانية ولد سنة 692 هـ و بويع سنة718هـ وتوفي سنة 737 هـ ، أنظر/ يحي ابن خلدون : **مصدر سابق** ،ج1، ص237 ؛ التنسي: **مصدر سابق** ، ص140؛ ابن الاحمر : **تاريخ الدولة الزيانية** ، **مصدر سابق** ، ص71؛ ابن خلدون : **مصدر سابق** ، ج7، ص148.

(3) يحي ابن خلدون : **مصدر سابق**،ج1 ، ص 143 .

(4) مرمول كربخال : **مصدر سابق** ،ج2، ص 324.

(5) الإدريسي: **مصدر سابق** ، ص 252.

(6) الإدريسي: **مصدر سابق** ، ص 253.

(7) **المصدر نفسه** ، ص 258.

(8) **نفسه** ، ص 262.

(9) محمد العقباني : **مصدر سابق** ، ص 68 ؛ الوزان : **مصدر سابق**،ج2 ، صص 75، 76 .

والى جانب هذه الإجراءات ساهم الحكام في تطوير الانتاج الزراعي عن طريق تنظيم وضعية ملكية الارض(1) ، و إقامة المنشأت المائية كبناء السدود وتهيئة البحيرات ، وبناء الصهاريج وجلب المياه و تسهيل استغلالها في عملية الري(2) ، سواء التي ورثوها عن الموحدين(3)، أو التي استفادوا منها بواسطة **الاندلسيين المهاجرين المتوطنين** ببلاد المغرب(4)، الذي يذكر صاحب نبذة العصر حركة هجرتهم اليها بعد محنتهم فيقول :

" فخـــرج من بقي من اهــل مالقة في ثلاثـة أيــام الى بادس ، وخـرج اهـل المرية في نصف اليوم الى تلمســـان ، وخرج اهل الجزيرة الخضراء قي نصف اليوم الى طنجة ، وخرج اهل رندة وبسطة وحصن موجر وقرية قردوش وحصن مرتيل الى تطوان واحوازها واهل ترقة الى المهدية ، وخرج اهل منسين الى بلاد الريف وخرج اهل دانية واهل جزيرة صقلية في اربعة ايام الى تونس والجزائر والقيروان ، وخرج اهل لوشة وقرية الفخار والبعض من غرناطة واهل مرشانة واهل البشرة الى قبيلة غمارة ، وخرج اهل بربرة وبرجة وبولة واندراش الى مابين طنجة وتطوان...ثم خرج اهل مدينة بليش وشيطة وقرية شريش الى مدينة سلا ، وخرج ما بقي من اهل غرناطة في خمسة عشر يوما الى بجاية ووهران وبرشد زوالة ومازونة ونفطة وقابس وسفاقس وسوسة ، وخرج اهل طريفة في يوم الى اسفي وزمور وانفة ، وخرج اهل القلعة الى اجادير"(*) (5)، وهكذا كانت هجرتهم ونزولهم ببلاد المغرب وانتشارهم بخبرتهم(6)عبر كامل أنحاءه ، وقد أوردت العديد من النوازل مسائل مرتبطة بالاندلسيين المهاجرين وحقهم في امتلاك

---

(1) كشفتْ عدة مسائل البيوع وتقسيم الميراث وكذلك الشُّفعةُ عن طبيعة ملكية الارض ، سنتعرض لها في الفصل اللاحق.انظر/البرزلي : **مصدر سابق** ،ج3، ص 28- 30 ؛ المازوني : **مصدر سابق** ،ج2، ورقة44 وجه ؛ الونشريسي : **مصدر سابق** ،ج6، ص134،133؛ج9 ، ص73.

(2) ابن ابي الزرع : **الانيس** ، **مصدر سابق** ، ص412.

(3) لقد ساعد التوسع الزراعي الذي قام به المرابطون وواصله الموحدون على زيادة الانتاج وتنميته بعد ان اضيفت مناطق جديدة واستحدثت مدن وحصون نمت حولها المشاريع الزراعية وانصرف سكان البوادي والحضر الى العمل والانتاج مستغلين امكاناتهم الطبيعية ومواردهم المائية .انظر/ يوسف عابد : **الموحدون في بلاد المغرب** (505هـ- 595هـ) ، أطروحة دكتوراه ، جامعة الامير عبد القادر، قسنطينة ، 2008 ، ص370.

(4) محمد حسن : **المدينة والبادية بافريقية في العهد الحفصي** ، اوربيس للطباعة ، تونس ،1999، ص 72.

(*) لقد انحصر الوجود الإسلامي خلال نهاية القرن9هـ في الجزء الجنوبي من الاندلس تحت حكم امارة بني النصر، وضمت هذه الامارة ثلاثة ولايات كبرى هي : **مدينة المرية** وتشمل برجة ، برشانة ، بيرة **ومدينة غرناطة** وتضم لوشة ووادآش و**مدينة مالقة** وتضم مدينة رندة والجزيرة الخضراء وجبل طارق وارشذونة ، و للمزيد عن هذه المدن انظر/ ابن سعيد المغربي : **المغرب في حلي المغرب** ، ط4 ، تح : شوقي ضيف ، دار المعارف ، مصر، 1995 ، ج1، صص422،239 ؛ج2 ، صص466،190 ؛ لسان الدين بن الخطيب : **معيار الاختيار في ذكر المعاهد والديار**، تح : محمد كمال شبانة ، مكتبة الثقافة الدينية ، القاهرة ، 2002 ، صص87-130 ؛ انظر/ مريم بوعامر: **الهجرة الاندلسية الى المغرب الأدنى ودورها في الازدهار الحضاري مابين القرنين7و9هـ** ، رسالة ماجستير ، قسم التاريخ والاثار ، جامعة تلمسان ، 2010 ، ص39.

(5) مجهول : **نبذة العصر في اخبار ملوك بنى نصر**،تع : الفريد البستاني ، مكتبة الثقافة الدينية ، مصر ، 2002،ص48.

(6) المقري : **نفح الطيب من غصن الاندلس الرطيب** ،تح: احسان عباس ، دار صادر ، بيروت،1968، ج3، ص151.

الاراضي ببلاد المغرب[1]، بعد ان استغلوا هذه الاراضي وعمروها واستخرجوا منها الماء واستصلحوها[2] وادخلوا معهم تقنيات الزراعة الاندلسية[3]، وفي هذا السياق يذكر صاحب العبر و يشيد بالدور الذي قامت به الجالية الاندلسية مثل عائلة بنوالملاح القادمة من قرطبة الى تلمسان الزيانية خلال حكم عثمان بن يغمراسن[4]، الذين احترفوا بحرفتهم وطوروا الفلاحة و تقنيات البستنة وجلبوا انواع الاشجار المثمرة من الاندلس[5]، ويرد صاحب مسالك الابصار دور الاندلسيين القادمين من الاندلس بعد جلائهم عنها في تنمية الزراعة في تونس فيقول " ومنذ خلا الاندلس من أهله وأووا الى جناح ملوكها ، مَصَّروا اقليمها ونَوَّعُوا بها الغراس ، فكثرت منتزهاتها وامتد بسيط بساتينها "[6]، وتؤكد شهادة صاحب المؤنس هذه الحقيقة عند وصفه هجرة الاندلسيين واستيطانهم افريقية (تونس) فيذكر:" واستوطنوا في عدة أماكن ... وغرسوا الكروم والزيتون والبساتين"[7]، وفي نفس السياق يستدل برانشفيك على الازدهار الزراعي الذي عرفته مدينة بجاية بعد توافد الاندلسيين اليها منذ القرن الثالث عشر وطيلة القرنين الرابع عشر والخامس عشر واستقرارهم بها فرادى وجماعات وتعاطيهم زراعة البقول التي هي من اختصاصهم[8]، ويلقي صاحب نفح الطيب مزيدا من الاضواء عن مساهمة الاندلسيين ودورهم في تنمية النشاط الزراعي ببلاد المغرب حين يصف نزولهم فيها فيقول " تفرقوا ببلاد المغرب الاقصى من بر العدوة مع بلاد افريقية ، فأما اهل البادية فمالوا في البوادي الى ما اعتادوه ، ودَاخَلُوا اهلها وشاركوهم فيها ، فاستنبطوا المياه وغرسوا الاشجار واحدثوا الارحية الطاحنة بالماء وغير

(1) المازوني : **مصدر سابق** ، ج2، ورقة 28ظ.
(2) ابن رشد : **البيان والتحصيل** ، ط2 ، تح : محمد العرايشي، دار الغرب الاسلامي ، لبنان،1988، ج11، ص 158 .
(3) محمد حسن : **المدينة والبادية** ، مرجع سابق ، صص 591-596 ؛ عزالدين موسى : **النشاط الاقتصادي في المغرب الاسلامي** ، دار الشروق ، بيروت ،1983، ص 150.
(4) هو عثمان بن يغمراسن بن زيان أبو سعيد، ثاني ملوك الدولة الزيانية ولد سنة639هـ وبويع سنة 681 هـ ، وتوفي سنة703هـ . انظر/ التنسي: **مصدر سابق**، ص129؛ ابن خلدون : **مصدرسابق** ، ج7، ص 122 ؛ يحيى بن خلدون: **مصدر سابق** ،ج1، ص229.
(5) ابن خلدون : **مصدر سابق** ، ج7، ص141.
(6) العُمريّ ، ابن فضل الله : **مسالك الابصار** ، **مصدر سابق** ،ج4 ، ص66.
(7) ابن ابي دينار : المؤنس ، **مصدر سابق** ، ص229.
(8) برانشفيك : **مرجع سابق** ، ج1، ص417.

ذلك ، وعلموهم اشياء لم يكونوا يعلموها ولا رأوها ، فشرفت بلادهم وصلحت امورهم وكثرت مستغلاتهم وعمتهم الخيرات"[(1)]، كما يثني الوزان حين يصف البوادي الواقعة بين فاس ومراكش على دور الاندلسيين من أهل غرناطة في إحياء الأراضي وغرس الكثير من أشجار التوت الأبيض وقصب السكر و بعث النشاط الفلاحي فيها[(2)].

كما ظهرت مساهمة الحكام في تقديم المساعدات للفلاحين في أوقات الازمات والجوائح التي أضرت بأراضيهم وأفسـدت غلاتهم بفعل الجفـاف وندرة الامطار أو في أوقات المجاعة[(3)] ، أو التي تسببت فيها الحروب والفتن[(4)].

فشجعوا على استغلال الاراضي واستصلاحها حيث يذكر صاحب بغية الرواد أن أبا حمو منح عطايا للناس من الزرع والمال تعويضا لما خسروه [(5)]، وفي حالات أخرى منح الحكام الأراضي الزراعية الى كل من تقرب إليهم أو دخل في طاعتهم كالقبائل العربية[(6)]، التي استفادت من أراض واسعة اقتطعها ابوحمو لهم سنة 768هـ /1366م ، حتى يستميل عرب زغبة[(*)] والثعالبة[(*)] الى جانبه في صراعه مع ابي زيّان[(7)].

(1) المقري : **مصدر سابق** ، ج3، ص152.
(2) الوزان : **مصدر سابق** ، ج1، ص217.
(3) المازوني : **مصدر سابق** ، ج2، ورقة 41 و .
(4) ابن خلدون : **مصدر سابق** ، ج7، ص146.
(5) ابن خلدون : **بغية الرواد** ، **مصدر سابق** ، ج2، ص 268.
(6) ابن خلدون : **مصدر سابق** ، ج2، ص 212 ؛ الوزان : **مصدر سابق** ، ج1، صص55 ،56.
(*) تنسب الى زغبة بن ابي ربيعة من القبائل الهلالية انتشروا في المغرب الأوسط بين مسيلة وتلمسان. انظر/ بنمنصور عبدالوهاب: **مرجع سابق** ، ص422.
(*) الثعالبة فرع من فروع قبائل المعقل الهلالية استقروا في فحوص المسيلة واشير ثم انتقلوا الى سهول المتيجة وحول جزائر بني مزغنة تتبعهم حكام بني عبد الواد وحاربوهم . انظر/ بنمنصور عبدالوهاب: **مرجع سابق** ، ص424.
(7) هو الأمير أبو زيان محمد ابن أبي سعيد عثمان بن عبد الرحمن ، اعلن الثورة ضد ابن عمه أبي حموالثاني في الفترة الممتدة ما بين سنتي 762هـ/783هـ1360م/1380م .انظر/ابن خلدون : **العبر** ، **مصدر سابق** ، ج7، ص 174؛ مجهول : **زهرالبستان في دولة بني زيان** ، تح : بوزيان الدراجي، مؤسسة بوزياني ،الجزائر ،2013،ج2، صص312 ،313.

وتذكر المصادر دورهم الكبير في دعم الناس ومساعدتهم في فترات القحط والجفاف[1]، عندما تتراجع الزراعة وتبور الأراضي ، فيذكر صاحب الأنيس المطرب سياسة ابو سعيد عثمان المريني تجاه رعيته أنه في سنة 724هـ/1323م "صنع أمير المسلمين في هذه الشدة ، والمجاعة مع رعيته من الخير ، مالا يقدر واحد على وصفه ...وأمر بالصدقات ، فلم يزل يفرقها بطول أيام الشدة "[2]، ونفس الموقف يصنعه الأمير الزياني أبو حمو موسى الثاني سنة 776هـ/1374م ، وهو ما أشار إليه صاحب كتاب بغية الرواد في محاولة للتخفيف من معاناة الناس ، حيث أصدر قرارا بالتكفل بالضعفاء، وفتح للرعية مخازن الزرع لبيعه ، وخفض لهم في سعره[3].

كما كانت لفترات الصلح التي تتم بين حكام بلاد المغرب الأثر الكبير في تحسين الأوضـاع الاقتصادية ودفع حركة النشاط الزراعي ، حيث عرفت فترات الإستقرار إزدهـارا زراعيا ، فــفي سنـة 765هـ/1323م يُشير صاحب بغية الرواد لهذه المظاهر بالمغرب الاوسط بعد أن وَقَّعَ الهدنة صرف الأمير ابوحمو موسى وجه العناية والإهتمام بالأوضاع الاقتصادية ، فمَدَّ يد الإنفاق وضاعف بها الفعلة وأحمد المغارس وأسمك المصانع و استجلب المياه[4]بعد أن خُفضت الجباية وساد الأمن مما ساعد الناس على الإستقرار والعمل والإنتاج.

وعلى العموم فإن الظروف الطبيعية من تنوع في السطح و تباين في المناخ ، والبيئة الفلاحية التي توارثها المغاربة عن أباءهم وأجدادهم حتى وُصِفَت قبائل بلاد المغرب في هذا الشان بأنهم أصحاب حرث ومواشي ، بالإضافة الى دور الحكام وسياستهم المنتهجة في تحقيق الازدهر الزراعي بالفلاحة لما لها علاقة مباشرة باستقرار الدولة والمجتمع ، كلها عوامل إجتمعت لتدفع بالنشاط الزراعي في بلاد المغرب الى إنتاج محاصيل كثيرة و متنوعة إشتهرت بها مدن كثيرة مثل مكناس وفاس ومراكش وتلمسان ومليانة وبجاية وتونس وباجة ، وهو ما أكدته

---

(1) الوانوغي ، احمد بن عمر : **تعليقة الوانوغي على تهذيب المدونة** ، تح : بن عبدالكريم نجيب وحافظ خير، دبي ،2014 ،ج2 ، ص520.
(2) ابن ابي الزرع : **مصدر سابق** ، ص401.
(3) ابن خلدون : **بغية الرواد** ، **مصدر سابق** ، ج2 ، ص298.
(4) ابن خلدون : **مصدر سابق** ، ج2 ، ص133.

المصادر الوسيطية التاريخية منها والجغرافية من خصوبة اراضي بلاد المغرب من ادناها الى اقصاها و تعدد البساتين فيها[1]وارتفاع انتاج مختلف انواع الحبوب و الخضر والفواكه بها[2].

---

(1) الإدريسي: **مصدر سابق** ، ص 50 ؛ الحميري : **مصدر سابق** ، ص 334 ؛ الوزان: **مصدر سابق** ، ج1، ص 207.

(2) ابن حوقل : **مصدر سابق** ، ص91 ؛ الحميري : **مصدر سابق** ، ص 306 ؛ القلقشندى : **مصدر سابق** ،ح5،ص159.

الفصل الثالث

الملكيات الزراعية ونظام استغلالها ببلاد المغرب من خلال كتب النوازل.

- المبحث الأول : وضعية الاراضي الزراعية وانواع ملكياتها.

1 – وضعية الأراضي الزراعية.

2 - أنواع ملكيات الأراضي الزراعية.

أ- الأراضي الخاصة

ب- الأراضي الجماعية

ج- أراضي الحبس

د- أراضي الدولة

- المبحث الثاني : نظام استغلال الاراضي الزراعية.

أ- إستغلال الأراضي الزراعية عن طريق شركة المزارعة.

ب- إستغلال الأراضي الزراعية عن طريق شركة المغارسة.

ج- إستغلال الأراضي الزراعية عن طريق شركة الساقاة.

الملكيات الزراعية ونظام استغلالها ببلاد المغرب من خلال كتب النوازل

إن المعلومات التي جمعت في الفصل السابق تكشف بالتأكيد طبيعة البيئة الجغرافية والامكانات التي ساهمت في تنمية النشاط الزراعي ووجهت الانسان المغاربي الى احتراف الزراعة والاهتمام بها ، وعند تعمقنا في تناول هذه النوازل تتجلى لنا جوانب مختلفة من مظاهر النشاط الزراعي لبلاد المغرب ، حيث جاءت ملامحها مرصودة بصورة واضحة ، فكانت مرآة عاكسة لواقع الزراعة .

والمتتبع لها يكشف هذه الجوانب بدءًا من نظام الري المعمول به خلال القرن الثامن والتاسع الهجريين ، الى الكشف عن مختلف أنواع المحاصيل الزراعية ، وقد أفردت لها مصادرنا من كتب النوازل جزءًا خاصًا ، كما تضمنت بشكل مفصل النوازل الخاصة بأنواع الأراضي ، وأقسام الممتلكات العقارية ، وكيفية منح الأراضي لاستثمارها وإنمائها ، والتي عرفت بنوازل الإقطاع(*) وهي نوازل متناثرة بين طيات هذه الكتب ، وسوف نسلط الضوء في هذا الفصل على هذا الجانب ونحاول التطرق الى ملكية الارض والإجابة على التساؤلات المرتبطة بنوعية الأراضي والملكيات الزراعية ببلاد المغرب ، وطرق تملك هذه الأراضي الزراعية و نظام استغلالها من خلال كتب النوازل ، حيث كشفت هذه المصادر وتفردت بمعلومات مهمة بإعتبارها مصدر فقهي من خلاله يتحدد نظام تَمَلُّك الارض ، ومن خلالها يتم معرفة الضرائب التي يمكن لخزينة الدولة فرضها على مُلَّاكها.

(*) الإقْطَاع هو ما يمنحه ولي الأمر ويعطيه لنفسه أو لغيره من أرض أو من غيرها من أي نوع من أنواع المال ، ويكون إقطاع تمليك أو إقطاع منفعة واستغلال ، والارض المقطعة تسمى قطيعة .انظر/ ابن منظور : **مصدر سابق** ، ج11، ص224 ؛ علي بن محمد الماوردي : **الاحكام السلطانية** ، تح: احمد جاد ، دار الحديث ، القاهرة، 2006 ، ص283 ؛ برهان الدين ابن مُفْلِح : **المبدع شرح المقنع** ، تح: محمد إسماعيل الشافعي ، دار الكتب العلمية ، لبنان ،1997، ج5، ص107 ؛ ابن عرفة : **المختصر الفقهي** ، تص: حافظ محمد خير، مؤسسة خلف ، الامارات العربية ، 2014 ،ج8 ، ص 395 ؛ محمد عمارة : **قاموس المصطلحات الاقتصادية في الحضارة الاسلامية** ، دار الشروق ، لبنان ، 1993، ص61.

المبحث الأول : وضعية الأراضي الزراعية وأنواع ملكياتها

تعد الأرض بمختلف أنواعها العنصر الأساسي الذي تقوم عليه جميع أشكال النشاط الزراعي، وقد اولى الفقهاء لوضعية الارض عناية بالغة ، وفَصَّلُوا في تبيانها باعتبار معرفة وضعيتها من الناحية الشرعية (من حيث اصلها ونوع ملكيتها) يحل أي مشكلة حول طرق الاستغلال وكيفية الانتفاع بها ، وقد عكس العدد الهائل من المسائل التي إحتوتها كتب النوازل درجة العناية والاهتمام من المستفتي والمفتي على حد سواء ، وعلى أساسها استعملت الاراضي واستثمرت في تنمية النشاط الزراعي .

ومن خلال المسائل المطروحة تتقدم مسألة تحديد معرفة وضعية الارض من الناحية الشرعية ، وهو الجانب الذي تكرر في معظم كتب النوازل واجاب عليه الفقهاء واهتموا به في ردهم عن كل المشاكل المتعلقة بملكية الارض والمتمثلة في اصل الارض وطبيعة فتحها ، هل فتحت عنوة ام صلحا منذ الفتح الاسلامي الى فترة قيد الدراسة خلال القرنين الثامن والتاسع الهجريين .

وعلى العموم تعد ملكية الأرض من أهم أنواع الملكيات التي دار حولها النقاش بين الفقهاء لتبيان وضعيتها الشرعية بمختلف أنواعها ، ولقد تضمنت كتب النوازل مبدأ هذه القضية الذي جسدته مسألة فتح بلاد المغرب أكان صلحا ام عنوة ؟ والتي وردت الإجابة عنها في الدرر وجاء فيها أن : " إختلف في أرض المغرب فقيل عنوية وقيل صلحية وقيل التفصيل بين السهل والجبل ...وأما أرض افريقية ...فلم أقف منها على حقيقة ، وأما بلاد المصامدة وأرض مراكش ...أنها أسلم عليها أربابها وليس فيها صلح ولا عنوة ،...واذا خفي خبر الارض ولم يعلم أهي صلح أو عنوة ؟ أو أسلم عليها أهلها فهي لمن وجدت بيده وإن كان لا يدري بأي وجه صارت إليه"(1) ، ووافقته إجابة الامام الداودي حين قال:" كشفت عن أمرها(فتح بلاد المغرب) فما ثبت عندي فيها امر "(2) بمعنى أنه لا يعلم حقيقتها أفتحت صلحا أم عنوة .

---

(1) المازوني: **مصدر سابق**، ج2 ، ورقة 47 و ؛ الونشريسي: **مصدر سابق** ، ج6 ، ص134.

(2) الداودي : **كتاب الاموال** ، تح: رضا سالم شحاده ، دار الكتب العلمية ، بيروت ،2008، ص79. أنظر/ الملحق 13، ص294.

وجاء في الدرر عن أصل أرض المغرب أنها " عنوة وارض صلح وارض أسلم عليها اربابها ، فالأولى توقف ولا تقسم وتكون خراجا للمسلمين كما فعل عمر رضي الله عنه ...ولا تكون فيها القطائع] [واما التي صالح عليها اهلها ولم يغيبوا عليها فهم احق بها يتصرفون فيها بما يشاؤون من البيع وغيره ، واما التي اسلم عليها اهلها ولم يغيبوا عليها فهي على وجهين ، فما كان معلوما محوزا محدودا معروفا فهو لربه يصنع به ما يشاء من بيع او عطية وغير ذلك ، وما اسلموا عليه من جبالهم واوديتهم ومراعيهم التي لا معتمر فيها من غرس ولا زرع انما هو مراعي لهم كانت كذلك قبل اسلامهم حتى اسلموا عليها فهي الارض التي لا تقسم على المواريث لأنها لا تملك حقيقة ، وهي بخلاف الحقوق والمملكة التي اخذتها الحدود فهي التي يقطع فيها السلطان القطائع ويحميها...وانما يملكون فيها المنافع والمراعي خاصة فهي لمن احياها "(1) ، ويُفهم من هذه الاجابة ان ملكية الارض مرتبط بطبيعة الفتح وهو حسب الحالات الثلاثة التالية :

ارض العَنْوَة(*)هي الأراضي التي أخذها المسلمون بالقوة بعد أن وقف أهلها موقف عدائيا للمسلمين أثناء عملية الفتح ، والذين رفضوا الدخول في الإسلام و البقاء على دينهم مقابل دفع الجزية ، فهي الأراضي التي فتحها المسلمون بالقوة والغلبة ، حيث يذكر المازوني أن " أرض العنوة هي الغلبة بكل ما صار للمسلمين من ارض الكفار بغير اختيارهم"(2)، ويضيف في تفصيلها "ولا يجوز الاقطاع في ارض العنوة ...ولا تباع ولا توهب إنما تبقى لمنافع المسلمين"(3) ، ونقل عنه ايضا ان ارض العنوة التي يقطعها الامام " لا تورث وإنما هي متاع لمن صرفها وان مات أقطعها لمن رأى من الورثة او غيرهم"(4) كما اورد في نازلة اخرى حكمها فيقول : " فالحكم فيها للأولياء والذين افتتحوها فان جعلوا كان الامر فيها للإمام يتصرف فيها في مصالح المسلمين لما يظهر له من اقطاع امتاع بغير خلاف أو اقطاع تمليك على خلاف"(5).

---

(1) المازوني: **مصدر سابق**، ج2 ، ورقة 46 ظ ، 47 و .

(*) القهر ، اخذته عَنْوَة أي قسرا وقهرا ، وعن طاعة وغير طاعة وفتحت البلاد عَنْوَة أي فتحت بالقتال وقوتل اهلها حتى غُلِبُوا عليها .انظر/ ابن منظور: **مصدر سابق** ، ج9، ص443.

(2) المازوني: **مصدر سابق**، ج2 ، ورقة 46 ظ ، 47 ظ .

(3) المازوني: **المصدر نفسه** ، ج2 ، ورقة 45 ظ ، 48 و ؛ العقباني: **تحفة الناظر** ، **مصدر سابق** ، ص152.

(4) المازوني: **مصدر سابق**، ج2 ، ورقة 44 و.

(5) المازوني: **المصدر نفسه** ، ج2 ، ورقة 45 ظ.

أرض الصلح هي التي صالح عنها اهلها بجزية توضع عليهم وخرج يؤدونه وتترك لأصحابها ، وتعرف بارض الخراج[(1)]وجاء في الدرر" اما التي صالح عليها اهلها ولم يغيبوا عليها فهم احق بها يتصرفون فيها بما يشاؤون من البيع وغيره" [(2)]، ويجوز اقطاعها تمليكا وامتاعا[(3)].

أرض أسلم عليها أهلها والتي ذكرها المازوني " وأما التي أسلم عليها اهلها ولم يغيبوا عليها فهي على وجهين : فما كان معلوما محوزا محدودا معروفا فهو لربه يصنع به ما يشاء من بيع او عطية وغير ذلك وما اسلموا عليه من جبالهم واوديتهم ومراعيهم التي لا معتمر فيها من غرس ولا زرع انما هو مراعي لهم كانت كذلك قبل اسلامهم حتى اسلموا عليها فهي الارض التي لا تقسم على المواريث لأنها لا تملك حقيقة وهي بخلاف الحقوق والمملكة التي اخذتها الحدود فهي التي يقطع فيها السلطان القطائع ويحميها...وانما يملكون فيها المنافع والمراعي خاصة فهي لمن احياها"[(4)] ، وهي كل ارض اسلم عيها اهلها فهي ملك لهم ولا شيء عليهم سوى العشر، فهي الاراضي التي صنفت في موارد بيت المال بالأراضي العشرية[(5)].

وعلى ضوء هذه المرجعيات عُوملت وضعية الأرض[(6)]، وتوضح النوازل خريطة استغلال الأراضي الزراعية في بلاد المغرب خلال القرن الثامن والتاسع الهجريين بملكيات متعددة الأشكال متفاوتة الأحجام وهي مقسمة إلى:

1- الأراضي الخاصة :

وهي التي تكون ملكيتها بجميع عناصرها(التصرف ، الاستعمال ، الاستغلال) لشخص معين أو عدة أشخاص ، بمعنى أنها يتصرف بها صاحبها على وجه الملكية [(*)] ، وله الحق في بيعها ووقفها او منحها هبة ،

---

(1) يحي بن ادم : **كتاب الخراج** ، تح : حسين مؤنس ، دار الشروق، مصر ، 1987، ص63 ؛ ابن منظور: **مصدر سابق** ، ج9، ص443.

(2) المازوني: **مصدر سابق،** ج2 ،ورقة 47 و ؛ الونشريسي: **مصدر سابق،** ج6 ،ص134.

(3) ابن عرفة : **مصدر سابق** ، ج3 ، ص76؛ المازوني: **مصدر سابق،** ج2 ، ورقة 45 ظ.

(4) المازوني: **مصدر سابق،** ج2 ،ورقة 47 و .

(5) يحي بن ادم : **مصدر سابق** ، ص63.

(6) أنظر/ الملحق 13، ص294.

(*) يعني الاختصاص بالشيء اختصاصا يمنع غير مالكه من الانتفاع به والتصرف فيه ، فهي الاستيلاء مع القدرة على التصرف به والاستفادة منه من غير مانع. انظر/ علي الخفيف: **الملكية في الشريعة الاسلامية** ، دار الفكر العربي، مصر ، 1996،ص19؛ محمد عمارة : **مرجع سابق** ، ص562.

وتكون حقا شرعيا لورثته بعد وفاته ، وبالتالي فهي الاراضي التي يمتلكها الخواص امتلاكا مطلقا ، واصطلح عليها في كتب النوازل بالأرض المملوكة(1) ، والارض الحرة(2) التي يمكن التصرف فيها بحرية ، وقد رصدت النوازل الكيفية التي اكسبت مالكيها حق الملكية والحيازة التي تأتي في مقدمتها عملية البيع والشراء باعتبارها اكثر الطرق انتشارا لنقل ملكية الارض حيث تقل قيمتها وتزداد بين فترات الازمة والرخاء(3)، وتؤكد النوازل على التوريث في حيازة ملكية الاراضي وانتقالها من السلف الى الخلف ، وتفتيتها الى اجزاء صغيرة بين مستحقيها(4)، ويبدو ان بعض المناطق من بلاد المغرب كانت تمنع توريث البنات من هذه الملكيات(5)، والى جانب الوراثة تعتبر الهبة من الطرق المتبعة في نقل الملكية(6)، كما يظهر من هذه النصوص امتلاك الاراضي عن طريق إقطاعها من طرف السلاطين لزعماء العرب ورجال الدين(7)، وتتم عملية تملك الارض وفق شروطها التي اثبتها الفقهاء ، و بواسطة عقد يحرره الموثق يتعرض فيه الى توضيح حدود الارض المعنية بإثبات الاراضي المحيطة بها وذكر جهاتها(8)، كما كانت هذه الملكيات تؤخذ عن طريق الغصب والتعدي التي انتشرت بشكل واسع كما تذكره النوازل(9)، وقد ذكرت هذه الملكيات بأشكال متعددة وبصفة كثيرة في النوازل خاصة في مسائل البيوع والاحباس وانواع الاستثمار كالمساقاة والمغارسة والمعاوضات ، كما اوردتها في مسائل النزاعات الدائمة والمتكررة بين المالكين

(1) المازوني : **مصدر سابق**،ج2، ورقة 39 ظ ، 43 ظ ؛ الونشريسي : **مصدر سابق،** ج6 ، ص133 .

(2) البرزلي : **مصدر سابق** ، ج3 ، ص30.

(3) البرزلي : **مصدر سابق** ، ج3 ، ص54؛المازوني : **مصدر سابق**،ج1 ، ورقة 503ظهر ،510 وجه ،511 وجه ؛ ج2، ورقة 65 وجه ، 66 وجه ،71 وجه ؛ الونشريسي : **مصدر سابق** ، ج5 ، ص275؛ ج6، ص102.

(4) البرزلي : **مصدر سابق** ، ج3 ، ص54 ؛ المازوني : **مصدر سابق**،ج1 ،511 ظهر؛ ج2، ورقة 43 ظ .

(5) المازوني : **مصدر سابق**، ج2، ورقة 44 ظ ؛ الونشريسي : **مصدر سابق،** ج9 ، ص564 .

(6) البرزلي : **مصدر سابق** ، ج3 ، ص54 ؛ المازوني : **مصدر سابق** ، ج2، ورقة 46 ظ ، 68 و ؛ الونشريسي : **مصدر سابق** ، ج9 ، ص169.

(7) المازوني : **مصدر سابق** ، ج2، ورقة 38 ظهر، 46 ظ.

(8) البرزلي : **مصدر سابق** ، ج3 ، ص54 ؛ج5، ص369 ؛ الونشريسي : **المنهج الفائق** ، تح : عبدالرحمن بن حمود الاطرم ، دار البحوث للدراسات الاسلامية ، الامارات العربية ،2005 ، ج1، ص192.

(9) البرزلي : **مصدر سابق** ، ج3 ، ص43 ؛ المازوني : **مصدر سابق**،ج2 ، ورقة 37 وجه ،38 ظ ؛ يحي ابوالمعاطي : **الملكيات الزراعية وأثارها في المغرب والاندلس خلال القرن 3هـ/5هـ**، رسالة دكتوراه ، قسم التاريخ ، جامعة القاهرة ، 2000، ج1، صص143-145.

والمنتفعين ، وبين الملاك المتجاورين بالنسبة لحدود هذه الاراضي وممرات الطرق والمسالك التي تخترقها وحول استغلال مياه السقي[1]، ومسائل نزع الملكية من أجل المنفعة العامة[2].

وكان الفقهاء حريصين على حماية حقوق اصحاب هذه الملكيات والمحافظة عليها ، ومتشددين على ضرورة اثبات صحة هذه الملكية ، واكتسابها بطرق شرعية ، وان للمالك حق استغلال ملكه والتصرف فيه والاستفادة منه على وجه الانفراد بما يقيد ملكيته التامة لها[3].

وعموما ينقسم هذا النوع من الملكيات الى قسمين : اراضي مستغلة واراضي غير مستغلة.

أ- **الملكيات المستغلة :**

تظهر من خلال النوازل عدة تسميات لهذه الاراضي ، وربما اختلفت للدلالة على مساحتها ونوعية استغلالها وأكثرها استعمالا الجنة والجنان[*]حيث ذكر البرزلي عمن" اشترى جنة بثمن نقده وبقيت في يده خمسة اعوام ثم توفي البائع فقام ورثته وزعموا انه انما باعها لفداء ابنه من السلطان"[4] ، وسئل الفقيه ابو الحسن الصغير عمن "اشترى نصيبا من جنان فوجبت الشفعة فيه للشفيع"[5] ، وعن " رجل باع نصف جنته ممن شهر بالصلاح والدين والجاه ، وقصده ان يجد له حرمة وتصان الجنة من الفساد اذا سمع ان له بعضها "[6].

---

(1) البرزلي: **مصدر سابق**،ج4 ، ص304 ؛ المازوني : **مصدر سابق**،ج1، ورقة 513 و ؛ الونشريسي: **مصدر سابق**، ج6 ، صص439،226، 221.

(2) المازوني: **مصدر سابق** ، ج2 ، ورقة 45 ظ .

(3) علي الخفيف : **مرجع سابق** ، ص43.

(*) جمعها جنات وهي الحديقة ذات الاشجار الكثيرة . انظر/ محمد رواس قلعة جي : **معجم لغة الفقهاء** ، ط2 ، دار النفائس ، لبنان ،1988، ص125.

(4) البرزلي: **مصدر سابق**،ج3 ، ص85 ؛ المازوني : **مصدر سابق**،ج2، ورقة 28ظ.

(5) الونشريسي: **مصدر سابق** ، ج8 ، ص95 .

(6) المازوني : **مصدر سابق**،ج1، ورقة 511 و.

وذكرت الملكيات الخاصة باسم الضيعة(*)، حيث وردت نازلة سئل فيها الفقيه العقباني عن "رجل من المدينة كان يتردد الى البادية له فيها ضيعة"(1)، واورد البرزلي نازلة تتضمن بيع ضيعة(2) وفي اخرى شراء ضيعة والتصدق بها وبغلاتها(3)، وفي المعيار عن رجل شهد عليه انه استغل ضيعة رجل ظلما وعدوانا ، ثم شهد الشهود بغلاء ثمنها وارتفاع قيمتها(4).

كما جاء ذكرها كثيرا باسم الرَبْعُ(*)حيث ذكرت نازلة عمن " له أولاد صغار فتصدق عليهم بربع وتركت امهم ربعا فباع جميع ذلك من ولد له كبير ...وللربع غلة كثيرة تقوم بهم ولم تكن لهم حاجة لبيعه"(5)، وتذكر نازلة اخرى في الدرر سئل عنها الامام ابوالفضل العقباني عن " رجل توفي وترك ربعا وفي اولاده من هو كبير بالغ ومن هو تحت حجر وليه فباع البالغون جنانا قضوا من ثمنه دينا على الهالك ... (6)"واخرى عن "امرأة لها ربع ببلدة فانتزع منها فحملها زوجها لتلك البلاد فما زال يحاول لها في استخلاصه حتى اخذه من منتزعه"(7).

واستعملت كلمة الروض أو الرياض(*)للدلالة على هذا النوع من الملكيات ففي مسألة عن روض موروث تم بيعه و" الروض مشتمل على ارض بيضاء وانواع من الغراسات ..." (8)، وفي مسألة اخرى سئل عنها الفقيه ابن مرزوق عن "رجل توفي وترك روضا فقامت امرأته تطلب ارثها من الروض ، فاستظهر وصي الميت على الاولاد رسم يتضمن ان

(*) جمعها ضيعات ضياع وضيع هي العقار والارض المغلة التي تدر على صاحبها . انظر/ ابن منظور: **مصدر سابق** ،ج8 ، ص106 ؛ احمد مختار عمر : **معجم اللغة العربية المعاصرة** ، عالم الكتب ، مصر، 2008 ، ج2 ، ص1376.

(1) المازوني : **مصدر سابق**،ج2، ورقة 71ظ.

(2) البرزلي: **مصدر سابق**،ج3 ، ص34 ؛ ج5 ، ص601.

(3) البرزلي: **مصدر سابق**،ج3 ،ص86 ؛ الونشريسي: **مصدر سابق**، ج6 ، ص74.

(4) الونشريسي: **مصدر سابق**،ج9 ، صص540 ،603 .

(*) الرَّبْع هو المكان في طلب الكلأ او الارض والمنجع . انظر/ ابن منظور: **مصدر سابق** ،ج5 ، ص115 ؛ محمد عمارة : **مرجع سابق** ، ص242.

(5) البرزلي: **مصدر سابق**،ج3 ، ص95 .

(6) المازوني : **مصدر سابق**،ج2، ورقة 17ظ.

(7) المازوني : **مصدر سابق**،ج2، ورقة 38و.

(*) هو البستان الحسن والارض ذات الخضرة وهو الموضع الذي يجتمع اليه الماء ليكثر نبته ، ولا تكون الروضة الا والماء بجانبها ولا يقال لموضع فيه الشجر، واصغر الرياض مائة ذراع . انظر/ ابن منظور: **مصدر سابق** ،ج5 ، ص369.

(8) المازوني : **مصدر سابق**،ج2، ورقة 29ظ.

الميت في حياته وصحته تصدق بالروض على ولده الصغير وحازه له لكونه صغيرا في حجره ، فأثبتت المرأة ان الميت كان يتصرف في الروض تصرف المالك ، وانه كان يصرف غلته في منافعه وديونه ونفقته على عياله الى ان مات ، فهل تبطل الصدقة وتعود ميراثا..." [1]، وفي مسألة اخرى ذكرها الونشريسي عن رجل " اشترى روضا بحضرة زوج البائع وبقي الروض بيد المبتاع اشهر ، فقامت الزوجة واثبتت ان زوجها البائع كان صيره لها في صداقها ، الا انها لم تَحُزْ الروض فهل يصح هذا التصيير ام لا؟"[2].

كما ذكر البستان[*] في مواضع كثيرة ، منها ما جاء في الدرر عن مسألة سئل عنها الامام ابوالفضل العقباني في رجل تصدق على اولاد صغار بدار وبستان[3] ، كما جاء في الخلاف الذي ذكره الونشريسي حول نازلة وادي مصمودة بين اهل البساتين وارباب الديار[4].

واستعمل لفظ الحائط[*] بهذا المعنى ،حيث يذكر البرزلي عمن اشترى غلة حائط فيه أصناف من الفواكه فأجيح منه صنف[5].

ووردت في حالات اخرى بالبَحْيرَة[*]وهو ما تضمنته نازلة اجاب عنها الفقيه العقباني عن "هالك ورثته زوجته وابناه وبنتاه وخلف بحيرة لها ماء عين مشترك بين اناس كل له فيه حظ يتقاسمونه بينهم على ماجرت به عادتهم من تداوله"[6]، وفي مسألة اخرى " عن رجل طلب من اخر ان يعمل له في بحيرته بعض الخضر على الوجه المتعارف عليه عند اهل

---

(1) المازوني : **مصدر سابق**،ج2، ورقة 64 ظ.

(2) الونشريسي: **مصدر سابق** ،ج5 ،ص101.

(*) مساحة من الارض يحيط بها جدار فيها اشجار متفرقة ومزروعات ونباتات مختلفة . انظر/ الجرجاني : **مصدر سابق** ،ص41.

(3) المازوني : **مصدر سابق**،ج2، ورقة 65ظ .

(4) الونشريسي: **مصدر سابق**،ج8 ،ص28 .

(*) الأرض المحاطة بجدار و المغروسة بأشجار الفواكه. انظر/ ابن منظور: **مصدر سابق** ، ج3 ، ص396.

(5) البرزلي: **مصدر سابق**،ج3 ، ص396.

(*) هي بستان كبير وحديقة تزرع فيها الخضروات وجمعها بحائر. انظر/ النويري: **نهاية الارب في فنون الادب**، تح: عبد المجيد ترحيني، دار الكتب العلمية، لبنان، 2004، ج24، ص158؛ دوزي: **مرجع سابق**، ج1، ص246.

(6) المازوني: **مصدر سابق**، ج2، ورقة 30و.

الموضع يكون للعامل نصف ثمن الغلة ولرب العرصة النصف"[1]،وفي نازلة أخرى عمن "اخذ ارضا من غيره ليعملها بَحيرة"[2]، وفي هذا السياق يذكر صاحب الاستبصار واصفا جنات مراكش وبساتينها من كثرتها أنهم كانوا يسمونها "البحائر"[3].

كما تدل النوازل على انتشار هذه الملكيات بشكل واسع ،حيث ملكها عامة الناس من فلاحين وصغار الملاك وتفاوتت هذه الملكيات في مساحتها ، وأن اغلبها كانت ذات مساحات متواضعا محددة ومحاطة بسياج[4]، بحيث يستطيع مزارع واحد التكفل بها واستغلالها[5] ، فكانت تستثمر من اصحابها مباشرة أو تؤجر لاستغلالها فتعرف بالأرض المؤجرة(الأرض المكتراة)[6]، كما اثبتت النوازل ان هذه الملكيات في حالات اخرى كانت ذات مساحات واسعة ، واقطاعات كبيرة ومعظم ملاكها من الامراء وقادة الجند والفقهاء وموظفي الدولة وزعماء القبائل[7]، وكانت صفة ملكية هذه الأراضي تغيبية لا يقوم صاحبها باستثمارها مباشرة وإنما يسلمها بنفسه أو عن طريق وكيل الى العمال الفلاحين لخدمتها في شكل شركات فلاحية، كما يمكن ان يكتريها بمعلوم مسبق الى صغار الفلاحين الذين هم في اشد الحاجة اليها[8]، وفي هذه الحالة يتم الاتفاق بعقود بين المالك والعامل مقابل اجر يحدده العقد وغالبا ما يكون من غلة الأرض[9].

---

(1) المازوني : **مصدر سابق**،ج2، ورقة 42ظ.

(2) البرزلي: **مصدر سابق**، ج3 ، ص421 .

(3) مجهول: **مصدر سابق**، ص209 .

(4) الونشريسي: **مصدر سابق** ، ج6 ، ص226 ؛ ج9 ، صص18 ، 41 ، 68.

(5) ابن الزيات التادلي : **التشوف الى رجال التصوف** ، ط2 ، تح: احمد التوفيق ، مطبعة النجاح الجديدة ، الدار البيضاء ، 1997، ص113؛ محمد فتحة : **النوازل الفقهية والمجتمع** ، مطبعة المعارف الجديدة ، الرباط ،1999، ص339.

(6) المازوني : **مصدر سابق**،ج2، ورقة ورقة 24ظهر.

(7) المازوني : **مصدر سابق**،ج2، ورقة 38 ظ ، 46 ظ ،48 ظ.

(8) الونشريسي: **مصدر سابق** ، ج8 ، ص141 .

(9) المازوني : **مصدر سابق**،ج2، ورقة ورقة 42ظ ، 58ظ ؛ الونشريسي: **مصدر سابق**، ج6، ص 440.

من هذا المنطلق نفهم أن طبيعة الملكيات الخاصة للأراضي الزراعية وطرق استغلالها كانت مختلفة باختلاف المكانة الاجتماعية للأطراف المالكة لها وباختلاف حجمها ،كما يمكن ان نستنتج ان اغلب الملكيات الخاصة كانت قريبة من المدن ومراكز التجمعات العمرانية(1).

ب – **الملكيات غير المستغلة :**

بالإضافة الى هذه الاراضي الزراعية المستغلة تشمل الملكيات الخاصة الأراضي البور(*)، حيث وردت في النوازل بتسميات مختلفة منها الارض البيضاء(*) والتي جاءت في مسألة سئل عنها الفقيه اليزناسني عن " ارض بيضاء كانت مشتركة بين اخوين فقسماها نصفين وبقي كل واحد في قسمته وبقيت للورثة فاختلفوا فيها"(2)، وسئل الفقيه العقباني عن " رجل مات ولا وارث له وخلف ارضا بيضاء فعمر رجل من اهل الخير ، فأعطي الارض مغارسة على ان يكون الجزء المغارس والباقي للمسجد على قصد التحبيس فعمرت الارض بالشجر والاستغلال مدة طويلة "(3).

واستعملت كلمة القاعة(*) والحقل(*) بهذا المعنى حيث اورد البرزلي نازلة حول من "باع حقلا من ارضه الموظفة على الحرية ، فأفتى بعدم جوازها"(4)، وفي نازلة اخرى وقعت بفاس جاءت في المعيار حول مسألة تركة تم بيعها ، فيها قاعة وحقل واختلف في كيفية التصرف فيهما بالبنيان والغرس(5).

---

(1) حول الملكيات الخاصة في بلاد المغرب انظر/ يحي أبو المعاطي: **مرجع سابق** ، صص62-67. أنظر/ الملحق 14، ص295.

(*) الارض الخراب التي لم تزرع ولم تعمر فهي متروكة من ان يزرع فيها.انظر/ ابن منظور: **مصدر سابق** ،ج1 ، ص536.

(*) مصطلح جرى على لسان الفقهاء في كلامهم على المزارعة وتعني الارض التي لا شجر فيها ولا غراس .انظر/ نزيه حماد: **معجم المصطلحات المالية والاقتصادية في لغة الفقهاء**، دار القلم ، دمشق ، 2008 ، ص41.

(2) الونشريسي: **مصدر سابق،** ج5 ، صص 44 ،142 .

(3) المازوني : **مصدر سابق**،ج2، ورقة 58ظ .

(*) القاعة ارض واسعة سهلة مستوية لا ارتفاع فيها ولا انهباط وما حواليها ارفع منها ولم يكن فيها نبات. انظر/ ابن منظور: **مصدر سابق** ،ج11 ، ص348.

(*) الحقل هو الموضع المخصص للزراعة وهو الموضع البكر الذي لم يزرع فيه قط. انظر/ ابن سيده : **مصدر سابق** ،ج3 ،ص94؛ ابن منظور: **مصدر سابق** ،ج3 ، ص262.

(4) البرزلي: **مصدر سابق،** ج3 ، ص33 .

(5) الونشريسي: **مصدر سابق،** ج9 ، ص589.

كما اوردت النوازل هذه الملكيات بلفظ العَرْصَة(*) فكانت فتوى الفقهاء في المعيار حول من يرمي ماؤه على عرصة غيره بأن "الارض البيضاء احق ان لا يلقى عليها ماءه الا في حق نفسه"(1) ، وذكر المازوني في مسائل المساقاة نازلة لاستغلال عرصة في غرس الخضر والمباقل(2)، ومن خلال بعض النوازل يبدو ان مساحة العرص اصغر مقارنة مع باقي الملكيات الاخرى(3) ، وجاءت في مسائل اخرى بلفظ الفِنَاء(*)حيث ذكرت في نازلة في عقد شراء للدور والافنية(4).

وقد اطلقت النصوص النوازلية على هذه الاراضي تسمية دِمْنَّة(*) للدلالة عليها ، حيث سئل الامام ابوالحسن الصغير عن مسألة " رجل اشترى من امرأة وكلاهما من اهل سجلماسة حظا كان لها في بحيرة وفي دمنة على الاشاعة فيهما ، وثلثا محوزا مفروزا في دمنة أخرى...ثم انه استشفع على المبتاع المذكور بسجلماسة بعد وصوله اليها الحظ المشاع من ذلك في البحيرة والدمنة "(5).

ودلت كلمة الفدان(*)على الحالتين ، فاستعملت كملكيات مستغلة كما حدث بأرض القيروان حين "انقطع الماء عن فدادين عدة لأناس شتى من أعالي الوادي ، فتضرر موضع الفدان الأعلى بعد أن انتقلت المياه الى موضع الضفة السفلى من الوادي"(6) ، وجاءت في نازلة أخرى على انها مساحات غير مستغلة كالذي "اكترى فدَّانًا على ان يقلبه

(*) مفرد عِراص ، وعرصة الدار وسطها ، والعرصة كل بقعة بين الدور واسعة ليس فيها بناء ، فهي كل موضع واسع لا بناء فيه. أنظر / ابن منظور : **مصدر سابق** ، ج9 ، صص135،136.

(1) الونشريسي: **مصدر سابق**، ج9 ، ص38 ، ص604 .

(2) المازوني: **مصدر سابق**، ج2، ورقة 42 ظ.

(3) البرزلي: **مصدر سابق** ، ج2 ، ص215 ؛ الونشريسي: **مصدر سابق**، ج8 ، ص400.

(*) جمعها افنية وهي ساحة واسعة في وسط الدار او كل ما امتد من جانبها محاطة بأسوار وابنية وتتراوح مساحتها ما بين 300و400 ذراع. انظر/ مجمع اللغة العربية : **مرجع سابق** ، ص704 ؛ محمد عمارة : **مرجع سابق** ، ص439.

(4) الونشريسي: **مصدر سابق**، ج6 ، ص255 .

(*) الدمنة الموضع القريب من الدار، وموضع القوم والمكان الذي خلفوا فيه اثارهم .انظر/ابن منظور: **مصدر سابق** ،ج4 ، ص410.

(5) الونشريسي: **مصدر سابق**، ج5 ، ص28 .

(*) الفدّان الثوران اللذان يستخدمان للحرث ولا يقال لواحد منهما فدان ، واستعملت الكلمة في بلاد المغرب منذ التواجد الفاطمي كمساحة من الارض الزراعية كانت تمنح الى الجنود وامراء الجيش تقدر ب4800 متر مربع. انظر/ ابن سيده : **مصدر سابق** ،ج3 ،ص96 ؛ محمد عمارة : **مرجع سابق** ، ص423.

(6) البرزلي : **مصدر سابق** ، ج4 ، صص132 ، 430 ؛ ج3 ، ص55 .

ويزرعه فغرس فيه"[1]، وفي هذا السياق يميز الونشريسي في مسألة حول تركة لورثة بين الجنات والفدادين على ان هذه الأخيرة مساحة لم تستغل بعد[2].

ونتوصل من خلال هذه المعطيات النوازلية عن الأراضي الزراعية المعطلة و المتمثلة في كثرة الأراضي البور وتوفرها ، التي ترجع ملكيتها لاشخاص عاجزين عن استثمارها او تكون ارض ميراث لم يقع بعد اقتسامها لكثرة المشاكل المتعلقة بها ، كما تشير بعض النوازل الى تعطل هذا الصنف من الاراضي الخاصة الى عدم وجود عقود ملكية وحيازتها بشكل يُؤَمِّن استثمارها بدون مشاكل ولا منازعات او تدخل عمال السلطان الظلمة ، كما يمكن للظروف الطبيعية القاسية ان تكون عاملا يمنع من استغلالها والاهتمام بها .

2-الأراضي الجماعية :

وهذا النوع من الاراضي متواجد منذ القدم ، و هي معدة للاستعمال العام أو مستغلة من جماعة مباشرة ، لا يستأثر بها أحد من دون آخر، كأراضي المراعي وأراضي القبائل ، ومسائلها متناثرة بين حيثيات النوازل باعتبارها جزء من الملكيات الزراعية ، حيث تكون ملكيتها لجماعة معينة ، وارتبطت وضعية هذا النوع من الاراضي بالوضع السياسي للدولة ، وتحركات القبائل ومواقفها من السلطة الحاكمة[3]، بالإضافة الى تأثيرات العامل الطبيعي والمتمثل في القحط والمجاعات والاوبئة ومختلف الكوارث والجائحات ، وتختلف هذه الاراضي حسب مساحتها وعدد الافراد المالكين لها ، فمنها الاراضي القبلية التابعة للقبيلة ومنها العشائرية التابعة للعشيرة ، ومنها الاراضي التي تكون ملكيتها للأسرة الكبيرة ، ومنها ما تكون شركة بين مالكين اثنين ، ويتم استغلال هذه الاراضي استغلالا جماعيا في عملية الحرث والبذر والحصاد[4] ، كما يتم الاستفادة من غلاتها وتقاسمها بين افراد الجماعة المالكة ، وفي حالات كثيرة كانت تستغل في الرعي ، وقد احتوت كتب النوازل على العديد منها ،

---

(1) البرزلي: **مصدر سابق** ، ج3 ، ص418.

(2) الونشريسي: **مصدر سابق** ، ج5 ، صص125 ، 126. أنظر/ الملحق 15، ص296.

(3) عمر بلبشير : **مرجع سابق** ، ص164.

(4) ابن مريم : **مصدر سابق** ، ص306.

واختلفت تسمياتها فمنها الارض المشاعة(*)او اراضي الشياع ، حيث جاء في احدى النوازل " عن ارض مشاعة بقرية ورثها أهلها عن أجدادهم أرادوا بيعها لغيرهم"(1) ، وفي نازلة سئل عنها الامام محمد العقباني في "رجلين بينهما جنة على الشياع باع احدهما نصفه في غيبة شريكه "(2) .

وفي نازلة ذكرها البرزلي عن " أخوين لهما ضيعة مشاعة غير ان عليها خرجا ظلما في ديوان الخراج مجموعا فترك السلطان نصيب أحدهما من الخراج هل يكون اسقاطه بينهما أو يختص به من اسقط له"(3)، وفي مسألة اخرى عن " رجلين بينهما روض مشاع على الثلث والثلثين فماتا معا ،فورث صاحب الثلث زوجة وابناه وثلاثة بنات ...وورث صاحب الثلثين ثلاث زوجات وخمس بنين واربع بنات "(4) ، و في نازلة اخرى ذكرها البرزلي جاءت عبارة (رَبْع قوم ورباعهم) عن " اهل بلد يلزمهم السلطان على رباعهم وفي الموضع قوم لا رباع لهم ، فلما طال ذلك على اهل الرباع اجتمعوا ...وجعلوا ما كانت املاكهم مستغرقة مشاعا بينهم"(5) ، و " يرتحل قوم عن قرية فيخلفهم آخرون ويأخذون ديارهم وعمارتهم ... ثم يرجع الاولون ويطلبون ربعهم فان ثبتت املاكهم ببينة فهي لهم ، ولهم اخراج من خلفهم والا كانوا غُصّابًا"(6) ، ودلت عليها عبارة (اقوام بأيديهم ارض) ففي نازلة سئل فيها أبو الفضل العقباني عن " اقوام بأيديهم ارض بأوامر السلاطين يغتلونها بأنواع الاغتلال من الحرث وغيره "(7)، وعبارة (ارض معروفة لأناس ومنسوبة اليهم) حيث سئل الامام ابوالفضل العقباني"عن ارض معروفة بأناس ومنسوبة اليهم قديما وحديثا ينتفعون بها بالحراثة وغيرها ، ويؤدون خراجها للإمام الخليفة ، ثم ان الامام مَلَّكَهَا لرجل من شيوخ العرب لما رأى فيهم من المصلحة تمليكا مطلقا ، والارض المذكورة مشتملة على محروث ومعطول"(8)، وفي مسألة اخرى

(*) المشاع لغة هو الشيء المشترك غير المقسوم والملك المشاع هو الملك المتعلق بجزء نسبي غير معين من مجموع الشيء مهما كان صغيرا او كبيرا. انظر/نزيه حماد: **مرجع سابق** ، ص417.

(1) الونشريسي : **مصدر سابق** ،ج9 ، ص548 .

(2) المازوني : **مصدر سابق** ، ج2 ، ورقة 28 و.

(3) البرزلي : **مصدر سابق**،ج4 ، ص271 .

(4) المازوني : **مصدر سابق** ، ج2 ، ورقة 29 ظ.

(5) البرزلي : **مصدر سابق**،ج4 ، ص296 .

(6) البرزلي : **مصدر سابق**،ج4 ، ص291 .

(7) المازوني : **مصدر سابق** ، ج2 ، ورقة 48 ظ ؛ الونشريسي : **مصدر سابق**،ج5 ، ص98 .

(8) المازوني : **مصدر سابق** ، ج2 ، ورقة 44 ظ.

ذكرت المكيات الجماعية جاء فيها " عن اناس كان لهم موضع فيه اشجار الدردار والبلوط وكان ذلك الموضع يليق للحراثة"[1]، ومن خلال هذه النوازل تتشكل الأراضي الجماعية على العموم من الفضاءات التي تغطيها الشَعْرَاء (أشجار كثيفة) ومن الأراضي الواقعة في المناطق الوعرة[2]، وإن كان بعضها عبارة عن جنات مشتركة[3]، وكان نظام استثمارها يختلف عن نظم استثمار الاستغلاليات الأخرى ، فهي مبدئيا أراض خاضعة لسلطة الجماعة التي تقع ضمن نفوذها ، ولا يملكها أشخاص مستقلين ، ومن هذا المنطلق تعتبر أراض من حق جميع فلاحي الجماعة المنتسبة لهذه الارض والمستفيدة منها ، وقد تكون هذه الاراضي عبارة عن روض مشترك لأسرة واحدة وتكون ملكيته لها كما جاء في الدرر عن " رجل بينه وبين زوجته روض مشترك وهو يتولى بيع غلاته دونها ، ويقبض ثمن ذلك الى ان ماتت وتركت اولادا منه ، فتلم يطلبوه حياء منه وبرا به الى ان مات ، فطلب الاولاد بعض ورثته ما قبض ابوهم من نصيبهم ومن] [نصيب امهم فزعم المطلوب انه اوصل الى زوجته والى اولاده بعدها حقهم في ذلك "[4] .

وتكثر الخلافات بين الشركاء والمنتفعين بهذه الملكيات ، فيحدث ان يعتدي احدهم على جزء من الارض واستغلالها لنفسه وهي ما تثبته نازلة جاء فيها " رجل تعدى على ارض فحرثها على وجه الظلم فانكر عليه ذلك ونهى عنه ، فصمم وابى الا حرثها فهل يحرم من الزرع ؟ فكان الجواب كل من زرع ارضا لقوم بغير اذنهم فالزرع لرب الارض"[5]، وذكر في المعيار" رجل تعدى على قطعة من الارض مشتركة بينه وبين غيره فحرثها لنفسه ولم يخرج ابان الحرث "[6]، وتشهد هاتين النازلتين على التطاول الذي كان يمس الأراضي الجماعية ، وتزيد هذه الخلافات في اوقات الشدة والازمات حيث جاء في نازلة وقعت سنة776هـ/1374م خلال المجاعة الكبرى عن " اقوام بأيديهم ارض بأوامر السلاطين ...ثم عمد رجل منهم لقطعة منها واغترسها بأنواع الشجر ثم توفي قبل تمام ذلك فبقي بعد موته حتى دثر فعمد وارثوه للقطعة فباعوها

(1) المازوني : **مصدر سابق** ، ج2 ، ورقة18 و .

(2) المازوني : **مصدر سابق** ، ج2 ، ورقة 44 ظ،47و ؛ محمد حسن : **الجغرافية التاريخية لإفريقية** ، دار الكتاب الجديد المتحدة ، ليبيا ،2004، ص164.

(3) المازوني : **مصدر سابق** ، ج2 ، ورقة31 و .

(4) المازوني : **المصدر نفسه** ، ج2 ، ورقة8 و ، 8 ظ.

(5) **المصدر نفسه** ، ج2 ، ورقة37و . أنظر/ الملحق 16، ص297.

(6) الونشريسي: **مصدر سابق** ،ج8 ، ص 166.

من رجل فصار المشتري يحرثها وينتفع بها مدة طويلة ، فقام ارباب الروض عليه فانتزعوها منه ، هل لهم في ذلك ام لا؟ "[(1)]، وهذه الحقائق حول الاستغلال الجماعي للأرض ، والمتمثلة في النزاعات المستمرة بين المنتفعين سوف يكون لها انعكاسات سلبية على الانتاج الزراعي بعد ان تتعطل الارض ويتوقف المزارعون عن استغلالها.

3- **اراضي الحُبُس**[(*)] :

هي أملاك حبسها مالكها بمحض إرادته ، ليجعل التمتع به دائما لمنفعة شخص طبيعي أو معنوي ، ولانتشارها الكبير في بلاد المغرب بمساحات واسعة ومتفاوتة أفردت لها النوازل المعتمدة جزءًا خاصا بها[(2)].

وتشكل العقارات ولاسيما الاراضي النصيب الاكبر من الممتلكات المحبسة ، وقد اختلفت اراضي الحبس من حيث اصل ملكيتها ، فمنها أراضي ملكية خاصة سواء كانوا ملوكا وامراء أو افرادا عاديين من الرعية حبسوا جزءا من أراضيهم على المساجد والمدارس حيث جاء في نازلة عن " مسجد حبّس عليه أناس ، وفي المحبّسين ملوك وغيرهم ، ثم في الأحباس المذكورة وفر على ما حبّس عليه المحبّسون ، فهل يصرف من ذلك الوفر في وجوه البر، كالتدريس وما أشبهه أم لا ؟"[(3)]، وفي نازلة اخرى" عن رجل حبس عند موته جنة على مساجد بلده هل يدخل في الحبس كل مسجد في البلد وانما يدخل ما اشتهر من مساجد البلد ويعرفه الخاص والعام"[(4)].

---

(1) المازوني : **مصدر سابق** ، ج2 ، ورقة 48 ظ؛ الونشريسي : **مصدر سابق**،ج5 ، ص98 .

(*) الحُبُس جمع تحبيس يقع على كل شيء وقفه صاحبه وقفا محرما لا يورث ولا يباع من ارض ونخل وكرم ومستغل يحبس اصله وقفا مؤبدا وتسبل ثمرته للخير تقربا لله عزوجل ، ويستعمل الفقهاء لفظ الحبس تارة ولفظ الوقف تارة اخرى والوقف عندهم اقوى من التحبيس ، وهو مصدر اعطاء منفعة شيء مدة وجوده لازما بقاؤه في ملك مُعطِيه.انظر/ ابن منظور : **مصدر سابق** ، ج3 ، ص20 ؛ الرصاع ، محمد الانصاري : **شرح حدود ابن عرفة الموسوم الهداية الكافية الشافية** ، تح : محمد ابو الاجفان و الطاهر المعموري ، دار الغرب الاسلامي ، بيروت ،1993، ص539 ؛ البرزلي: **مصدر سابق** ،ج5 ، ص316؛ الحطاب ، يحي بن محمد : **رسالة في حكم بيع الاحباس** ، تح : اقبال مطوع ، الامانة العامة للاوقاف ، الشارقة ،2007، ص56.

(2) مسائل الحبس في الجزء الخامس البرزلي ؛ وخصص المازوني نوازل الاحباس في الجزء الثاني من ورقة52وجه الى 62ظهر ؛ وخصص الونشريسي كامل الجزء السابع لمسائل الاحباس .

(3) المازوني : **مصدر سابق**،ج2 ، ورقة 54ظ .

(4) المازوني : **المصدر نفسه** ،ج2 ، ورقة 57 و .

وشهدت بلاد المغرب في دويلاتها الثلاث خلال القرن الثامن والتاسع الهجريين انتشار كبير للربط والزوايا التي حبست لها اراضي شاسعة من اراضي المخزن أومن املاك السلطان الخاصة ، وتحولت الى ملكيتها بفعل تأثير شيوخ الزوايا في أمراء هذه الدول ، وأوضحت بعض المسائل أن السلاطين كانوا يَعْمَدُون إقطاع أراضي الدولة إلى المرابطين أو العلماء لتأثيرهم على المجتمع ، وحتى لأبنائهم بعد وفاتهم ، اعترافا لما قدموه من خدمات للدولة حيث جاء في إحداها عن " أرض القانون انقرض اهلها فأعطاها السلطان لعالم فاستغلها مدة، ثم طلب شيخ الوطن السلطان بحبسها على مسجد، فهل يمضي التحبيس أو تكون للعالم؟"[1]، ومن الاحباس ما يكون مصدرها من بيت المال حيث اورد الونشريسي نازلة تتضمن شراء السلطان ارضا وتحبيسها لمصلحة المدارس او للربط او للزوايا او لرجل صالح[2]، وتعكس هذه النصوص اهتمام الحكام وعنايتهم الكبيرة بتمويل المؤسسات الاجتماعية فكانوا يوقفون أملاكا وعقارات عليها.

ولم تكن عملية حبس الاراضي محصورة على الطبقة الحاكمة بل انتشرت بين كامل الرعية حيث تشهد العديد من المسائل على ذلك حيث جاء في الدرر عن "رجل حبس جنانا له على مسجد في مرضه ...ثم مات المحبس وادخله في جملة حبس المسجد تصرف غلته على المسجد واختلف ورثته على ذلك"[3]، ومنها من حبس بستان واستثنى لنفسه ربع غلته[4]، وعن جنة بين شركاء حبس احدهم نصيبه منها [5].

(1) المازوني : **مصدر سابق** ،ج2 ، ورقة 60 و .

(2) الونشريسي : **مصدر سابق** ،ج7 ، ص 266 .

(3) المازوني : **مصدر سابق** ،ج2 ، ورقة 57 ظ .

(4) الونشريسي : **مصدر سابق**،ج7 ، ص 60 .

(5) المازوني : **مصدر سابق**،ج2 ، ورقة 58 و .

وتثبت كتب التراجم بعض هذه الحالات حيث يذكر صاحب البستان ان قبيلة بني راشد حبست ارضا للعالم الصالح ابو السادات التلمساني(1) وقاموا بحراثتها وحصادها وتخزين حبوبها وتحول هذا المكان الى زاوية عرفت باسم هذا الفقيه(2).

ويبدو ان اراضي الاحباس قد شغلت مساحات شاسعة من بلاد المغرب التي كان معظمها بالقرب من المدن والحواضر الكبرى ، ولقد استفادت منها فئة كبيرة من المجتمع باعتبار ان مداخيلها من الكراء وبيع غلاتها ، و كانت تعود بالنفع على الفقراء والمساكين(3)، وهو ما جعل الفقهاء يشددون على استغلال اراضي الحبس ومواجهة كل الظروف المؤدية لتعطيلها ، حيث تفيدنا العديد من النصوص النوازلية فتوى الفقهاء بعدم تحويل أراضي الأحباس عمّا وضعت له ، و لاتباع ولا تستبدل(4)، الا في حالات لضرورة تلزمهم كالمجاعة والقحط وحاجة المنتفعين بها ، حيث جاء في الدرر "عن ارض المساكين المحبسة عليهم ايجوز بيعها في مثل هذه السنة لما نزل من الخصاصة والحاجة بالمساكين " فكانت الفتوى ببيع ارض المساكين حماية لأنفسهم من الهلاك(5).

وكان يتولى مسؤولية ادارة هذه الاراضي وتسيرها الناظر على الوقف ويقوم بتنمية مواردها وتحصيل غلتها والدفاع عن الوقف وحمايته(6)، ومن بين المهام ما ورد في إحدى النوازل جاء فيها "عن حبس بلد كان عليه ناظر سيء النظر أهمله حتى خرب أكثره ثم بعد تولاه ناظر آخر أراد أن يصلح ما خرب منه ولم يبق من مستغلاته الا الشيء اليسير"(7).

وتشير بعض النوازل إلى ان هذه الاراضي كانت تكرى ويتم بيع غلاتها(8)التي كان يشرف عليها ناظر الأحباس حيث يذكر الونشريسي مسألة عن " ناظر على حبس لأرض بيضاء اكتراها منه اناس للحراثة ، فلما كان من

---

(1) هو يحي بن محمد المديوني الفقيه الورع الولي الصالح اخذ العلم عن الامام السنوسي . ابن مريم : **مصدر سابق،** ص305.

(2) ابن مريم : **مصدر سابق،** ص306.

(3) البرزلي : **مصدر سابق،**ج5 ، ص320.

(4) الونشريسي : **مصدر سابق،**ج7 ، ص 134 .

(5) المازوني : **مصدر سابق،**ج2 ، ورقة 60 ظ ؛ الونشريسي : **مصدر سابق،**ج7 ، ص 332 .

(6) الونشريسي : **مصدر سابق** ،ج7 ، ص 385 .

(7) المازوني : **مصدر سابق،**ج2 ، ورقة 59 و .

(8) البرزلي : **مصدر سابق،**ج3 ، ص 32 ، ص 97 .

الصيف طلبهم الناظر بالكراء فزعموا ان زرعهم اصابته جائحة القحط وان غلته فسدت بسبب ذلك"[1]، ويصرح البرزلي أن أرض الحبس بتونس تصل مدة كرائها الى خمسين سنة لاستغلالها والاستفادة منها[2].

ومن المشاكل التي كانت تعرفها أراضي الحبس، هي عدم استغلالها لأسباب عديدة ، فنجد الفقيه التلمساني الإمام الحافظ محمد بن مرزوق سئل عن "موضع (أرض)حبسٍ على مسجد ، وهو لا يحرث ولا تحصل به منفعة وبقي طريقا لمرور الماشية وغيرها ، فطلب اصحاب الماشية الذين يمرون بالمكان المذكور ان يعوضوا عن ذلك المكان مكانا اخرا تحصل به منفعة للمسجد .هل تجوز فيه المعاوضة ؟" [3]، وتشير بعض النوازل الى امتناع المكتري من دفع حق الكراء كالمسألة التي جاءت في الدرر سئل فيها الفقيه التلمساني أبو الفضل العقباني عن " رجل اكترى أرضا محبسة على مسجد وزعم أنه بذر فيها سبعة أصع ، وأخذ في صابته منها، ستة عشر صاعا ، فطولب في الكراء، فمنعه لقلة الصابة ، فزعم أن المكتري المذكور ضيّع زرعه في زمن النقاء، ولم يقم بالنقاء وحفظه ، والفرض أن الأرض المذكورة من لم يعانها بالنقاء تفسد، فهل يلزمه الكراء بكامله أم لا؟" [4]وفي نازلة اخرى تحدد سبب الامتناع عن تسديد الكراء في" رجل اكترى أرضا من أراضي الحبس وتعرض محصوله للجفاف مّما أدى إلى فساده"[5].

كما كانت أراضي الأحباس تستغل بالمغارسة ، وهو مظهر يعكس مساهمتها في تنمية الانتاج الزراعي [6]، إلا أنه في بعض الحالات كان الفقهاء لا يجيزون ذلك كما ورد في فتوى البرزلي التي منعت إعطاء الأرض المحبسة مغارسة خوفا من أن يؤدي ذلك الى بيع بعضها[7]، وفي مثل هذه الحالة أجاب الفقيه الحافظ محمد بن مرزوق عن "مسجد تَقِلُ فيه منفعة الحرث ، وقد تحرث تلك الأرض سنة وتبقى سنين لقلة منفعتها، فهل يجوز إعطائها لمن

---

(1) المازوني : **مصدر سابق**،ج2 ، ورقة 50 ظ ؛ الونشريسي : **مصدر سابق**،ج7 ، ص 330.

(2) البرزلي : **مصدر سابق**،ج3 ، ص 615.

(3) المازوني : **مصدر سابق**،ج2 ، ورقة 60 و .

(4) المازوني : **المصدر نفسه** ،ج2 ، ورقة 44ظ.

(5) **المصدر نفسه** ،ج2 ، ورقة 54 ظ .

(6) البرزلي : **مصدر سابق**،ج5 ، ص 399 ؛ الونشريسي : **مصدر سابق** ،ج7 ، ص 436 .

(7) البرزلي : **مصدر سابق**،ج3 ، ص380 ؛ج5 ، ص427؛ الونشريسي : **مصدر سابق**،ج8، صص171 ، 172 .

يغرسها بجزء معلوم حسبما جرت به العادة في الغراسة أم لا؟ فأجاب- :الحمد لله -لا يجوز ذلك فيها، والله تعالى أعلم، بل تبقى على ما هي عليه"(1).

وكانت بعض اراضي الحبس تفرض عليها بعض الضرائب وان الحكام كانوا يأخذون منها الجباية حيث تذكر مصادرنا ان من الاراضي المحبسة ما تكون تابعة للمخزن وعليها الوظيف(2) ، وهو ما تشير اليه اجابة المفتي في نازلة كان نصها " من عادة سلطانه ، على ناظر الأحباس أنه كان يأخذ من يد جباتها، والناظر لا يستطيع مخالفته إن لم يكن على الناظر ضمان، فلا يلزمه غرم ما أخذ منه ،لأرباب المراقبات، أن يعينوا له ما يسوقون وما أعطاه "(3)، وكان القضاة يمنعون حبس اراضي الظهير لأنها اعطاء منفعة لا يمكن تحبيسه ولا يمكن بيعه لأنه ملك لأراضي السلطان(4).

ومن هنا يمكن القول ان نوازل الحبس المرتبطة بالأراضي، نجدها تعكس أهميتها الاقتصادية ، وعلى حد قول احد الباحثين انها تكشف عن دورها في ترتيب ثروات طائلة لصالح المؤسسات العامة ، مثل المساجد والمدارس و الزوايا و الربط ، ومساهمتها في الدورة الاقتصادية العامة ، رغم الموانع الفقهية النظرية القائلة بعدم إمكانية بيعها أو انتقالها من طرف لآخر، غير أن مرونة الحلول الفقهية ، وتكيفها مع الواقع المتغير في بعض الأحيان لاستغلالها، خاصة إذا كانت هذه الأراضي مهملة(5).

4-اراض الدولة :

بالإضافة الى هذه الملكيات الزراعيـة وتنوعها فـقد احتوت النـوازل على أنـواعا أخـرى للأراضي كـانت منتــشرة بكثرة وهي الأمـلاك التــابعة للسلطـان ، ولـقد وردت في كتب النـوازل بتسميات مختلفـة كأراضي

---

(1) المازوني : **مصدر سابق**،ج2 ، ورقة 60 و .

(2) البرزلي : **مصدر سابق**،ج4 ، ص 281 ؛ الونشريسي : **مصدر سابق**،ج7 ، صص84 ، 227 .

(3) المازوني : **مصدر سابق**،ج2 ، ورقة 44ظ.

(4) البرزلي : **مصدر سابق**،ج5، ص 375 .

(5) محمد حسن : **القبائل والارياف المغربية في العصر الوسيط**، دار الرياح الأربع للنشر، تونس ، 1986، صص38،39؛ نورالدين غرداوي : دور الاحباس بالمغرب الاوسط في القرنين 8-9هـ/14-15م من خلال نوازل المازوني، **مجلة أفكار وآفاق** ، مج7،العدد 1،الجزائر ، 2019، ص 114.

المخزن(*) وأرض السلطان(1) وأرض العَنْوة(2)وهي جميع الأراضي التي تكون ملكيتها للدولة وتكون تابعة لها ، ولها حق التصرف فيها بنقل ملكيتها الى افراد بيعا او هبة او اقطاعا تحقيقا للمصلحة العامة(3) ، فتتصرف فيها السلطة عن طريق استغلالها أو نقلها للغير، من أجل الانتفاع مقابل دفع ضرائب ومكوس لبيت المال ، وقد وردت عدة نوازل بشأنها ، كالنوازل المتعلقة بالكراء أو بكيفية استغلال هذا النوع من الأراضي ، والتي يقر الفقهاء فيها باستمرار على حق التصرف فيها موقوف على إقرار المسؤول(4) ، وتشمل أنواعا كثيرة من الأراضي والمراعي واراضي الغابات وكل الأراضي التي يجهل ملاكها الأصليون(5)، وقد تكون اراضي بورية لا مالك لها كالتي سئل عنها الفقيه ابو الحسن الصغير عن " قرية اعطاها السلطان لرجل على ان اعطاه الرجل قرية بارض اخرى ، وبداخل القرية التي اعطي السلطان ارض لم يتقدم عليها ملك لأحد ، بل تنسب للمخزن...ثم ان الرجل عمد الى تلك الارض وباعها لأناس شتى على] [حسب ما يفعله المالك في ملكه ، فبنى الناس فيها وغرسوا وتداولتها الاملاك ثم ازالها السلطان لمن كانت بيده بعد سنين كثيرة واكراها"(6) ، فكان جوابه : ان ما أمضاه السلطان في اراضي المخزن ليس لاحد ان يعترض فيه ، ولمن غرس فيها قيمة ذلك قائما ولا سبيل لاحد ان ينظر فيها سوى السلطان(7)،وقد تكون اراضي سقوية مُهيّأة للحرث والزراعة مثل التي ذكرها المازوني في الدرر عن " بعض الجبابرة بيده ارض للمخزن فجاءه مرابطون يطلبونه في ان

(*) المخزن كمصطلح يرجع للعهد الموحدي، استعمل للدلالة على أجهزة الدولة بكل مكوناتها ، ويعود السبب في إطلاق هذا المصطلح إلى أن الدولة كانت مسؤولة عن تولي إدارة المخازن الخاصة بالحبوب (المنتوجات الفلاحية عموما) التي كانت تخزن تحت الأرض، ويعبر عنها في اللهجة المغربية بلفظ "المطمورة" ، وذلك لحفظها من التلف وتخزينها في أيام الجفاف ومن الواضح ان المفهوم نابع من مفهوم بيت مال المسلمين الذي يخزن فيه ما يوجد به من الاموال وما يحق للسلطان من اموال الفيء او الغنيمة لمواجهة حاجيات الجماعة في السراء والضراء. انظر/ الجمعية الغربية : **معلمة المغرب** ، مطابع سلا ، المغرب ، 2005 ،ج22 ، ص7038.ولقد تكرر ذكرها كثيرا في كتب النوازل.انظر/البرزلي **مصدر سابق**،ج4،ص298 ص 375 ؛ المازوني : **مصدر سابق**،ج2 ، ورقة 26و،31و،44و،46ظ.

(1) الونشريسي: **مصدرسابق**،ج6 ، صص466 ، 469.

(2) المازوني : **مصدر سابق** ، ج2 ، ورقة 45 ظ ؛ ويشير احد الباحثين الى ان ارض العنوة هي كل الاراضي التي تشرف عليها الدولة. انظر/ محمد حسن : **مرجع سابق** ، ص309.

(3) الونشريسي: **مصدرسابق**،ج1 ، ص244 ؛ ج6 ، صص259،280،465،469.

(4) المازوني : **مصدر سابق** ، ج2 ، ورقة 44 ظ.

(5) مجموعة الأملاك التي تحوزها الدولة في شكل ملكية عمومية ومنها الاملاك الشاغرة التي لم يكن لها مالك معروف او توفي ولم يكن لها وارث اصلا او انه تخلى عنها.انظر/ المازوني : **مصدر سابق** ، ج2 ، ورقة 44 ظ ،45و.

(6) الونشريسي: **مصدرسابق**،ج5 ، صص43،44.

(7) الونشريسي: **المصدرنفسه** ،ج5 ، ص44.

يحرثوا في الارض المذكورة فقال لهم ما تحرثونها الا بالشركة "[1]، وفي نازلة اخرى عن " رجلين عمدا لأرض من اراضي المخزن فغرسا فيها غرسا ... الى ان اثمر فاستغلاه بعد ذلك"[2] ، ومنها ما يقطعها السلطان للجنود وغيرهم من اجل استغلالها حيث جاءت مسألة سئل فيها سيدي حمو الشريف(*) عن "ارض المخزن يقطعها السلطان لبعض اجناده امتاعا فيأتي قوم ويغرسون فيها ... والعادة جارية ان السلطان يحب من يعمر الارض بالغراسة ولا ينكر ذلك على من يفعله فيبقى الغارس ينتفع بجنانه ويبيعها ان اراد ويهبها ويتصرف فيها تصرف المالك ، فهل للمقطوع له الارض ان ينتزع الجنة من يد من اغترسها ؟ ويملكها بإرث او شراء او غير ذلك ، محتجا بان منفعة الارض له والغارس لم يستأذنه في ذلك "[3]، وجاءت في المصادر التاريخية بلفظ "مختص الملك" التي كان للقبائل العربية النصيب الاوفر منها ، ونستشهد في ذلك بما ذكره صاحب العبر وهو يصف الوضع السياسي للدولة الحفصية والصراع القائم بين افراد أسرتها الحاكمة واستعمال القبائل العربية في ذلك حين قال : "وانبسطت ايدي العرب على الضاحية وأقطعتهم الدولة حتى الامصار والقاب الجباية ومختص الملك ...وما زالوا يغالبون الدولة حتى غلبوا على الضاحية وقاسموهم في جبايات الامصار بالإقطاع ريفا وصحراء وتلولا وجريدا"[4].

ويمكن ان نتناول عرض هذه الاراضي الواردة في النوازل بأشكال مختلفة حسب طبيعتها وكيفية استغلالها ووضعيتها القانونية ، والتي اطلق عليها تسميات عديدة حسب هذا السياق فكانت أراضي الموات ، واراضي الظهير واراضي القانون.

---

(1) المازوني : **مصدر سابق** ، ج2 ، ورقة 26 ظ.

(2) المازوني: **المصدرنفسه** ،ج2 ، ورقة 45 و.

(*) هو محمد أبو عبد الله التلمساني قاضي تلمسان يعرف بـ" حمُّو الشريف" ولد بتلمسان ، ونشأ بها ، وأخذ عن أشهر علمائها ، وأخذ عنه الإمام المازوني ، يذكر الونشريسي أنه توفي سنة 831هـ/1427م . انظر/ الونشريسي : **الوفيات ، مصدر سابق** ، ص88 ؛ ابن مريم : **مصدر سابق** ، ص201 ؛ التنبكتي : **كفاية المحتاج ، مصدر سابق** ، ج2 ، ص 131 .

(3) المازوني : **مصدر سابق** ،ج2 ، ورقة 44 وجه.

(4) ابن خلدون : **مصدر سابق** ،ج6 ، ص103.

أ- الأراضي الموات(*) :

وهي من مكونات الأملاك التابعة للدولة ، ميزتها أنها بور[1] وهي التي لم تكن ملكا لأحد، ولا حقا خاصا له، كما يدخل في حكمها الأرض المعطلة المملوكة التي عطلها مالكها لمدة تضر باقتصاد المسلمين[2]، وحكم هذه الأرض أنها لمن أحياها، يمنحها الحاكم من أجل استصلاحها، فتُقْطَع وتُمَلَّك به وتنزع بالإهمال[3]، تشجيعا من الشرع على الزراعة والعمل والإنتاج.

واوردت النوازل حالات تصبح فيها اراضي الموات حيازة وملكا لصاحبها الذي احياها وتعرف بالأرض الموظفة(*) ، ويبدو انها انتشرت في المغرب الادنى زمن الحفصيين باسم ارض الجَزَاء حيث يذكر البرزلي هذا النوع فيقول " أما ارض الجزاء عندنا بتونس شراء الارض بشرط اداء قدر معلوم عليها في كل مدة معلومة"[4] ، وجاء في كتاب شرح حدود ابن عرفة " ان ارض الجزاء هي التي وضع عليها قدر معلوم حين احيائها "[5]، أي من كان يضع يده عليها عند إحيائها ، باعتبار ان إحياء الموات بإذن الإمام[6] ، خاصَّةً في الأماكن التي فُتحتْ عُنوةً والمناطق المجاورة

(*) الموات مشتق من الموت وهو عدم الحياة وهي الارض الخراب التي ليس لها مالك ولا بها ماء ولا عمارة ولا ينتفع بها. انظر/ القرافي: **الذخيرة** ، تح : سعيد اعراب ، دار الغرب الاسلامي، بيروت ، 1994، ج6، ص148؛ برهان الدين ابن مُفْلِح : **مصدر سابق** ، ج5، ص176 ؛ الماوردي : **مصدر سابق** ، ص264؛ ابوبكر الكشناوي: **اسهل المدارك** ، المكتبة العصرية ، لبنان ، 2005 ، ج3، ص42.

(1) المازوني: **مصدر سابق**،ج2 ، ورقة 44 ظ.

(2) محمد حسن ابويحي : **ملكية الاراضي في الشريعة الاسلامية ابان الفتوحات الاسلامية** ، دار يافا العلمية ، الاردن ، 2011، ص73.

(3) الونشريسي: **مصدر سابق**،ج5 ،ص117 ؛ القرافي : **مصدر سابق**،ج6 ، ص153.

(*) مصطلح الوظيف يعني قديما الضريبة ، بمعنى أن الأرض التي فرضت عليها رسوم أو ضرائب من قبل الحاكم تدعى الأرض الموظفة ويذكر المازوني في الدرر خلال فترة ضعف الدولة الزيانية مسألة عن" اهل قرية استولى عليها بعض الاعراب ويطالبون اهلها بوظائف شتى كغرائم الجنات ووجايب الحرث، يوظفون على الرجل كل سنة...ويعطي الوظيف الذي عليه". انظر/ المازوني: **مصدر سابق**، ج1، ورقة 496 و.

(4) البرزلي : **مصدر سابق** ، ج3، ص28.ذكر في المعيار ان الجزاء كراء.انظر/ الونشريسي : **مصدرسابق** ، ج5 ، ص38.

(5) الرصاع : **مصدر سابق** ، ص355.

(6) البرزلي : **مصدرسابق** ، ج3 ، ص29 ؛ ج4 ، ص307.

للأراضي المستغلة القريبة من العمران والآهلة بالسُّكان[1]، أمَّا غير ذلك فلا يشترط للإحياء التَّرخيص من السلطان[2].

وقد تضمنت كتب النوازل مسائل متعددة حول هذه الاراضي وفي كيفية استغلالها ومنها ما افتى فيها الفقيه ابو الفضل راشد الوليدي واجاز بيع الانقاض القائمة على قاعة مستأجرة الى تمام المدة المستأجرة في مسألة " قوم لهم قاعات وعليها انقاض لأناس شتى، ويريد من له الانقاض بيعها على ان تبقى مقامة على القاعة المذكورة الى ان تنقضي مدة استئجارها هل يجوز ذلك ام لا ؟ وهل ان باع الانقاض يسقط عنه الجزاء؟ وهل يجوز بيع القاعة مع الجزاء الذي عليها؟"[3]، ويفهم من نص النازلة جواز بيع وشراء ارض الجزاء وهو ما صرح به الرصاع في شرحه[4] ، واكد الفقهاء ان ارض الجزاء حيازة تبيح استغلال الأرض بالزراعة والغرس في ظل حماية السلطان لها من ذوي الفساد من أهل الإغارة وغيرهم من الطُّغاةِ ، ويقدم الحائز مبلغ الجزاء على أقساط معلومة للسلطة الحاكمة ، ومقابل استفادته وحصوله على براءة بذلك[5]، كما يدفع الخراج المقدر عليها[6]، ودام ذلك فترة قوة الدولة ، وفي ظل تراخي قبضة الدولة في العصر الحفصي تحولت أرض الجزاء إلى التملك والتحبيس وتقديمها مُهوراً للنِّساءِ[7].

وفي مسائل اخرى وردت في المعيار حول ارض الوظيف تتحدث عن انتقال الضرائب من البائع إلى المشتري أومن السلف إلى الخلف ، حيث تكون بعد إبرام التصرف القانوني وليس قبله [8]، أو حول الاختلاف في من يدفع ضريبة الوظيف بين البائع والمبتاع لأرض عليها وظيف[9] ، وفي حالات عدم شرعية حيازتها كالذي "

(1) المازوني : **مصدرسابق** ، ج2 ، ورقة 48 و.

(2) الماوردي : **مصدرسابق** ، ص264 ؛ القرافي : **مصدر سابق** ، ج6 ، ص156؛ الونشريسي : **مصدر سابق** ، ج5 ، ص117 .

(3) الونشريسي : **مصدرسابق** ، ج6 ، ص463.

(4) الرصاع : **مصدرسابق** ، ص355.

(5) البرزلي : **مصدر سابق** ، ج3 ، ص29؛ ج5، ص292؛ المازوني: **مصدر سابق** ، ج2 ، ورقة 70و ؛ لقد تطرق احد الباحثين الى كيفية استفادة اصحاب الاراضي من براءة الحيازة لأراضي الجزاء بعد تسديد مصاريفها . انظر/ محمد حسن : **مرجع سابق** ، صص317-318.

(6) الونشريسي : **مصدر سابق** ، ج6 ، صص465،466.

(7) البرزلي : **مصدر سابق** ، ج3 ، ص28؛ ج5، ص376.

(8) الونشريسي: **مصدر سابق** ،ج6 ،ص102.

(9) البرزلي : **مصدر سابق** ، ج3 ، ص34.

باع حقلا من ارضه الموظفة على الحرية ورد جميع الوظيف على ما بقي من ارضه ، فأجاب الفقيه بانه لا يجوز الا ان يلتزم المبتاع من الوظيف بقدر الحقل من الارض الموظفة"[1]، وفي هذا الصدد سئل ابن لب عن مسألة " الكروم المجزأة هل يجوز بيعها ؟ لان ارضها للسلطان والغرس للغارس فيها وعليها وظيف للسلطان"[2]، وفي مسألة سئل فيها الفقيه محمد بن مرزوق عن "الجنات التي عليها الوظيف المسمى بنصف الاثمن يدفع كل سنة لمتولي ذلك من العرب او العمال فهل يجوز شراء هذه الاملاك على ان يتولى المشتري دفع هذه الوظيف ، فأجاب : الظاهر في مسألة الجنات انها من المغارسة وان النصف لبيت المال ، وانما اسقط الثمن مكان المساقاة وعلى هذا فلا اشكال والبيع جائز والشفعة ثابتة"[3].

كما وردت ارض الموات في النوازل عند استغلالها باسم أرضُ الحِكْر(*)وهي مرحلةٌ تسبقُ الإحياءَ ، ويُطلقُ عليها بعضهم (الحجر والتحجير)[4]، وهي أرض ملك الدولة تكريها لمنْ في يده ، وخراجها اقل من ارض الجزاء ، ويحدد الفقهاء سقفاً زمنياً للتَّحجير بثلاث سنوات وإلا فهي لمنْ أحياها [5]، وفي الغالب كانت المراعي ضمن هذا النوع[6]، ولا يُمكن لمنْ في يده أرضُ الحِكْرِ أن يتصرَّفَ فيها ، وعند التَّنازُلِ عنها يكتب في عقد بيعها أنَّ المباعَ هو الأنقاضُ (المغروسات والمباني التى على الأرض) [7] أي يستطيع صاحبها ان يرفع يده عنها بعوض ، لأنَّ الأرض ليست مملوكة له ، وهي لا تُورَّثُ ، ويُمكنُ تحويل صفتها من أرض حكر إلى أرض جزاء والتصرف فيها بأكثر حرية بعد ان يدفع صاحبها مبلغ اضافي معلوم من ثمنها عاجلاً وتقديم الآجل على أقساط معلومة ،

(1) البرزلي : **مصدر سابق** ، ج3 ، ص33.
(2) الونشريسي : **مصدر سابق** ، ج6 ، ص465.
(3) المازوني: **مصدر سابق** ، ج1 ، ورقة510ظ .
(*) الحِكْر هي ارض محيطة بالعمران وعمرت مساكن وبساتين وربما انقضت مدة اجارتها وقضت الحال واستمرارها بأيدي اربابها واخذها بالأجرة عنها على ما تقرر في الاول ، فالحكر يطلق على الارض المملوكة للدولة والمؤجرة منفعتها للمنتفعين بها . انظر/ محمد عمارة : **مرجع سابق** ، ص175.
(4) التحجير هو ضرب حدود حول الأرض التي يراد إحياءها . انظر/ ابن عرفة : **مصدر سابق** ، ج8 ، ص 395 ؛ الماوردي : **مصدر سابق** ، ص265 ؛ على الخفيف : **مرجع سابق** ، ص251.
(5) القرافي : **مصدر سابق** ، ج6 ، ص155.
(6) المازوني: **مصدر سابق** ، ج2 ، ورقة47و.
(7) البرزلي : **مصدر سابق** ، ج3 ، ص30؛ الونشريسي: **مصدر سابق،** ج6 ، ص328.

وتعديل خراجها إلى خراج الجزاء[1] ، أو يُسقطُ السُّلطانُ نصيبَ أحدِ الملاَّكِ من الخَرَاجِ[2] ، ويري احد الباحثين أن الجزاء والحكر هو نوعٌ من الضرائب ، وليس نوعاً من أنواعِ الملكية[3] ، وهو ما اكدته شهادة الجزنائي على انها مال يؤديه المستفيد في مدينة فاس على ارض لا يملكها[4]، وربما تطورت ارض الجزاء وتحولت إلي حِيازَةٍ مُؤقَّتة بعد ان يتمَّ التَّنازُلُ عنها ، وفي هذه الحالة تعرف بالأرض الحرة التي لا تلزم فيها الا الزكاة ، وان زرع ما لا زكاة فيه او غرس فلا يلزمه شيء مثل ارض الحريرية بتونس[5] ، وهو مظهر يدل على التحول التدريجي في كيفية استغلال الاراضي الزراعية ، كما تدل نصوص النوازل على اهتمام الحكام بعملية احياء الاراضي واستصلاحها من اجل تنمية الانتاج الزراعي من جهة ، وزيادة مداخيل بيت المال وموارده من خلال هذه الضرائب من جهة اخرى.

ب- أرض الظهير :

هي الأرض التي كانت تقطع من طرف السلاطين والحكام لبعض القبائل او بعض الافراد ممن يؤدون خدمات لهم ، ويبدو من نصوص النوازل ان هذه الاراضي هي اكثر الاراضي انتشارا في المغرب الادنى حيث يذكر البرزلي أن " ارض تونس في كتاب الزكاة ارض ظهير لا ملك في رقبتها وانما فيها الانتفاع خاصة ، لا يجوز بيعها ولا تقسيمها الا بإذن الامام ...وكلما تعددت الملوك وجب تحديدها لمن هي في يده ، ولا ينتفع بها الا من جددت له ويختص بها من كتبت له لا يدخلها غيرهم ولا ورث فيها "[6] ، ويواصل شهادته في هذا السياق ليؤكد ان الارض بتونس ارض غير مملوكة[7]، وهي الأرض التي لا ملك في رقبتها ، وإنَّما فيها انتفاعٌ فـ " الظهير في افريقية انما هو اعطاء منفعة لا اعطاء

(1) البرزلي : **مصدر سابق** ، ج3 ، ص29.
(2) البرزلي : **المصدر نفسه** ، ج4 ، ص271.
(3) برانشفيك : **مرجع سابق** ، ج2، ص199.
(4) الجزنائي: **مصدر سابق** ، ص26.
(5) البرزلي : **مصدر سابق** ، ج3 ، ص30.
(6) البرزلي: **المصدر نفسه** ،ج3 ، ص29.
(7) **المصدر نفسه** ،ج3 ، ص30.

رقبة"(1) وهو ما يُسمَّي بإقطاع الانتفاع أو المنفعة ، وهو ما يسمح للمستفيد من الاقطاع ان يستعملها ويستغلها من دون التصرف بها ، كما تحمل كلمة الظهير الوثيقة التي يمنحها الحاكم للمستفيد كدلالة بأنها اراضي موجهة للاستغلال(2).

وعلى العموم لم يقتصر انتشارها على افريقية لان مسائل اراضي الظهير تكررت في نوازل المازوني والونشريسي مما يؤكد انتشارها بشكل واسع في بلاد المغرب، وتثبت نازلتين اوردهما المازوني طبيعة هذه الاراضي: الاولى عن " رجل مات وعليه دين وترك ارضا من بلاد السلطان التي اخذها العرب كما علمتم اخذ العرب وبيده ظهير من قبل السلطان بتلك البلاد فهل يؤخذ ما عليه من الدين منها ام لا؟ إذا زعم الغريم ان لا يأخذها أحد حتى يقضي دينه؟ فأجاب الارض التي يعطي الامام للجند من عرب وغيرهم انما الاعطاء بين امتاع ينقطع بنقل الامام ذلك عن الاخير او بموت المعطى اما بنقل ذلك الى الغير وعلى الوجهين فليس لأرباب الديون أن يأخذوا من غلة الارض عن دين الميت الا ان تكون الغلة قد وجدت لمديانهم قبل موته"(3)، والثانية " والذي جرى به العمل عندنا وأفتى به شيخنا الامام وغيره ان اراضي الظهاير التي ذكرت روجعت نصها او ابلغ منها انما تقطع امتاعا لا تمليكا ، ويحكيه عن شيخه ابن عبد السلام وحكاه الشيخ ابو الربيع المزروعي انه جرى معه هذا الخبر وهو انه مات ابوه قبل جده وله مواضع بالظهير فجاء عمومته فجدد لهم الظهير فقال امش واجعل اسمك معهم فقلت مالي شيء لان ابي مات قبل والده ، فقال ليس لجدك شيء وانما هو بحسب ما يعطيه له لا يجوز ان يأخذ منه هذا ويعطيه لهذا ولا يجوز فيها بيع ولا شراء ولا رهن ولا شفعة واذا مات من اعطيت له يوقف الانتفاع بها على اذن الامام يقطعها له او لورثة الاول ، وكذلك اذا فقد الامير المعطي افتقر في تجديدها الى الإمام الذي يوقف بعده وكل ما يشترى] [من عندنا من ارض المغرب ... ويجوز للإمام ان يأخذ من قوم ويدفعها لآخرين او لبعض من كانت لهم او لورثتهم وهذا شأنها اليوم عندنا"(4).

ونستنتج من هذين النصين ان ارض الظهير هي الارض التي منحها الامام للجند من عرب وغيرهم ، وانها إنما العطاء فيها امتاع ينقطع بنقل الامام عنه الى غيره ، وهذا النوع من الاراضي كان يعطى عادة مقابل نسبة

(1) البرزلي: **مصدر سابق** ، ج3 ، ص29؛ ج5 ، ص375.

(2) برنشفيك : **مرجع سابق** ، ح2 ، ص189؛ محمد حسن : **المدينة والبادية** ، **مرجع سابق** ، ص309.

(3) المازوني: **مصدر سابق**،ج2 ، ورقة 45 و.

(4) المازوني: **المصدرنفسه** ، ج2 ، ورقة 45 ظ، 46 و .

من المحصول او دفع مبلغ محدود من المال على ان تبقى الارض للسلطان يسترجعها متى شاء واذا تركت دون استغلال فإنها تسترد وتمنح لغيره من المستفيدين .

كما تكرر ذكر هذا النوع من الاراضي في المعيار حيث يعرض الونشريسي جواب ابن عرفة عن الاراضي التي منحت للأعراب انها " تقطع امتاعا لا تمليكا "[1]، وجاء في مسألة اخرى عمن " اقطعت له ارض ثم مات فخلفه ورثته فجرد ظهيرها من امام اخر"[2]، وكان جواب الفقيه قاسم العقباني عن إقطاع الامام للأراضي "انما يعطيها في العادة امتاعا لا تمليكا"[3].

والمطلع على هذه النصوص يمكنه حصر الفئة المستفيدة من هذه الاقطاعات والمتمثلة في رجال الجيش بكل فئاتهم على اساس منحها كرواتب للجند الذين كانوا يتولون زراعتها شراكة مع طرف ثان، او يعمدون الى استغلالها بكرائها للمزارعين بقيمة مالية معلومة كانت تدفع زمن الصيف[4]، وتختلف اراضي الظهير الممنوحة للجنود من حيث قيمتها ومساحتها حسب رتبهم الاجتماعية من قادة الى صغار الجنود.

فتذكر نازلة سئل فيها الامام احمد القباب "عما بأيدي الجند من اراضي فأجاب ان الأراضي التي لا يعلم لها مالك واعطاها السلطان جنديا بان اعطاها له على القيام باهل الكفر وحفظ بيضة المسلمين وقتال اهل الفساد والبغي جاز له اخذ ذلك"[5]، فهي منحة يعطيها السلطان مقابل ولائهم وحمايتهم للدولة ، وغالبا ما كانت هذه الاراضي تستغل بالكراء حيث جاء في نازلة أن " ارض المخزن يقطعها السلطان لبعض اجناده امتاعا فيأتي قوم ويغرسون فيها ... والعادة جارية ان السلطان يحب من يعمر الارض بالغراسة ولا ينكر ذلك على من يفعله فيبقى الغارس ينتفع بجنانه ويبيعها ان اراد

---

(1) الونشريسي : **مصدر سابق**، ج9، ص73.
(2) الونشريسي : **المصدرنفسه** ، ج9 ، ص73.
(3) **المصدر نفسه** ، ج5 ، ص99.
(4) المازوني: **مصدر سابق** ،ج2 ، ورقة 25ظ.
(5) المازوني : **المصدرنفسه** ، ج2 ، ورقة 46 و.

ويهبها ويتصرف فيها تصرف المالك ، فهل للمقطوع له الارض ان ينتزع الجنة من يد من اغترسها ؟ ويملكها بإرث او شراء او غير ذلك، محتجا بان منفعة الارض له والغارس لم يستأذنه في ذلك "[1].

حيث كان إقطاع الظهير وسيلة لتقريب القادة والجنود لتوطيد الحكم واستمرت من حاكم لأخر في الاقاليم الثلاثة لبلاد المغرب، وقد يلغي الحاكم اقطاعات من سبقه ويعترف لمالكه حسب درجة الولاء والتأييد، وبالتالي فإقطاع هذا الملكيات يكون مقابل خدمات عسكرية، وكانت هذه الاراضي تستغل في معظم الاحيان عن طريق كراءها لعوام الناس من الرعية حيث تذكر نازلة "هذه الأراضي التي يكتريها الرعية من القياد وعمالهم هل يباح لاحد ان يأخذ من ارض اخرى غير ما اكترى ليحرثه خفية عن القايد"[2].

كما اقطع حكام بلاد المغرب أراضي الظهير ومنحوها للقبائل العربية محاولة لكسبهم واتقاء شرهم ، حيث يذكر المازوني مسألة سئل فيها الامام ابو الفضل العقباني "عن ارض معروفة بأناس ومنسوبة اليهم قديما وحديثا ينتفعون بها بالحراثة وغيرها ، ويؤدون خراجها للامام الخليفة ، ثم ان الامام مَلَّكَهَا لرجل من شيوخ العرب لما رأى فيهم من المصلحة تمليكا مطلقا ، والارض المذكورة مشتملة على محروث ومعطول"[3]، واورد البرزلي عن الاراضي التي "اعطاها السلطان للعرب بالظهير لأخذ حكرها او عشرها"[4]، وفي هذا السياق تذكر المصادر التاريخية ان السلطان ابراهيم بن ابي زكرياء الحفصي[*]أول من منح أراضي الظهير من الأجزاء الغربية من بلاده للقبائل العربية[5]، ويواصل صاحب كتاب العبر الحديث عن إقطاع الحفصيين أراضي الظهير فيذكر أن المستنصر الحفصي قد منح أراضي شاسعة من

---

(1) المازوني : **مصدر سابق** ،ج2 ، ورقة 44 و.

(2) **المصدر نفسه** ، ج2 ، ورقة 47 ظ.

(3) المازوني: **مصدر سابق** ، ج2 ، ورقة 44 ظ.

(4) البرزلي : **مصدر سابق** ،ج5 ، ص376.

(*) هو أبو إسحاق ابراهيم بن أبي زكريا سابع سلاطين الدولة الحفصية ، دامت فترة حكمه من سنة 678 هـ، الى ان خلع سنة 681 هـ ، تميز عهده بالضعف والفوضى . انظر/ ابن قنفذ القسنطيني : **الفارسية ، مصدر سابق** ، صص137-141 ؛ الزركشي : **تاريخ الدولتين الموحدية والحفصية ،** ط2 ، تح : محمد ماضور ، المكتبة العتيقة ، تونس ، 1966، ص43.

(5) ابن قنفذ القسنطيني: **الفارسية ، مصدر سابق** ، ص138 ؛ الزركشي : **مصدر سابق** ، ص43.

مدينة مقرة وبلد اوماش لبني توجين بعد ان سيطر على المسيلة[1]، واعطى الفقهاء شرعية ما يأخذه العرب من اراضي الظهير إذا كانوا في خدمة السلطان[2] ، فكان لزعماء القبائل الحظ الاوفر في الاستفادة من هذه الاقطاعات ، ويثبت المازوني هذه الحقائق من خلال عدة نوازل منها ما سئل فيها الامام الحافظ محمد بن مرزوق عن " رجل من اعيان القبائل يعطيه السلطان ارضا ينتفع بجبايتها"[3]، وقد تُحول ملكيتها من اصحابها الأصليين وتقطع لهذه الفئة وهو ما جاء في نازلة أخرى عن " ارض معروفة لأناس جردهم منها الامام وملكها لرجل اخر من شيوخ القبائل"[4]، وفي مسألة اخرى بعد ان تنتزع اراضي الظهير من مستغليها " ثم ان السلطان انعم هذه الارض على بعض امراء العرب"[5].

ويستفيد من هذه العطايا حتى المقربون من اشياخ العرب حيث تذكر نازلة عن "رجل كان رسولا بين بعض اشياخ العرب وبين السلطان، أعطاه السلطان ارضا ينتفع بها فكانت بيده مدة ثم ان الرجل تاب عن خدمة هذا الشيخ، فاراد الشيخ انتزاع هذه الارض من يده محتجا عليه فيها بأن السلطان ما اعطاها الا من اجلي"[6].

ويظهر من خلال هذه النصوص ان المستفيدين من هذه الاراضي القبائل والأعراب والافراد الذين لا ينتمون للأسرة الحاكمة التي سماها احد الباحثين بالأرستقراطية العربية[7] ، وهو ما تثبته المصادر التاريخية وكتب الرحالة المعاصرة لفترة الدراسة حيث يذكر ابن خلدون منح السلطان الزياني ابوحمو موسى سنة760هـ/1358م اراضي واسعة بضواحي تلمسان لعرب المعقل الذين كان لهم الفضل في استرجاع ملكه و انتصاره على المرينيين[8]، ويضيف صاحب بغية الرواد الاقطاعات الكثيرة التي منحها الحاكم نفسه سنة 770هـ/1368م لزعماء عرب

---

(1) ابن خلدون : **مصدر سابق** ، ج6 ، ص422.
(2) الونشريسي : **مصدر سابق**، ج1، ص378؛ ج6 ، ص98.
(3) المازوني : **مصدر سابق** ، ج2 ، ورقة 38 ظ.
(4) المازوني : **المصدر نفسه** ،ج2 ، ورقة 46 ظ.
(5) **المصدر نفسه** ، ج2 ، ورقة 46 ظ.
(6) **نفسه** ، ج2 ، ورقة 67 و.
(7) القادري بوتشيش : **اثر الاقطاع في تاريخ الاندلس السياسي** ، مطابع منشورات عكاظ ،الرباط ،1992، ص81.
(8) ابن خلدون : **مصدر سابق** ،ج7 ، ص166.

المغرب من اولاد حصين والعمارنة والمنبات لكسب موقفهم في حربه ضد خصومه(1)، ويذكر الوزان قبيلة حسين التي اقطعها ملوك بني مرين اراضي وقرى كثيرة لما قدموه من عون ودعم لدولتهم(2)،ويواصل حديثه عن سيطرة هذه القبائل على الاراضي المحيطة بمدينة سلا كيف اقطعت لشيوخ العرب من طرف امراء بني مرين في اخر عهدهم(3) ، ويذكر التجاني في هذا الصدد اراضي الظهير الواسعة التي منحت للعرب من اراضي طرابلس بعد ضعف السلطة ونفوذ العرب على المنطقة فيقول: "ولم تزل العرب حاقدة عليهم الى ان ضعف الامر وتمكنوا من الدولة وطلبوا من الحاكم اخذ هذه الاراضي بظهير فأعطيها "(4)، ويواصل عرض شهادته حول استفادتهم من هذه الاراضي المحيطة بمدينة طرابلس فيذكر ان هذا الموضع اقطع لبعض العرب(5).

والملاحظة الملفتة للانتباه عن هذا النوع من الاراضي التي كانت تمنح لهذه القبائل العربية انها ساعدتهم على الاستقرار واحترافهم للنشاط الزراعي بدلا من قطع الطرق والعيش على الحرابة والاعتداء على الغير، وهو ما تضمنته نازلة تثبت هذا الموقف أوردها صاحب الدرر عن "موضع كان خاليا وهو في قارعة الطريق وكان القبائل الموالون له يقطعون فيه على المسافرين يجلسون فيه للحرابة...حتى لا يقدر احد على جوازه ، ثم ان مرابطا من مرابطي العرب له جهة وقدرة نزل فيه ، وعمل فيه عمارة كبيرة قَصْدَ قَطْعِ تلك المفْسَدَة ، فقطعها وصار الموضع المذكور مأوى للمسافرين والمشاة وأمثالهم حتى لا يخافهم أحد ، وانتشرت في احواز الموضع المذكور حرثات وعمائر وبنوا فيه سوقا"(6)، وتبعا لذلك يظهر دور الفقهاء الكبير في إعطاء شرعية امتلاكهم لهذه الاراضي من خلال تشجيعهم عملية التعمير واحياء الاراضي وحماية الدولة واجتنابها الاضطرابات(7).

---

(1) ابن خلدون : **بغية الرواد ، مصدر سابق** ،ج2 ، ص212.

(2) الوزان : **مصدر سابق** ،ج1 ، ص55.

(3) الوزان : **المصدر نفسه** ، ج1 ، ص210.

(4) التجاني : **مصدر سابق** ، ص217.

(5) التجاني : **المصدر نفسه** ، ص237.

(6) المازوني : **مصدر سابق،** ج2 ، ورقة 84و.

(7) الونشريسي : **مصدر سابق،** ج1، ص378.

كما تثبت هذه المعطيات استفادة رجال الدين من المرابطين واشياخ الزوايا الموالين للسلطة الحاكمة من هذه الاقطاعات حيث تذكر كتب النوازل الكثير من المسائل المرتبطة بحيازة هذه الفئة على اراضي الظهير، ومن المسائل التي تثبت اقطاع اراضي الظهير لرجال الدين ما سئل فيها الفقيه ابن عرفة عن " رجل من الصلحاء ساكن في بلاد الساحل وبنى به زاوية واشتهرت بخير في البلد المذكور واخرج ظهيرا فيه باسمه واسم ابن اخيه ثم انتقل الى القيروان وبنى بها زاوية وخلف في الاولى ولده فقام مقامه فيه واخرج ظهيرا على نحو ما كان لأبيه ...، فأجاب ان الظهير في افريقية انما هو اعطاء منفعة لا اعطاء رقبة" (1)، وكانت تمنح هذه الاراضي لشيوخ الزوايا او لذويهم بغرض التبرك بهم والقيام بشؤون الزاوية وعمارتها ، وهو ما تضمنته نازلة اوردها المازوني حدثت في تلمسان عن" جماعة من ذرية رجل صالح حرر لهم عشرة ازواج من ارض المخزن بسبب صلاح ابيهم ثم ان هذه الجماعة اقتسموا هذه الازواج ...فكان جواب الفقيه ان ما حرر لهم من اجل التبرك بزاوية الشيخ وبقصد عمارتها والقيام بمقاصدها من الوظائف المخزنية ويكون كالمال الموقوف يقسمونه على المفاضلة ...بأحوال الزاوية قسمة انتفاع لا قسمة تمليك"(2)، وهي موافقة لما اجاب عنه الفقيه ابوعلي منصور الزواوي(*)في المعيار لحكم ما يعطيه الملوك والحكام للزوايا وابناء الصالحين(3).

ونظرا لنفوذ رجال الدين واستفادتهم من إقطاعات شاسعة واستبدادهم بها تذكر نازلة عن " مرابطين كانوا جبابرة قبل ذلك وبأيديهم اراضي كثيرة اقطعهم السلطان اياها"(4) وهو ما يعكس سلطتهم ومكانتهم عند حكام بلاد المغرب للأقطار الثلاثة طيلة القرنين الثامن والتاسع الهجريين محاولين بذلك كسب ودهم واقطاعهم اراض وعقارات واسعة (5).

(1) البرزلي : **مصدر سابق** ، ج5 ، ص375 ؛ الونشريسي: **مصدر سابق**،ج7 ،ص334.

(2) المازوني: **مصدر سابق** ،ج2 ، ورقة 31 و.

(*) نزيل تلمسان ومن علمائها الكبار توفي بعد سنة770هـ. انظر/ابن مريم : **مصدر سابق**، ص292 ؛ التنبكتي: **نيل الابتهاج** ، **مصدر سابق**، ص611.

(3) الونشريسي: **مصدر سابق**،ج6 ، ص171.

(4) المازوني : **مصدر سابق** ، ج2 ، ورقة 48 ظ.

(5) البرزلي: **مصدر سابق** ،ج1 ، ص495.

ورغم هذه النصوص الفقهية التي افتى فيها الفقهاء في عدم ملكيتها الا ان الكثير من اصحاب هذه الاراضي لم يحترموا هذه الاحكام ولم يلتزموا بها ، حيث تدل الكثير من النوازل على بيعها او منحها كمهور للنساء في الزواج[1]، وغالبا ما يكون السبب طول المدة[2]او بموافقة الحاكم حيث جاء في نازلة " يقطع السلطان الاراضي الخراجية التي كان ينتفع بها المزارعون الى شيوخ العرب ويقومون بتمليكها لهم"[3]، ونجد الفقهاء قد تغاضوا عن الحالات التي ملكت فيها الاراضي بطرق غير رسمية اجتنابا للفتنة ومراعاة للمصلحة العامة ، وفي سياق هذا القضية يصرح البرزلي ويقول : "الصواب الا ينظر فيه ولا يتعرض له لان في ذلك فتح لباب المفسدة بالبحث في اموال الناس"[4]، وكثرت حالات اراضي الظهير التي لم يلتزم اصحابها بأحكامها الفقهية في بلاد المغرب وساعد على ذلك كثرة الاضطرابات السياسية المتعاقبة وغياب استظهار وثائق الحيازة او بينة تثبت وضعية الارض[5]، ويظهر دور الفقهاء جليا في تسوية هذه الحالات في حماية حق المالك الفعلي للأرض ، وشجعوه على الاستثمار والتنمية ، وفي حالة ظهور المالك الشرعي عليه ، يُلزمونه بتسديد قيمة الغرس والسقي وكل الاتعاب التي ارتبطت بفلاحة الارض[6].

ولقد ساعدت الظروف التاريخية من حروب اهلية وصراعات عسكرية بين الامارات الثلاثة (الحفصيين والزيانيين و المرينيين) على انتشار اراضي الظهير ، وعلى مُصادرة الحكام لهذا النوع من الاراضي ، وهو ما جعلها تتغير من مستغل لأخر[7] ، وتشير بعض النوازل الى وجود إقطاع انتفاع في إفريقية حاول بعضهم أن يجعله إقطاع تمليك عن طريق تجديد الورثة ظهير الإقطاع من ولي الأمر[8] ، وقد تتحول هذه الاراضي الى ملك حين تضعف

(1) البرزلي: **مصدر سابق** ،ج3 ، ص30.
(2) **المصدر نفسه** ، ج3 ، ص81.
(3) المازوني : **مصدر سابق** ، ج2 ، ورقة 34 ظ.
(4) البرزلي: **مصدر سابق** ،ج3 ، ص53 ؛ الونشريسي : **مصدر سابق**،ج6 ، ص98.
(5) برنشيفك : **مرجع سابق** ، ج2 ، ص186.
(6) برنشفيك : **المرجع نفسه** ،ج2، ص187.
(7) الونشريسي: **مصدر سابق** ،ج7 ،ص334.
(8) البرزلي : **مصدر سابق** ، ج4 ، ص458.

الدولة وتعجز الخزينة عن دفع رواتب الجند ، فيسيطر الجند على هذه الاراضي ويملكونها عنوة خلال فترة الازمات وتعجز الدولة عن استرجاعها[1].

ج- الأرض القانونية:

ويندرج مصطلح الأرض القانونية كثيرا في كتب النوازل المعاصرة للدراسة باعتبارها من أراضي الدولة التي يقطعها الحاكم للأفراد مقابل خدمة يقدمونها للدولة ، ويتميز إقطاعها انه إقطاع تمليك تصير الأرض بموجبها ملكية خاصة يحق لصاحبها حرية التصرف فيها[2]، وتثبت هذه الوضعية ما جاء في المعيار من خلال مسألة طرحت على الفقيه محمد بن مرزوق عن "بيع ارض القانون وإرثها فأجاب العادة جرت ببيع الأرض القانونية بالمغرب وإرثها ، والظاهر من حالها أنها مملوكة"[3]، فكانت تباع وتشترى وتورث ، وكانت تتم عملية البيع والشراء او انتقال حيازتها للغير بتقديم الوثائق والرسوم التي تثبت ملكيتها[4]، ففي نازلة سئل فيها الامام ابو الفضل العقباني " ان رجلا اشترى ارضا من اراضي القانون فاحتوت على اشجار شتى وعلى بياض ، وعلى خربة دار ،وغرس فيها انواع الغراسات من الزيتون والتين والعنب"[5]، وغالبا ما يقطعها الحاكم الى المقربين اليه من ذوي المكانة العلمية حيث جاء في نازلة " عن ارض من اراضي القانون انقرض اهلها فأعطاها السلطان لعالم فاستغلها مدة ، ثم طلب شيخ الوطن السلطان فحبسها على مسجد فهل يمضي التحبيس او تكون للعالم ؟ فأجاب : بان الحبس ماض مالم يوجد على ما يدل على وقف او تمليك"[6]، كما يتضح لنا من خلالها ان ارض القانون اذا لم يعلم مالكيها فان للسلطان حق التصرف فيها واقطاعها للغير، الذين كانوا في معظمهم من العلماء ورجال الدين ، وفي هذا السياق نستحضر ما ذكره صاحب المناقب المرزوقية عن اقطاع السلطان الزياني ابوحمو موسى ارض بالقرب من تلمسان وملكها لابني الامام ابي زيد عبدالرحمن واخيه ابي موسى

---

(1) برانشفيك : **مرجع سابق** ،ج2 ، ص194.

(2) - Kably,M : **société, pouvoir et religion au Maroc a la fin du moyen- âge** ,Maisonneuve et Larose ,paris,1986,p197.

(3) الونشريسي : **مصدر سابق** ،ج5 ، ص97 ؛ ج9، ص73.

(4) محمد حسن : **المدينة والبادية ، مرجع سابق** ، ص338.

(5) المازوني : **مصدر سابق** ، ج2 ، ورقة 16 ظ.

(6) المازوني : **المصدر نفسه** ، ج2 ، ورقة 60 و.

عيسى وبقي هذا الاقطاع لورثتهما[1]، فكانت هذه الاجراءات من اجل تقريب العلماء وشيوخ الزوايا للسلطان وتأييدهم لسياسته وحكمه في البلاد.

ويظهر من فحوى مصادرنا والمعطيات التي رصدت حول اراضي الدولة انها كانت تمنح وتقطع للمستفيدين منها بشكلين اقطاع منفعة وتضم اراضي الظهير والوظيف التي كانت موردا ماليا لبيت المال عن طريق الضرائب والمكوس التى تؤخذ منها، واقطاع تمليك والمتمثل في اراضي القانون التي كانت تمنح صاحبها حق الملكية، وفي كلا الحالتين كان الحكام يشجعون على احيائها واستغلالها واستثمارها بغية تنشيط العمل الزراعي والرفع من انتاجه.

(1) ابن مرزوق التلمساني : **المناقب المرزوقية** ، تح : سلوى الزاهري ، مطبعة النجاح الجديدة ، المغرب ، 2008 ، ص280.

المبحث الثاني: نظام إستغلال الأراضي الزراعية.

تستثمر الأراضي في بلاد المغرب حسب حاجة الفلاح اليها والى كمية الامطار التي ينتظرها ويعتمد في العموم نظام استغلال الأراضي الزراعية والاستفادة من غلاتها على اتفاق يعقد بين صاحب الأرض وبين العامل عليها ، الذي يوثق وفق شروط تحدد كيفية استغلال الأرض وتوزيع محصولها، وتشير الكثير من النوازل الى هذه النظم المرتبطة باستغلال الاراضي الزراعية في بلاد المغرب والمتمثلة في:

1-إستغلال الأراضي الزراعية عن طريق شركة المزارعة:

من بين أكثر الطرق استثمارا للأراضي الزراعية ببلاد المغرب ، وتتضمن دفع رجل لأخر أرضه يزرعها على نصيب معلوم مما يزرع في الارض أو مما تنبته تلك الارض من غلال وثمار، ويتم ذلك عن طريق عقد اتفاق بينهما[1]تذكر فيه الأرض بحدودها ، والماشية[*] التي غالبا ما تكون(زوج البقر) ، والآلة[*]، و يحدد العقد العلاقة بين صاحب الأرض والمزارع والعمل المعهود بينهما ، وما يخرج كل واحد من الزريعة[*] و نصيب كل منهم من المحصول[2]،كما تحدد في الاتفاق مدة المزارعة التي غالبا ما تكون لمدة سنة ، ولا يمكن فسخها قبل انتهاء السنة الزراعية ، واذا اراد احد الشريكين التخلي عنها لأسباب تخيفه كمؤشرات طبيعية سيئة او ظروف تدفعه الى عقد

---

(1) محمد عمارة: **مرجع سابق**، ص529.

(*) تختلف الحيوانات المستخدمة لجر المحراث من منطقة لأخرى ففي منطقة حاحا بأقصى بلاد المغرب يحرثون بالخيل والحمير بينما انتشر استخدام الإبل في المناطق الصحراوية، وتشير الكثير من النوازل والمصادر الجغرافية المعاصرة للدراسة الى أن البقر هي أكثر الحيوانات استعمالا في عملية الحرث ببلاد المغرب. البرزلي: **مصدر سابق**، ج5، ص224؛ المازوني: **مصدر سابق**، ج2، ورقة 25 ظ ؛ الونشريسي: **مصدر سابق**، ج6 ، ص55؛ عبد الواحد المراكشي: **وثائق المرابطين والموحدين**، تح: حسين مؤنس، مكتبة الثقافة الدينية، مصر،1997، ص494؛ الوزان: **مصدر سابق**، ج1، ص97؛ ج2، صص116، 264.

(*) هي كل الأدوات والوسائل المادية التي تستعمل في عملية حرث الأرض، وتشير اغلب المصادر ان المحراث اهم هذه الأدوات وأكثرها استخداما. انظر/ الفرسطائي: **مصدر سابق**، ص446 ؛ عبد الواحد المراكشي: **مصدر سابق** ، ص494.

(*) اطلقت الكلمة على الحبوب والقطاني وذكرت أحيانا باللسان الدارج فسميت الزراريع وهي البذور المخصصة في الزراعة.انظر/محمد حسن: **مرجع سابق**، ص269.

(2) البرزلي: **مصدر سابق** ، ج3، ص408 ،427. أنظر/ الملحق 18، ص299.

مزارعة اخرى تكون اكثر فائدة(1)، ويمكن أن تمدد الفترة حسب الاتفاق بينهما (2)، ويراعى في المزارعة المساواة والعدل بين الشريكين ، وتختلف شركة المزارعة حسب مساهمة الشركاء في هذه المكونات الخمس(*) وغالبا ما تكون بالمناصفة(3)حيث يتساوى الطرفان في وسائل الإنتاج فيقدم الأول (مالك الأرض) البقر وأدوات الحرث ويساهم الثاني بالزريعة والعمل بنفسه ، ونستدل في ذلك بما اورده المازوني حول فتوى عبدالله الزواوي عن "شريكين يشتركان في الحرث على الاعتدال فإذا عينت الأرض والبقر وقيمة الطعام وأجرة الأجير التي يحرث كلها ، وقدر الزرع وعاين البقر والأرض ، وتراضيا على جزء معلوم واتفقا عليه فلا بأس بذلك"(4)، وفي مسألة أخرى اكد فيها على أن تكون المزارعة بينهما على التساوي و اعتدال حيث جاء فيها "لا تجوز الشركة في الحرث حتى يقوما (الشريكان) يعتدلا في القيمة ، وان لم يعتدلا فيما اخرجا فليرد احدهما على صاحبه ما زاد عنده وحينئذ تصح الشركة"(5).

وكانت وسائل الإنتاج تستعمل على أساس جمعها وخلطها فلا يمكن التمييز بين مساهمة طرف عن الاخر حتى يضمن المسؤولية المشتركة بين المتزارعين وتكون مواجهة العراقيل بينهما بطريقة موحَّدَة (6).

ولم تكن هذه القاعدة هي السائدة دائما بل كان ملاك الأراضي في حالات كثيرة يضطرون لعقد المزارعة دون توفر شرط المساواة والاعتدال في عناصر الشركة لحاجتهم لذلك وهو ما تثبته نازلة سئل فيها الفقيه علي

---

(1) عبد الواحد المراكشي: **مصدر سابق**، ص544 ؛ الونشريسي: **مصدر سابق**، ج8، ص158.

(2) البرزلي: **مصدر سابق**، ج3، ص419.

(*) لقد أوردت النوازل العناصر الخمس التي ترتكز عليها المزارعة وتقام وهي : الأرض ، الماشية ، الآلة ، الزريعة ، العمل . انظر/ البرزلي: **مصدر سابق**، ج3، ص424 ؛ الونشريسي: **مصدر سابق**، ج8، ص147.

(3) عبد الواحد المراكشي: **مصدر سابق**، ص536 ؛ البرزلي: **مصدر سابق**، ج2، ص106؛ج3، ص413؛ الونشريسي: **مصدر سابق**، ج8، ص176.

(4) المازوني: **مصدر سابق**، ج2، ورقة 25 ظ.

(5) الونشريسي: **مصدر سابق**، ج8، ص156.

(6) المازوني: **مصدر سابق**، ج2، ورقة 25 ظ ؛ الونشريسي: **مصدر سابق**، ج8، ص163 ؛ ابن خلف الباجي : **فصول الاحكام** ،تح : محمد أبو الاجفان ، دار ابن حزم ، بيروت ،2002 ، ص225 ؛ الفرسطائي : **مصدر سابق**، ص399.

المنجلاتي[*]عمن " اضطر لأخذ ثور من رجل ليحرث به، والأرض له والزريعة وما يحتاج اليه الزوج من الة وغيرها وليس على رب الثور الا هو والثور، وهما يعرفان الأرض وما يزرع فيها وما فيها لينا وصعبا وما يكون فيها من عمل ويكون ذلك بلفظ الشركة هل يجوز ذلك لأجل الضرورة الداعية لذلك. فأجاب يجوز ذلك على ما جرى عليه عمل الناس وان كان المطلوب لمن يريد التحري الا يفعل حتى يقع الاشتراط والتساو في كل شيء، ولكن سهل الناس في ذلك للضرورة"[1].

وفي مثل هذه الحالات تكون حصة المزارعة على أجزاء مختلفة[2] كالمزارعة على ثلث المحصول او على ربعه ، فيقدم فيها أحد الشريكين الأرض والبذر والبقر والالة والأخر العمل[3]، وفي حالات أخرى تكون المزارعة على الخُمس ، وهي أكثر حصص المزارعة انتشارا في بلاد المغرب[4]، فيخرج صاحب الارض الدواب والالة وأربعة اخماس الزريعة ويشارك الاخر بخمس الزريعة والعمل بنفسه [5]، وحسب احد الباحثين فان هذا النوع من المزارعة انحصر العمل به في بلاد المغرب دون غيرها من بلاد العالم الإسلامي[6]، وترتبط بالخصوص بزراعات القمح والشعير في أغلب الأحوال ، ولقد أظهرت كتب النوازل الكثير من الخلاف حولها والمشاكل التي نشأت عنها ، ويبدو ان قلة اليد العاملة في مجال فِلاحةِ الأرض هي التي أدت الى انتشار هذا النوع من المزارعة رغم الخلاف الفقهي حولها[7] ، كما انها مثلت أيضا تطوراً مهمّاً في علاقات الإنتاج وحافزاً اقتصادياً للعُمَّالِ الزّراعيين[8].

(*) هو علي بن عثمان المنجلاتي الزواوي فقيهاً نوازلياً من فقهاء بجاية ، مالكي المذهب ، اخذ عن الفقيه عبد الرحمن الوغليسي وصفه الشيخ عبدالرحمن الثعالبي بالامام الحافظ وعليه كانت عمدة قراءتي ببجاية ، وله فتاوي نقل بعضها في المازونية والمعيار.انظر/التنبكتي : **نيل الابتهاج** ، **مصدر سابق** ،ص332 .

(1) المازوني: **مصدر سابق**، ج2، ورقة 25 ظ.

(2) المازوني : **مصدر سابق** ، ج2 ، ورقة 25 ظ ؛ الونشريسي: **مصدر سابق**، ج8، ص155.

(3) عبد الواحد المراكشي: **مصدر سابق**، ص549؛ البرزلي: **مصدر سابق**، ج3، ص405؛ الونشريسي: **مصدر سابق**، ج8، ص152.

(4) نظر لانتشار هذا النوع من الشركة فقد خصص له احد الفقهاء مؤلفا يعرض من خلاله وضعية الخماس ودوره في هذه العملية .انظر/ ابي علي المعداني : **رفع الالتباس في شركة الخماس** ، دراسة وتحقيق رشيد قباظ ، مركز الدراسات والأبحاث الرابطة المحمدية ، المغرب ، سنة 2016.

(5) عبد الواحد المراكشي: **مصدر سابق**، ص550؛ البرزلي: **مصدر سابق**، ج3، ص417؛ الونشريسي: **مصدر سابق**، ج8، ص158.

(6) الهادي التيمومي : **المغيبون في تاريخ تونس الاجتماعي** ، شركة اوربيس للطباعة ، تونس ،1999، ص90.

(7) الونشريسي: **مصدر سابق**، ج8، ص150؛ محمد حسن: **القبائل والارياف** ، **مرجع سابق**، صص47-54 ؛كرم ادريس: علاقات الإنتاج بالمغرب من خلال نوازل الفقهاء نموذج الفلاحة ، **مجلة دعوة الحق** ، العدد252 ، الرباط ، 1985، صص77-80.

(8) محمد حسن: **المدينة والبادية** ، **مرجع سابق** ، ص412.

كما يتعدد أطراف المزارعة[1]الى ثلاثة شركاء أو أربعة كما تذكر نازلة عن رجلين بينهما ارض ، فشاركا أحدهما رجلين وعمل أحدهما البقر والالة وحصته من البذر، وعمل الثاني حصته من البذر وتولى العمل بنفسه، اما الاثنان الباقيان فانهما يملكان الأرض[2]، وقد تكون المزارعة في حالات اخرى تغييبية يتولى امرها وكيل فوضه مالك الأرض الذي غالبا ما يكون بعيدا عنها لاتمام الإجراءات اللازمة في عملية الشركة[3].

وغالبا ما تقام شركة المزارعة على اتفاق شفوي بدون عقد مكتوب، مما يسهل على الشريكين تأخير العمل والتراخي عنه ، او ربما يفسخ الاتفاق في حالة عدم التمكن من توفر شروط الشركة او في حالة القحط وانحباس المطر[4]، وينتج عن هذه الحالات تفاقم الكثير من المشاكل مما يضر دوما بأحد الطرفين وخاصة الملاك أصحاب الأراضي ، مما جعل الفقهاء يحرصون على ضرورة تقييد الشركاء المتزارعين بعقد يكون التزاما يضمن العملية[5] ويلغي التردد من قلة الإمكانيات والتخوف من الظروف الطبيعية ، حيث تؤكد عدة نوازل ان الشركة تلزم بالعقد ولا تلزم بالعمل[6].

كما انتشرت مظاهر المزارعة الفاسدة التي لا تتوفر على شروطها والتي لم يجزها الفقهاء كالمسألة مزارعة رجل ذو مكانة اجتنابا لدفع الضريبة التي سئل عنها الامام عبد الرحمن الوغليسي" عمن له ارض للحراثة ويعجز عن دفع المظالم التي ينشئها العمال على الحراثين فيشترك مع اخر ذو سطوة و وجاهة فيقول له اشترك معك في حرث ارضي على ان تلتزم لي جميع المغارم والملازم فيلتزم له ذلك ويشتركان على ذلك، ويخرج كل منهما ما ينوبه من الزريعة والة الحراثة وتكون الخدمة على صاحب الأرض"[7].

---

(1) عبد الواحد المراكشي: **مصدر سابق**، ص537.
(2) الونشريسي: **مصدر سابق**، ج8، ص141 ،165.
(3) الونشريسي: **المصدر نفسه** ، ج8، ص166؛ محمد حسن: **القبائل والارياف** ، **مرجع سابق** ، ص61.
(4) الونشريسي: **مصدر سابق** ، ج8، ص157.
(5) البرزلي: **مصدر سابق**، ج3، ص425 ؛ الونشريسي: **مصدر سابق**، ج8، ص143.
(6) البرزلي: **مصدر سابق**، ج3، ص426 ؛ الونشريسي: **مصدر سابق**، ج8، ص157.
(7) المازوني : **مصدر سابق** ، ج2 ، ورقة 26 ظ.

وبعد أن تتوفر الشروط المتفق عليها بين المتزارعين يشرع المكلف بالعمل بأول خطوة وهي حرث الأرض التي جاءت في النوازل باسم "الميّالي"(1)التي تعتبر من أسباب زيادة غلة الأرض وجودتها وان فوائدها تتعدى العام الذي حرثت له(2)، ولها وقت محدد ذكر بإسم "إبّان الحرث"(3)الذي يكون في بداية فصل الخريف بعد ان تكون الأرض قد ارتاحت خلال فصل الصيف بعد جني محاصيلها (4)، وهي الفترة التي ينتظر الفلاح فيها الامطار الخريفية الأولى ليشرع في تقليبها (5)، ويراعى في عملية المزارعة نوعية الأرض ويتعامل معها حسب نوعها ، فقد تكون بورا "ارض صلبة"(6)بحاجة الى عمل كبير لأنها لم تستغل من قبل فتنتشر فيها النباتات الضارة ، فتكون بحاجة الى ازالتها وتنقية الأرض منها(7)، ثم يقوم بتحضير الأسمدة لإصلاح الأرض وتحسين تربتها ، حيث استخدموا زبل الحيوانات واستغلوا منافعه(8) في إصلاح الأرض وتقليبها ، ودق كتل التراب الصلبة التي ذكرت باسم "الطوب" التي تظهر بعد عملية التقليب(9)، وقد يشترط في بعض نوازل المزارعة تقليب الأرض عدة مرات(10) ، وقد تكون أرض سبق استغلالها وتهيئتها فتسمى الأرض القليب وجاءت في النوازل بإسم "أرض مذللة ناعمة"(11) أو "أرض رخوة"(12)فتكون جاهزة للحرث وهي أجود أنواع الأراضي(13)، وتصبح الأرض بعد الحرث جاهزة لبذر بذور

---

(1) البرزلي: **مصدر سابق،** ج3، ص425.

(2) البرزلي: **مصدر سابق،** ج3، ص636؛ الونشريسي: **مصدر سابق،** ج8، ص169؛ ج9، ص616.

(3) البرزلي: **مصدر سابق،** ج3، ص267؛ المازوني : **مصدر سابق** ، ج2 ، ورقة 46ظ ؛ الونشريسي: **مصدر سابق،** ج6، ص55.

(4) الونشريسي: **مصدر سابق،** ج5، ص83.

(5) البرزلي: **مصدر سابق،** ج3، ص636.

(6) المازوني : **مصدر سابق** ، ج2 ، ورقة 47ظ ،48و .

(7) الفرسطائي: **مصدر سابق،** ص336 ؛ المازوني : **مصدر سابق** ، ج2 ، ورقة 44ظهر ؛ محمد حسن: **مرجع سابق** ، ص270.

(8) البرزلي: **مصدر سابق،** ج3، ص422،423،622؛ الونشريسي: **مصدر سابق،** ج5، ص24 ؛ج8، ص337.

(9) البرزلي: **مصدر سابق،** ج3، صص422-424 ؛ الونشريسي: **مصدر سابق،** ج8، ص139.

(10) البرزلي: **مصدر سابق،** ج3، ص427 ؛ الونشريسي: **مصدر سابق،** ج8، ص138.

(11) البرزلي: **مصدر سابق،** ج3 ، ص268 .

(12) المازوني : **مصدر سابق** ، ج2 ، ورقة 47ظ ،48و .

(13) ابن بصال: **مصدر سابق** ، ص57.

الحبوب التي غالبا ما كانت المزارعة على القمح والشعير(1)،حيث يذكر البرزلي أنه إذا بُذر الزرع في الأرض أن يقرأ الفلاح آية "أَفَرَأَيْتُمْ مَا تَحْرُثُون"(2) الى آخر الآية، ثم يقول : الله الزارع والمنبت والمبلغ وهو أمان لذلك الزرع من الآفات(3)، لتأتي مرحلة الحصاد والدرس ونقل السنابل إلى الأندر وتصفية الزرع (4)، كما تورد الكثير من النوازل محاصيل مختلفة تضمنتها عقود المزارعة كالفول(5) والكتان(6) والجلبانة(7) و الذرة والمقاتي(8) والقطن(9).

2-إستغلال الأراضي الزراعية عن طريق شركة المغارسة :

ساد نظام المغارسة في بلاد المغرب وهو نظام لا يختلف عن المزارعة كثيرا ، حيث تطبق هذه المعاملة على الأراضي التي تغرس بالأشجار فهي مُعاملة على مؤنة الشجر والثمرة والأرض(10)، ويشمل عقد المغارسة تسمية الشركاء المتغارسين ، الغارس (العامل) ورب الأرض ، كما يذكر فيه نوعية الأرض وصلاحيتها للغراسة(11) ، ويتضمن العقد نوع المغروسات المتعاقد عليها ، ومدة الشركة وعدد الشَّجر ، حيث يذكر البرزلي عقود محددة المدة وأخري تنتهي بإتمام الثمار(12) ، وقد يصل عقد المغارسة إلى عشر سنوات(13) ، ويوجز شروط عملية المغارسة صاحب تحفة الحكام فيذكر :

والاغْــتِراسُ جَائـزٌ لِمَـــنْ فَـعَلْ   مِمَّـنْ لَهُ البُـقْعَةُ أو لَهُ العَمَــلْ

---

(1) البرزلي: **مصدر سابق،** ج3، ص420 ؛ الونشريسي: **مصدر سابق،** ج8، ص145.

(2) سورة **الواقعة** : الآية 63.

(3) البرزلي: **مصدر سابق،** ج3، ص404 .

(4) البرزلي: **مصدر سابق،** ج3، ص427 ؛ المازوني : **مصدر سابق** ، ج2 ، ورقة 24ظ،30ظ،50و؛ الونشريسي: **مصدر سابق،** ج8، ص151.

(5) البرزلي: **مصدر سابق،** ج3، ص425؛ المازوني : **مصدر سابق** ، ج2 ، ورقة 26 وجه ؛ الونشريسي: **مصدر سابق،** ج8، ص140.

(6) البرزلي: **مصدر سابق،** ج3، ص413 ؛ المازوني : **مصدر سابق** ، ج2 ، ورقة 25 و ؛ الونشريسي: **مصدر سابق،** ج8، ص161.

(7) المازوني : **مصدر سابق** ، ج2 ، ورقة 26 و.

(8) الونشريسي: **مصدر سابق،** ج8، ص146.

(9) المازوني : **مصدر سابق** ، ج2 ، ورقة 23 و ؛ الونشريسي: **مصدر سابق،** ج8، ص145.

(10) البرزلي: **مصدر سابق،**ج3، ص371.

(11) البرزلي: **المصدر نفسه** ،ج3، ص383.

(12) البرزلي: **مصدر سابق** ،ج3، ص383.

(13) البرزلي: **المصدر نفسه** ،ج3، ص374. أنظر/ الملحق 17، ص298.

وجَازَ أنْ يُعْــطَى بِكُلِ شَجَـــرَه   تَنْبُــتُ مِنْهُ حِصَّــةً مُـــقَدَّرَه [1]

فيكون العقد على غرس الأرض شجرا كالنخل والزيتون بشرط ان يتفقا على حدود العمل ، وذلك كأن يبلغ الشجر الاثمار ، او بمدة لا يثمر الشجر قبلها ، او يتفقا على مقياس معين كقامة انسان او عدد اشبار، ولهما البقاء على الشركة بحسب نصيب كل منهما[2] ، وان يتفقا على جزء معلوم كالنصف او الثلث او جزء مسمى[3] ، وان يكون الجزء المتفق عليه عاما في الأرض والشجر بعد انتهاء العقد [4]، وهذه الوضعية تجعل الغارس يمتلك جزء من أرض شريكه .

وإذا اشترط رب الأرض على العامل أنَّ الشركة في الأرض على مواضع الشجر فقط ، فلا يجوز له أن يستغل بقية الأرض ، كأن يزرعها بقولا أو غيرها ، فهذا غير جائز ولا تصحُّ المغارسة عليه[5]، وهو ما أشار اليه ابن عاصم[6] في هذه الابيات:

والحَــــــدُّ في خِــدمَتِهِ أنْ يُطْعِمَا   ويَقَعَ القَسْـــمُ بِجُــزْءٍ عُلِمَــا
ولَــيْسَ للعَــــامِلِ مِــمَّا عَمِــلَا   شَــيءٌ الى مَـا جَـعَلَاهُ أجَـــلَ
وشَــــرْطُ بُقْيَا غَيْرِ مَوْضِعِ الشَّـجَرْ   لَـرّبِّ الأرض سَائِغٌ إذا صَـــدَرْ [7]

وتشير بعض النوازل الى الحالات التي لا يتملك فيها الغارس الارض، وجرى العمل بها في بلاد المغرب خلال فترة الدراسة حيث يذكر البرزلي عن بعض المناطق في القيروان تكون عملية المغارسة فيها بعد بلوغ

(1) ابن عاصم الاندلسي: **تحفة الحكام في نكت العقود والاحكام**، تح: محمد عبد السلام، دار الافاق العربية، مصر ،2011، ص83.
(2) الكافي ، محمد بن يوسف : **إحكام الأحكام على تحفة الحكام** ، دار الفكر ، لبنان ، 1991 .، ص203.
(3) البرزلي: **مصدر سابق**،ج3، ص372.
(4) البرزلي: **المصدر نفسه** ،ج3، ص383.
(5) **المصدر نفسه** ،ج3، ص372 ؛ الونشريسي : **مصدر سابق**،ج8، ص174.
(6) قاضي الجماعة ابو بكر محمد بن محمد بن محمد بن عاصم الغرناطي القيسي (760هـ-829هـ) من فقهاء المالكية بالاندلس ، له عدة مصنفات معظمها على وتيرة النظم .انظر/ القرافي : **توشيح الديباج** ، **مصدر سابق** ، ص108؛ التنبكتي : **نيل الابتهاج** ، **مصدر سابق** ، صص 491-493.
(7) ابن عاصم الاندلسي: **مصدر سابق**، ص83.

المغروسات مرحلة التركيب [1]، فتكون الثمرة مُناصفة بين الشريكين حتَّى يبلغ الشجر الاثمار، ولا يكون للشريك في الأرض شيءٌ [2].

كما كانت أراضي الأحباس تستغل بالمغارسة لإجتناب تعطيلها ، وهو مظهر يعكس مساهمتها في تنمية الانتاج الزراعي[3]، إلا أنه في أغلب الحالات كان الفقهاء لا يجيزون ذلك كما ورد في فتوى البرزلي التي منعت إعطاء الأرض المحبسة مغارسة خوفا من أن يؤدي ذلك الى بيع بعضها [4].

ويكون موسم الغراسة وأوان الخدمة فيها إبتداء من شهر أكتوبر الى يناير[5]، و تتضمن نوازل المغارسة في بعض الحالات أعمال إضافية غير منصوص عليها في العقد التي يكلف بها الغارس حيث تعكس جانب من التناقض بين الواقع والتشريع مثل بناء جدار حول البستان أو يغرس أشجاراً حوله للتَّحصين من المواشي ومن مُرور النَّاسِ [6]، وهو ما لُخِّصَ في هذا البيت:

وشَرطُ مَـا يَثْقُلُ كـالجِـدَارِ   مُـمْتَنِعُ والعـــكس أمْــرٌ جَـارِ [7]

بإعتبار أن هذا العمل يُفسدُ المغارسة، وقد أباح الفقهاء ذلك ، بشرط أن تكون هذه الأعمال مناصفة بين الشريكين، ولا يُبالغ صاحب البستان في التكاليف [8].

---

(1) ويقصد بعملية التركيب أو التطعيم وصل برعم نبات بساق نبات من جنس اخر ليتغذى منها وتصبح جزءا منه ويسمى النبات التي يركب عليه بالأصل والبرعم الذي ينمو عليه بالطعم وتستعمل لتحسين نوع المغروس وهي من تقنيات عملية الغراسة. انظر/ ابن العوام: **مصدر سابق، ج**3، صص 7-9 ؛ النابلسي: **مصدر سابق ،** صص46-52.

(2) البرزلي: **مصدر سابق،**ج3، صص379،380 ؛ المازوني : **مصدر سابق ،** ج2 ، ورقة 43 ظ ؛ الونشريسي : **مصدر سابق،**ج8، ص178.

(3) البرزلي : **مصدر سابق،**ج5 ، ص 399 ؛ الونشريسي : **مصدر سابق ،**ج7 ، ص 436 .

(4) البرزلي : **مصدر سابق،**ج3 ، ص380 ؛ج5 ، صص399 ،427 ؛ الونشريسي : **مصدر سابق،**ج8، صص171 ، 172 .

(5) الونشريسي : **مصدر سابق ،**ج5 ، ص 83 .

(6) البرزلي: **مصدر سابق،**ج3، ص374 ؛ المازوني : **مصدر سابق ،** ج2 ، ورقة 43 ظ.

(7) ابن عاصم الاندلسي: **مصدر سابق،** ص83.

(8) البرزلي: **مصدر سابق،**ج3، ص374 ؛ المازوني : **مصدر سابق ،** ج2 ، ورقة 43 ظ.

وفي بعض الحالات كان مالك الأرض يستغل العامل في الغراسة دون أن يمنحه حقه ، حيث يذكر الصاحب الدرر في إحدى المسائل عن "رجل له جنتان يخدمها خديم ولا يمنحه حقه ويتغافل عنه علما أن هذا الرجل صاحب الجنان له وجاهة وقدر"(1).

كما كانت عملية الغراسة تتم في غياب مالك الأرض حيث أورد المازوني مسألة عرضت على الفقيه ابن مرزوق عن " أقوام أتو الى أرض مملوكة فغرسوا فيها على أن يكون الغرس بينهم وبين صاحب الأرض وهو غائب ، فلما بلغه الخبر رضي بذلك وأقرهم عليه ، فتمادوا على ذلك مدة ، ثم أتى صاحب الأرض سأل عن هذا الفقهاء فقيل له هذا عقد فاسد إذا لم يتعاقدوا على الوجه الشرعي"(2).

وينتج بين الشريكين خلاف إذا لم يتفقا على من يخدم الأشجار بعد غرسها بعد أن تُتْرك مهمة خدمة الغرس بدون تحديد هوية القائم عليها ، وهي المسألة التي استفتي فيها الفقيه عبد الرحمن الوغليسي فيمن أخذ أرضا مغارسة فغرس فيها ثم فرطا في الخدمة بعد ظهور الغرس من الأرض فنجم عن تلك الأشجار شيء قليل(3).

وتتمُّ الغراسة بإختبار عمق الأرض ، ثم يقوم الغارس بحرث الأرض وإعداد الحفر حسب المتعارف عليه بين الناس من تقارب الحفر وتباعدها(4) ، والمحافظة على حريم الغرس(*)الذي يعادل على العموم مترين ونصف المتر إلى ثلاثة أمتار ، وتتميَّزُ أشجار الزيتون في المناطق الجبلية باتساع حرمها(5) ، ويشترط على الغارس أن يقوم بحرثين للأرض وإعادة الحفر حول الغرس مرتين في العام(6) ، ويغرس الأصناف المتجانسة مع بعضها البعض مثل

---

(1) المازوني : **مصدر سابق** ، ج2 ، ورقة 43 و.

(2) المازوني : **المصدر نفسه** ، ج2 ، ورقة 43 ظ.

(3) **المصدر نفسه** ، ج2 ، ورقة 43 ظ.

(4) البرزلي: **مصدر سابق**،ج3، ص375.

(*) مسافة احتياطية يحددها صاحب البستان حول جميع أنواع الأشجار كالنخل أو التين أو الزيتون أو الرمان أو غيرها وتتراوح هذه المسافة بين مترين الى ثلاثة امتار ويمنع الفلاح الناس من الوصول اليها حتى لا يتعدوها الى الأشجار المثمرة . انظر/ الفرسطائي: **مصدر سابق**، ص513 ؛ ابن لب الغرناطي: **تقريب الامل البعيد في نوازل الأستاذ ابي سعيد** ، تح: حسين مختاري ، هشام الرامي ، دار الكتب العلمية ، لبنان ، 2004،ج2 ، ص85.

(5) الونشريسي: **مصدر سابق**،ج5، ص14 ؛ محمد حسن: **أصناف من الإنتاج الزراعي** ، **مرجع سابق** ، ص271.

(6) البرزلي: **مصدر سابق**،ج3، ص374.

العنب والتين[1] ، وقد أجاز الفقهاء المغارسة على عدة أنواع من الشجر إذا كان ثمارها تنضج في زمن واحد أو متلاحق ، أمَّا إذا اختلفت بالتبكير والتأخير فلا يجوز [2]، وتستمر العملية بتقليم الشجرة وتذكيرها كما يُسمِّيها البرزلي (تعليق الذكار) فتتم يدوياً بين ذكور الأشجار وإناثها مثل تلقيح النخيل[3]، وتخصص البعض في هذه العملية بجانب عنايتهم بالبساتين[4]، لذلك وردت نصوص النوازل توجب هذا العمل على المغارس، أمَّا شراء التَّلقيح فعلى صاحب البستان[5] ، كما كان المغارس يقوم بتطعيم المغروسات بأصنافٍ جيدة ، كأن يطعم شجر الزيتون من سلالات أفضل[6]، و يحرص على قطع فروع الاغصان التي تضرها و تعيق نموها[7] ، ويقوم بإحاطة الأجنة بسياج من شجر السدر أو الشوك لدفع الضرر عنها[8]، كما كان يستأجر من يقوم بحراسة البساتين لاجتناب تعرضها للغصب والتعدي عند نضج الثمار ، وكان الأعراب هم أكثر الناس عملاً بحراسة هذه المحاصيل لتأمينها مقابل جزء من المحصول[9].

وعلى العموم نلاحظ ان نظام المغارسة انتشر اكثر في الأراضي التي تتوفر فيها المياه ويستغلها زراع مستقرون متخصصون في غرس الأشجار المثمرة ، وهي غالبا أراضي تتميز بانتشار الامن وتقل فيها زراعة الحبوب[10] مثل أراضي جلولاء[11]و بساتين تونس[12] وأراضي قفصة[13] وأراضي بجاية المشهورة ببساتينها

(1) البرزلي: **مصدر سابق** ،ج3، ص374.
(2) البرزلي:**المصدر نفسه** ،ج3، ص372.
(3) **نفسه** ، ج3، ص387 ؛ مجهول : **مفتاح الراحة** ، **مصدر سابق** ، ص93.
(4) المازوني : **مصدر سابق** ، ج2 ، ورقة 44 ظ.
(5) البرزلي : **مصدر سابق** ، ج3، ص387 ؛ الونشريسي : **مصدر سابق**،ج5، ص65.
(6) البرزلي: **مصدر سابق**،ج3، ص380 ؛ الونشريسي : **مصدر سابق**،ج8، ص178.
(7) ابن العوام: **مصدر سابق**،ج3، ص193.
(8) البرزلي: **مصدر سابق**،ج4، ص309-311.
(9) البرزلي : **المصدر نفسه** ، ج1، ص325 ؛ الونشريسي : **مصدر سابق**،ج8، ص177.
(10) محمد حسن : **المدينة والبادية** ، **مرجع سابق** ، ص73.
(11) مجهول : **الاستبصار** ، **مصدر سابق**، ص119.
(12) العبدري: **مصدر سابق**، ص109؛ مجهول: **مصدر سابق** ، ص121.
(13) ابوالفداء: **مصدر سابق**، ص143؛ الحميري: **مصدر سابق**، ص478.

واشجار فاكهتها [1]وأراضي تيهرت[2]والأراضي المحيطة بمدينة تلمسان التي تنتشر بها أنواع الفواكه المختلفة كأشجار التين والكروم والكرز والخوخ[3]ومدينة فاس والأراضي المحيطة بها[4] و حول مدينة مكناس[5] و مدينة مراكش[6]، ويمكن ان نلاحظ عن توزيع النطاقات الزراعية أنه كُلَّما انحسرت مزارع الحبوب اتسعت مساحات المغروسات من مختلف الأشجار المثمرة وزاد عدد بساتين الفواكه ، و هو مظهر يدل على ارتفاع مستوى المعيشة واستقرارها فهي أخفُّ من الزراعة ويسلم أهلها من الذُلِّ والإهانة[7] .

3- إستغلال الأراضي الزراعية عن طريق شركة المساقاة :

يرتكز العمل الزراعي على عملية السقي باعتبارها إحدى مكوناته الأساسية ، وتزداد أهميته بالتقلبات المناخية التي عرفتها بلاد المغرب اين تقل فيها كمية التساقط بصفة متدرجة من الشمال الى الجنوب ، حيث يحتاج سقي الأشجار بعد غرسها مباشرة إلى كميات من المياه لنموها في مراحلها الأولى، وهو ما جعل الفلاح يلجأ الى شركة المساقاة[8]، ولقد دلت عدة نوازل على عملية السقي وعلى التنظيم المتبع فيها[9]، بحيث تسمح لجميع الفلاحين بالاستفادة من الحصة المخصصة للسقي من توزيع المياه لري اجنتهم ، ونستند في هذا الى مسألة ذكرها صاحب الدرر عن" رجل له بإزاء عين ماء جنة يسقيها من هذا الماء ، وتحت جنته جنات كثيرة لقوم تسقى كلها من هذا الماء

---

(1) الوزان: **مصدر سابق**، ج2، ص50.

(2) المقدسي: **مصدر سابق**، ص228 ؛ القلقشندي: **مصدر سابق**، ج5، ص111.

(3) العبدري: **مصدر سابق**، ص49 ؛ ابن سعيد : **مصدر سابق**، ص140 ؛ الوزان: **مصدر سابق**، ج2، ص50.

(4) الحميري: **مصدر سابق**، ص435.

(5) ابن غازي: **مصدر سابق**، ص11؛ الحميري: **مصدر سابق** ، ص544.

(6) ابن سعيد : **مصدر سابق**، ص125.

(7) محمد حسن: **أصناف من الإنتاج الزراعي** ، **مرجع سابق** ، ص267.

(8) هي دفع الشجر الى من يصلحه بتنظيف السواقي والسقي والحراسة بجزء شائع من ثمره .انظر/ الجرجاني: **مصدر سابق** ، ص178؛ محمد عمارة : **مرجع سابق**، ص531.

(9) لقد خصص لعملية السقي فصلا كاملا باعتبارها احد دعائم هذه الدراسة ، انظر لاحقا الفصل الذي يلي.

إذ هو ملك لهم ومشترك بينهم إلا ان شركتهم فيه مختلف ، فمنهم من له اربعة افراد(*) ومنهم من له اقل أو اكثر ، ونعني بالأفراد النهار فرد والليل فرد والنهار أيضا مجزأ من الصبح للضحى ربع فرد ، ومنه للزوال ربع فرد ومنه للعصر ربع فرد ومنه للغروب ربع فرد ...وهكذا جرت عادتهم واستمروا عليها "(1).

وذكر البرزلي ان المساقاة مشتقة من سقي الثمرة وانها عقد على مؤنة النبات بقدر، لأمن غلته بلفظ المساقاة او مرادفها لا بلفظ بيع او إجارة او جعل(2)والتي اجازها الفقهاء في جميع الأصول المنبتة نخلا كانت أو عنبا أو غيرها وفي المقاثي والزرع بعلا او سقيا ، وان تعقد بلفظ ساقيتك او عاملتك او عبارة تدل على ذلك بعد معرفة العمل المشترط في المساقاة ، والمتمثل في ري المغروسات أو المزروعات مقابل قدر معلوم يتحصل عليه من الانتاج (3)، وكان أغلب أصحاب الأراضي لا يقومون بعملية السقي بأنفسهم ، بل كانوا يمنحونها إلى شريك مختص بهذه العملية يعرف بالمسَاقي(4)،حيث تسند اليه في أغلب الاحيان سقي قطعة أرض تغطيها أشجار مثمرة، شريطة أن تكون تلك الثمار لازالت لم تصل بعد مرحلة النضج والجني، لمدة سنة او اكثر(5)، و تهيء عملية السقي بأعمال إضافية كان يقوم بها المساقي كإزالة الأعشاب من السواقي لتسهيل جريان المياه ، و تقليم الأشجار وتنقيتها(6)، وكانت المساقاة تعقد بين الشريكين باللفظ لا بالعمل(7) ، وفيها يقول ابن عاصم الاندلسي:

(*) الفرد أو الفردية مصطلح يعني حصة من الماء المخصص للسقي وتعرف بالنوبة تقدر ب 12ساعة ، ومازال معمول به في مناطق كثيرة من بلاد المغرب. انظر/ مزيان أحمد : استغلال الماء في الواحات نموذج فجيج ، **الماء في تاريخ المغرب** ، سلسلة ندوات أيام 10،11،12ديسمبر1996 ، مطبعة المعارف الجديدة ، الرباط ، 1999، ص120.

(1) المازوني : **مصدر سابق** ، ج1 ، ورقة 512 و.

(2) البرزلي: **مصدر سابق** ، ج3 ، ص384.

(3) المازوني : **مصدر سابق** ، ج2 ، ورقة 43 و. أنظر/ الملحق 19، ص299.

(4) المازوني : **المصدرنفسه** ، ج2 ، ورقة 43 و.

(5) **المصدرنفسه** ، ج2 ، ورقة 43 و.

(6) أبو الوليد ابن رشد الحفيد: **بداية المجتهد ونهاية المقتصد،** تح: محمد حسن الحلاق، مكتبة ابن تيمية، القاهرة ،1994، ج3، صص471،472؛ محمد حسن: **مرجع سابق،** ص418.

(7) ابن رشد الحفيد: **مصدر سابق** ، ج3، ص474 ؛ البرزلي: **مصدر سابق** ، ج3 ، ص377.

إنَّ المُسَـــاقَاةَ عَلى المُخْتارِ لازِمــةٌ بالعَــقْدِ في الأشْجــارِ [1]

وقد أورد صاحب الدرر عمن له جنان " وأراد أن يدفعه لمن يقوم به على وجه المساقاة والعادة جارية أن العامل يأكل هو ومن في العيال وكلهم دخل على ما ذكرت لكم بحكم العادة المستمرة على ذلك فهل يحل لهم ذلك ام لا؟ فأجاب المفتي : انما يدخل في المساقاة على ان يأكل كل واحد من نصيبه ، فإن وقعت مسامحة بعد العقد فهي جائزة"[2] .

وتدل كتب النوازل على الصراع الخفي الدائم بين طرفي المساقاة حيث كان صاحب الأرض يفرض اعمال إضافية كأن يقوم بعمل " ما ينشر عليه التين أو الخيامة"[3]، او يحمل الغلة الى داره [4]، وقد يقع الخلاف بين الشريكين في نصيب العامل من المساقاة فيرجع الفقهاء الى قول العامل مع اليمين والعرف السائد أو في حالة ضياع المحصول دون تفريط منهما فلا شيء على الشريكين فهو بمثابة الجائحة التي نزلت على الجميع [5].

كما انتشرت حالات أخرى للمساقاة يتولى العامل فيها سقي البساتين بالكراء، كأن يكتري صاحب البستان عمال لخدمة بستانه نظير قدر معين من الإنتاج، ويتحدَّدُ هذا القدر حسب وسيلة الري، فالبساتين التي تسقي بالسانية يتقاضى العامل فيها الخمس من إنتاجها والتي تسقى سيحًا له الثُمن [6].

ويظهر من فحوى مصادرنا والمعطيات التي رصدت حول وضعية الأرض وأهميتها التي تنوعت ملكياتها في بلاد المغرب فمنها الخاصة ومنها الجماعية ومنها أراضي حبست للمدارس والزوايا والمساجد ،او الأراضي التابعة للدولة التي كانت تمنح وتقطع للمستفيدين منها بشكلين اقطاع منفعة وتضم اراضي الظهير والوظيف التي كانت موردا ماليا لبيت المال عن طريق الضرائب والمكوس التى تؤخذ منها ، واقطاع تمليك والمتمثل في اراضي القانون

---

(1) ابن عاصم الاندلسي: **مصدر سابق**، ص82.

(2) المازوني : **مصدر سابق** ، ج2 ، ورقة 43 ظ.

(3) المازوني : **المصدر نفسه** ، ج2 ، ورقة 43 و.

(4) البرزلي: **مصدر سابق**،ج3، ص385.

(5) البرزلي: **المصدر نفسه** ،ج3، صص385،386.

(6) عبد الواحد المراكشي: **مصدر سابق**، ص553 ؛ البرزلي: **مصدر سابق**،ج1، ص553.

والتي تمنح صاحبها حق الملكية ، وفي جميع حالات وضعية الأرض وملكيتها كان الحكام يشجعون على احيائها و استغلالها واستثمارها بغية تنشيط العمل الزراعي والرفع من انتاجه.

كما أوقفتنا قراءتنا لهذه النوازل على نظم إستثمار الأراضي الزراعية وكيفية استغلالها من خلال الشركات الإنتاجية التي عرفتها بلاد المغرب ،كإنتشار شركات المزارعة والمغارسة والمساقاة، التي كشفت عن مختلف مظاهر طرفي الإستثمار الزراعي والمتمثلة في العلاقة التبادلية بين الأرض والانسان بغرض تحقيق التنمية ، إلا أن هذه الشركات لم تخل من المشاكل التي تفسد شرعيتها كعدم التساوي في عملية المزارعة أو موقع الخماس من شركة المزارعة ، أو في مغارسة أراضي الأحباس أو مسائل عدم إتفاق الشريكين في نصيب المساقي في شركة المساقاة ، وتعامل الفقهاء مع هذ الواقع وأسهموا فيه تحقيقا للمصلحة العامة ، وتساهلوا في شركة المزارعة غير المتساوية سواء في الحرث أو الزريعة أو أدوات العمل ، وحددوا مهام الخماس وحرصوا على حماية حقوقه في الشركة وسمحوا المغارسة في أراضي الحبس وأراض الإقطاع إستغلالا لها وتفادي لتعطيلها.

الفصل الرابع

نظام الري ببلاد المغرب من خلال كتب النوازل.

– **المبحث الأول : نظام الري وطرقه ببلاد المغرب.**

1 – تنظيم الري بالمياه السطحية

أ – الري بمياه الانهار.

ب – الري بمياه الانهار.

2 – تنظيم الري بالمياه الجوفية

أ – الري بمياه العيون.

ب – الري بمياه الابار.

– **المبحث الثاني : المنشآت المائية المخصصة للسقي.**

1– منشآت تجميع مياه السقي

أ– الري بمياه السدود.

ب– الري بمياه المواجل.

2 – منشآت توزيع مياه السقي

أ– الري بمياه السواقي.

ب– الري بواسطة القنوات

ج– القناطر المائية.

نظام الري ببلاد المغرب من خلال كتب النوازل

يعد الماء العنصر الأساسي الذي تقوم عليه جميع أشكال الحياة وقد أبرز القرآن الكريم أهميته في حياة الإنسان لكونه سبباً في وجود الحياة وديمومتها(1).

و يمثل وجود الماء للفلاح الخصب والانتاج و بالمقابل فإن انعدامه يعني الجدب والشدّة ، لهذا حاول الفلاح في بلاد المغرب الحصول على المياه والحفاظ عليها وإيصالها إلى مزرعته بشتى السبل ، وقد تنبه المزارعون الى أهمية المياه ودورها في العملية الزراعية فاعتنوا بها كثيراً (2)، واستفادوا ممن سبقهم خاصة من الزراعة الأندلسية(3) فكانوا يختارون الأرض حسب قربها من المياه لأنها أساس العمل الى جانب التربة والتسميد(4).

إن اختلاف تضاريس سطح الأرض وعدم إنتظام سقوط الأمطار، جعل منسوب مياه الأنهار في بلاد المغرب غير مستقر ، بل تتميز بعض الأنهار بأنها فصلية الجريان مثل نهر شلف الذي يجري في الشتاء والربيع فقط(5)، لهذا لجأ المزارعون و تنبهوا الى مشكلة تذبذب سقوط الأمطار فاعتمدوا على السقي(*) بالعيون أو من

---

(1) ورد ذكر الماء بهذا المفهوم في القرآن الكريم في الآيات الكريمة الآتية (برواية ورش) : **الأنعام** الآية /99 ؛ **إبراهيم** الآية:32 ؛ **النحل**: الآية 10و11 ؛ **الإسراء** : الآية 90 ؛ **طه** : الآية 76 ؛ **الأنبياء** : الآية 30 ؛ **الفرقان** : الآية 48 ؛ **القصص** : 23 ؛ **لقمان** : الآية 34 ؛ **السجدة** : الآية 27 ؛ **الزمر**: الآية21 ؛ **الشورى** : الآية 28 ؛ **ق** : الآية 9 ؛ **عبس** : الآية 24-32 .

(2) برنشفيك : **مرجع سابق** ، ج2 ، ص217.

(3) عرفت الدولة الزيانية خلال فترة ابوحمو وابنه ابوتاشفين استفادة كبيرة من اليد العاملة الاندلسية وخبرتها التي ارسلها اليهم ابوالوليد بن الاحمر التي ابدعت في مجال البناء والبستنة . ابن خلدون عبدالرحمن نقلا عن مبارك الميلي : **تاريخ الجزائر في القديم والحديث** ، تقديم محمد الميلي ، المؤسسة الوطنية للكتاب ، الجزائر ، 1989،ج2، ص485.

(4) برنشفيك : **مرجع سابق** ، ج2 ، ص217.

(5) الأدريسي : **مصدر سابق** ، ص252.

(*) السقي هو إعطاء النباتات المزروعة الماء اللازم لنموها بدلاً من المطر أو علاوة عليه بالسيلان أو السيح ، والشائع بيننا استخدام كلمة الري .انظر/ يوسف خياط : **معجم المصطلحات العلمية والفنية** ، دار اللسان العربي ، لبنان ، د ت، ص320.

الأنهار بالسواقي(1) ، وذلك أن مياه هذه المصادر تكون مستقرة وغير متذبذبة ، وأوجدوا نظام ري جيد يضمن لهم الحصول على إنتاج كاف وثابت في المحاصيل الزراعية(2) .

وقد أولى الفقهاء لقضايا المياه عناية بالغة ، فوضعوا تشريعات فقهية الى جانب العرف(*) نظموا من خلالها استغلال الموارد المائية ، وقد عكس العدد الهائل من المسائل التي احتوتها كتب النوازل تنفيذ هذه القوانين ، وعلى أساسها استعملت المياه السطحية منها والباطنية ، وشكلت قضية السقي موضوعا أساسيا شغل حيزا مهما من هذه النوازل بسبب إختلاف المزارعين في قسمة المياه ، وتوزيعها على الأراضي واستغلالها في تنمية النشاط الزراعي .

المبحث الأول : نظام الري وطرقه ببلاد المغرب.

بالرجوع الى هذه النصوص تتضح لنا مصادر مياه الري في بلاد المغرب ، والمتمثلة في مياه الأمطار وما ينتج عنها من مياه سطحية كالأودية والأنهار والبرك والغدران ، ومياه جوفية كالعيون والآبار.

ويمكن تقسيم الأراضي الزراعية في بلاد المغرب على نوعين : أراضي بعلية(*)تعتمد الزراعة فيها على مياه الأمطار(4)، و تنتشر في المناطق التي تسقط فيها الأمطار بكثرة وتقل فيها الأنهار ، ويمتاز نظام السقي فيها

---

(1) ابن العوام : **مصدر سابق** ،ج1،ص521 .

(2) عز الدين احمد موسى: **النشاط الاقتصادي في المغرب الاسلامي** ، دار الشروق ، لبنان ،1983 ، ص186.

(*) العرف هو خلاف النُكْر، وهو ما استقرت عليه النفوس بشهادة العقول ، وتلقته الطبائع بالقبول ، وتعارف عليه الناس في عاداتهم ومعاملاتهم ، وإتفقوا على صلاحه ونجاعته ، وإذا رأوه لا ينكرونه ، فأقروه وألزموا به أنفسهم إلزاما تاما وهومتفق عليه في المذاهب الاربعة. أنظر / ابن منظور : **مصدر سابق** ،ج9، ص155؛ القرافي : **شرح تنقيح الفصول** ، دار الفكر ، لبنان ،2004،ص353 ؛ ابن عابدين : **مجموع رسائل ابن عابدين** ، مكتبة الهاشمية ، دمشق ، 1320هـ ،ج2،ص114؛ الجرجاني : **كتاب التعريفات** ، مكتبة لبنان ، بيروت ،1985 ، ص154؛حول العرف انظر/ احمد ابوسنة : **العرف والعادة في رأي الفقهاء** ، مطبعة الازهر، مصر ،1947 ، صص108-190؛عمرالجيدي : **العرف والعمل في المذهب المالكي** ، مطبعة فضالة ، المحمدية ، المغرب ، 1984 ، صص42-65 .

(*) ما يُسقى من ماء السماء ، وقيل البعل ما شرب بعروقه من عيون الارض من غير سماء ولا سقي ، وفيها الشاعر يصف استقبال النخل للماء بعروقها : "**من الواردات الماء بالقاع تستقي بأذنابها قبل استقاء الحناجر**". انظر/ ابن سيدة : **مصدر سابق** ، ج2، ص457 ؛ النابلسي: **مصدر سابق** ، ص15.

(4) المازوني: **مصدر سابق** ، ج2، ورقة43 و ؛ العمري : **مصدر سابق** ، ج4 ، ص64 ؛ الوزان : **مصدر سابق** ، ج1 ، ص81.

بالسهولة وقلة التكاليف[1] ، والنوع الثاني ترتكز فيه الزراعة على السقي[2] من مياه الأنهار أو العيون أو الآبار ، ويكون في المناطق التي يتذبذب فيها التساقط وتقل كمية الأمطار ، وهو يسود في أغلب أراضي بلاد المغرب[3] ، ويتطلب هذا النوع تكاليف كبيرة و إجراءات عمرانية متعددة ، متمثلة بحفر الجداول والقنوات ، وإقامة السدود في مجاري الأنهار لضبط جريان مياه الأمطار والتحكم فيها ، ونصب آلات رفع المياه إلى مستوى الأراضي الزراعية وإنشاء الخزانات و المواجل لحفظ المياه واستعمالها في وقت الحاجة [4] ، وسوف نعرض النوعين انطلاقا مما تضمنته كتب النوازل.

1- **الري بالمياه السطحية** : وتشتمل على الأراضي البعلية التي تعتمد على الامطار والأراضي السقوية التي تعتمد على مياه الأنهار.

أ- **الري بمياه الأمطار** (زراعة بعلية):

كما اشرنا في الفصل السابق أن الأمطار تسقط في الأجزاء الشمالية للبلاد وتقلُّ تدريجياً كلما اتجهنا إلي الجنوب ، وقد دلت كتب النوازل على هذا التنوع في كمية الأمطار ، وكشفت عن التَّفاوُتِ الكمِّي للأمطار في شمالي بلاد المغرب ، و يرصد البرزلي هذا التفاوت فيقول أنَّها بلغت في منطقة تونس حد السيول كما حدث في سنة 812هـ/1409م بنهر مجردة ، حيث زادت سرعة اندفاع الماء على الأرض بسببِ انحدارِ أراضي المنطقة ، لدرجةِ أنَّها " تجرف كُلَّ ما يُقابلها من زيتونٍ وحطبٍ وحيواناتٍ وأمتعةٍ من أعلى إلى أسفل"[5]، ويزيد أيام سقوط الأمطار في السنة عن غيرها ، فيؤدي ذلك إلي زيادة عدد الأودية ، التي تستغل لسقي المزروعات والحقول و ينجر عن ذلك نزاعات بين المنتفعين بالماء خاصة على الأودية الجديدة التي لا حيازة لأحد عليها[6].

---

(1) ابن العوام : **مصدر سابق** ، ج1 ، ص139.

(2) الونشريسي : **مصدر سابق** ، ج6 ،ص39.

(3) عز الدين موسى : **مرجع سابق** ، ص62.

(4) الوزان : **مصدر سابق** ، ج2 ،ص62 ؛ عز الدين موسى : **مرجع سابق،** ص62.

(5) البرزلي : **مصدر سابق** ، ج5، ص313.

(6) البرزلي : **المصدر نفسه** ، ج4 ، ص441.

وأدت قِلَّةُ المياه في بلاد المغرب الى كثير من المشاكل التي نشأت بين المزارعين ، حيثُ رصدت كتب النوازل كثيراً من حالات الَّتنازع حول المياه[1] ، وتوضح هذه النوازل صور هذا التَّشاحن[2] ، فقد قامت الحروب من أجل الفوز بالنَّصيبِ الأوفرِ من الوُديانِ ومجاري الماء[3] ، فأخذ أصحابُ القُوَّةِ والحظوة حاجتهم منها لري أراضيهم ، وللضَّعيف ما بقي منها ، خاصَّةً في فصل الصيف الذي تقلُّ فيه المياهُ في الجداول بسبب قِلَّةِ الأمطار[4]، ولفت انتباه صاحب الاستبصار مسألة التنازع على الماء في قفصة حتَّى أنَّه قال : " إذا رأيت قوماً يتخاصمون وقد علا بينهم الكلام ، فتعلَّم أنَّهم في أمر الماء "[5] ، فقد كانوا يتنافسون فيما بينهم ويتابعون سقيها بأغلى الأثمان[6].

وفي حالات أخرى يؤثر إنحباس المطر على الزراعة لأنه يحول دون زراعة الأراضي التي تعتمد على المطر[7] ، فضلاً عن تأثيره في المغروسات من الأشجار والأعشاب ، ونتيجة لذلك اعتبر الفقهاء أن انقطاع الماء من الجوائح[8]، وبالإضافة الى ذلك فإنه يؤثر بشكل غير مباشر على كميات المياه الجارية في الأنهار وفي كمية مياه العيون والآبار ، لكونه يعد أحد المصادر التي تزودها بالمياه[9]، فيؤدي الى انخفاض منسوب مياهها ومن ذلك أن وادي قفصة يقل جريانه في الصيف فيؤثر ذلك ويبخل في سقي ماءه على البساتين [10] ، وهو ما يجعل سقي

---

(1) الونشريسي : **مصدر سابق** ، ج8 ،ص380-434.
(2) البرزلي : **مصدر سابق** ، ج4،ص309.
(3) البرزلي : **المصدر نفسه** ، ج4،ص296.
(4) البرزلي : **مصدر سابق** ، ج4،ص296 ؛ الوزان : **مصدر سابق** ، ج2 ،ص139.
(5) مجهول : **الاستبصار.مصدر سابق** ، ص152.
(6) مجهول : **المصدر نفسه** ، ص153.
(7) البرزلي : **مصدر سابق** ، ج3 ، ص389 ؛ الونشريسي: **مصدر سابق** ، ج8 ، ص 166؛ الوزان : **مصدر سابق** ، ج1 ، ص81.
(8) البرزلي : **مصدر سابق** ، ج3، ص390.
(9) الكرخي : **مصدر سابق** ، ص16.
(10) مجهول : **الاستبصار، مصدر سابق** ، ص152 .

الأراضي الزراعية والبساتين على هذه الأنهار يتم تنظيمه وفق حصص مقننة لكي تكفي جميع الأراضي الزراعية(1).

وفي حالات كثيرة تستغل سيول الأمطار بعد أن تُهيأ لها جداول على المنحدرات لتحجز وتوزع لسقي الاراضي ، فيكون فائض مياه الأمطار و السيول الناتجة عنها مصدر نزاع بين المزارعين ، حيث سُئل اليالصوتي(2) " عن قوم لهم مجرى ساقية تمر في أرضهم ، ولكل واحد منهم حظ معلوم ، وإذا وصل الماء إلى أرض كل واحد ، أرسله في أرضه مدة في اليوم...على قدر حظه ... وإذا نزلت الأمطار واجتمعت السيول التي فوق الساقية ، فتسيل حتى تصل الى الساقية حيث يمر فيها من ماء المطر الذي تجلبه الساقية حتى يفيض منها قبل وصوله الى انتهائها في أرض لمالك آخر ، فقام صاحب الأرض السفلى وطالب من الأعالي أن يهدم كل واحد منهم مجرى الساقية في أرضه فما جلبته الساقية رجع"(3).

وتعتمد العديد من المناطق ببلاد المغرب في زراعتها على مياه المطر ، لأنه أقل أنواع المياه المستخدمة في الري تكلفة(4)، لهذا اتجه المغاربة في زراعتهم للاعتماد عليه والاستفادة منه في سقي مزروعاتهم(5)، حيث تفيد مسألة من مسائل الكراء عن "رجل اكترى أرضا بعلا ليحرثها ، ثم حرثها بالزرع"(6) ، ويتم استغلال مياه الأمطار وتُوَزَّع بين المزارعين فيسقي بها الأعلى ، فإذا فرغ ينقلها الذي تحته لأرضه أو يتقاسمونها على ماجرت به عادتهم(7).

وتدل عدة نوازل على حرص المزارعين على توفير مياه الأمطار بتجمعها وتخزينها في خزانات طبيعية و الاقتصاد فيها(8)، خاصة في المناطق الجافة ، لا سيما مناطق زراعة الحبوب مثل إقليم سرت الذي يعتمد في سقي مزروعاته على " ماء المطر المحزن في المواجل"(9) ، كما تدل رحلة العياشي على أن سكان نفزاوة كانوا يجمعون مياه

---

(1) الونشريسي: **مصدر سابق** ، ج9 ، ص 71.

(2) هو أبو الضياء مصباح بن عبد الله اليالصوتي فقيهاً نوازلياً ، مالكي المذهب ، وإليه تنسب المدرسة المصباحية المرينية بفاس توفي سنة 750هـ / 1349م.انظر/التنبكتي : نيل الابتهاج ، **مصدر سابق** ،ج2 ، صص608،609 ؛ محمد حجي : **مرجع سابق** ،ج2 ، ص654.

(3) الونشريسي: **مصدر سابق** ، ج5، ص153.

(4) ابن العوام : **مصدر سابق** ، ج1،ص139.

(5) البرزلي : **مصدر سابق** ، ج4، ص438 .

(6) الونشريسي: **مصدر سابق** ، ج8، ص275.

(7) الونشريسي : **المصدر نفسه** ، ج5، ص13.

(8) الوزان : **مصدر سابق** ، ج2 ،ص76.

(9) الادريسي: **مصدر سابق** ، مج1 ، ص 298.

الامطار في حياض وبرك تسقي به نخلها وزروعها[1] ، و في هذا السياق يذكر الإدريسي أثناء وصفه لمدينة برقة أن " لا ماء جار فيها ، وإنما مياههم من المواجل والسواني التي يزرعون عليها "[2]، كما نستشهد بمعاينة أحد الباحثين لمنطقة جبل نفوسة التي مازالت تعتمد في ريها للبساتين على السانية[3] ، أما مدينة المهدية فكان سكانها يحتجزون مياه الأمطار التي يصعب التحكم فيها ، وتجمع في خنادق كبيرة أسفل المنحدرات الجبلية لاستغلالها في سقي جناتهم وبساتينهم.[4]

ويذكر العبدري في رحلته أن ماء تونس قليل وفي ديارها مصانع[*] لماء المطر وتعتمد في سقي أراضيها عليه [6]، ويذكر صاحب كتاب وصف إفريقيا حين يتكلم عن القيروان أن بها خزانات تمتلئ ماء عند نزول المطر[7]، وعند حديثه عن مدينة بونة فيذكر أن القمح يغطي مساحات شاسعة من أراضيها ، وأهلها يعتمدون في زراعتهم كُليَّاً على مياه الأمطار[8] ، وعند وصف مدينة سبتة فإن صاحب كتاب صُبْح الأعشى يذكر" أن بها صهاريج من ماء المطر"[9].

---

(1) العياشي ، عبدالله بن محمد : **الرحلة العياشية** ، تح : سعيد الفاضلي وسليمان القرشي ، دار السويدي للنشر، الامارات العربية،2006 ،ج1، ص 125.

(2) الادريسي: **مصدر سابق** ، مج1 ، ص311.

(3) جون ديبوا : **مرجع سابق** ، ج2 ، ص130.

(4) الادريسي: **مصدر سابق** ، ص283.

(*) الموضع يُتَخذ ويُحْتَفَر فيه بركة يُحْتَبَسُ فيها الماء . انظر/ ابن سيدة : **مصدر سابق** ، ج3 ، ص35 .

(6) العبدري : **مصدر سابق** ، ص111 ؛ القلقشندي : **مصدر سابق**، ج5 ، ص112 .

(7) الوزان : **مصدر سابق** ،ج2 ، ص90.

(8) الوزان : **مصدر سابق** ، ج2 ، ص62 ؛ ويختلف معه صاحب الاستبصار حين يقول وبغرب هذه المدينة(بونة) ماء سائح يسقي بساتينها وأرضها. انظر/ مجهول : **مصدر سابق** ، ص127.

(9) القلقشندي: **مصدر سابق** ، ج5، ص158.

ويبدأ سقوط الأمطار في بلاد المغرب في منتصف شهر اكتوبر ، وتسقط أحيانا في شهر سبتمبر ويستمر سقوطها إلى ديسمبر[1] ، ولأمطار شهر إبريل أهميتها في إنبات الزرع ، وبمطره يزكو الزرع ويطول الكلأ ويفضلونه عن باقي المياه ويشيرون إلى ذلك في قولهم : "مَطْرَة فِي نَيْسَانْ خَيْرْ مِنْ أَلْفِ سَانْ"[2].

فكانت مياه الأمطار عند الفلاح في بلاد المغرب مياه مباركة[3]تحتل مكانة بالغة ، حيث اعتنى بها و هيأ لها قبل نزولها السواقي والجداول على منحدرات الجبال التي تستقبل الأمطار ، و عند نزولها يقوم بتخزينها في المواجل والصهاريج لاستغلالها والاستفادة منها[4].

وماء المطر كما هو معروف من أفضل المياه المستخدمة في الري ، فتجود به جميع النباتات من الخضر والثمار وغيرها ، بسبب عذوبته ورطوبته واعتداله ، فتقبله الأرض قبولاً حسناً لكونه يغوص فيها بجميع أجزائه ولا يبقى له على وجهها أثر ، وهو موافق لزراعة الحبوب و جميع أنواع الخضر مما أصله قريب من وجه الأرض ، كما يصلح لسقي صغار الأشجار [5].

وقد يكون ماء المطر خفيفاً ليناً يدوم أربع وعشرين ساعة ، فأنه صالح لجميع الأراضي، ويتلوه في إصلاح الأراضي المطر الغسَّال[6] وفائدته غسل الأرض المالحة والمرة ليصلحها إذا دام عليها[7]، وهو الماء السيل إذا دام وتواصل في الأرض زماناً وخلف فيها تراباً كثيراً أصلحها وكان هذا النوع من الاراضي التي تستقبل الامطار تستغل من طرف المزارعين حيث توجه مياهها وتصرف الى الاراضي الزراعية[8]، والسبب في ذلك أن الماء لا يحمل من

---

(1) الوزان : **مصدر سابق** ،ج1 ، ص77.

(2) ابن الاجدابي ، ابي اسحاق ابراهيم : **الازمنة والأنواء** ، ط2 ، تح : عزة حسن ، منشورات وزارة الاوقاف ، المملكة المغربية ، 2006، ص133.

(3) ابن العوام : **مصدر سابق** ، ج1 ، ص520 ؛ الوزان : **مصدر سابق** ،ج1، ص79.

(4) الونشريسي: **مصدر سابق** ،ج8 ، ص426.

(5) ابن العوام : **مصدر سابق** ، ج1 ، ص520 ؛ مجهول : **مفتاح الراحة** ، **مصدر سابق** ، ص120.

(6) ابن العوام : **مصدر سابق** ، ج1 ، ص392 . مجهول : **مفتاح الراحة** ، **مصدر سابق** ، ص120.

(7) مجهول : **مفتاح الراحة** ، **مصدر سابق** ، ص120.

(8) الونشريسي: **مصدر سابق** ،ج8 ، ص432.

التراب إلا نضيفه ولبه[1]، وهو يقوي الأرض إذا كانت ضعيفة أو رقيقة ، ويؤدي الدور الذي يقوم به السماد عند إضافته للتربة[2]، فإن تكرر سقوط هذا المطر عاماً بعد آخر يزيل ما فسد منها ويصلحها[3].

ولموعد سقوط الأمطار تأثير واضح في الزراعة ، لأنها تفسد الزرع وتضر بالمحاصيل اذا تأخرت أو تقدمت عن موعد سقوطها[4]، ويوصي بعض العلماء بعدم حراثة الأرض قبل شهر يناير لأنها إذا حرثت وتواترت عليها الأمطار في هذا الشهر انجرفت وتسيَّلت الأرض التي حرثت وترجع كما كانت وأشد ، ويتمكن بها الماء فيذهب رطوبتها جملة واحدة ، ولاسيما ان وافقها عند الفراغ من حرثها[5]، و هذا ما يشير اليه الوزان بأن الأمطار تبدأ دوما بعد منتصف شهر أكتوبر[6]، قبلها يكون المزارع قد جهز أرضه لزراعة القمح في انتظار المطر[7].

وجرى العرف في بلاد المغرب على امتلاك أصحاب الأراضي للأودية التي تمر في أراضيهم ، فعند سقوط الأمطار وجريان الماء في الأودية يجتمع سكان المنطقة مع الأعوان ذوي الكفاءة المكلفين بذلك والمعروفين في النوازل باسم "اهل الفلاحة"[8]لتقسيم المياه على الأراضي بحسب أعداد الأشجار والزراعات[9]، ويتحدد لكُلِّ قومٍ موعداً من الأسبوع [10]، واستقر العرف في الحالات الاستثنائية التي يزيد فيها ماء المطر فيكون أودية جديدة فيكون تقسيمه بالتناوب عن طريق تهيئة ممرات وحفر سواقي صغيرة يجري فيها الماء تعرف بـ" الظفيرة"[11]ويتم

---

(1) ابن الرامي : **مصدر سابق** ، ص168 ؛ ابن العوام : **مصدر سابق** ، ج1 ، ص391.

(2) مجهول : **مفتاح الراحة** ، **مصدر سابق** ، ص105.

(3) ابن العوام : **مصدر سابق** ، ج1 ، ص392.

(4) الونشريسي: **مصدر سابق** ،ج8 ، ص164 ؛ ص370 ؛ الوزان : **مصدر سابق** ،ج1 ، ص81.

(5) أبن العوام : **مصدر سابق** ، ج3 ، ص380.

(6) الوزان : **مصدر سابق** ، ج1 ، ص77 ؛ ابن العوام : **مصدر سابق** ، ج1 ، ص387.

(7) محمد حسن : **أصناف الإنتاج الزراعي** ، **مرجع سابق** ، ص270.

(8) المازوني: **مصدر سابق** ، ج2، ورقة50 ظ ؛ الوزان : **مصدر سابق** ،ج1، ص225.

(9) البرزلي: **مصدر سابق** ، ج4، ص293.

(10) البرزلي : **المصدر نفسه** ، ج4، ص293-297.

(11) الونشريسي : **مصدر سابق** ، ج8 ، ص150.

استغلاله في السقي وذلك بأن " يسقي به الأعلى ولا حقَّ فيه للأسفل حتى يسقي الأعلى "[1] ، وفي هذا السياق يذكر التجاني في رحلته عن سكان منطقة غمراسن بجبال دمر[*] أنهم يعتمدون في ري أراضيهم على ما ينحدر من سيول تلك الجبال في وقت الأمطار التي تتسرب الى مزارعهم[2].

ولم يقتصر استغلال مياه الامطار في بادية[*] بلاد المغرب وأريافها ، بل كانت مياه الأمطار المنسابة في الطريق عبر ممرات المدينة تستعمل كذلك في الري ، وكانت محل نزاع بين متساكني المدينة الذين كانوا يستغلونها لسقي جناتهم وبساتينهم ، حيث ورد في نازلة عن "جنانين في زقاق[*] من أزقة المدينة ، واحد علوي والأخر سفلي ، فيأتي المطر فيجتمع من ماء الأزقة ، فيريد صاحب العلوي حبس الماء كله"[3]، وتؤكد هذه النازلة وجود الأجنة داخل المدينة ، وبالتالي ممارسة البستنة وانتشار الجنات حول المنازل مثل ما هو موجود بجربة[*][4]، كما تكشف عن استغلال مياه الامطار في سقي المساحات الزراعية داخل المدينة[5]، وتعطي لنا تفسيرا لبعض النوازل التي اختلف أصحابها في استغلال ماء

---

(1) الونشريسي : **مصدر سابق** ، ج8 ، ص7.

(*) جبل دمر سلسلة جبلية على الحدود الليبية التونسية الجنوبية تمتد من حدود طرابلس الى جنوب قابس وتقع منطقة غمراسن على السفوح الشرقية منه . انظر/ التجاني : **مصدر سابق** ، ص185 ؛ مَقَديش محمود : **نزهة الانظار في عجائب التواريخ والاخبار**، تح: على الزواري ، دار الغرب الاسلامي ، لبنان ،1988، ص131.

(2) التجاني : **مصدر سابق** ، ص186 ؛ جون ديبوا : **مرجع سابق** ، ج2 ، صص123،124.

(*) يصف ابن خلدون سكان البادية فيقول " منهم من يستعمل الفلح من الغراسة والزراعة ومنهم من [ ] ينتحل القيام على الحيوان من الغنم والبقر والماعز والنحل ... وهؤلاء القائمون على الفلح والحيوان تدعوهم الضرورة ولابد الى البدو لأنه متسع لما لا يتسع له الحواضر من المزارع والفُدُن والمسارح للحيوان" . ابن خلدون : **المقدمة** ، **مصدر سابق** ، صص149،150 .

(*) مفرد أزقَّة ، نقصد به الطريق الضيق النافذ أو غير نافذ .انظر/ الرازي: : **مختار الصحاح** ، ط3 ، مؤسسة الرسالة ناشرون ، بيروت ،2009 ، ص247 ؛ وقد إستعملت ألفاظ في النوازل المعتمدة فيما معناها مثل الزنقة ،الرائغة ، الدرب ، وحول المصطلح انظر/ محمد بن حمو: **العمران والعمارة من خلال كتب النوازل في المغرب الاسلامي** ، أطروحة دكتوراه ، معهد الاثار ، جامعة الجزائر ،2011 ، ص196.

(3) ابن الرامي : **مصدر سابق** ، ص 143.

(*) جزيرة ببلاد المغرب من ناحية افريقية قرب قابس يسكنها البربر فيها بساتين كثيرة .أنظر / الحموي : **مصدر سابق** ، ج2 ، ص118 ؛ الادريسي : **مصدر سابق** ، ص306 ؛ الوزان : **مصدر سابق** ، ج2، ص93.

(4) البرزلي : **مصدر سابق** ، ج4 ، ص 363.

(5) البرزلي : **المصدر نفسه** ، ج4 ، ص 416.

الميـازيـب(*) في ســـقي العـرص، وهو ما أفادتنا به إحدى نوازل البرزلي أن " رجلا له مجرى ميزاب سقفه في قاعة لجاره ، فأراد صاحب القاعة أن يبنيها ويسقفها ، فمنعه صاحب الميزاب ، فأراد أن يلقي ماء سقف داره خارج بنيانه ، فمنعه أصحاب العرص"(1).

وهكذا فإن ندرة المياه جعلت المغاربة يستغلونها قدر الإمكان، فيسعون الى تجميع مياه الأمطار المتساقطة على سقف الدار عن طريق الميازيب ، و ينتج في مثل هذه الحالات أن يستفيد طرف ويتضرر أخر(2)، بعد أن يعمد أصحاب العلو الى نقل موضع مجرى ماء سطحه حتى لا يصب ماء سقفه في ماجل جاره(3) ، أو اتخاذ نوع من الحفر داخل البيوت وفي العرص لاستقبال مياه الأمطار واستغلالها في حاجاتهم اليومية وسقي جناتهم المنتشرة داخل المدينة(4).

حيث استطاع المغاربة أن يعالجوا مشكلة الظروف المناخية بقدرتهم ومجهوداتهم التي قاموا بها في مجال الري ، فكانت المياه قضية رئيسية في الإستثمار الزراعي على حد تعبير أحد الباحثين(5).

فبالرغم من أن أغلبية الأجزاء المستعملة في بلاد المغرب للزراعة تعتمد أراضيها على مياه الأمطار(6) فإن باقي المناطق التي يقل فيها التساقط كانت تعتمد على عملية الرَّي ، مما جعل السكان يهتمون بهذه العملية باعتبارها كفيلة بتعويض ندرة المياه ، فقاموا ببناء وتهيئة منشآت الري ، وإنجاز خطوط قنوات لتصريف المياه من مصادرها إلى الأراضي الزراعية لاستغلالها في ري المزروعات ، وفي هذا المجال دلت عدة نوازل عن وجود شبكة

(*) جمع ميزاب (كلمة فارسية) ويقال مئزاب أو مزراب وهو أنبوب أو مجرى من معدن أو حجر ناتئ من أعلى البناء ، يثبت أحد طرفيه عموديا على الجدار ، ويميل الطرف الآخر قليلا الى الأسفل ، يخرج منه ماء المطر الذي يتساقط على السطح . انظر/ ابن منظور : **مصدر سابق** ، ج6، ص33 ؛ عبد الرحيم غالب : **موسوعة العمارة الاسلامية** ، بيروت ، 1988 ، ص313 ؛ محمد بن حمو: **العمران والعمارة** ، **مرجع سابق** ، ص289.

(1) البرزلي: **مصدر سابق** ،ج 4 ، ص413 ؛ الونشريسي : **مصدر سابق** ، ج9 ، صص38،52.

(2) الونشريسي: **مصدر سابق** ، ج8 ، ص 414.

(3) البرزلي: **مصدر سابق** ، ج4، ص416 ؛ الونشريسي: **مصدر سابق** ، ج8، ص429 .

(4) الونشريسي: **مصدر سابق** ، ج6 ، ص 269 .

(5) عزالدين موسى : **مرجع سابق** ، ص65.

(6) العمري : **مصدر سابق** ، ج4، ص64 ؛ القلقشندي : **مصدر سابق** ، ج5 ، ص112؛ الوزان : **مصدر سابق** ، ج1 ، ص81.

هامة من منشآت الري في مناطق عديدة عبر كامل بلاد المغرب مستغلة من خلالها مياه الأنهار ومنابع المياه الجوفية كالعيون والآبار.

ب- الري عن طريق مياه الانهار

لقد استغل المغاربة الأنهار في ري مزروعاتهم ، حيث تصلح مياهها العذبة الصافية لسقي جميع أنواع النباتات والخضر ، وتحتاج هذه المحاصيل الى مياه الأنهار لسقيها[1] .

وبالرغم من وقوع معظم جهات بلاد المغرب في المنطقة شبه الجافة فهي تضم عدداً من الأنهار دائمة الجريان يعتمد عليها الفلاحون الى حد كبير في ري محاصيلهم[2] ، ولقد عرضت كتب النوازل العديد من المسائل التي كشفت عن استغلال مياه الأنهار والأودية في ري الأراضي الزراعية ، وأخذت هذه المسائل حيّزاً كبيراً في هذه الكتب ، حيث تصف واقع الفلاحين الذين اشتد بينهم النزاع و التشاحن حول استغلال الثروة المائية ، وقد أورد الونشريسي مجموعة من النوازل التي تعالج مشكلة السقي بين سكان أعالي النهر وأسافله[*]، ومن بينها نازلة وقعت خلال عهد أبي سعيد عثمان المريني وهي تتناول النزاع القائم بين أهل أزكان[*]وهم مزارعو عالية الوادي وأهل مزدغة[*] وهم مزارعو أسفل الوادي[3] بأحواز مدينة فاس حيث عمد الأعلون إلى قطع الماء على الأسفلين .

هذا النزاع الذي ظل قائما خلال فترة طويلة ، تمتد من بداية القرن 8هـ/14م الى منتصف القرن 9هـ/15م ، وهو ما تؤكده العقود التي ذكرت في المعيار ، و هي مكررة بتواريخ مختلفة محصورة من سنة 721هـ/1321م الى

---

(1) أبن العوام : **مصدر سابق** ، ج1 ، صص134-135 ؛ مجهول : **مفتاح الراحة ، مصدر سابق** ، ص120. أنظر/ الملحق 3، ص284.

(2) محمد بن عميرة : **الموارد المائية وطرق استغلالها ببلاد المغرب من الفتح الإسلامي إلى سقوط دولة الموحدين** ، رسالة دكتوراه ، جامعة الجزائر،2005، ص161 .

(*) نقصد بهما المجال الذي يحتله أعلى النهر وأسفله.انظر/ ابن منظور: **مصدر سابق** ،ج6 ، ص285 ؛ وحول المصطلح انظر/ عمر بنميرة : **النوازل والمجتمع** ، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية ، مطبعة الامنية ، الرباط، 2012م ، ص315.

(*) أزكان عبارة عن جبل يجاور من ناحية الشرق جبل سليليو، وغربا جبل صفرو ، ويمتد جنوبا الجبال التي تحاذي نمر ملوية وينتهي شمالا في سهول فاس ، فهي تقع في السفوح الجبلية العليا التي ينطلق منها وادي فاس . انظر/الوزان : **مصدر سابق** ،ج1، ص362.

(*) مزدغة مدينة صغيرة في سفح الاطلس على بعد ثمانية اميال غربي صفرو، فهي تقع في الجنوب الشرقي من مدينة فاس . انظر/ الوزان : **المصدر نفسه** ،ج1 ، ص363.

(3) الونشريسي : **مصدر سابق** ، ج8 ، صص5- 20.

سنة824هـ/1421م[1]، و تعود طبيعة هذا الخلاف إلى استئثار أهل أزكان بمياه النهر في السقي ، حيث جاء في نص النازلة " أن الماء الهابط من وادي مزدغة من نظر صفرو و أحواز فاس المحروسة لم يزل ينتفعون بالماء المذكور اهل مزدغة طول الليالي والأيام بطول الزمان الذي أدركوه بأعمارهم ، و يسقون به جناتهم وزيتونهم و ثمارهم...إلى أن قطعوا الماء المذكور أهل ازكان عن أهل مزدغة "[2]، وذلك بإنشاء مزارعو ازكان لمجموعة جديدة من السدود والقنوات بسبب توسيع مجالهم الزراعي وازدياد حاجتهم للسقي ، واستعمالهم للماء كطاقة محركة للأرحية ، مما أدى إلى تناقص منسوب المياه ، ولم يبق في بطن الوادي في أوائل غروس مزدغة إلا يسير ماء ينقطع في أثنائها[3].

وقد انعكست صعوبة المشكلة وتعقيدها في التباين الحاصل بين اراء الفقهاء الذين تعرضوا لهذه المسألة ، والتي كان اخرهم موقف الفقيه المفتي ابو القاسم التازغدري الذي عالج هذه المسألة بحلين : الأول إن كان الماء ممتلكا لأهل ازكان فهم أحق به للسقي ، ولهم أن يقطعوا عن أهل مزدغة ما فضل عنهم ويصرفوه حيث شاءوا، إلا أن يثبت أن أهل ازكان أعطوا أهل مزدغة ذلك الفضل عطية صريحة فليس لهم قطعه عنهم وان احتاجوا إليه ، والثاني إن كان الماء غير متملك لأهل ازكان فهم الأولى به لكونهم الأعلين ولا يكون لأهل مزدغة إلا ما فضل عنهم[4]على ما جاء عن النبي صلى الله عليه وسلم في المعايير المحددة للقدر المائي الذي يجب إمساكه ، الذي تضمنه حديث مهزور ومذينب(*)، فجعل الأعلى أحق بماء السيل من الأسفل ، فإذا عم الماء أرض الأعلى

---

(1) لقد شارك في معالجة نازلة وادي فاس لتسوية وضعية مياه السقي بين مزارعي ازكان و مزدغة عدة فقهاء بداية بجواب الفقيه أبي إبراهيم إسحاق بن يحيى الورياغلي ، ثم الفقيه أبي الفضل راشد الوليدي ، وهناك جواب الفقيه أبي الحسن الصغير ، و جواب أبي الضياء مصباح البالصوتي ، وهناك جواب الفقيه أبي الربيع سليمان السويفي، الى جواب الفقيه أبي القاسم التازغدري. انظر/ الونشريسي : **مصدر سابق** ، ج8 ، صص 8،9.

(2) الونشريسي : **المصدر نفسه** ، ج8 ، ص9.

(3) **المصدر نفسه** ، ج8 ، ص7.

(4) **نفسه** ، ج8 ، ص15. حول هذا النزاع على ملكية ماء السقي انظر/ محمد علوي : قضايا الماء في بلاد المغرب الأقصى من خلال كتب النوازل الفقهية ، **الماء في تاريخ المغرب** ، سلسلة ندوات ايام10،11،12ديسمبر1996 ، مطبعة المعارف الجديدة، الرباط ،1999، صص55-59.

(*) وادي مهزور هو وادي بني قريظة وفي خلافة عثمان تعرضت المدينة المنورة لسيل مهزور واشرفت على الغرق يلتقي مع مذينب ويسيلان بماء المطر. انظر/ البلاذري : **فتوح البلدان** ، تح : عبدالله انيس الطباع ، عمر انيس الطباع ، مؤسسة المعارف ، بيروت ،1987، ص18؛ الحموي : **مصدر سابق** ، ج5، ص234 ؛ الحميري : **مصدر سابق** ، ص560.

أرسله الى مَنْ يليه وامسك من الماء في أرضه قدر ما يبلغ الكعبين للقائم فيه ، وهكذا يفعل الأول والأعلى الى من هو بأسفله حتى ينتهي حيث شاء[1].

ويبدو من خلال قراءة أولية لهذه النازلة ان عملية السقي كانت مشكلة مستمرة تتحكم فيها الظروف المناخية ، وتنفجر كلما وقع الجفاف وهي فترات قلة التساقط و ندرة المياه ، كما كشفت هذه النازلة عن المشاريع المائية الموجهة للري من طرف المجموعتين(الأعالي والاسافل)حيث شيد المزارعون مجموعة من السدود وتَهْيِئَتِها لصرف مياه النهر عن طريق السواقي المقامة لتحويل المياه لسقي اراضيهم وبساتينهم ، ومن جهة اخرى تكشف عن توسيع المجال السقوي من خلال توسع الاراضي الزراعية وذلك بغرس منتوجات جديدة ، وبالتالي زيادة المساحات المخصصة للسقي ، وفي هذه الحالة تكون مسألة السقي على وادي فاس قد طرحت نتيجتين الاولى ندرة وقلة مياه السقي في هذه المنطقة من بلاد المغرب ، والثانية توسع الأراضي المزروعة بسبب إدخال الأعالي لمزروعات فتزداد حاجتهم لكميات أكبر من ماء السقي ، وتدل نوازل البرزلي عن مسألة مشابهة لها في إفريقية ، جاء فيها "أن قوم كان لهم ماء يسقي به الأعلون والأسفلون على قديم الأيام ، فأحدث أصحاب العلو خضرا ومباقل وسقوها بالماء مما أضر بالأسفلين ، بعدما حبسوا عنهم الماء"[2] ، وبالتالي التوسع في الأراضي الزراعية كان يتطلب اتفاق بين المزارعين لأنها تزيد من حصة الماء للري.

فكانت مياه الاودية تستغل في سقي البساتين وتُوَزع بين المزارعين وتتناقص كمية المياه فيه بين فصلي الصيف والشتاء حيث تذكر هذه النوازل " أن قوم لهم وادي كبير فغرسوا عليه جنة ... فإن كان الشتاء كَثُرَ مَاءُهُ ، وإذا كان الصيف قل حتى يصل الأسفلون يرده الأعلون عنهم "[3]، فيكثر ماء الوادي في فصل الشتاء ، ويقل في فصل الصيف ، وتطرح زيادة عدد السكان عليه مع الوقت مشكلة نقص الماء ، ويرد الونشريسي مسألة أخرى عن " قوم لهم نهر تنفجر عيونه في الشتاء ، وتقل في الصيف وربما غارت فيه ، وعادة أصحابه أن لكل أحد شربا معلوما ... ويجاورهم أرض لقوم

(1) القرشي : **مصدر سابق** ، ص128 ؛ ابن الرامي : **مصدر سابق** ، ص229.

(2) البرزلي: **مصدر سابق** ، ج4 ، ص426 ؛ الونشريسي: **مصدر سابق** ، ج8 ، ص391.

(3) الونشريسي: **مصدر سابق** ، ج8، ص402 ؛ مجهول : **الاستبصار** ، **مصدر سابق** ،ص152.

أرادوا أن يدخلوا معهم في ذلك الماء ، ويأخذون منه حظا يسقون به أرضهم ، وأبى ذلك عليهم أصحاب النهر ، وقالوا ما نعطيكم إلا ما فضل عنا ، ومنعوهم ذلك"(1)، فيتنافس المزارعون عند مصب ماء الأنهار ، ويختلفون في تقاسمه لسقي أراضيهم ، فكان الشركاء في مياه الوادي يمنعون الاجانب المجاورين لهم من مشاركتهم في الماء ، خاصة ان كان ماؤه قليل ، وليس لهم اخذ شيء منه الا إذا سمحوا لهم في ذلك و كان فيه فضل فلهم اخذه بثمنه(2).

وجاء في مسألة أخرى أفتى فيها أبي عبد الله الحفار(3) أن قوم وقع بينهم نزاع على قسمة الماء الهابط على الوادي ، و ذلك أنهم "رفعوا ساقية من الوادي وقد جرت عادتهم أنهم وقت السقي – خلال الصيف والخريف– يقسمون الماء على الأراضي المزدرعة دون غيرها ، في حين أن قسمة الماء تكون على جميع الأراضي وكل واحد بحظه ، زرع أم ترك ، وفي مثل هذه الحالة كانت تحدث الخلافات ، فأجاب بأن على الذين رفعوا الساقية من الوادي سقي أرضهم منه الأول فالأول ...الى آخر أرضهم ...ولغيرهم ...أن يسقي أرضه إذا إحتاجت للسقي ، وإن استغنى عنه تركه لمن بعده ، وأما بيعه فليس له ذلك لأنه لا يملكه ، وإنما يملك الانتفاع به"(4).

ويتضح من هذه النصوص أن الري من الانهار والاودية كان يختلف من منطقة الى اخرى وكانت احكام السقي فيها حسب وفرة المياه أو قلتها وحسب أعراف المنطقة ، وبصورة عامة كان الماء يوزع على كل مالك بحسب مساحة أرضه ، لكل مزارع حظ من الماء في زمن محدد متفق عليه بين المزارعين يسقون منه بساتينهم وجناتهم .

وهناك إشارة وردت عند الوزان حول نفس المسألة ، ذكر فيها أن النهر الذي يمر على مدينة تازة ، كان الجبليون يُغَيِّرون مجراه في بعض الأحيان ، عندما يختصمون مع سكانها ، ويصرفونه الى مكان آخر فيتأذى سكان

---

(1) الونشريسي: **مصدر سابق** ، ج9 ، ص 71.

(2) الونشريسي: **المصدر نفسه** ، ج9 ، ص 72.

(3) هو محمد بن علي بن محمد بن احمد بن سعد الانصاري الغرناطي الشهير بالحفار إمام غرناطة ومفتيها ، متفنن في معارف شتى من القرآن والنحو والفقه والتاريخ ، أخذ عن ابن لب ، توفي سنة 811هـ/1408م.أنظر/ ابن حجر العسقلاني : **مصدر سابق** ، ج4، صص 80،81 ؛ التنبكتي : **نيل الابتهاج** ، **مصدر سابق** ،ج2 ، ص477 ؛ محمد بن مخلوف : **مرجع سابق** ، ج1 ، ص247.

(4) الداودي : **مصدر سابق** ، ص182 ؛ الونشريسي: **مصدر سابق** ، ج5 ، صص12،13.

المدينة ، بعد أن ينقطع الماء عن سقي بساتينهم التي كانت تنتج الكثير من غلات الحبوب و الخضر والفواكه [1]، كما يذكر الادريسي ان سكان اغمات كانوا يستغلون مياه النهر الذي يمر على المدينة خلال الأسبوع فيخصص عدد معين من أيامه لسقي الجنات بعد ان يقطع عن المدينة[2].

وعلى العموم يتم استغلال مياه الاودية في السقي بين المزارعين بالتناوب عليه ، فيوزع بينهم بالأيام[3] إن كان عددهم قليل ، وبالساعات إذا كثروا[4]، أو بعدد اشجار المساحة المسقية[5]، وإن اختلفوا في الترتيب فيكون الاقتراع فيما بينهم[6] ، وتوضح النصوص النوازلية الكيفية التي كان المزارعون يقتسمون بها مياه الانهار في بلاد المغرب ، حيث يتم تقسيم الماء بوضع خشبة[7]بها ثقوب على النهر ممتدة بين ضفتيه عرضا ، ويشكل كل ثقب حظ واحد من المزارعين وما استحقه من الماء لأرضه[8]، او بطريقة اخرى يذكرها البكري حين يتعرض الى كيفية استغلال مزارعو سجلماسة نهر زيز في سقي حقولهم منه بإقامة حياض كحياض البساتين[9]، وذلك ان يحفر كل واحد من المزارعين الشركاء في أرضه حوضا ، ليأخذ من خلاله قدر حقه المتفق عليه بينهم من ماء النهر[10].

---

(1) الوزان : **مصدر سابق** ،ج1، ص354.

(2) الادريسي : **مصدر سابق** ، ص231.

(3) البرزلي: **مصدر سابق** ، ج4 ، ص436 ؛ الونشريسي : **مصدر سابق** ، ج8 ،ص402 .

(4) الونشريسي : **مصدر سابق** ، ج5 ، ص 111 ؛ مجهول : **الاستبصار** ، **مصدر سابق** ، ص153 ؛ التجاني : **مصدر سابق** ، ص157؛ الوزان : **مصدر سابق** ، ج2 ،ص139.

(5) البرزلي: **مصدر سابق** ، ج4 ، ص293 .

(6) ابن الرامي : **مصدر سابق** ، ص186.

(7) وتسمى العَرِمَّةُ التي يسد بها ماء الوادي ويحبس.انظر/ ابن سيدة : **مصدر سابق** ، ج9 ، ص 153.

(8) الماوردي : **مصدر سابق** ، ص270؛ القرافي : **الذخيرة** ، **مصدر سابق** ،ج6،ص162؛ ولقد أورد البكري وصفا دقيقا حول توزيع ماء النهر بين المزارعين و تنظيم الري بتوزر وهي طريقة مشابهة لما دلت عليه نصوص النوازل.انظر/البكري : **مصدر سابق** ، ج2 ، ص226 ؛ ابن الرامي : **مصدر سابق** ، ص186.

(9) البكري : **مصدر سابق** ، ج2 ، ص333 .

(10) الونشريسي : **مصدر سابق** ، ج6 ،ص191 ؛ ج8 ، ص405.

وتُباعُ المياه من أصحابها إذا كانت زائدة عن حاجتهم في الري ، أو في حالة تركهم لأرضهم بوراً ، ويحدد المشتري مدة الري ، فيعرف كل مزارع منهم نصيبه الذي يعتبره القوم من أملاكهم بالميراث[1] أو بالشراء[2] ، وفي حالات كثيرة يستلف المزارعون حصص السقي فيما بينهم[3]، وعلى المزارعين ان يحرصوا على ان لا تفوتهم نوبتهم في السقي لأن مَنْ فاته السقي في يومه المخصص فليس له يوم غيره[4].

مما جعل الأرياف في بلاد المغرب تعرف تنافسا كبيرا بين المزارعين على المياه ، فملكية أرض معينة لا تقدر إذا كانت مصادر المياه بها منعدمة خاصة بالمناطق الداخلية التي تقع على حدود الصحراء جنوبا[5]، وهذا ما أجاب عنه ابن لب عن " ارض سقوية تُباع وتُملك بمائها قَلَّ أو كَثُر "[6].

فكانت هذه الوضعيات للأراضي تخلف نزاعات بين المزارعين في تقسيم مياه الري ، و يورد البرزلي مسألة عن " سبعة لهم نهر فيسقي كل واحد منهم أرضه به و في نصيبه ، ونصيب كل واحد منهم يوم ، فباع أحدهم أرضه المعينة له و نصيبه من هذا الماء ، هل فيه لبقية الشركاء شفعة ام لا ؟ "[7] ، فتدل هذه النازلة على ارتباط الأرض بنصيبها من الماء ، وفي حالة بيعها يكون بنصيبها منه ، فهي ليست لها قيمة بدون الماء[8]، وكذلك في حالة كرائها تكرى الأرض بالماء[9]، وفيها يقول ابن عاصم الاندلسي:

والمَـــاءُ تَــــابِعٌ لَهَا فيهِ أحْكُـمِ   ووَحْـــدَهُ إنْ أَرْضُـــهُ لَـمْ تُقْسَـــمِ [10]

---

(1) غنية عطوي: **الجواهر المختارة مما وقفت عليه من النوازل بجبال غمارة لابي محمد عبدالعزيز بن الحسن الزياتي**، ج2 ، دراسة وتحقيق ، رسالة ماجستير ، كلية العلوم الإنسانية ، قسم التاريخ والاثار ، جامعة قسنطينة ،2012 ، ص351.

(2) البرزلي: **مصدر سابق** ، ج3، ص390.

(3) البرزلي: **مصدر سابق** ، ج4، ص421.

(4) الونشريسي : **مصدر سابق** ، ج8، ص416 ؛ الداودي: **مصدر سابق** ، ص181.

(5) الونشريسي : **مصدر سابق** ، ج8، ص270.

(6) الونشريسي : **مصدر سابق** ، ج8 ، ص382- 383.

(7) البرزلي: **مصدر سابق** ، ج5 ، ص103.

(8) البرزلي: **مصدر سابق** ، ج4 ، ص420 ؛ج5 ، ص104؛ ابن لب : **مصدر سابق** ، ج2، ص85.

(9) البرزلي: **مصدر سابق** ، ج3، ص622.

(10) ابن عاصم الاندلسي: **مصدر سابق** ، ص72.

وتؤكد مجموع هذه النوازل على أن عملية الري ترتكز على جر مياه الاودية وتوزيعها الى جداول وسواق كبيرة ، كما تشير الى ان هذه السواقي تتفرع الى مصارف أصغر للماء مكونة شبكة من القنوات تسوق المياه الى الاراضي الزراعية وحقول البساتين(1) .

وليس في كل الحالات يكون المتضررين هم أسافل الوادي ، فقد تتضرر أراضي الأعالي إذا أنحبس عنهم الماء وانحصر في أسفل الوادي ، كما حدث بأرض القيروان حين انقطع الماء عن فدادين عدة لأناس شتى من أعالي الوادي ، فتضرر موضع الفدان الأعلى بعد أن انتقلت المياه الى موضع الضفة السفلى من الوادي(2).

وقد استعمل النضح(*)في سقي الجنات عندما يقل منسوب المياه ويتجمع في أخر الأودية ، بعد أن يسقي الأعلون ويرسلوا الماء للأسفلين ، فعندما يقل الماء في بطن الوادي ثم يظهر فيسقي به الاسفلون بالسانية(*)(3)، وقد لاحظ أحد الباحثين ذلك حين ذكر أن "الدلو" استعمل في ري الاراضي التى تعتمد على مياه فيضانات الاودية في سقي المحاصيل الزراعية(4).

ونظرا لأهميتها فقد استغلت مياه الأودية في مجالات عديدة ببلاد المغرب ، وتعتبر مدينة فاس أشهر مدن بلاد المغرب ، حيث اعتمدت في تنظيم عملية الري على مياه الوادي المعروف بوادي مصمودة الذي يذكر صاحب جذوة الاقتباس ويسميه بوادي الجواهر فيقول " فينحدر الى البلد (فاس) فينقسم في داخلها الى جداول كثيرة فينتفع به في مساجدها ودورها وحماماتها وفنادقها وسقاياتها وبيوت ارحائها ، ثم يخرج منها وقد حمل اثفالها وسائر فضلاتها ،

---

(1) الونشريسي : **مصدر سابق** ، ج8 ، ص7.

(2) البرزلي: **مصدر سابق** ، ج4 ، ص430.

(*) النضح هو سقي الزرع والجنات باستعمال دلو السانية والناضح هو البعير أو الثور أو الحمار الذي يسقى عليه ، والنضّاح الذي يسوق السانية ويسقي النخل والزرع . انظر/ ابن سيدة : **مصدر سابق** ، ج2، ص463 ؛ ابن منظور : **مصدر سابق** ، ج14، ص174.

(*) آلة لرفع الماء تحركها الدواب وتقام في اغلب الاحيان على الابار وهي اصغر حجما من الناعورة واكثرها انتشارا في بلاد المغرب. انظر/ البرزلي : **مصدر سابق** ، ج1 ، ص575 ؛ شريف عبد الرحمن جاه : **لغز الماء في الاندلس** ، تر : زينب بنياية ، هيئة أبوظبي للسياحة ، الامارات العربية ،2014، صص169،171؛ الجمعية المغربية : **معلمة المغرب** ، مطابع سلا ، المملكة المغربية ،1989 ،ج14، ص4830 ؛ حسن قربي : **المجتمع الريفي في الاندلس في عصر بني امية** ، المجلس الاعلى للثقافة ، مصر ،2012 ، ص109.

(3) الونشريسي : **مصدر سابق** ، ج8 ، ص402.

(4) برانشفيك : **مرجع سابق** ، ج2 ، ص219.

فيسقي جناتها وليس لهذا النهر نظير"(1) ، فكانت تتفرع منه قنوات مخصصة للاستعمال في مجالات الحياة الاجتماعية ، و منها ما هو مخصص لري البساتين و الجنات الواقعة على ضفتي النهر خارج المدينة ، مما جعل أهميته اجتماعية لسكان الحضر الفاسيين واقتصادية للمزارعين المصموديين خارج المدينة ، وكان من الضروري كنس مجرى هذا النهر وتطهيره من الرواسب المتراكمة فيه ، وجرى العرف في بلاد المغرب أن الأهالي المستفيدين من مياه الوادي يتعاونون فيما بينهم على تحمل نفقات خدمة مصدر هذه المياه سواء ساقية أم وادي، فكانوا يقومون بترميم القناطر بعد تصدعها وانهيارها(2)، أو يشتركون في تطهير مجرى الوادي(3) عند الحاجة إليه في الري و استغلاله في سقي الأراضي الزراعية ، ولقد تعرضت كتب النوازل لمثل هذه الحالات ، ويدعمنا "المعيار" بنازلة جاء الخلاف فيها على الماء بين سكان مدينة فاس والمزارعين القاطنين خارج المدينة في كنس وادي مصمودة لزيادة الماء فيه ، لسقي خضرهم وثمارهم(4).

ويتسبب في ذلك سكان المدينة من أرباب الدور والحمامات والفنادق(5)، الذين كانوا يعتمدون في التخلص من القاذورات على قوة جريان النهر ، وعندما تنخفض قوة جريانه خلال فصل الصيف ، فإن هذه القاذورات تبقى عالقة بقعره ، فتبطئ حركة الماء داخل السواقي ، بسبب ما تحمله المياه معها من رواسب أثناء تدفقها ، ويؤدي هذا إلى انحباس الماء عن أصحاب البساتين ، في أوقات يكونون فيها بحاجة ماسة للماء لري خضرهم ومزروعاتهم ، مما كان يؤدي بالمزارعين خارج المدينة الى دعوة أرباب الدور والحمامات والفنادق الى القيام بكنس الوادي للزيادة في مائه ، وفي مثل هذه الحالات يقع النزاع ، ونتيجة لتكرر هذه الوضعية أصبحت من بين

---

(1) ابن القاضي المكناسي : **مصدر سابق** ، ص43 .

(2) الونشريسي: **مصدر سابق** ، ج5، ص350.

(3) البرزلي: **مصدر سابق** ، ج4، ص419.

(4) الونشريسي: **مصدر سابق** ، ج8 ، صص 20-27.حول هذه المسألة انظر/محمد علوي : قضايا الماء في بلاد المغرب الأقصى ، **مرجع سابق** ، صص59-61.

(5) الونشريسي: **مصدر سابق** ، ج8، ص21.لقد تعرض احد الباحثين الى مسألة كنس وادي مصمودة في ندوات حول الماء .انظر/ محمد فتحة : نازلة وادي مصمودة بفاس مثالا عن النزاعات حول الماء ، **الماء في تاريخ المغرب** ، سلسلة ندوات ايام10،11،12ديسمبر1996 ، مطبعة المعارف الجديدة ، الرباط ،1999، صص167-175.

النزاعات المستديمة التي كانت مطروحة بين سكان مدينة فاس وسكان باديتها المصموديين بسبب مياه الوادي المستعملة في ري مزروعاتهم.

كما كان التنافس كثيرا على الأراضي القريبة من الأودية التي تتعرض للفيضان خلال فصل الشتاء والربيع فتنتشر المياه عليها فيسرع الى هذه الأراضي كثير من القبائل وتتنافس على استغلالها لزراعة الحبوب ، وقد كشف المازوني عن مظاهر النزاع حول الأراضي المحاذية للأودية ، لخصوبتها وقربها من الماء في نازلة عن "وادٍ كبير لا ينقطع جَرْيُه في الفصول الأربعة ، ويحمل في زمان الشتاء والربيع ، ويرجع الى جهة من الجهات ، ويبقى ذلك الموضع الذي إنزاح عنه الماء سنين حتى يكون صالحا للحراثة ، فهل يملكه من هو قريب منه ...أو يملكه من سبق إليه" (1).

نستنتج من هذه النازلة النزاع القائم حول مياه الوادي ، والاستفادة من الأراضي المحاذية لضفافه ، تلك الأراضي الخصبة التي أصبحت محل صراع بين القاطنين من حولها أو القريبين منها ، لتوفر مصادر مياهها ، المتمثل في الوادي ، كما يتضح لنا من خلالها الاهتمام الكبير بين سكان البادية لِتَمَلُّك الأراضي الواقعة على ضفاف الأنهار والوديان ، لخصوبتها وتوفر الماء لسقي أراضيهم و فلاحتها ، ممّا يترتب على ذلك نزاعات لظهور أراضي زراعية جديدة ، نتيجة تحول مسرى جريان الوادي بسبب الظروف الطبيعية ، وقد يكون الرعاة طرفا في هذا النزاع ، الذين يبحثون عن استقرارهم في مواضع الكلأ والماء ، فتتأزم العلاقات بين الفلاحين والرعاة حول هذه الأماكن ، لأنها تغري الطرفين للقيام بنشاط كل منهما(2) ، باعتبار أن بعض الأودية كانت الممول الرئيسي للسكان بالماء ، واستغلال تلك الثروة في مختلف مجالات الحياة(3) .

---

(1) المازوني: **مصدر سابق** ، ج2 ، ورقة 46 و ؛ وهناك قضية مشابهة وردت عند البرزلي تذكر الخلاف القائم بين القاطنين بقرب الاودية حول الاراضي المحاذية لها . انظر/ البرزلي : **مصدر سابق** ، ج4 ، ص430.

(2) البرزلي : **مصدر سابق** ، ج4 ، ص300 ؛ الونشريسي: **مصدر سابق** ، ج8 ، ص338 ،339.

(3) غرداوي : قضايا المياه ، **مرجع سابق** ، ص15.

وتشير الدراسات الحديثة أن المناطق السهلية المتاخمة للجبال تنتشر فيها البساتين وحقول الخضر ومزارع الحبوب ويعود الفضل في كثافتها إلى وفرة المياه المتدفقة من الجبال على امتداد الأودية(1).

ويبدو أن مثل هذه الصعوبات هي التي دفعت الفلاح المغربي للبحث عن إيجاد نظام ري متوازن ومستقر لضمان الثبات في كمية الإنتاج الزراعي ، ولذلك فقد اتجه المغاربة في بعض المناطق إلى استخدام وسائل وأساليب ري تتفق مع طبيعة بلادهم متخذة عدة أشكال ، ومنها ان تشق سواقي وجداول من الأودية على حساب الأراضي القريبة منها التي تشترك معها في استغلال مياه الوادي في السقي فينتج عنها انقطاع الماء عن مزروعاتهم ، حيث جاء في نازلة أن أهل" قرية أرادوا رفع ساقية من واد يجري في أرضهم ، ومن تحت مرفع الساقية توجد ساقية قديمة...، فأراد أصحاب هذه الساقية القديمة منع أهل القرية من رفع الساقية ، مدعين أن الماء ينقطع عنهم"(2).

وتشير نازلة أخرى الى النزاع بين الأسافل والأعالي في السقي جاء فيها "ساقية بين مزارعي أعالى النهر واسافله يسقي بها هؤلاء يومين ، فإذا استغنوا عنه سرحوه على الأسفلين حتى يقع في النهر، فأنشأ الأسفلون عليه رحى ، وطحنت زمانا في غير أيام السقي ، ثم أراد الأعلون إنشاء رحى أخرى فمنعهم الأسفلون ، وادعوا الضرر واحتجوا بالسبق"(3)، وكان العرف يقضي بالأولوية للأقدم (4)وفيها قال القاضي ابن عاصم الأندلسي :

والمَــاءُ للأعْلِيْنَ فِــيمَا قَدُمَـا   والأسْفَـلُ الأقْدَمُ فِــيهِ قُدِّمَـا (5)

يتضح من هذه النازلة أن السواقي المعدة لتحريك الأرحية كانت سببا في هذه العلاقة المتوترة بين الأعالي والأسافل ، حيث كانت للمزارعين إلى جانب الأجنة ، أرحية لطحن الحبوب وعصر الزيتون(6).

---

despois , j : **op**.**cit**, T1,p106.(1)

(2) الونشريسي : **مصدر سابق** ، ج8 ، ص383.

(3) البرزلي : **مصدر سابق** ،ج4 ، ص427 ؛ الونشريسي : **مصدر سابق** ،ج8 ،ص402 ؛ ابن الرامي : **مصدر سابق**، ص144.

(4) الونشريسي : **مصدر سابق** ، ج8 ، ص16.

(5) ابن عاصم الاندلسي : **مصدر سابق** ، ص90 .

(6) البرزلي : **مصدر سابق** ،ج3 ، ص617؛ الونشريسي : **مصدر سابق** ، ج5، ص256 ؛ج8 ، ص385 ؛ الادريسي: **مصدر سابق** ، ص231 ؛ الوزان : **مصدر سابق** ،ج1، ص233.

وتتعرض السواقي المخصصة للري الى استغلال اصحاب المطاحن حين تبنى عليها ارحية ، فتعيق تنظيم حصص مياه السقي وتقلل منها بين المزارعين فتزداد الخصومة بين المزارعين وأصحاب الرحى الذين قطعوا الماء عن جناتهم ، وهم محتاجون الى السقي والانتفاع بالماء ، بعد ان يَدَّعُوا أن لهم الاحقية في الماء ،ويحتجون بالأسبقية في استغلال الماء لتحريك الرحى ، وللفصل بينهم يتولى المشرفون على توزيع المياه الاطلاع على ما يثبت كيفية الاستغلال وتكون الأولوية في ذلك لمن بيده شهادة اسبقية استغلال مياه الساقية (1).

وتتكرر هذه المسائل لكثرة اصطدام اصحاب الجنات بأصحاب الرحي ومنها أن " قوم لهم ماء عليه أرحية ، وجنات ومنازل على قديم الزمان ، أراد الأعلون قطعه عن الأسفلين"(2)، مما يجعل حصص المزارعين من ماء الوادي لا تكفي لسقي مزروعاتهم .

ويبدو أن عملية السقي كانت تواجهها عراقيل يتسبب فيها أصحاب الارحية ، فكان النزاع يشتد بينهم وبين المزارعين ، وكانت هذه الفئة الأخيرة دائما مصدر الاحتجاج ، وكان الفقهاء يفتون باستمرار لصالح أصحاب الجنات(3)، وبالمقابل كان الدقاقون(*)هم الضحايا الأوائل في الظروف التي يقل فيها الماء ، لأن القوانين المنظمة لاستغلال المياه لا تضمن حقوقا لأصحاب الأرحية كما تضمنها للمزارعين ،لأن المنشآت المائية المخصصة للمزروعات ، كانت تشيد من طرف الجماعة ، وتستغل من طرفها ، في حين أن رفع السواقي لتحريك الأرحية ، كان يستغل من طرف فرد أو بضعة أفراد(4).

---

(1) الونشريسي: **مصدر سابق** ، ج8 ، ص385.

(2) الونشريسي : **المصدر نفسه** ، ج8 ، ص10.

(3) البرزلي : **مصدر سابق** ، ج4 ، ص423.

(*) إستدق الشيئ حتى صار دقيقا ، والدقاق فتات كل شيئ دُقَّ ، ويسمى "الدقاق" او"الطحان" وهي حرفة أصحاب الرِحّي الذين كانوا يستغلون المياه لتحريك الأرحية لطحن الحبوب وعصر الزيوت . أنظر/ ابن سيدة : **مصدر سابق** ،ج4، ص35 ؛ ابن منظور: **مصدر سابق** ،ج4، ص379 ؛ البرزلي : **مصدر سابق** ، ج3 ، ص197 ؛ العقباني : **مصدر سابق** ، ص135 ؛ المازوني: **مصدر سابق** ، ج2 ، ورقة50و ؛ الونشريسي: **مصدر سابق** ، ج6 ، ص35؛ الوزان : **مصدر سابق** ،ج1، ص233.

(4) عمر بنميرة : **مرجع سابق** ، ص326.

فلم تكن أحقية الاعلى بالماء ثابتة في كل الحالات ، فأولويته في الانتفاع بالماء مقرونة باستواء حاجته اليه مع الاسفل كسقي الاشجار ، أما اذا استغله لطحن الارحاء فسقي أشجار الاسفل أولى وأحق من انتفاع الاعلى بالماء[1].

وهكذا غدت قضية استغلال الثروة المائية من أهم القضايا التي شغلت بال الفلاّحين لسقي أراضيهم ببادية بلاد المغرب بسبب قلة المياه من جهة ، وتعدد مجالات استخدامها من جهة أخرى ، خاصة عندما يتعلق الأمر بنصب الأرحاء ، التي كانت حائلاً في عدم وصول الماء من مصادره إلى البساتين والحقول ، فيتسبب ذلك في حدوث نزاعات وخلافات حادة.

كما يستفاد من هذه النماذج التي ذكرناها بأن هذه المنشآت لم تكن موزعة بصورة متكافئة بين عالية النهر وسافلته ، وهو ما يعني أن أهل الأعالي كانوا يستأثرون بالنصيب الأكبر من مياه النهر ، لأنهم متى ردوا الماء عن الأسفلين تضرر الأسفلون ، ومتى أرسلوه الى الأسفلين تضرروا هم أنفسهم ، ويبدو أن هذا الخلل قد ازداد حدة ، عندما أقدم أهل الأعالي على إقامة سدود وأرحية جديدة[2] .

2- تنظيم الري بالمياه الجوفية :

تمثل المياه الجوفية كل أنواع المياه الطبيعة المتواجدة داخل خزانات في جوف الأرض ، و تمثل مياه الامطار مصدرها الرئيسي ، حيث انها تتشكل من مياه الامطار التي تتجمع على سطح الأرض لتشكل الأنهار بينما ينفذ جزء كبير منها عبر مسامات الأرض وشقوقها وتتجمع في باطنها على شكل احواض مائية ، وتستقر فيها بحالتين فمنها ما تكون محبوسة لا يمكن الوصول اليها ولا الاستفادة منها الا عن طريق حفر الابار، ومنها ما ينفجر وينفذ ويتدفق الى السطح على شكل عيون وينابيع بفعل قوة الضغط[3] .

(1) الونشريسي : **مصدر سابق** ، ج8 ، صص 10، 386 .

(2) غرداوي : قضايا المياه ، **مرجع سابق** ، ص11.

(3) علي ، مقداد حسين وآخرون : **مرجع سابق** ، ص583 .

وأفضل أنواع المياه الجوفية للسقي هو الماء العذب الذي يصلح لجميع أنواع المزروعات دون استثناء ، ومياهه موافقة لجميع الخضر ومختلف الفواكه وما تنتجه البساتين(1).

و لأهمية هذه المياه كان المزارعون يفضلون عموما استعمال مياه الأودية والمياه الجارية في عملية الري ، ويخصصون العيون والآبار لاستهلاكهم وتأمين احتياجاتهم(2)، لكن الأنهار ليست دائما في متناولهم مما يجعلهم يلجأون إلى استغلال المياه الجوفية ، والاستعانة بها في سقي مزارعهم وجناتهم في المناطق التي تندر فيها المياه السطحية ، مما يضطرهم للبحث عن مصادر المياه الجوفية التي تظهر على سطح الأرض بشكل طبيعي أو يقومون باستخراجها عن طريق حفر الآبار(3) .

أ- الري بمياه العيون :

تتوفر بلاد المغرب على العديد من العيون(4) ، التي تتفجر من باطن الأرض وليس للإنسان دخل فيها ، ولهذه العيون أهمية كبيرة بالنسبة للسكان في المدينة و البادية ، بسبب دوام جريانها ، وعذوبة مياهها(5) .

ولقد ذكرت العيون ولفتت انتباه جل الرحالة والجغرافيين في بلاد المغرب باعتبارها مصدرا مهما للتزود بالمياه واستغلالها في الحياة الاجتماعية وفي ري الأراضي الزراعية.

اعتمدت عدة مدن على مياه العيون للزراعة ولحاجات المدينة ، ومنها مدينة فاس التي كانت "ذات مياه سائحة من عيون شتى"(6) ، ويذكر الوزان أن بها 600 عين أغلبها يستعمل لسقي الجنات(7) .

---

(1) ابن البصال : **مصدر سابق** ، ص40 ؛ ابن العوام : **مصدر سابق** ،ج1 ، ص520.

(2) الوزان : **مصدر سابق** ،ج1 ، ص247.

(3) الأدريسي : **مصدر سابق** ، ص234 .

(4) لقد كشفت كتب النوازل من خلال مسائل المياه عن وفرة العيون ببلاد المغرب ، وتؤكد المصادر الجغرافية والرحالة ذلك ،حول وفرة العيون ببلاد المغرب انظر/ جودت عبد الكريم : **الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في المغرب الأوسط خلال القرنين الثالث والرابع الهجريين** ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ،1992 ، ص60.

(5) الكرخي : **مصدر سابق** ، ص16 ؛ ابن العوام : **مصدر سابق** ، ج1 ، ص523.

(6) الحميري : **مصدر سابق** ، ص435 ؛ ابن القاضي المكناسي : **مصدر سابق** ، ص43.

(7) الوزان : **مصدر سابق**،ج1، ص247 ؛ مجهول : **مصدر سابق** ، ص180 .

كما ضمت مدينة مكناسة عيون كثيرة بمياهها العذبة التي استغلها الفلاحون فقاموا بإجراء المياه منها في جداول وسواقٍ إلى مزارعهم ولاسيما أن المدينة مشهورة بكثرة الزيتون[1] .

واعتمدت مدينة وجدة على مياه العيون في سقي مزروعاتها وتأمين احتياجاتها[2] ، وكانت مياه العيون هي الأساس الذي قامت عليه الحياة في مدينة تطاوين من خلال توفير المياه للمدينة وللأراضي الزراعية فيها[3] .

وانتشرت العيون في مدن كثيرة من المغرب الاوسط ومنها عيون لوريط بمدينة تلمسان [4] وعيون مدينة مستغانم[5] وعيون فحص متيجة[6]، ويذكر الجغرافيون كيف استثمرت مدينة تاهرت مياه العيون في الزراعة ، اذ تشق جداول تحمل الماء من العيون الى بساتينهم وجناتهم[7]، وتعتمد اكثر بساتين فحص بجاية في سقيها على مياه العيون[8]، كما تميزت مدينة ميلة بوفرة مياه العيون واشهرها عين ابي السباع التي استعملت لشرب سكانها وسقي بساتينها[9].

وتذكر المصادر الجغرافية مدينة قفصة وتصف عيونها وكيف تُستَغَلُ مياهها في سقي بساتينها وجناتها ، حيث يُفَصِّلُ صاحب الاستبصار في ذلك ، فيذكر أن " لأهل قفصة في سقي جناتهم هندسة عظيمة...] [... ويسمون الماء الذي يخرج من المدينة فيسقي نصف جناتهم "الماء الداخل"، ويسمون الماء الذي خارج المدينة وهو عين المنستير... "بالماء الخارج" ،... ولهم عيون كثيرة تسقي جناتهم ، وسقيهم بها بالساعات والمكلفين بالسقي أعرف الناس بأوقات النهار ،... و أهلها يتنافسون على المياه في السقي ويتابعون سقي بساتينهم بأغلى الأثمان"[10] ، فكان سكان قفصة يستغلون مياه العيون ،

---

(1) ابن غازي المكناسي : **الروض الهتون في اخبار مكناسة الزيتون** ، ط2، تح :عبدالوهاب بن منصور ، المطبعة الملكية ، الرباط ،1988، ص9 ؛ مجهول : **الاستبصار، مصدر سابق** ، ص188 ؛ الحميري : **مصدر سابق** ، ص544.

(2) مجهول : **الاستبصار، مصدر سابق** ، ص177 ؛ الحميري : **مصدر سابق** ، ص607.

(3) مجهول : **الاستبصار، مصدر سابق** ، ص137 ؛ الحميري : **مصدر سابق** ، ص145 .

(4) البكري : **مصدر سابق**،ج2 ، ص259 ؛ مجهول : **الاستبصار، مصدر سابق** ، ص176.

(5) الحميري : **مصدر سابق** ، ص558.

(6) الحميري : **المصدر نفسه** ، ص523.

(7) الأدريسي: **مصدر سابق** ، مج1 ، ص256 ؛ الحميري : **مصدر سابق** ، ص126.

(8) مجهول : **الاستبصار، مصدر سابق** ، ص130 ؛ الحميري : **مصدر سابق** ، ص81.

(9) البكري : **مصدر سابق**،ج2 ، ص245 ؛ مجهول : **الاستبصار، مصدر سابق** ، ص166.

(10) مجهول : **مصدر سابق** ، صص153،152 ؛ البكري : **مصدر سابق**،ج2 ، ص224 .

وتعني كلمة الماء الداخل أي المستعمل في حاجات المدينة ، والماء الخارج هو الذي لم يدخل المدينة وهو المستغل في سقي المساحات الزراعية خارجها(1).

واشتهرت مدينة باجة بوفرة عيون المياه العذبة التي تسقي الزروع و البساتين(2) ، وتضم مدينة قابس عيونا للماء تعتمد عليها الزراعة اعتمادا كليا ، حيث يذكر البكري أن بها بساتين متصلة ، ومياهها سائحة تسقي جميع أشجارها و أصل هذا الماء من عين خرارة في جبل(3)، كما اشتهرت مدينة غدامس بمياه عيونها والتي يعتمد عليه سكانها و يتقاسمونه في سقي مزروعاتهم(4).

لقد تعددت مجالات إستخدام العيون كمصدر أساسي في الريف ، حيث كان يرتكز عليها نشاط الفلاحين ، فتقسم مباشرة بينهم ، وتوزع على الحقول بواسطة سواقي صغيرة ، وفق نظام يختاره أصحاب العين ، والجميع له حق الاستفادة والاستغلال ، إلا أن هذا التملك الجماعي للماء كان على الدوام مصدر اضطراب ، حيث كانت مياه هذه العيون ، تخترق عدة جماعات تعتمد حياتها الاقتصادية على نفس المورد ، كما أن الجماعة الواحدة تنقسم الى أجزاء تصبح في بعض الأحيان مجهريه ، وهذا ما كان يجعل من مسألة التملك الجماعي للماء عنصر خلاف دائم.

حيث أشارت العديد من نوازل وفتاوى " الدرر" إلى كثرة العيون ، وما كان ينجم عنها من خلافات تحدث بين الأهالي ببادية بلاد المغرب ، نذكر منها مسألة سئل عنها الفقيه أبو الفضل العقباني عن "جماعة من المرابطين أنعم السلطان عليهم بإزواجة(*)للحراثة وعليها عيون ماء ، فاقتسموا الأزواج والعيون ، فصار كل منهم يستغل ما صح له

---

(1) محمد بن عميرة : الأنهار ببلاد المغرب وطرق إستغلال مياهها في العصر الوسيط ، **الماء والتعمير ببلاد المغرب في العهد القديم والوسيط** ، الندوة الدولية الثالثة ، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية ، تونس ، 2007 ، ص199 .

(2) مجهول : **مصدر سابق** ، ص160؛ الحميري : **مصدر سابق** ، ص75.

(3) البكري : **مصدر سابق**،ج2 ، ص189 ؛ التجاني : **مصدر سابق** ، ص119.

(4) ابوالفداء : **مصدر سابق** ،ص147 ؛ القلقشندي : **مصدر سابق** ،ج5 ، ص108.

(*) مساحة من الارض وهي وحدة تقليدية في بلاد المغرب تقدر بزوج من البقر ، والزوج هو محراث اربع من البقر لان الزوج بشعبتين والشعبة رأسان من البقر ، وهي تساوي مساحة فدان وهوما يعادل 12هكتارا .انظر/ العمري : **مصدر سابق** ، ج4 ، ص75 ؛ محمد حسن : **مرجع سابق** ، ص322.

بالقسمة من الأرض ، وبما نظر له من الماء مدة طويلة ، فبعدها غار ماء تلك العيون ، وتضرر أصحابها وأرادوا القيام على أصحابهم ، وأن يأخذوا من مياههم ما يحصل لهم به الانتفاع فيما يحرثونه ، فهل تصح لهم مطالبتهم بذلك بعد القسمة"(1).

فكانت مياه العيون تستغل في الري ويقع الخلاف عليها بين الفلاحين ، ويبدو ان هذه الاراضي من المناطق التي يقل فيها التساقط فتعتمد في سقيها على العيون ، وتكشف هذه النازلة سبب النزاع القائم بين المتخاصمين ، والمتمثل في تحول مياه العيون إلى موضع آخر ، وأثره على الأراضي المتضررة ، وكانت معالجة هذه الوضعية تتم من خلال الحلول المقترحة من طرف الفقهاء لفك ذلك الخلاف فتكون اجابة المفتي " إن كان اقتسامهم هذا لأجل الأرض ، فما غار من الماء بعد ذلك فمصيبته على من وقع في سهمه ، وإن كانت القسمة ليست في الرقبة وإنما...في المنافع ، لنهي الانتفاع ، كان لمن غار ماء أرضه القيام في نقض القسمة "(2).

كما جاء في نوازل الونشريسي عن عين تم تحريف مجراها ، فأنقطع مجراها ، وأنقطع انتفاع الناس بمائها ، واستغلالهم لها لشفاههم ودوابهم ، وسقي جناتهم(3) ، وفي مثل هذه الحالات كان الفقهاء يولون الأولوية لسقي الأراضي ويمنحون الأحقية لأصحاب الجنات في ري مزروعاتهم.

وفي مسألة أخرى سُئل عنها الفقيه أبو الفضل العقباني عن " أقوام لهم جنات تُسقى بماء واحد من عيون أعلاها ، فتشاجروا فيها ، فاقتسموه أجزاء وعيّنوا ما لكل جنة منه ، بحضرة عُدولٍ ، وكان لرجل منهم أرض بين هذه الجنات غير مغترسة ، فقال لكبير هذه الجماعة يا فلان لِمَ لَمْ تعمل لي حظاً في هذا الماء لهذه الأرض ، فقال له أغرسها ومهدها ومَاؤُكَ في حظِّي أو عندي ، فمات هذا الكبير بعد مدة ، وغرس هذا الرجل أرضه ، فكان يسقي ما اغترسه من حظِّ آخر، فأراد هذا الآخر ممانعته ، وقال له : لا ماء لك عندي ، ثم أثبت رسماً بمقالة كبير الجماعة ، وطلب ورثته بما وعده به مُورِثُهم ، فأبقا محتجين أنه وعد ولم يحصل له منه في حياته...الخ

(1) المازوني : **مصدر سابق** ، ج2، ورقة 30ظ.
(2) المازوني : **المصدر نفسه** ، ج2، ورقة 30ظ .
(3) الونشريسي: **مصدر سابق** ، ج9 ، ص 62.

فأجاب : ليس لمحدث الغرس إلاّ ما يفضل عن أرباب الجنات السابقة عليه ، وقول كبير الجماعة : أغرس وماؤك عندي ، مَحْمَلُه الهبة من هذا القائل على شرط الغرس ، فلمّا لم يقع منه غرس ، حتّى مات المذكور...لم يكن للغارس في الماء شيء إلاّ أن يكون فيه فضل ، فإنه يجب صرفه إليه بقدر ما يحتاج منه "[1].

وأورد الونشريسي مسألة طرحها قاضي تلمسان ابن أبي البركات[*]في "عين ماء مشتركة بين أناس يسقون منها جناتهم ، فمنهم من حظه نهارا ومنهم من حظه ليلا ، ومنهم من حظه في غدوة الى الزوال ومنهم من حظه من الزوال الى العصر ، واستمرت العادة فيما ينيف على خمسين عاما فاختلف الشركاء المتوارثون في قسمتها وتحديد حصصهم"[2].

فيتم اقتسام مياه العيون كما ورد في النازلة بين المزارعين بما يسمي النوبة[*] وهي طريقة منتشرة في كامل بلاد المغرب ، حيث يروي البكري في وصفه لواحة توزر طريقة الري من أنهار ثلاثة هي عبارة عن جداول صغير تنبع من بُحيرة تتجمع فيها المياه من العيون [3] ، ويرصد التجاني عملية تقسيم المياه في هذه الواحة بانها تتم من خلال أمناء من ذوي الصلاح يقسمون الماء على ساعات النهار والليل[4] " دولا معلومة " [5]، فقد كانت النوبة أمر مألوفاً ومقرراً ، من خلال تقسيم أيام الأسبوع بين المنتفعين بالماء[6]، ومن الجائز بيع النوبة أو تأجيرها أو تسليفها [7].

---

(1) المازوني: **مصدر سابق** ، ج2 ، ورقة 66 ظ .

(*) هو الفقيه ابوزكرياء يحي بن عبدالله بن ابي البركات قاضي الجماعة في تلمسان توفي سنة910هـ .انظر/ الونشريسي : **الوفيات ، مصدر سابق** ،ص 113 ؛ ابن القاضي : **مصدر سابق** ، ج3 ، ص 338.

(2) الونشريسي : **المعيار** ، **مصدر سابق** ، ج5 ، ص 111.

(*) تقسيم الماء بين الفلاحين بالتناوب (حصة الأرض من الماء) بحيث يكون لكل واحد منهم قدر معين من الماء ، ويكون بالأيام ، أو بالساعات ، حسب كمية الماء وعدد المزارعين المستفيدين من السقي . أنظر/ محمد بن عميرة : **مرجع سابق** ، ص213.

(3) البكري : **مصدر سابق** ،ج2، ص225.

(4) التجاني : **مصدر سابق** ، ص157.

(5) البرزلي : **مصدر سابق** ، ج3، ص622 ؛ ج4 ، ص424.

(6) البرزلي : **المصدر نفسه** ، ج4 ، ص293-297.

(7) **المصدر نفسه** ، ج4 ، ص421.

وتبقى مياه العيون في كثير من مناطق بلاد المغرب مصدرا لسقي الأراضي الزراعية حيث تطرح النصوص النوازلية أشكالا متعددة للمنازعات بين المزارعين على استغلال مياه السقي بسبب عدم تحديد حصة ماء السقي المرتبط بملكية الأرض ، فكانت وثائق الحيازة[*](الملكية) هي التي تثبت الحقوق وتحافظ عليها ، حيث يذكر الونشريسي نازلة تضمنت سؤال بعض شيوخ الموثقين بتلمسان " عمن اشترى جنان من ورثة بمنافعه وكافة حقوقه ، فطلب منهم بعد الشراء موجبات الجنان المذكور فمكنوه من نسخة رسم مسجل على القاضي وشهد عليه عدلان مبرزان ، وثبت عنده أن للجنان ماء عين قريبة حصته منها ليلتين ويومين بعد كل تسعة أيام ، وهو حق من حقوق الجنان ومرفق من مرافقه...وأختلف مع احدهم فتخاصم حول حصص الماء وأستظهر الرسم ليثبت حقه"[1].

يتضح من خلال هذه النصوص نظام الري المعتمد بين شركاء ماء العيون ، وفي كيفية توزيع منسوب مياهها بين الفلاحين في سقي البساتين والحقول ، وتكون مشتركة بينهم وفق قانون الدالة أو النوبة المتفق عليه ، واقتران ملكية الماء بملكية الأرض وخدمتها.

وتكشف عن رغبة الفلاح في سقي جنانه ، وحرصه على ضمان حصّته من الماء ، الى درجة انه يوثقها برسوم عدلية و يتابع عملية السقي ويوليها عناية كبيرة ، خوفاً من ضياع محصوله الزراعي و فساد غلته[*]، لقلة الماء وندرته ، أو بسبب تَأَخُرْ حصّته في السقي[2]، وهو مظهر ناتج عن الاستغلال الجماعي – استغلال مشترك– للثروة المائية بين الفلاحين.

وفي مسألة تكشف عن الخلاف حول حصص الأرض من الماء ، الذي يقع بين شركاء في قسمة ماء العين ، وأجاب عنها الفقيه أبو الفضل العقباني عن هالك ورثته زوجته وأبناءه وبناته " وخلَّف بَحيرة لها ماء عين مشترك بين أناس كلّ له فيه حظ ، يتقاسمونه بينهم على ما جرت به عادتهم من تداوله ، ولهذه البحيرة من الماء خمسة أجزاء من

(*) هي كل شيء ضمه الانسان الى نفسه فحيازة الارض يعني ملكيتها .انظر/محمد عمارة : **مرجع سابق** ،ص182.

(1) الونشريسي : **المعيار** ، **مصدر سابق** ، ج10، ص168 .

(*) جمعها غلّات هي كل ما يتحصل عليه من ريع الارض و ثمارها .انظر/ المعجم الوسيط : **مرجع سابق** ، ص660 ؛ محمد عمارة : **مرجع سابق** ،ص410.

(2) نور الدين غرداوي : **مرجع سابق** ، ص12.

الفجر إلى الضحى جزء ، ومنه للزوال جزء ، ومنه للغروب جزء ، والليل جزء ، والعادة أنها تأخذ اليوم جزأين ونصف ، وتبقى ستة أيام ، وتدور الدالة ، فتأخذ ما بقي، وهكذا دأبهم ، فأراد بعضهم قسمتها بمائها ، والفرض أن الأرض يمكن قسمتها على أنصبائهم بلا شك ، وأمّا بما ينوبها من هذه الأجزاء ففيه ما فيه ، فإن الزوجة تقول يأتيني مـا لا أنتفع به ، لاسيما إن أتاني في جزء من الليـل ، وأيضاً إن احتجت إلى بيع كل من البنتين تقول يأتيني في نصيبي سدس السبعة أثمان ، فأنظر يا سيدي ، هل القول قول من أدعى القسم ولا يلتفت إلى من أبى ولا ينفعه ما أحتج به أو تنفعه ؟"(1).

وجاء في نازلة أخرى سُئِلَ عنها الفقيه سيدي الشريف محمد ، المدعو حمُّو عن مسألة رجل له " بإزاء عين ماء جنة يسقيها من هذا الماء ، وتحت جنّته جنات كثيرة لقوم تسقى كلّها من هذا الماء ، إذ هو ملك لهم ومشترك بينهم ، إلاّ أن شركتهم فيه مختلف ، فمنهم من له أربعة أفراد ومنهم من له أقل وأكثر، ونعني بالأفراد النهار فرد ، والليل فرد ، والنهار مجزأ من الصبح للضحى ، ربع فرد ، ومنه للزوال ربع فرد ، ومنه للعصر ربع فرد ، ومنه للغروب ربع فرد ، وسقيهم أيضاً مختلف لا يسقون الأعلى فالأعلى ، بل يسقي الأعلى مثلاً اليوم بفرد و من الغد تدور الدولة (الدالة) لأسفلهم كلهم ، ومن الغد أيضاً يسقي الأعلى ، لأن له دولتين مثلاً ، ثم بعده يسقي بعض من في الوسط ، هكذا جرت عادتهم وإستمرُّوا عليها وتعارفوها بينهم ، ثم أن أعلاهم كلُّهم أشترى أحد دالتيه بشربها المعروف لها ، وأضافها إلى جنّته كلّها ، حتّى صارت جنة واحدة تعرف لمشتريها ، وخلط ماء الجنة المشتراة بماء جنته العليا ، وصار يقال فيها كلّها هذه جنة فلان ، ويقال أيضاً لفلان من الماء كذا وكذا فرداً لأفرادة الأولى والمشتراة ، ثم أن هذا المشتري باع لآخر فردين ونصف ، ولم يعيّن له لا فرد الليل ولا فرد النهار ، ولم يعيّن له أيضاً هل هذان الفردان ونصف من أفراد جنّته العليا أو من أفراد الجنة المشتراة ، بل باع له فرد ونصف من الماء بلا تعيين ، فهل هذا البيع صحيح ...؟ فأجاب : إن كانت الأغراض تختلف في أفراد النهار والليل يوجب تفاوت الأثمان فيما بين الليل والنهار ، فالبيع فاسد ، لأجل ما فيه من الغرر، إن كان ذلك من الغرر الذي لا يغتفر مثله ، وإلاّ فالبيع صحيح"(2).

يتضح من خلال النازلتين السابقتين الخلاف القائم حول كيفية توزيع مياه العين المشتركة بين الأرض التي تقاسمها الورثة ، وفق قانون الدالة ، كما توضح معالجة الفقهاء مراجعة الأحكام المتعارف عليها بين الفلاحين متى

---

(1) المازوني : **مصدر سابق** ، ج2 ، ورقة 30 و .

(2) المازوني : **المصدر نفسه** ، ج1، ورقة 512 ظ ، 513 و.

ظهر فيها حيف على حقوق المستضعفين من النساء والصغار ، وهو مظهر يدل على طريقة تنظيم عملية السقي التي تسمح لكل أصحاب البساتين بالاستفادة من المياه الجارية(1) ، كما تكشف عن اثر تفتيت ملكية الارض بين الورثة على حصص ماء السقي التي تقل كلما زاد عدد المستفيدين منه ، وتعذر وصول الماء لأرض بعضهم بسبب زيادة عدد الورثة عليها من نفس العائلة على حساب كمية ثابتة من المياه ، لأنهم يسقون من عين مشتركة ، لا تلبي حاجيات كل أراضي الروض المتنازع عنها بينهم ، لأن انتقالها من وارث إلى وارث عقّد الأمور ، وجعل استغلال المياه في تلك الأراضي مسألة صعبة ، يصعب حلّها وإرضاء كل الأطراف مما اعاق عملية استثمارها(2)، وتكثر مثل هذه الحالات من استغلال ماء العيون في سقي الجنات وتبايع حصصها من الماء .

كما توضح هذه النصوص ان قسمة مياه السقي لا تخضع لقانون أولوية الاعلى على الاسفل بل ترتبط حصة كل مستفيد من الماء بالدورة السقوية المتعارف عليها من خلال نوبته ويحق للمزارع التنازل عن حقه المشروع من الحصة الماء لصالح مزارع اخر مقابل تنازل هذا الاخير عن حصته في دورة السقي القادمة(3) ، كما تدل على انتشار ظاهرة بيع حصص ماء العين المخصصة للسقي بين المزارعين المتجاورين(4)، وبسبب شح المياه وندرتها كانت كمية المياه المعروضة للبيع مجهولة المقدار وغير ثابتة تقل تارة وتكثر تارة اخرى خلال فصل واحد ولا يحيط البائع والمشتري بحقيقة ذلك وهو ما لا يجيزه الفقهاء(5)، وفيها يؤكد ابن عاصم هذا المعنى :

والمَــــاءُ إنْ كانَ يَزِيـدُ ويَــــقِلْ فَـــبَيْعُهُ لِجَـــهْلِهِ لَيْسَ يَحِـــلْ (6)

---

(1) لمعرفة المزيد من المعلومات حول تطور نظام السقي في بلاد المغرب أنظر/ احمد مزيان : استغلال الماء في الواحات ، **مرجع سابق** ، صص117-122.

(2) ابن العوام : **مصدر سابق** ، ج1 ، صص142 ،272.

(3) البرزلي : **مصدر سابق** ، ج3، ص621 ؛ الونشريسي : **مصدر سابق** ، ج8 ، ص274.

(4) البرزلي : **مصدر سابق** ، ج3، ص355.

(5) الونشريسي : **مصدر سابق** ، ج6 ، ص483.

(6) ابن عاصم الاندلسي : **مصدر سابق** ، ص60.

ويتنافس المزارعون على الاراضي القريبة من منبع العين لما تتميز به من خصوبة تربتها وسهولة تكلفة سقيها حيث تكشف نازلة اوردها الونشريسي عن رجل " استحوذ على ارض بقرب عين واستغلها وخلَّى بينه وبين منبع الماء فضاء ، فأتى بعد ذلك غيره فبنى في ذلك الفضاء جناناً فتشاجرا في الماء"[1].

وكان يُجَرُّ من منبع العين سواقي متعددة بحسب الاراضي التي تزودها كل ساقية ، وتتفرع كل ساقية حسب الادوار والحصص التي كانت دائما تبدأ بعكس التيار وتنتهي باتجاه مياه العين ، ونظر لقلة ماء السقي وحاجة الفلاحين اليه في تلك الاوقات يضطر بعض المزارعين الى سرقة حصص غيرهم والاحتيال على الضعفاء منهم ، إلا أن الرقابة التي يفرضها القضاة والمفتون تلزمهم بضرورة احترام كل طرف لحصصه المعلومة من المياه ، حيث يأخذ الاعلى فالأعلى من كل ساقية فإذا تمت حصته من السقي ارسل الماء الى جاره الاسفل[2]، حريصين على أن تُوزَّع المياه بالعدل وتُحترم أدوار حصص الماء بدقة ، لتجنب أي نوع من انواع الاحتيال وأية نية غير سليمة قبل الوقت المخصص.

كما كان سكان البادية في بلاد المغرب يتصرفون في الانتفاع بمياه العيون المشتركة حسب العادة أو العرف ، وكانوا يختلفون في القيام بهذه العملية من منطقة إلى أخرى ، لأن سقيهم مختلف لا يكون الأعلى فالأعلى مثل ما جرت به عادة بعض المناطق ، وأن تلك العوائد في كثير من الحالات لم تكن مطابقة للحكم الشرعي[3].

ب- الري بمياه الآبار:

اعتمد سكان بلاد المغرب في عملية الري الى جانب الأمطار والعيون على نظام السقي بالآبار[4]، فاستغلوا المياه الجوفية عن طريق حفر الآبار ، خصوصا في المناطق التي لم تكن تستفيد من الأنهار والعيون[5] ، التي كانت

---

(1) الونشريسي : **مصدر سابق ،** ج8 ، ص426-427.

(2) الونشريسي : **المصدر نفسه** ، ج8 ، ص40.

(3) البرزلي : **مصدر سابق** ، ج4 ، ص427 ؛ المازوني : **مصدر سابق** ، ج1، ورقة 512 ظ ، 513 و.

(4) برنشفيك : **مرجع سابق ،** ج2 ، ص218.

(5) موسى عز الدين : **مرجع سابق** ، ص62 .

تحفر من طرف الأفراد فيكون استغلالها وملكيتها خاصة ، وتشترك الجماعة في حفرها ويكون استغلالها بين افراد الجماعة[1]، حيث أشارت العديد من النوازل إلى الكثير من هذه الآبار ببلاد المغرب .

وتعددت استعمالات الآبار حيث وجدت في المباني العامة كالمساجد و الحمامات ، و الخاصة كالمنازل ، كما استغلت أيضا لسقي المزروعات[2].

وانتشرت الابار المخصصة لسقي الزرع والحقول بشكل كبير ، دلت عليه كتب النوازل وأشارت الى استعمالاته في عملية الري ، ويتصرف مالكها في ماءه كيف ما شاء ، فيستطيع أن يمنح منه لجاره لسقي زرعه اذا احتاج اليه عندما ينهدم بئره او يختفي ماءه ، حيث وردت في نوازل البرزلي مسألة أن رجل حفر بئرا في أرضه يسقي بها ، وعمَّر جيرانه أيضا في أرضهم ، ولهم ماء بئر لا يكفيهم ، فطلبوا منه فضلة ماء بئره فأعطاهم ذلك زمنا طويلا ثم منعهم منه[3].

واذا كانت هذه الابار متجاورة فانه يمنع حفر المحدثة منها اذا ثبت انها اضرت بالأقدم ، كما يمكن لمالك البئر ان يمنع عن جيرانه ماء السقي ، وهي ما كشفت عنها نازلة اوردها الونشريسي عن رجل حفر بئرا في حقله وسقى به أعوام ، وعلى مقربة منه حقول لقوم من جيرانه فتحاسدوا معه وشرعوا في حفر ما في حقولهم غير ان مائهم غير كاف لحاجتهم وفي سقي اراضيهم ، فرغبوا في جارهم ان يمدهم من فضل مائه فمنعهم[4].

و يُستشف من هذه النوازل أن الآبار تعددت مجالات استخدامها ، ولم تكن تلبي حاجيات الفلاّحين ، عندما يقل ماؤها ويضعف سيلانه أحياناً ، وتجفّ أحياناً أخرى ، خاصة في فصل الصيف ، وهو الفصل الذي تكثر فيه الخلافات ، ويشتد فيه النزاع حول الماء المخصص لسقي الأراضي.

---

(1) الونشريسي: **مصدر سابق** ، ج8 ، ص419 .

(2) محمد عبد الستار عثمان : **المدينة الإسلامية** ، عالم المعارف ، الكويت ، 1988 ، ص 248.

(3) البرزلي: **مصدر سابق** ، ج4 ، ص422 ؛ الونشريسي: **مصدر سابق** ، ج9، ص64.

(4) الونشريسي: **مصدر سابق** ، ج8 ، ص404.

ويبدو أن حفر البئر كان يكلف المزارعين ، فيقتصدون في استعمال ماءه وخاصة اذا كانت البئر عميقة ، لان مردودها من الماء يقل وتكون مكلفة وغير مفيدة للمزارعين في سقي اراضيهم(1)، حيث يذكر التجاني في رحلته عن سكان دمر أن "سبب قلة آبارهم ما يعانونه في حفرها من شدة الارض وصلابتها حتى ان الرجل ليمكث في حفر البئر العام والعامين بحسب كبر البئر وصغرها "(2).

وقد تكون البئر ملكية مشتركة فتستغل في السقي بالتناوب ، وفي حالة الخلاف لا يمكن تقسيم ملكيتها بين المزارعين ، بحيث تقسم ارضها وتبقى السانية ينتفع بها جميع المزارعين(3).

وتؤكد المصادر الجغرافية ما تضمنته كتب النوازل ، حيث يذكر البكري مدينة أصيلة(*) التي تعتمد في سقي بساتينها على مياه الآبار ، التي انتشرت بكثرة في كامل جهاتها واستعملت مياهها للشرب والسقي(4) ، وجاء في اختصار الأخبار أن مدينة سبتة حفرت بها آبار عديدة للمياه(5)، وبالرغم من وقوع مدينة بسكرة على نهر كبير فأن كثيراً من أهلها يشربون في الصيف من مياه آبارها العذبة لبرودة مائها ، ولربما دفعتهم هذه الميزة لمياه الآبار إلى سقي مزروعاتهم منها أيضاً(6)، كما اشتهرت مدينة بونة بمياه آبارها المستعملة للشرب والسقي(7) ، ويصف صاحب تقويم البلدان مدينة سفاقس بكثرة أبارها التي منها يشرب اهلها و يسقون بساتينهم(8)، ويذكر البكري أن الأقاليم التي بين نفوسة وزويلة كثيرة الآبار وزرع أهلها يسقى منها(9).

---

(1) بن عميرة : **الموارد المائية ، مرجع سابق** ، ص224.

(2) التجاني : **مصدر سابق** ، ص186.

(3) البرزلي: **مصدر سابق** ، ج5 ، ص45 ؛ الونشريسي : **مصدر سابق** ، ج8 ، ص415.121.

(*) مدينة أصيلة يحيط بها البحر من الغرب والجنوب كثيرة الابار العذبة والغلات الزراعية تقع غرب طنجة وشمال فاس بمائة وأربعين ميلا تعرضت لهجمات البرتغاليين والسيطرة عليها سنة 882هـ . انظر/ الحموي : **مصدر سابق** ، ج1 ،ص252 ؛ الوزان : **مصدر سابق** ، ج1 ،ص312.

(4) البكري : **مصدر سابق** ، ج2 ، ص294 ؛ الحميري : **مصدر سابق** ، ص42.

(5) الانصاري ، محمد : **اختصار الاخبار عما كان بثغر سبتة من سني الاثار** ، ط2 ، تح : عبدالوهاب بن منصور، الرباط ،1983 ، ص40 .

(6) البكري : **مصدر سابق** ، ج2 ، ص230 ؛ الحميري : **مصدر سابق** ، ص114.

(7) البكري : **مصدر سابق** ، ج2 ، ص233 ؛ مجهول : **مصدر سابق** ، ص127 ؛ المقدسي : **مصدر سابق** ، ص226.

(8) ابوالفداء : **مصدر سابق** ، ص145.

(9) البكري : **مصدر سابق** ، ج2 ، ص182؛ ابوالفداء : **مصدر سابق** ، ص147.

كما اشتهرت الأقاليم الصحراوية التي عمرها المغاربة بكثرة أبارها[1] التي تعددت تسمياتها بين اجزاء الصحراء ، فانتشرت الابار المخصصة للسقي المعروفة بإقليم سجلماسة بـ "أغرور"(*) [2]كتقنية لاستغلال المياه الجوفية ، كما عرفت مدينة مراكش نوعا اخر من الابار يسمى الخطارة(*) تستعمل لسقي البساتين ، حيث يذكر صاحب الاستبصار هذه المدينة التي تعتمد في سقي بساتينها على المياه الجوفية القريبة من سطح الارض ، والتي يستخرجونها عن طريق "حفر آبار منتفد بعضها ببعض حتى تخرج على وجه الارض"[3] بالطريقة التي ورثوها عن المرابطين ، فانتشرت الآبار بكثرة في كامل جهاتها واستعملت مياهها للشرب والسقي[4] ، ونفس التقنية انتشرت في اقليم توات وواد ريغ ومزاب بصحراء المغرب الاوسط وعرفت عموما بالفقارة(*)، حيث اورد صاحب الرحلة العياشية اثناء مكوثه بمنطقة توات نازلة حول " ماء يجلب من بعيد بالفقاقير...من آبار متعددة بفقر من جنب كل واحد الى الاخر فيزيد ماؤه وينمو مع زيادة ماء غيره عليه ، ولايزال كذلك حتى يخرج على وجه الارض فتُسقى به الأجنة والمزارع ، ويجزأ اجزاء كثيرة بالأيام ، وقد يجزأ اليوم الواحد بأجزاء كثيرة وتباع تلك الاجزاء"[5]، ويتحدث ابن خلدون عن هذه التقنية ويصف طريقة استنباط مياهها ، فيذكر أن : " البئر تحفر عميقة بعيدة المهوى وتطوى جوانبها إلى أن يوصل بالحفر إلى حجارة صلدة ، فتنحت بالمعاول و الفؤوس إلى أن يرّق جرمها ، ثم تصعد الفعلة ويقذفون عليها زبرة من الحديد تكسر طبقها على الماء] [

---

(1) Faure Roger : **Le tafilalet etude d un secteur traditionel d irrigation**,Paris,1969,P45.

(*) يعني الدلو بالامازيغية واستعملت الكلمة بمعنى البئر والادوات الاخرى المستعملة فيه لرفع الماء ، يتراوح عمقها ما بين عشرة وعشرين متر، وتحفر مع البئر حفرة تخصص لحركة الدابة اثناء قيامها بجر الدلو من البئر . انظر/ حسن علوي : **مرجع سابق** ، ص78.

(2) حسن علوي : **مرجع سابق** ، ص78.

(*) هي تقنية سقوية تعتمد على حفر ساقية جوفية توصل المياه الجوفية الى سطح الارض انطلاقا من حفر بئر رئيسية ثم تتبعها حفر سلسلة من الابار على استقامة واحدة منحدرة باتجاه المنطقة المراد سقيها وتترك مسافة 10الى20متر بين بئر واخر، وتربط هذه الابار فيما بينها بقناة باطنية يتعدى قطرها طول رجل حتى يتسنى للفعلة تنظيف هذه القناة ، لتصب في حوض لتجميع المياه قصد تنظيم السقي وتوزيع المياه على الحقول والبساتين . انظر/ محمد بنعبد الله : **الماء في الفكر الاسلامي** ، وزارة الاوقاف ، المملكة المغربية ،1996،ج3، ص349 ؛ شريف عبد الرحمن جاه : **لغز الماء في الاندلس** ، تر : زينب بنياية ، هيئة أبوظبي للسياحة ، الامارات العربية ،2014، ص56.

(3) مجهول : **مصدر سابق** ، ص209 ؛ النابلسي: **مصدر سابق** ، ص14.

(4) الادريسي : **مصدر سابق** ،ج1 ، ص234 ؛ العياشي : **مصدر سابق** ،ج1، ص82.

(*) فقرت البئر إذا حفرتها لاستخراج مائها ، والفقير هي الآبار المجتمعة الثلاث فما زادت و قيل هي آبار تحفر وينفذ بعضها إلى بعض وجمعه فُقُرٌ، والفَقِيرُ فم القناة التي تجري تحت الارض ومخرجها . انظر/ ابن سيدة : **مصدر سابق** ، ج3، ص24 ؛ ابن منظور: **مصدر سابق** ، ج10، ص302.

(5) العياشي : **مصدر سابق** ،ج1، ص82.

فينبعث صاعدا فيعم البئر ثم يجري على وجه الأرض واديا ... في قصور توات وتيكرارين و واركلا وريغ"(1)، ويبدو أن هذا النوع من الآبار انتشر عبر كامل صحراء بلاد المغرب حيث يتكلم الادريسي عن جزئها الشرقي اثناء وصفه لسكان منطقة فزان فيذكر أن " مياههم من الآبار وعندهم نخيلات ويزرعون الذرة والشعير ويسقونها بالماء نكلا بالات يسمونها أنجقة وتسمى ببلاد المغرب هذه الالة بالخطارة"(2) ، ويذكر التجاني رفع ماء الآبار بالغراغيز(*)في المناطق الواقعة بين جبل دمر وجبل نفوسة(3).

وتكمن اهميتها في عملية الري في استغلال المياه الجوفية واستخراجها بعد ان يصل الماء الى السطح ويتم حبسه وتجميعه في حوض رئيسي تتفرع منه قنوات جانبية لتسقي المزارع والبساتين المحيطة بها ، والتي غالبا ما تكون اشجار النخيل ثم تتشعب الى قنوات اصغر حتى تصل المياه لكل الافراد المساهمين .

والى جانب هذه التقنيات تذكر بعض النوازل(4)والمصادر المرينية(5) استعمال الناعورة(*)مع نهاية القرن السابع الهجري في الجزء الغربي من بلاد المغرب ، لتنتشر في باقي اقاليم بلاد المغرب وتوظيفها في عملية الري ، كتقنية لرفع الماء واستعماله في السقي عرفت في اماكن اخرى بالسانية، حيث انتشرت هذه التقنية بشكل كبير في

---

(1) ابن خلدون : **مصدر سابق** ، ج7 ، ص77،78 ؛ العياشي : **مصدر سابق** ،ج1، ص118.

(2) الادريسي : **مصدر سابق** ، ج1، ص112.

(*) جمع "غرغاز" نوع من الآلات الرافعة للماء من الابار التي يطلق عليها في مناطق اخرى "شدوف" ويبدو أن استعمالها كان محصورا في المناطق ذات الطبقات المائية القليلة العمق . انظر/ برانشفيك : **مرجع سابق** ، ج2 ، ص219.

(3) التجاني : **مصدر سابق** ، ص186.

(4) عطوي غنية : **مرجع سابق** ، ص316.

(5) اشارت هذه المصادر الى ان المرينيين هم اول من استعمل النواعير في سقي الاراضي والبساتين في بلاد المغرب . انظر/ النميري : **مصدر سابق** ، صص75-80؛ ابن ابي الزرع : **مصدر سابق** ، ص407 ؛ الوزان : **مصدر سابق** ،ج1، ص284.

(*) هي دولاب مصنوع من خشب ذو دلاء يدور بواسطة جر الماشية فيخرج الماء من البئر ، او تحرك بالطاقة المائية في حالة بنائها على مجرى الواد لتحويل الماء الى الحقول. انظر/ ابن سيدة : **مصدر سابق** ، ج9، ص62 ؛ شاع استعمالها في المناطق الواقعة شمال الصحراء كتفيلالت و واد ريغ وطرابلس وكذلك في مدينة فاس. انظر/ عبدالله حمادي الادريسي : **قاعدة المغرب الاقصى قبل فاس** ، دار الكتاب العلمية ، بيروت ،2016 ، ص224؛

-Brunschvig.R : **Deux Récits de Voyages inédits en Afrique Du Nord au xve siécle** , Larose Editeurs ,Paris ,1936,p198.

كامل بلاد المغرب وتواجدت في مدنه وبواديه واتسعت دلالتها لتشمل البئر وما تسقيه مياهه من بساتين وحقول[1]، ومن بينها ما ذكره الحميري عن مدينة بجاية التي صُنِعت بها نواعير على نهرها تستغل لسقي جناتها منه[2]، واصبحت السانية هي تلك الاستغلالة المتوفرة على البئر وآلة استخراج المياه والحقول والبساتين المعدة لإنتاج البقول والفواكه والخضر[3]، وتكشف إحدى نوازل البرزلي عن هذه العملية التي تتم باستخراج الماء ورفعه من البئر من خلال آلة بقواديس تحركها الدَّواب يطلق عليها سانية فَيُرْفَعُ الماء من البئر إلى الجابية ومنها إلى القنوات[4]، وتتفرَّعُ منها شبكةُ الرَّي المخصص للأراضي الزراعية ، كما تعرف هذه التقنية في مناطق اخرى بالدولاب[5] ، وقد ساهمت هذه التقنيات في تطوير الفلاحة ببلاد المغرب وازدهارها خلال فترة الدراسة وطيلة العصر الوسيط.

المبحث الثاني : المنشآت المائية ودورها في عملية الري

لقد تعددت المنشآت المائية في الريف والمدينة ببلاد المغرب ، حيث كانت وظيفتها تزويد المدينة بالماء ، فتستعمل لتوصيل المياه كطاقة محركة للأرحية ، أو تختص بالحمامات ، إلا أن اكثر المنشآت استعملت في عمليات السقي ، و اختلفت هذه الوسائل في تسمياتها انطلاقا من شكلها ووظيفتها ، فتسمى بالمواجل أو القنوات ، أو السواقي و القناطر ، و لكل واحد منها دوره ، فمنها ما هو مخصص لماء المطر ، أين يُجمع في السدود و يُصرف في المواجل والصهاريج ، ومنها ما يخرج فيه الماء الى خارج المدينة ، ومنها ما هو مستعمل لسقي المزروعات أين يستقر خارج المدينة في أماكن معلومة في الأرياف.

---

(1) البرزلي: **مصدر سابق** ، ج5 ، ص45 .

(2) الحميري : **مصدر سابق** ، ص81.

(3) برانشفيك : **مرجع سابق** ، ج2، ص218.

(4) البرزلي: **مصدر سابق** ، ج3 ، ص409 ؛ الوزان : **مصدر سابق** ، ج2 ، ص75.

(5) محمد بنعبدالله : **مرجع سابق** ،ج3 ، ص238.

ويمكن تقسيم مجموع المنشآت المائية المستغلة في سقي الأراضي الزراعية إلى نوعين حسب وظيفتها ، فمنها المنشآت المخصصة لتجميع المياه ، وأخرى مخصصة لتوزيع المياه ونقلها الى الاراضي الزراعية .

1-المنشآت المخصصة لتجميع المياه :

وتتضمن العديد من النوازل المنشآت المائية المخصصة لتجميع المياه وتخزينها ، وأكثرها انتشارا السدود والمواجل .

أ- الري بواسطة مياه السدود(*) :

تعتبر السدود عنصرًا أساسيًا في شبكة مياه الري ، لما لها من منفعة كبيرة من خلال تزويد المناطق المجاورة بالماء خاصة في فصل الصيف ، فتستعمل لصرف ماء الوادي من الجهة السفلى الى الناحية الأكثر ارتفاعا ، ويكون كثير العرض قليل الارتفاع(1)، بحيث كانت تملأ بواسطة قنوات مدفونة تحت سطح الأرض ، أو بشق مصارف وجداول متصلة بالأنهار و الأودية و الينابيع(2)، وكان يرتفع منسوب المياه بها خاصة في فصل الشتاء أثناء تهاطل الأمطار بغزارة .

لقد انشأ المزارعون المغاربة العديد من السدود التي استعملت لحفظ وتخزين مياه الأودية لاستغلالها في الري خلال فترات الجفاف ، وعادة ما تقام هذه السدود في خوانق الأودية واغلبها اصطناعي شيد له جدار معترض(الرَّبْطَّة)(3) يصد مياه الأودية لجمعها ، وقد كشفت عدة مسائل على وجود نماذج من هذه المنشآت في بلاد المغرب كالسدود التسعة المعدة للسقي المقامة على حافتي وادي فاس ، والمخصصة لري أراضي مزدغة ، حيث شيد المزارعون مجموعة من الاسداد المتفاوتة الابعاد ، وكل سد يرتبط بساقية ، وفي حالات اخرى مجموعة

(*) مفردها السد وهو ردم الثلم وغلق الخلل ، والحاجز وكل بناء سد به موضع ، ويستعمل لفظ العَرِمْ بمعنى السد المبني لحجز الماء. انظر/ ابن سيدة : **مصدر سابق** ، ج2 ، ص457 ؛ ابن منظور : **مصدر سابق** ،ج6 ، ص210.

(1) محمد حسن : **الجغرافيا التاريخية ، مرجع سابق** ، ص106.

(2) محمد حسن : **المدينة والبادية ، مرجع سابق** ، ص394.

(3) محمد حسن : **الجغرافية التاريخية ، مرجع سابق** ، ص106.

سدود تعمل مجتمعة لتوجيه المياه الى ساقية واحدة ، التي تتفرع فيما بعد لسقي الاجنة والبساتين المقامة من اجلها[1].

تشير العديد من الفتاوى إلى الخلافات المرتبطة بمياه السدود المخصصة لسقي الجنات ، عندما تنهدم ، أو يفيض ماؤها ، حيث جاء في الدرر عن مسألة سُئل عنها الفقيه أبو الفضل العقباني في "جنة محبّسة تَهَدَّمَ سَدُّ مائها وتعطلت جريتهُ ، حتّى تعذّر بذلك إصلاحه تعذراً لا تمكن إعادته إلاّ بقوة سلطانية ونفقة كبيرة ، مع أن غلاّت الحبس تقصر عن ذلك بمألوف العادة ، ومنذ تهَدَّم السد المذكور لم يحصل بذلك الماء انتفاع ، لا بصرفه لجنة أخرى محبسة ، ولا باكترائه لأحد من أي باب الجنات التي حواليه ، بل هو يتدفق في الشعاب والخنادق ، فهل يسوغ للناظر بيع هذا الماء لعدم انتفاع الحبس به ، أو يعاوض به في أصل تعود على الحبس منه فائدة ، ويترك على ما هو عليه.

فأجاب : إن كان الأمر كما ذكر من تهدم مسيل الماء ، وعدم القدرة على جبره ، فلا بأس بالمعاوضة بمكان يعود على الحبس منه نفع ، ويمضي المعاوض به الماء حبساً ، ولكن إنما يمضي الحاكم ذلك بعد أن يثبت عنده الخراب ، ويتعذر الجبر، وتثبت الغبطة في العوض الذي يكون للحبس" [2].

يتضح من هذه النازلة مشكلة ناتجة عن تهدم سد ، وهذا السد ملكية محبسة لسقي جنة محبسة أيضاً (حبس الجنان مقترن بحبس الماء) ، وهو ما يجعل كيفية استغلال مياهه غير ممكنة لسقي الجنات المجاورة له ، كما يتبيّن لنا عجز أهل الموضع (القرية) عن إصلاح هذا السد ، وعدم قدرتهم على جبر مياهه المتدفقة ، فهم بحاجة الى سلطة الحاكم لإصلاحه والانتفاع به ، لأن ما تحتاجه تلك السدود من صيانة تكون عادة على نفقة أحباسها أو بيت مال المسلمين ، وإن تعذر الأمر يندب أهل البلد ويرشدون اليه[3].

وجرت العادة أن يشترك المنتفعون بالري في بلاد المغرب في ترميم السدود والقناطر وإصلاح السَّواقي ، خاصة في المناطق التي تكثر فيها الأمطار وتنهمر السيول ، الأمر الذي يستلزم إقامة سدود صغيرة ومدرجات على

---

(1) الونشريسي : **مصدر سابق** ، ج8 ، صص6،7.

(2) المازوني : **مصدر سابق** ، ج2، ورقة 59ظ . لمعرفة المزيد أنظر/ محمد حسن : التهيئة المائية بإفريقية في العصر الوسيط ، **الماء والتعمير ببلاد المغرب في العهد القديم والوسيط** ، الندوة الدولية الثالثة ،كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية ، تونس ، 2007 ، صص167-181.

(3) الونشريسي: **مصدر سابق** ، ج7 ، ص12 .

الأراضي المنحدرة ، وتوجيه الروافد والجداول وتحويلها الى سواقي وقنوات ، كما كان يقسم العمل في ترميم سدود الأودية على عدد الأراضي التي تروي من هذه الأودية(1) .

وفي نازلة مشابهة لها سئل بعض الشيوخ عن " جماعة لهم سدٌّ فإنخرق ، فاجتمعوا على إقامته ، بأن بنى كل واحد منهم مسافة ، ثم تهدم ما بناه أحدهم ، فهل تكون إعادته على جميعهم أو على بانيه؟"(2)

نلاحظ من خلال هذه النازلة ، أنه إذا تعلق الأمر بسد منخرق بين شركاء في استغلال ماءه في الري واحتاج هذا السد الى إصلاح ، فإن مشاركة جميع المزارعين عرفا جاريا لا يجوز رفضها لأن في تركه ضرر لمحاصيلهم.

وبسبب قلة المياه السطحية وانعدام الأنهار في القسم الشرقي من بلاد المغرب كان بناء السدود ضروريا ، من خلال حجز مياه الامطار وتجميعها في مواضع طبيعية اوفي صهاريج مصطنعة وهو ما أكدته أغلب المصادر الجغرافية(*).

فكانت المياه تجمع بواسطة بناء السدود و يتم توجيهها إلى مواجل وصهاريج بغرض الشرب أو لسقي الأراضي ، ونستدل في ذلك بما ذكره الدباغ عن الماء الذي يجلب من الوديان بالسَّد الذي يعمل حتى يصل إلى الماجل فينتفع به أهل القيروان(3).

---

(1) البرزلي: **مصدر سابق** ، ج5، ص52.

(2) الونشريسي: **مصدر سابق** ، ج8 ، ص32 .

(*) لقد أكدت كتابات الجغرافيين عن ندرة الأمطار وانعدام المياه السطحية في القسم الشرقي من بلاد المغرب ونستشف ذلك من خلال وصف ابن حوقل والبكري والإدريسي والمقدسي لإقليم برقة وطرابلس واجدابية والقيروان والمهدية بأنها تعتمد على مياه الآبار وعلى تجميع مياه الأمطار خلال الشتاء في المواجل .انظر/ **صورة الارض** ، ج1،ص69- 73 ؛ **المسالك** ،ج2، ص177- 182 ؛ **نزهة المشتاق** ، مج1 ، ص280- 285 ؛ **أحسن التقاسيم** ، ص230- 240.وجميع هذه المصادر تم توظيفها سابقا.

(3) الدباغ : **مصدر سابق** ، ج2 ، ص149 .

ومن اجل تجميع المياه من الاودية تقام السدود و تبنى في أضيق جزء من عرض الوادي بالحجارة والتراب ، وفي حالات أخرى تكون وظيفتها تحويل جزء من هذه المياه نحو مناطق التخزين في المواجل والصهاريج عن طريق قنوات مخصصة لتحويل الماء.

وقد أورد الونشريسي سؤالا على أحد فقهاء المالكية ، الإمام ابن علاق[1] عن " واد طويل ، وماؤه منحدر من الجبال ، فإذا بلغ الماء الى العمران ، صنع في أوله سدًا يلتقف ذلك الماء فيه ، وتُجَرُّ منه الساقية لتسقي منها أرض معلومة الى آخرها ، وينشع من تحت السد ماء في مجرى الوادي يصنع بدوره سدًا آخرا يسقي به أربابه أرضهم ، وهكذا الى آخر الوادي"[2]، مما دفع الفلاحين الى اقامة مجموعة من السدود في اماكن متقاربة حيث شيدت على الوادي المذكور عدة سدود اغلبها من اجل السقي لتتفرع السواقي من السدود ويراعي السكان في تشيدهم لهذه السواقي درجة الانحدار وتضاريس المكان .

وتعتبر تقنية اقامة السدود من الاساليب الاكثر استعمالا في استغلال الانهار ، حيث اشارت النوازل الى أن اكثر السدود في بلاد المغرب بنيت على الاودية لاستغلال مياهها ، واستثمار جانبي الاودية منها بعد ان تحجز مياهها ، فتكاثر الاسداد يكون بكثرة الاودية[3].

وهي نفس الوضعية التي وصفتها الدراسات الحديثة وتوصلت الى مثل هذه السدود التي كانت تقام على الأودية وفي جوانبها من أجل اعتراض مياه الفيضان التي تكون غير مدمرة ، حيث تكون سدودا تحويلية تقسم ماء

---

(1) أبو عبد الله محمد بن علي بن قاسم بن علي المعروف بابن علاق الغرناطي قاضي الجماعة بها ، حافظها ومفتيها ، أخذ عن شيخ الشيوخ ابن لب والإمام ابن مرزوق وغيرهم ، له شرح مطول على ابن الحاجب ، وشرح فرائض ابن الشاط ، توفي سنة 806هـ/1403م . أنظر/ التنبكتي : **كفاية المحتاج ، مصدر سابق** ، ج2 ، ص113.

(2) الونشريسي: **مصدر سابق** ، ج8 ، ص41 ؛ أورد البرزلي مسألة مشابهة في بناء سدود حديثة لحجز الماء ، فتضرر منه أصحاب الأسافل. أنظر/ البرزلي: **مصدر سابق** ،ج4 ، ص435.

(3) وحول تقنية اقامة السدود انظر/ Paul Pascon : **Le Haouz de Marrakech**, **Rabat-Tanger**, Editions marocaines et internationales,1977,T2,pp84-98

الوادي وتحول جزءا منه الى الأجنة ، فتنتشر المياه على ضفاف الوادي وتتجه إلى المسالك المجهزة مسبقا كسواقي أثناء الفيضان لري الأراضي وسقيها[1].

وتكثر هذه الحالات الناتجة عن مياه السيول المستغلة في الري أو في سقي المواشي ، فيمتلئ مجرى الوادي فجأة بسبب مرور عاصفة حتى في أكثر المناطق جفافا ، ويقوم المزارعون ببناء حواجز تتجمع فيها المياه في شكل قلت أو غدران[*]بعد حجز الماء لمدة طويلة ، وبتغطيتها تصبح مواجل وتستغل في ري الأراضي الزراعية و تسقى منها الماشية ، وتتوفر هذه الشروط في أودية ميزاب الموسمية[2].

كما استغلت مياه العيون ووجهت عن طريق إقامة سدود صغيرة تحويلية ، بغرض ري البساتين ثم تُحول لتجميع مياهها في شكل برك[*] ، ونستدل في ذلك بما أشار إليه الونشريسي عن عين تجري بماء معين مباحة للمسلمين للإنتفاع بها بشفاههم ودوابهم وما فضل من ماء العين كان يحول ليسقى به الجنات المتصلة بها وما فضل من ذلك يفضي الى غدير[3].

وقد تكررت مثل هذه الحالات حول مياه السدود ، فيتنازع أصحاب الحقول والبساتين في أن تكسر السدود أو تبقى على حالها للاستفادة منها عندما يقل الماء ، حيث أفادتنا نازلة عن قوم بينهم ماء مجتمع في سدود بعضها فوق بعض ، يغرس كل القوم على مائهم ثم إن الماء نقص ، وكانت سنتهم قبل ذلك أن الماء ينبع من تحت كل سد ، فلما أنتقص الماء أراد الأسفلون أن يكسروا السدود[4]، فكانت حاجة المزارعين المتجاورين تفرض عليهم إزالة السدود المقامة إن كان ذلك يضر بأراضيهم[5].

---

(1) Capot-Rey Robert : **L Afrique Blanche Francaise**,**Le Sahara Français**, Presse universitaires de France, Paris,1953,T2,P317.

(*) جمع غدير وهي الماء المستنقع من سيل فهو موضع يجتمع فيه ما المطر. انظر/ ابن سيدة : **مصدر سابق** ،ج3 ، ص36.

(2) بن عميرة محمد : **مرجع سابق** ، ص108.

(*) جمع بِرْكَةٌ وهي الحوض وسميت بذلك لإقامة الماء فيها وهي مستنقع الماء . انظر/ ابن منظور : **مصدر سابق** ،ج1 ، ص389.

(3) الونشريسي : **مصدر سابق** ، ج9 ، ص62.

(4) الونشريسي: **المصدر نفسه** ، ج8 ، صص402،403.

(5) ابن الرامي : **مصدر سابق** ، ص132.

وعادة ما يقيم المزارعون سدودا تقليدية صغيرة ويحفرون سواقي لتوجيه ماء الفيضان ، وفي نفس المنطقة سدود لتحويل المياه إلى الأراضي الزراعية خلال موسم التساقط في فصل الخريف والربيع لتستغل في ري الحبوب[1] ، ونستدل في ذلك بمسألة في المعيار تضمنت سقي أراضي واسعة بين مزارعين شتى بواسطة حبس ماء المطر بسدود وحواجز[2].

على العموم تنتشر السدود وتقام في بلاد المغرب حسب وظيفتها ، وباختلاف وظيفتها تختلف أشكالها وكمية مياهها ، فقد تكون عبارة عن حواجز لمنع المياه وحبسها في أخاديد ، فتظهر في شكل مواجل وصهاريج تتجمع فيها المياه لاستعمالها في أوقات الحاجة[3]، وقد تتخذ شكل مدرجات لتحويل الماء وتوزيعه عبر قنوات لتخزينها او لاستغلالها مباشرة في سقي المزروعات[4]، وفي حالات أخرى تكون مهمتها صد مياه الفيضان وحماية الأراضي الزراعية من خطرها وأضرارها[5]وبالتالي فهي تتجدد بإستمرار وتشيد كلما دعت الضرورة اليها.

ب- الري بمياه المواجل

تشير العديد من النوازل إلى أن سكان بلاد المغرب استعملوا المواجل لتخزين مياه الأمطار ، و الماجل عبارة عن حوض يكون مغطى بقبو وإذا إرتفع الماء خرج منه ، " ويكون له بابين : باب يبنى منه وينزل منه يكون واسعا في وسطه من اعلى وباب اخر يستقى منه ويكون ضيقا في جنب الماجل"[6] ، وقد تتخذ شكل خزانات مفتوحة وفسيحة تتغذى من سواقي تصلها بحواجز تقام في اسفل المنحدرات لالتقاط مياه الامطار والسيول والينابيع الصغيرة ، يجتمع فيها ماء المطر في موسم سقوطه ، ويخزن بها لاستغلاله في وقت الحاجة لأغراض الحياة المختلفة[7].

---

(1) بن عميرة : **مرجع سابق** ، ص107.

(2) الونشريسي : **مصدر سابق** ، ج8، ص432.

(3) الدباغ : **مصدر سابق** ، ج2 ، ص149 .

(4) البرزلي: **مصدر سابق** ،ج4 ، ص435 ؛ المازوني : **مصدر سابق** ، ج2 ، ورقة 59ظ.

(5) البرزلي: **مصدر سابق** ،ج4 ، ص310 ؛ الونشريسي : **مصدر سابق** ، ج8 ، ص44 .

(6) ابن الرامي : **مصدر سابق** ، ص142.

(7) عبد الستار عثمان : **الإعلان بأحكام البنيان دراسة أثرية معمارية** ، دار الوفاء للطباعة والنشر ،الإسكندرية ، 2002، ص224 ؛ عقون محمد العربي : **الاقتصاد والمجتمع في الشمال الافريقي القديم** ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ،2008،ص108.

واستعملت المواجل في تجميع مياه الوادي كما كانت في مناطق كثيرة من بلاد المغرب حيث ذكر البكري ان "خارج مدينة القيروان خمسة عشر ماجلا للماء تستعمل للسقي تتجمع فيه مياه الوادي ، بعد ان توجه بسدود لتخفف شدة جريان ماء الوادي الى الماجل"[1] ، ويذكر صاحب الروض المعطار مدينة أجدابية " أنه ليس بها ماء جاري و إنما مياهها في المواجل التي يزرعون عليها الشعير والحنطة"[2].

وتكثر في مدينة المهدية المواجل العظام التي عددها البكري بأنها ثلاثمائة وستون[3]، كما أورد ابن الرامي مسألة ويؤكد تكرارها عليه بسبب الخلافات حول استغلال ماء المطر المخزن في المواجل بالمهدية[4] ، وفي حديثه عن طبنة ببلاد الزاب يذكر الحميري بها صهريج كبير يستقبل المياه وتسقى منه جميع بساتينها وارضها[5]، كما يورد الونشريسي مسألة عمن بنى مواجل للسبيل وحبس عليها مساقي ارض بيضاء ، فأراد ورثته أن يسقوا من هذه المواجل ليلا ، ويتضح من ذلك أن مياه الأمطار كانت تخزن في المواجل وتستغل في سقي الأراضي[6].

فكان المزارعون يستعملون المواجل لاستغلال مياه الامطار، فيقومون بحفر سواقي وجداول على منحدرات سطح الجبل الذي يواجه الامطار ويستقبلها ، بحيث تضمن هذه الممرات المائية انصباب مياه الامطار في هذه الأحواض والمواجل الطبيعية[7]، لتتفرع منها عدة جداول لسقي مساحات واسعة والتي كان المزارعون

---

(1) البكري : **مصدر سابق** ،ج2 ، ص199؛ الدباغ : **مصدر سابق** ،ج3 ، ص211؛ نصر السيد حسين : **العلوم في الإسلام** ، تر: مختار الجوهري ، تح: محمد السويسي ، دار الجنوب ، تونس ، 1978، ص182.

(2) الحميري : **مصدر سابق** ، ص12.

(3) البكري : **مصدر سابق** ،ج2 ، ص203 ؛ مجهول : **الاستبصار، مصدر سابق** ، ص117.

(4) ابن الرامي : **مصدر سابق** ، ص139.

(5) الحميري : **مصدر سابق** ، ص387.

(6) الونشريسي: **مصدر سابق** ، ج7 ، ص 235.

(7) الادريسي: **مصدر سابق** ، مج1 ، ص283 ؛ نصر السيد حسين : **مرجع سابق** ، ص182.

حريصون دائما على صيانتها وتجديدها[1]،كما دلت الاثار المادية الباقية في المناطق المحيطة بجبل نفوسة على وجود برك داخلية كانت تبنى في افنية المنازل لتجميع مياه الامطار تعرف بـ "المطرية"[2] .

وتصمم هذه المواجل حسب وظيفتها فهى منشأت لتجميع المياه ، وفي نفس الوقت تستعمل لتوزيع مياه السقي على الأراضي الزراعية ، فهي بعد ان تتجمع المياه فى الماجل وتمتلئ ، فإنها تفيض للتسرب هذه المياه في مسقى جديد يتجه الى ماجل آخر وهكذا الى عدة مواجل[3].

وكان استغلال مياه الأمطار المتجمعة عموما على سقف الدار محل نزاع متكررة ، ويحدث ذلك حين يريد صاحب العلو أن يصرف ماء المطر عن جاره المستفيد منه ، ولا شك أن هذا الأخير يتضرر بهذا الفعل لأنه يعطل انتفاعه من هذا الماء للشرب او لاستعماله في سقي عرصته داخل داره التي اشهرت بها منازل بلاد المغرب[4].

نستنتج من خلال هذه النوازل أن المواجل استعملت كمنشآت مائية في عملية الري ، وإن إختلفت أشكال الماجل من منطقة الى أخرى ، فهو يتزود بمياه الأمطار المتجمعة على سقوف الدور، ويكون ذلك بفضل الميزاب أو المهرق ، او تقام كأحواض على منحدرات الجبال واستغلالها في السقي وهذا ما جعل لها أهمية كبيرة في مدن بلاد المغرب وقُرَاهَا.

---

(1) عزالدين موسى : **مرجع سابق** ، ص182.

(2) جون ديبوا : **مرجع سابق** ، ج2 ، ص123.

(3) الوزان : **مصدر سابق** ،ج1 ، ص223.

(4) البرزلي: **مصدر سابق** ،ج 4 ، ص413 ؛ الونشريسي : **مصدر سابق** ، ج9 ، صص52،38.

2-منشآت توزيع مياه السقي :

شيدت المنشآت المخصصة لتوزيع المياه وتوصيلها الى الأراضي الزراعية ، ويتعلق الأمر بالوحدات المعمارية التي تنقل المياه من مصادرها مباشرة أو من خزانات الحفظ المشيدة في الأماكن التي تشرف على الحقول والمزارع وقد تضمنتها المسائل الفقهية في كثير من الحالات وتشمل السواقي والقنوات والقناطرالمائية.

-أ- الري بمياه السواقي(*):

تمدنا بعض الفتاوى بمعلومات جِدُّ مُهِمَّة عن وجود السواقي ، التي إستفادت من كثرة العيون والآبار والوديان ، ولقد استعملت هذه السواقي لعدة وظائف ، كأن تستعمل لتزويد الحمامات بالمياه[1] ، أو تجلب لتحريك الأرحية[2]، أو لسقي الأراضي الزراعية ، والانتفاع بها في الحياة اليومية ، حيث كانت المياه تُجلب إليها عن طريق تلك القنوات الاصطناعية من الأودية والعيون ، أو من أماكن تخزن فيها مياه الأمطار كالغدران ، أو المواجل ، لاستغلالها عن طريق شق ساقية في أماكن مرتفعة لوصول تلك المياه إلى الأراضي التي هي بحاجة اليها[3]، و التي كانت غالبا محل نزاع بين مستغليها.

وتشير كثير من النوازل التي وردت حول نظام السقي بواسطة السواقي التي كانت تُجَرُّ لجلب المياه للأراضي الزراعية بطريقة فردية ، وغالبا ما كانت تتكفل بها جماعة من المزارعين ، و قد شجع الفقهاء على استثمار الاراضي وسقيها ، فأجازوا تخفيض زكاة الزرع من العشر إلى نصف العشر لمدة سنةٍ واحدةٍ في حالة قيام الزراع بحفر السواقي لتوصيلِ المياهِ إلى أراضيهم لريّها[4] .

(*) مفردها ساقية عبارة عن شق في الأرض يصل بين الأرض المزروعة ومصدر الماء سواء كان نهرا او واديا او عينا ، منها ما يحفر في الأرض مباشرة ومنها ما يكون مبنيا. انظر / ابن الرامي : **مصدر سابق** ، ص231 .

(1) الونشريسي : مصدر سابق ، ج8 ، ص410.

- Marcais , G : **Mèlanges d'histoire et d'archèologie de l'occident musulman** ,T1,Imprimerie Officielle , Alger ,1957 ,p225

(2) الونشريسي : **مصدر سابق** ، ج8، ص16 ،407.

(3) النابلسي : **مصدر سابق** ، ص12.

(4) البرزلي : **مصدر سابق** ، ج1، ص554.

وفي هذا السياق يرد لنا الونشريسي في المعيار " أن أهل قرية لهم ساقية يسقون الماء عليها لسقي أراضيهم وثمارهم وجناتهم ، ولكل واحد من المزارعين حصته من الماء معلومة يسوقها عليها في اليوم الذي يجب له كما كان عليها إباؤهم وأجدادهم "[1]، وجاء في الدرر أنْ سُئِل الفقيه عبد الرحمن الوغليسي عمن له " أرض يزرعها أراد أن يشق ساقية فيها يسقي بها ما يزرعه فيها "[2].

فكان الماء يجلب في ساقية إلى الأراضي الزراعية ، التي تفتقد إلى الماء ، بغرض فلاحتها ، إلاّ أنها لا تخلوا أحياناً من عراقيل تعيق وصول الماء إليها ، مثل أرض الحبس التي كانت حائلاً في إيصال الماء لأحد أراضي بعض الفلاحين الخواص ، فأفتى الفقهاء بجواز كراء فيض ماء الحبس ، لما فيه من تنمية الحبس ، فتصبح هذه المياه خاضعة لنظام الأوقاف من اجل الانتفاع بها مؤقتا أو بصفة دائمة.

كما يمدنا الونشريسي بنازلة جاء فيها أن أهل قرية لهم ساقية يستغلونها لسقي أراضيهم ، ولكل واحد منهم حصته في الماء ، وهذه الساقية تمر على أرض مملوكة لأصحابها ، فمنهم من يستغل مرورها بأرضه ، فيبني حماما ورحى ، فلا يرضاه أصحاب الساقية ، لأن هذا العمل فيه ضرر ، فرد العلماء أن هذا المحْدِث للحمام والرحى إذا لم يكن له حق في الماء ، كأن تكون أرضه ممرا للماء فقط ، فليس له أن يأخذ منه شيئا إلا برضى الجالبين وعليه أن يبطل ما صنع[3].

وتؤكد هذه النوازل على أن المزارعين كانوا يَسُوقُون مياه الري من أماكن بعيدة[4]، حيث تمتد الى مسافات تصل احيانا الى بعض الكيلومترات وتستفيد منها مساحات واسعة في عملية الري[5] ، بعد ان تتفرع هذه السواقي

(1) الونشريسي : **مصدر سابق** ، ج8 ، ص408.

(2) المازوني : **مصدر سابق** ، ج2، ورقة 45 وجه ؛ الونشريسي : **مصدر سابق** ، ج5، ص335.

(3) الونشريسي : **مصدر سابق** ، ج8 ، ص408.

(4) مثل هذه السواقي كانت أيضا تُوصِل الماء الى المدينة ، وقد استعملها المغاربة في بعض المدن مثل: بجاية وميلة وطنجة والقيروان. انظر/ Marcais,G : **Op-Cit**,p226.

(5) الونشريسي : **مصدر سابق** ، ج7 ، ص11.

ويقسم ماؤها على الاراضي الزراعية[1]، إلا أن مرورها يستلزم أحيانا أن يكون على أراضي مملوكة لأصحابها ملكية خاصة ، فيتفق الناس على إمرارها لانتفاعهم بها لسقي مزروعاتهم ، ومن الناس من يتساهل في أحكام هذه السواقي حتى يصل به الأمر إلى الاعتداء على مياه غيره ، محاولاً استغلالها فيما ينفعه وبدون موافقة صاحبها ، فيستغل مرورها في أرضه لينتفع بها أكثر مما ينتفع بها الجالبون لها أنفسهم ، فتتعرض لتحويل مجراها لتمريرها على أراضي أخرى لتستفيد منها في السقي[2] ، أو يتم توجِيهُهَا لإستغلال مائها في الحمام أو في تحريك رحى ، وهذا ما يؤثر سلبا على غلاتهم فلا يرضاه أصحاب الساقية ، و في مثل هذه الحالات يتم توثيقها بعقود توضح أصحاب الحقوق والمستفيدين منه ، و نصيب كل واحد من المزارعين ويعالج الخلاف بين الشركاء وتسوى وضعية استغلال المياه بالعودة إلى عقد إحداث الساقية[3].

و تتكرر هذه النصوص في كتب النوازل لتثبت أن حيازة ساقية الماء كانت مدعومة في الغالب برسوم عدلية تثبت ملكيتها بالشراء أو عن طريق الإرث ، ولا يمكن لأحد أن يستغل هذه الساقية إلا بإذن صاحبها[4].

وقد يصل الخلاف بين أصحاب الجنات المتجاورة ، أو بين المشتركين في الجنة إلى أن يضطر احدهم لبيع حظه من الجنة ، قصد تخويف جيرانه ، أو إرهاب شركائه لاستيلائهم على حقه من ماء السقي بعد أن تضرر منهم[5].

وفي مناطق أخرى من بلاد المغرب توزع حصص الري على أساس الأراضي المزدرعة فقط ، وأن الماء يستفيد منه المزارعون وأصحاب البساتين والجنات ، ويخضع توزيع ماء السقي لمراقبة الأراضي ، فكان يحرم المزارعون الذين لم يقوموا بفلاحة أراضيهم من الماء ، وفي هذا سئل ابوعبد الله الحفار عن " ساقية ترفع من الوادي كما

---

(1) الونشريسي : **مصدر سابق** ، ج8 ، ص7.
(2) **المصدر نفسه** ، ج5 ، ص338.
(3) البرزلي : **مصدر سابق** ، ج4 ، ص424.
(4) الونشريسي : **مصدر سابق** ، ج8 ،ص412.
(5) المازوني : **مصدر سابق** ، ج2، ورقة 29 و .

هي سائر القرى ولكن جرت عادتهم في وقت السقي ينظرون ما في القرية من ارض مزدرعة في وقت الصيف والخريف ، ويقسم ماء الساقية على الأراضي المزدرعة ، وكل مالا زرع فيه لا يخرج له شيء من الماء على خلاف العادة في سائر الأرض ، إذ العادة في غيرها أن قسمة الماء على جميع الأرض بالقرية وكل واحد بحظه زرع أو ترك"(1).

وفي مسألة أخرى "رفعت فيها ساقية من وادي لقوم لسقي أراضيهم من الأول فالأول ...الى آخر أرضهم وأن يسقي صاحب الأرض أرضه إذا احتاجت للسقي وإن استغنى عن حظه تركه لمن بعده ، وإما بيعه فليس له ، لأنه لا يملكه وإنما يملك حق الانتفاع به ، وهو السقي إذا احتاج اليه"(2)، و على النقيض من هذه الوضعية التي تمنع المزارع الذي يعجز عن متابعة عمله من حظه من الماء وتحرمه منه ، فإنها تدفعه من جهة اخرى الى زراعة أرضه واستصلاحها حتى لا تبقى ارضه عاطلة عن الإنتاج ومحرومة من حصتها من الماء.

وكانت هذه السواقي تحول من مواضعها إذا احتاج المزارع الى ذلك ، عندما يوسع أرضه الزراعية آو بسبب نقص حظه من ماء الساقية الجارية ، ومن القرائن الواضحة ما ذكره الونشريسي عن رجل له ســـاقية ماء تشق أرض رجل ، فأراد رب الساقية أَنْ يحَوِّلها الى جانب آخر ، وأبى عليه رب الأرض أن يحولها (3).

وكان المزارعون يستغلون الطرق فيَجرون فيها سواقي لتوصيل المياه إلى بساتينهم القريبة من القرى ، لأن حفر السواقي وبناءها على الطريق أسهل من حفرها في أماكن وعرة وصعبة الانجاز، فيفضلون حفرها على الطريق ، و تكون هذه السواقي التي تستعمل لسقي الأراضي الزراعية محل نزاعاً شديدا في الكثير من الأحيان ، لما تخلفه من أضرار عندما تبنى في الطريق ، فيتسبب الماء المتسرب منها خاصة في الشتاء في تكون الوحل فتصبح الأرض

---

(1) الونشريسي : **مصدر سابق** ، ج5، ص12.

(2) **المصدر نفسه**.

(3) **نفسه** ، ج8 ، ص 398.

زلقة ، وينجر عنها أضرار على مستعملي الطريق(1) ، حيث طرحت مسألة على البرجيني فيها قوم بنوا ساقية في طريق تخرج إلى فدان لهم ، فأضرت بالمارة فلا يقطعونها إلا تكلفا(2).

و نظرا لقلة مياه الري يضطر المزارعون لإستحداث سواقي إضافية لاستغلال مياه الوادي ، فتشير نازلة بأن أهل قرية رفعوا ساقية من الوادي وبالأسفل منها بمقدار ميلين ، ساقية قديمة مرفوعة من نفس الوادي ، فقام أصحاب هذه الساقية بمنع أهل القرية العليا من تشييد الساقية(3).

و تكشف هذه المسائل عن ظاهرة تعدد رفع سواقي الري من وادي واحد التي تكثر فيها المشاحنة على أولوية استغلالها لسقي الأراضي ، فيستفيد أصحاب الساقية العليا من ماء الوادي إذا كانت ساقيتهم أسبق لأن الماء المباح يمتلك منه ويجر منه السواقي وتكون السواقي العليا منها قبل السفلى(4).

وفي هذه الحالة يتسبب إحداث ساقية على ساقية في نشوب النزاع بين المتساكنين في المنطقة الواحدة من جهة ، وجيرانهم من جهة أخرى ، كما تكشف على أن ملكية الماء كانت جماعية ، خاصة عندما تكون هذه الجماعة قد بذلت مجهودا لتحويل هذا المجرى أوجزءا منه ، وهو ما لا يسمح للآخرين أفرادا كانوا أو جماعات بإقامة منشآت جديدة تسبب ضررا للجماعة المالكة ، وتكون اقدمية الاستغلال هي التي تعطي حق التملك ، وهي أن تكون هذه الجماعة قد غرست وسقت جناتها منذ زمن قديم على ذلك المصدر المائي(5).

ومن الناس من يتساهل في أحكام هذه السواقي ، حتى يصل به الأمر الى الاعتداء على حقوق الغير من الماء ومحاولة استغلالها فيما ينفعه ، وقد ذكر البرزلي مسألة تضمنت قوما إتفقوا على حفر ساقية يسقون منها حتى تنتهى الى آخرهم ، فعمد رجل فعدى الساقية الى أرضه ، وغرس عليها ، فقام عليه أصحابها ومنعوه ، فقال

---

(1) الونشريسي : **مصدر سابق** ، ج8، ص387.
(2) البرزلي: **مصدر سابق** ، ج4، ص382 ؛ الونشريسي : **مصدر سابق** ، ج8 ، ص414.
(3) الونشريسي: **مصدر سابق** ، ج5 ، ص13.
(4) الونشريسي : **المصدر نفسه** ، ج8 ، ص381.
(5) **المصدر نفسه** ، ج8 ، ص41 ؛ ابن الرامي : **مصدر سابق** ، ص144.

أهل العلم أن لا أحد يتصرف في هذه الساقية إلا بإذن أربابها ، ومن له الحق في ذلك ، والحكم عليه أن يسد عليه المجرى أو يسمح له بالانتفاع بها مقابل كرائها[1].

وإذا كان المزارعون يتقاسمون استغلال مياه الساقية ، فإنهم مجبرون على أن يتعاونوا فيما بينهم على إصلاحها إذا تعرضت للهدم أو الى أي عطب بها ويورد البرزلي مثالاً على ذلك بقسمة الأعمال وتوزيعها لإعادة بناء سواقي منطقة في تونس على المنتفعين بالماء[2].

ونستشف من خلال هذه المسائل أن المزارعين كثيرا ما كانوا يتصرفون في الانتفاع بمياه الأودية حسب العرف ، فكانوا يختلفون في استغلال الماء من مكان لأخر، وأن هذا العرف لم يكن دائما مطابقا للحكم الشرعي المعروف في هذه المسائل[3]، والمتضمن أنه لا حق لأحد في ملكية ماء الساقية المأخوذة من الوادي إذا لم يكن في حاجة إليه للسقي فلا حق له في التصرف فيه خارج هذا الإطار، ويكون الحق في الانتفاع به ، ويكون الأول فالأول إلى أخر المستفيدين في السقي دون غيره ، ويعرف هذا النوع من ملكية الماء بملكية الانتفاع ، وفي هذه الحالة لاحق للمستفيدين في بيعه أو التصرف فيه ، كما تظهر جليا ملكية الماء الجماعية التي تتفق على مجموعة من المبادئ التي مع مرور الزمن تتحول إلى عرف سائد لا يمكن الخروج عنه.

ب – **السقي بواسطة القنوات :**

الى جانب السواقي أُقيمت منشآت أخرى لتوزيع المياه على الأراضي الزراعية ، ويتعلق الأمر بالقنوات ، وهي مجرى مائي مبني تحت الارض من قرميد أو حجر، ضيق أو واسع[4]التي تنقل المياه من مصادرها مباشرة ، أو من المواجل وخزانات الحفظ المشيدة في الأماكن التي تشرف على الحقول والمزارع لسقيها ، والتي يختار لها المزارعون

---

(1) البرزلي : **مصدر سابق** ، ج4، ص433 ؛ الونشريسي : **مصدر سابق** ، ج10، ص303.

(2) البرزلي: **مصدر سابق** ، ج5، ص52.

(3) يواجه المفتي احيانا اعرافا تخالف الشرع وهو ماصرح به احدهم بقوله : "إنْ أَفتينا هؤلاءِ بمُوجِبِ الفِقْهِ قالُوا حُكْمُ الدَّارِ بِخِلافِ ذلك". انظر/ البرزلي : **مصدر سابق** ، ج1، ص496.

(4) ابن سيدة : **مصدر سابق** ، ج3 ، ص24 ؛ عثمان عبدالستار: **مرجع سابق** ، صص 213،214 ؛ محمد بن حمو: **مرجع سابق** ، ص294.

أماكن مرتفعة تسمح بتوزيع مياهها[1]، وترتبط هذه القنوات بصفة مباشرة بالري ، وهي ذات أحجام وأشكال متعددة ترتبط أساسا بطبيعة السطح وقوة تدفق المياه .

وتثبت الشواهد التاريخية استفادة المغاربة من التقنية الأندلسية في بناء قنوات المياه وهندستها ، حيث استفادت مدينة مراكش من بناء شبكة من القنوات تنقل الماء اليها من مدينة أغمات على مسافة بعيدة [2]، ويتكرر ذكر هذه المنشآت عند الرحالة والجغرافيون حيث جاء في تقويم البلدان الماء المجلوب لمدينة طنجة في قني[3] ، و يصف صاحب الاستبصار " الماء المجلوب لمدينة سبتة عبر قناة على مسافة بعيدة تحت الأرض"[4]، يذكر الوزان مدينة مكناس ويصف مياهها المجلوبة اليها بواسطة قناة من مسافة ثلاثة أميال خارج المدينة لتتوزع مياهها على حسب حاجة السكان لها[5]، كما تتمتع مدينة الرباط بعدة قنوات مجلوبة اليها من بعيد على مسافة اثنا عشر ميلاً[6]، وعند وصفه لمنطقة الزاب يذكر ان الماء المخصص لسقي الحقول مجلوب في قناة[7]، وعن منطقة الأربس يقول : " ارضها خصبة منبسطة سهلة السقي ...بها جدول ماء يسيل في قناة حجارتها ناصعة ينبع من ربوة بعيدة بنحو ميل ونصف ميل عن المدينة "[8]، وفي حديثه عن توزيع الماء في واحة توزر يذكر البكري : "ينقسم كل نهر من الانهار الثلاثة على ستة جداول ، وتتشعب من تلك الجداول سواقي لا تحصى تجري في قنوات] [مبنية بالحجارة على قسمة عدل"[9].

والحقيقة أن مثل هذه القنوات الناقلة منتشرة بكثرة في بلاد المغرب وبعضها قنوات سطحية وأخري باطنية ، ومصادرها مختلفة تتنوع بين الأودية والعيون وفي حالات أخرى ناقلة لمياه الأمطار، والملاحظ أن أغلب هذه

(1) النابلسي : **مصدر سابق** ، ص12.
(2) الوزان : **مصدر سابق** ، ج1 ،ص136.
(3) ابو الفداء : **مصدر سابق** ، ص 133 ؛ مجهول : **الاستبصار** ، **مصدر سابق** ، ص 138.
(4) مجهول : **الاستبصار** ، **مصدر سابق** ، ص 137.
(5) الوزان : **مصدر سابق** ، ج1 ، ص216.
(6) الوزان : **المصدر نفسه** ، ج1 ، ص202.
(7) **المصدر نفسه** ، ج2 ، ص139.
(8) **نفسه** ، ج2، ص65.
(9) البكري : **مصدر سابق** ، ج2، ص226.

المنشآت قد أُقيمت في المناطق الداخلية على ضفاف الاودية والانهار، ولعل ذلك يعود إلى استغلال مياهها بكثافة في هذه المناطق المعروفة بندرة التساقط وقلة مصادر المياه .

وتشير بعض النوازل إلى استعمال القنوات لري الأجنة والبساتين المجاورة للمدن والمحيطة بها ، فيذكر صاحب الدرر المكنونة مسألة طويلة سُئل عنها الفقيه الحافظ محمد بن مرزوق ، تتعلق بمدينة تلمسان ، المشهورة بكثرة قنواتها التي تستمد مياهها من الوادي ، فيذكر " أن بها حمامات ومدارس ودور يجري بها كلّها ماء ، يدخل من خارجها من الجهة الفوقية (العليا)، ويمر بمناصب محكّمة البناء ، ويشق في داخل بعض الدور، ويمر بإزاء بعضها إلى أن يخرج من الجهة السفلية عبر قنوات ... وينتفع منه أصحاب الحقول والبساتين ،...وهذا المجرى أضرّ بأحد الجدران ، فطلب صاحب الجدار بناء جداره ، وأخْتُلِف في هذه المسألة حول القدم والضرر"(1) .

فتكشف هذه النصوص عن كثرة المنشآت المائية المقامة في مدينة تلمسان والتي تعكس وضعية شبكة الري في أغلب مدن بلاد المغرب ، فالمدينة مزودة من داخلها بشبكة محكمة للقنوات وحول أطرافها ، التي يبدو أنها مختلفة الاحجام حسب وظيفتها وحسب كمية المياه المستعملة لنقلها، ومنها القنوات المخصصة لعملية الري ، والتي تستمد مياهها من نهر سطفسيف وتتشعب تلك القنوات لتسقي المزارع والبساتين ، وهو مظهر يعكس أهمية النهر الاقتصادية ، كما تكشف عن الآثار التي تخلفها هذه القنوات التي تضر بجدران مساكن المدينة القريبة منها ، أو تضر بالمارة قبل وصول الماء إلى أصحاب المزارع والجنات (2).

---

(1) المازوني : **مصدر سابق** ، ج2 ، ورقة1و – 3ظ ؛ الونشريسي : **مصدر سابق** ، ج5، ص335 . لمعرفة المزيد أنظر/ نجم الدين الهنتاتي : مياه الأمطار في المدينة في الغرب الإسلامي ، **مرجع سابق** ، صص123-130.

(2) البرزلي: **مصدر سابق** ، ج4، ص383 .

وجاء في نازلة عن استعمال قواديس(*) الماء لسقي المزروعات ، بعد ان يُقسم الماء على دول معلومة بين الفلاحين ، فجرت عادتهم بالسلف فيه بعضهم من بعض و أخذ احدهم يوما وصاحبه يوما كاملا وطول الليل على أن يعطيه مثل ما يأخذ بعد أربعة أيام أو خمس حسب ما اتفقوا عليه(1).

كما عرف عن مزارعي تلك المرحلة نقلهم لمياه هذه الأودية عبر قنوات باطنية إلى مناطق بعيدة حيث يذكر البرزلي " أهل قرية جلبوا لأنفسهم ماء في قناة وشقوا بها في جنان لرجل منهم وكان صاحب الجنان يسقي بها جناته ، ثم انه اقتطع هذه الجنات عرصا وباعها ، وبنيت دورا فأراد أصحابها أن يجلب كل واحد منهم من الماء ما يحتاجه "(2) ، و أورد الونشريسي نازلة وقعت في مدينة تلمسان أرَّخها سنة878هـ/1473م ، والتي كشفت عن استعمال عدة قنوات تحت الارض منها ما يستعمل لري اشجار الروض(3)، وحول استغلال مياه نهر فاس في السقي يصف الوزان ذلك فيقول " فيحول المزارعون مياهه عبر قنوات باطنية إلى حقولهم ، وكانوا يسدون القنوات بسدادات للتحكم في مياهه واستغلالها حسب حاجتهم إليها"(4).

وتخصص لمياه الامطار قناة تستغل لصرفها خارج المدينة ، ويكون حجمها أكبر من القنوات الفرعية ، حتى تستطيع استيعاب جميع الماء لإخراجه بعيدا ، وتكون مفتوحة وتغطى من أعلاها ، لتتجمع في المواجل وتستغل في سقي الأراضي ، وكانوا يحرصون على ان يبقى الماء الذي يجري في القنوات نظيفًا ويمنع مَنْ أحدث فيها ما يفسد الماء ، فقناة ماء المطر تبقى لما وضعت له(5).

(*) جمع قادوس وهي وحدة قياس زمنية تقدر بعُشْرِ ساعة تستعمل لتحديد نوبة الماء الموزع لسقي الاراضي عن طريق التفطير في حوض.نظر/ وسيم اسماعيل : السقاية التقليدية في واحة توزر، **الماء والتعمير ببلاد المغرب في العهد القديم والوسيط** ، الندوة الدولية الثالثة ،كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية ، تونس ،2007 ، ص51 ؛ ولقد استعمل لفظ القادوس عدة مرات في كتب النوازل المعتمدة بمعنى القناة.انظر/ البرزلي : **مصدر سابق** ، ج4 ، صص421،422 ؛ الونشريسي : **مصدر سابق** ، ج8 ، صص37،273.

(1) الونشريسي : **مصدر سابق** ، ج8 ، ص273.

(2) البرزلي : **مصدر سابق** ، ج4 ،ص416 ؛ الونشريسي : **مصدر سابق** ، ج8 ، ص400.

(3) الونشريسي : **مصدر سابق** ، ج8 ، ص421 .

(4) الوزان : **مصدر سابق** ، ج1، ص284 .

(5) البرزلي: **مصدر سابق** ،ج4 ، ص414 ؛ الونشريسي: **مصدر سابق** ، ج8 ، صص405،406 .

كما تتضرر عملية الري من قنوات الفضلات التي تجاور منبع ماء السقي ، وهذا التجاور لاشك فيه ضرر عظيم ، ينتج عنه فساد الماء الجاري بالفضلات التي تجري فيها ، حيث جاء في نازلة ذكرها البرزلي أن قناة مجاورة تُعِين قرار العَين قد تغير ماؤها ، وأن الأوساخ في القناة تضرها ، فأمر القائم بالحسبة الى حبسه بالصخر بين العين والقناة ، وزعم أنه يقطع الضرر عن العين بذلك ، فأفتى أهل العلم في مثل هذه الحالات ، أنه لا ينفع الفصل بينهما بسور من حجر أو أي شيء آخر(1) .

ج- **القناطر المائية** (*):

عرفت في الجهات الشرقية من بلاد المغرب باسم الحنايا (2)وهي قنوات مرفوعة مشيّدة استعملت في بلاد المغرب بغرض توصيل المياه وجلبه من مصادره في اماكن بعيدة الى الاراضي الزراعية او التجمعات السكانية ، وتتألف القنطرة من برج المأخذ وفيه سواقي لرفع المياه والانتفاع بها في سقي الأراضي ، حيث يصفها صاحب الاستقصاء حين يذكر الماء المجلوب لمدينة سلا فيقول " وهذا السور مَسُوق من عيون البركة خارج مدينة سلا على اميال كثيرة ممتدة من القبلة الى الجوف على اضخم بناء ، موزون سطحه بالميزان الهندسي ليتأتى جريان الماء فوقه على استواء ، فينخفض الى الارض متى ارتفعت ويعلو عنها إذا انخفضت ويجري على متنه من الماء مقدار النهر الصغير في ساقية قد اتخذت له ، ولما شارف البلد عظم ارتفاعه لانخفاض الارض عنه ، وكلما مر في سيره في طريق مسلوك فتحت له فيها اقواس"(3) ويبدو أن هذه القناطر كانت تؤخذ منها قنوات لتسقي الاراضي التي تمر عليها لأنها تحمل مجرى ينقل الماء من مسافة بعيدة(4).

---

(1) البرزلي : **مصدر سابق** ، ج4 ، صص414،415 ؛ الونشريسي: **مصدر سابق** ، ج9 ، ص 62 .

(*) القناطر المائية منشآت عمرانية تشيد لحمل مجرى ينقل الماء من مصادره البعيدة وتوصيله الى التجمعات السكانية والاراضي الزراعية .انظر/ عبدالستار عثمان : **مرجع سابق** ، صص244،245 ؛ عقون محمد العربي : **مرجع سابق** ، ص109.

(2) العبدري : **مصدر سابق** ، ص112 ؛ لسان الدين ابن الخطيب : **رقم الحلل في نظم الدول** ، المطبعة العمومية ، تونس ، 1316هـ ، ص31 ؛ الناصري : **مرجع سابق** ، ج3، ص176 .

(3) الناصري : **مرجع سابق** ، ج3 ، ص175.

(4) باسيليو بابون :**العمارة الاندلسية ، عمارة المياه** ، تر، تح : على ابراهيم منوفي و محمد اسماعيل الحداد ، مكتبة زهراء الشرق ، القاهرة ، 2008 ، ص252 .

وتدل كتب النوازل على انتشارها الواسع في بلاد المغرب والعديد منها كان قد أنجز في الفترة السابقة لدراستنا ، حيث يصف لنا العبدري الماء المجلوب لمدينة تونس من جبل زغوان في سواقي على مسيرة يومين في اوعار واودية ، واذا انتهوا الى وادي بنوه قناطر بعضها فوق بعض حتى يستوي مع مجرى الساقية حتى ينسرب الماء منها في مستو معتدل[1] ، ويذكر صاحب الاستبصار قنطرة الماء التي كانت تنقل المياه في قفصة من العيون لتسقي به ارضها ومزدرعاتها[2] ، ويواصل فيقول ان في "مدينة تنس ماء مجلوب على قناطر"[3] ، وحين يذكر مدينة قسنطينة " كان لها ماء مجلوب يأتيها على بعد على قناطر تقرب من قناطر قرطاجة وفيها مواجل"[4] ، وفي حديثه عن مدينة فاس : " وبين المدينتين(الاندلسيين والقرويين) قناطر كثيرة تطرد فيها جداول ماء لا تحصى"[5]، ويبدو ان ملكية القناطر كانت جماعية حسب ما تذكره النصوص النوازلية حيث كانت هذه القناطر تتعرض للهدم بفعل الامطار الغزيرة والسيول ، ويكون اصلاحها من طرف السلطان الحاكم[6].

وفي حالات كثيرة كانت السلطة تعجز عن اصلاح هذه القناطر ، مما يدفع المزارعون المنتفعون بالتكفل بها ، حيث اصبح من العادة أن يشترك المستفيدون بالري في بلاد المغرب في ترميم القناطر وإصلاحها ، خاصة في المناطق التي تكثر الأمطار فتنهمر فيها السيول وتنهار الجسور[7]، الأمر الذي يستلزم إقامتها ، ويقسم العمل في ترميمها على عدد الأراضي التي تسقى من هذه الأودية ، حيث جاء في المعيار " عن قنطرة ماء الاجنة تهدمت فهل إصلاحها على قدر الانتفاع على مساحة الارض أم على قيم الأموال"[8]وتكشف النوازل عن أهميتها في عملية الري

---

(1) العبدري :**مصدر سابق** ، ص111 ؛ مجهول : **الاستبصار، مصدر سابق** ، ص124.
(2) مجهول : **الاستبصار، مصدر سابق** ، ص152.
(3) مجهول : **مصدر سابق** ، ص133.
(4) مجهول : **المصدر نفسه** ، ص165.
(5) **المصدر نفسه** ، ص180.
(6) البرزلي: **مصدر سابق** ، ج5، ص429.
(7) البرزلي : **المصدر نفسه** ، ج5، ص369..
(8) الونشريسي : **مصدر سابق** ، ج8 ، ص44.

التي يدعوا الفقهاء من خلالها ويُلْزِمُون المنتفعين منها لإصلاحها بقدر النفع بها واستفادتهم من مائها للسقي ، اذا تعرضت للهدم أو كانت بحاجة الى ترميم(1).

وعلى ضوء هذه المعطيات يمكننا أن نستشف واقع نظام الري ببلاد المغرب ، فقد إستفاد المزارعون من الماء المتوفر في سقي أراضيهم ، واستغلوا المياه السطحية والباطنية وقاموا بتشيِّد وبناء تجهيزات خاصة باستغلال الماء ، كإقامة السدود وجر السواقي ، وحفر الآبار ومد القنوات وبناء المواجل والصهاريج ، وحرصوا على دوام حق الاستفادة منه ، فاستفادوا من مياه الامطار في سقى مزروعاتهم ، كما اعتمدوا على نظام السقي في المناطق التي كانت تتوفر بها على شبكة مائية ، نشأت على أساسها الزراعة المسقِّية ، واستغلال مياه السقي وخضوعها لنظام الملكية الفردية أحيانا والملكية الجماعية في كثير من الاحيان ، كما وضعوا قوانين نظمت حق الاستفادة بين الاعالي والاسافل ونظموا العلاقة بينهما ، وحافظوا على الاعراف التي توارثوها في تنظيم السقي وتوزيع حصصه بين المزارعين ، فقسَّموا ماء السقي بينهم إما بالتناوب عليه بالأيام إن كان عددهم قليل ، وبالساعات إذا كثروا، أو بعدد أشجار المساحة المسقية ، وإن اختلفوا في الترتيب فيكون الاقتراع فيما بينهم ، وهو ما تضمنته النظرية الفقهية في الماء التي تحدد حقوق الاستفادة من المجاري المائية السطحية منها والباطنية والتي تعززت في بلاد المغرب بمجموعة من الاعراف المحلية(2).

---

(1) البرزلي: **مصدر سابق** ، ج4، ص309 ؛ الونشريسي : **مصدر سابق** ، ج8 ، ص425؛ ج9،ص68.
(2) البرزلي : **مصدر سابق** ، ج3 ، ص79 ؛ ج4 ، صص،406 ، 436.

الفصل الخامس

الانتاج الزراعي ومشاكله ببلاد المغرب من خلال كتب النوازل.

– **المبحث الأول : المحاصيل الزراعية وكيفية حفظها وتخزينها.**

1 - الحبوب.

2 – القطن والكتان.

3 - الحناء

4 – قصب السكر .

5 – الخضر والبقول.

6 - الفواكه.

7 – محاصيل زراعية اخرى.

– **المبحث الثاني : مشاكل الزراعة ومعيقاتها.**

1 – المخاطر الطبيعية(الجوائح).

أ– القحط والجفاف.

ب– الرياح والسيول.

ج– الجراد.

2 – المخاطر البشرية

أ– الحروب والصراعات العسكرية بين امارات بلاد المغرب الثلاث.

ب– القبائل العربية ودورها السلبي.

ج– الضرائب والجبايات.

الانتاج ومشاكل الزراعة ببلاد المغرب من خلال كتب النوازل.

لقد أدت جودة الأراضي وخصوبتها ، وتنوّع مصادر السّقي وأساليبه ، وعناية المغاربة بالنشاط الزراعي الى وفرة الإنتاج الزراعي ، وقد حاولت في هذا الفصل أن أستقرأ كمّية الإنتاج ونوعيته من خلال المسائل التي عرضت على الفقهاء في كتب النوازل ، وما شهدت به المصادر الجغرافية على كثافة النشاط الزراعي ، كما احتوت هذه النوازل في طياتها على اهم المعيقات التي تراجعت المحاصيل بسببها خلال فترة الدراسة.

المبحث الاول : المحاصيل الزراعية وكيفية حفظها وتخزينها.

تدل المعلومات التي أوردتها كتب النوازل على وفرة الإنتاج الزراعي ببلاد المغرب ، حيث تعددت فيه المحاصيل وتنوعت من منطقة لأخرى وفي بعض المسائل تخصص المحصول بالمدينة او بالإقليم ، ومن هنا يمكن ان نصنف المنتوجات الزراعية ونرتبها على أساس حجمها الكمي الوارد في كتب النوازل بالشكل التالي:

الحبوب :

تعتبر الحبوب المصدر الأساسي لغذاء الناس و معاشهم(1) ، حيث توفرت غلاتها الفلاحية وتنوعت في بلاد المغرب بسبب توفر شروط زراعتها الطبيعية من تباين المناخ وتنوع التربة ووفرة المياه ، و البشرية من خبرة مُزَارِعيها وممارستهم مختلف تقنياتها الفلاحية سواء في البادية أو في الحواضر ، وقد أشارت العديد من النوازل الى زراعة مختلف أنواع الحبوب كزراعة القمح والشعير والقطاني من خلال تعرضها لنظام المزارعة(2).

(1) النابلسي : **مصدر سابق** ، ص78 .

(2) تطرقنا لها سابقا . انظر/ الفصل الثالث صص36-41.

ونظرا لأهميتها الكبيرة شغلت الحبوب مساحات واسعة من الأراضي في بلاد المغرب ، حيث اعتنى السكان بزراعتها خاصة القمح والشعير(1) لأنها تشكل الغذاء الرئيسي لهم(2)، وتدل كثرة النوازل على الارحاء المخصصة لطحن القمح والشعير على سهولة تحويله الى دقيق و استهلاكه كغذاء(3) ، فجل مسائل المزارعة كانت حول محصول القمح والشعير (4)، وتشير بعض النوازل الى ضخامة انتاجها وكثرة محصولها من خلال تخزينها في مطامير(*) (5) ، ولأن صلاح الزرع و ثمرته لا يستمر وجوده الا بالاحتكار والادخار(6)، فكان الفلاحون يختارون مواضعها في الأرض الزراعية حيث تؤجر مساحات المطامير في الأرض الصخرية بمقابل(7)، وفي بعض الحالات لا يتعرف على مكان الطمر بعد موت الطامر او غيابه لمدة طويلة ولا يكشف عنها الا بعد مرور سنين(8) ، لأنها كما يبدو كانت تحفر وتستغل المطامير سرًا تامينًا لها وخوفا من السرقة والتعدي التي تتعرض لها من طرف المغتصبين(9)، وتدل الكثير من النوازل على بقاء الحبوب في مُطمورة محفوظة لمدة سنوات (10) ، كما كانت تنتشر

---

(1) المازوني : **مصدر سابق** ،ج1،ورقة500ظ ؛ج2 ، ورقة 24ظ،42 و ، 42ظ ؛ الونشريسي: **مصدر سابق**، ج6،ص35،131،162 ؛ ج8 ، ص145. أنظر/ الملحق 20، ص300.

(2) يعتمد سكان بلاد المغرب بدرجة أساسية في غذائهم على القمح الذي ينتشر بشكل كبير حول الأراضي المحيطة بالمدن والحواضر في حين يعتمد سكان البوادي والجبال على الشعير كمادة أساسية للغذاء بعد ان يحول الى خبز او عصيدة . انظر/ الوزان: **مصدر سابق**، ج2،صص84،58 ؛ مرمول : **مصدر سابق**،ج1، ص28 ؛ عادل النفاثي: **المجتمع والجغرافية الثقافية لبلاد المغارب** ، افريقيا الشرق ، المغرب الأقصى ،2015، صص86،91.

(3) البرزلي: **مصدر سابق**، ج3، ص197 ؛ المازوني : **مصدر سابق** ،ج1،ورقة513ظ؛ج2، ورقة50 و ؛ ابن حوقل : **صورة الأرض** ، **مصدر سابق** ، ص93.

(4) البرزلي: **مصدر سابق**، ج3، صص413،414،420 ،612؛ المازوني : **مصدر سابق** ،ج1،ورقة500ظ ؛ج2 ، ورقة 24ظ،42و ،ظ ؛ الونشريسي : **مصدر سابق** ، ج5،صص36 ،89؛ج6،صص35،131،161 ؛ ج8 ، صص 143،148.

(*) مفردها مطمورة وهي حفرة تحفر في الأرض خفيا توسع اسفلها لتخبأ فيها الحبوب ، وتبقى بداخلها بكرا دون ان تتغير لان الهواء لايصيبها . انظر/ الحموي : **مصدر سابق** ، ج5 ، ص148؛ ابن منظور : **مصدر سابق** ، ج8، ص199؛ ابن العوام : **مصدر سابق** ، ج3، ص516.

(5) البرزلي : **مصدر سابق** ، ج4 ، ص324 ؛ ج5 ، ص219 ؛ المازوني : **مصدر سابق** ،ج2،ورقة30ظ ؛ الونشريسي : **مصدر سابق** ، ج5 ، ص89.

(6) ابن خلدون: **مصدر سابق** ،ج7 ، ص290 .

(7) البرزلي : **مصدر سابق** ، ج4 ، ص509 ؛ الونشريسي : **مصدر سابق** ، ج10، ص89.

(8) المازوني : **مصدر سابق** ،ج2، ورقة20 و .

(9) المازوني : **المصدر نفسه** ،ج2، ورقة10و، 40 و .

(10) البرزلي : **مصدر سابق** ، ج4 ، ص324 .

المطامير في الدور و داخل البيوت لتخزين الحبوب(1)، فقد ذكرت نازلة عن "بدوية رهنت بيتا لها فيه مطمورتان"(2) وفي نازلة اخرى "عن رجل استحق دارا من يده اخر ، فطلب منه المستحق ان يدفع له قيمة العمارة وقيمة ما حفر من المطامير اذ منفعة المطامير هنا كثيرة" (3) وتذكر نازلة عن " رجل اكترى دارا فيها مطامير لم يذكرها رب الدار ولا المكتري عند عقد الكراء"(4) فكانت البيوت تحتوي على عدة مطامير لتخزين الحبوب كما يستغلونها للكراء(5) ، وقد عبر الإدريسي عن تخزين القمح والشعير ووفرته حين وصف مدينة قسنطينة فذكر أن في كل دار مطمورتان و ثلاثة و اربع منقورة في الحجر ولذلك تبقى بها الحنطة(6) ، وأن هناك قرى مُتخصِّصة في طمر الحبوب خاصة التي تقع أعلى المرتفعات والجبال مثل جبل دمر وجبل نفوسة اين تطمر الحبوب داخل منازلها(7)، ونستشهد بما ذكره الوزان عن مدينة كرسيف(*) التي كان ملوك بني مرين يخزنون فيها الحبوب(8)، كما يستشف من هذه المسائل أن هناك مطامير كثيرة مخصصة لتخزين الحبوب استعملت خارج المنازل في الازقة وبجانب المساجد(9)، كما انتشرت في الربط حيث تشهد نازلة على خزن القمح والشعير في مخازن بالمنستير(10) ، ونستدل على وفرة إنتاج القمح ايضا على انخفاض

(1) البرزلي : **مصدر سابق** ، ج4 ، ص509؛ج6، ص627 ؛ الونشريسي : **مصدر سابق** ، ج6، ص230.
(2) البرزلي : **مصدر سابق** ، ج4 ، ص280.
(3) المازوني : **مصدر سابق** ،ج2 ،ورقة16ظ.
(4) الونشريسي : **مصدر سابق** ، ج8 ، ص268.
(5) الوزان : **مصدر سابق** ، ج1 ، ص 248.
(6) الادريسي : **مصدر سابق** ، ص266.
(7) محمد حسن : **المدينة والبادية ،مر جع سابق** ، ج1 ، ص67.
(*)كرسيف أو اجرسيف قرية عامرة تجاور نهر ملوية وتقع في الطريق الرابط بين سجلماسة ومليلة ، وتعتبر المنطقة التي تضم اجرسيف و تاوريرت ذات الاراضي الخصبة منطقة نزاع دائم بين المرينين والزيانيين ، حيث يذكر الوزان انها عندما تتعرض لسيطرة المرينيين فانهم يدمرون قسما كبيرا منها يسكنه الزيانيين ثم يستردها الزيانيون فيخربوا الجانب الاخر الذي كان يسكنه اعداءهم منها وبقيت هذه المنطقة يتداول عليها الصراع والتخريب بين الامارتين لمدة خمسين سنة الى ان شهدت سنة780هـ سيطرة المرينيين لها وتحكم فيها الاعراب . انظر/ مجهول : **الاستبصار، مصدر سابق** ، ص 177 ؛ الوزان: **مصدر سابق** ، ج1، ص 349،350.
(8) الوزان : **مصدر سابق** ، ج1 ، ص 350.
(9) البرزلي : **مصدر سابق** ، ج1 ، ص396 ؛ المازوني : **مصدر سابق** ،ج2 ،ورقة8 ظ.
(10) البرزلي : **مصدر سابق** ، ج5 ، ص422 .

أسعاره التي كان يباع بها في الأسواق حيث يذكر صاحب الذخيرة انه كان يباع في بلاد المغرب بسعر زهيد لوفرته بكميات كبيرة[1] .

و اشتهرت مدن كثيرة توفرت فيها شروط زراعته من خصوبة التربة ووفرة المياه ، حيث تذكر المصادر الجغرافية المناطق المحيطة بجبل نفوسة مثل مدينة شروس(*)التي اعتمد سكانها على زراعة القمح و الشعير[2]، وحين يذكر ابن حوقل المناطق الداخلية من المغرب الأدنى كقفصة وقابس فإنه يصف تدني أسعار المواد الغذائية في أسواقها لوفرة المحاصيل الزراعية فيقول : "فأما اسعارهم على تنائي مدنهم وديارهم فعلى غاية الرخص في الأطعمة والأغذية "[3] ، ويضيف انهم في "غاية من الخصب ورخص الأسعار واللذيذ من الأغذية الحسنة"[4].

كما اشتهرت مدينة باجة بوفرة انتاجها منه حيث يغطي قمحها حاجيات تونس الغذائية[5]، وعرفت منطقة الأربس بغزارة انتاجها منه حيث كانت تزود كامل بلاد المغرب الأدنى بالقمح والشعير[6] ، وقد ذكر الوزان مدينة عنابة والمناطق المحيطة بها أنها تحرث مساحات واسعة مخصصة للقمح وان بعضا منها كانت مستودعا للحبوب[7] مما يعكس وفرة الإنتاج بها[8] ، كما دلت شهادة هذه المصادر عن وفرة الحبوب في السهول المرتفعة من المغرب الاوسط حين ذكر مدينة قسنطينة وأن حنطتها تخزن في المطامير مائة عام لا تفسد [9]، وان سهول مدينة نقاوس كلها صالحة لزراعة القمح [10]،ويورد الادريسي عند تعريفه لمدينة بجاية أن الحنطة تخزن بها لعام او

---

(1) ابن ابي الزرع : **مصدر سابق** ، صص94،95 ؛ ابن حوقل : **صورة الأرض** ، **مصدر سابق** ، ص77 ؛ مجهول : **مصدر سابق** ، ص160 .

(*) شروس حاضرة جبل نفوسة واهم مدنه ، تحيط بها اكثر من ثلاثمائة قرية وأهلها اباضية المذهب وبينها وبين طرابلس مسيرة خمس أيام ، فيها مياه جارية وكروم واعناب وتين غزير واكثر زروعهم الشعير . انظر/ الحموي : **مصدر سابق** ، ج3، ص217؛ الحميري : **مصدر سابق** ، ص316؛ صالح معيوف : **جبل نفوسة وعلاقته بالدولة الرستمية** ، مؤسسة تاوالت الثقافية ، الولايات المتحدة ،2006، ص31.

(2) ابن حوقل : **صورة الأرض** ، **مصدر سابق** ، ص92.

(3) ابن حوقل : **المصدرنفسه** ، ص95.

(4) **المصدرنفسه** ، ص100.

(5) مجهول : **مصدر سابق** ، ص160؛ الوزان : **مصدر سابق** ، ج2 ، صص66،75.

(6) الوزان : **مصدر سابق** ، ج2 ، ص65.

(7) الوزان : **المصدرنفسه** ، ج2 ، صص62،63.

(8) ابن حوقل : **صورة الأرض** ، **مصدر سابق** ، ص86.

(9) الادريسي : **مصدر سابق** ، ص265 ؛ ابوالفداء : **مصدر سابق** ، ص139.

(10) الوزان : **مصدر سابق** ، ج2 ، ص53.

عامين دون أن تفسد وانتاجها يكفي لكثير من البلاد[1] ، و انتشرت زراعة الحبوب حول المناطق المحيطة بالمسيلة التي وصفت بكثرة الخصب ووفرة انتاج القمح والشعير وأسعارها رخيصة[2] .

وحين يذكر الإدريسي سكان شرشال فيقول "أن لهم من زراعة الحنطة والشعير ما يزيد على الحاجة"[3] ، كما اشتهرت مدينة تنس التي ذكرها لنا الجغرافي ابن سعيد بقوله " وهي مشهورة بكثرة القمح" [4]وأنها رخيصة الأسعار و قمحها يُحمل منه الى الأندلس والى أكثر بلاد إفريقية لكثرة زراعته[5] ، وقد ذكر المقدسي ووصف منطقة متيجة بغناها من القمح الجيد[6] ، كما عرفت مدينة برشك بوفرة انتاجها من الحنطة والشعير [7]، و كل هذه المناطق كانت مزدهرة بإنتاج هذه المادة الغذائية الرئيسية.

وتعتبر مدينة تلمسان من اكثر مدن بلاد المغرب زراعة للقمح ، فقد وصفها ابن الخطيب بأنها "خزانة زرع ومسرح ضرع"[8]، كما اشتهرت طنجة بإنتاج مختلف أنواع الحبوب[9]، و انتشرت زراعته حول مدينة مراكش حيث يذكر الوزان أن إنتاجه وفير في هذه المنطقة وانها كثيرة المخازن المخصصة لحفظه وتخزينه[10]،واشتهرت بلاد السوس أنها بلاد حنطة وشعير وأن أسعارها رخيصة [11] ، وأن مدينة سلا بها الطعام كثير رخيص جدا[12].

وقد ساعد على تنمية إنتاج الحبوب وتوسيع زراعتها إهتمام الحكام بها ، حيث قاموا بتشجيع زراعتها وبناء المخازن لإدخار الحبوب واستعمال الفائض منها للأغراض الاقتصادية والسياسية ، حيث يذكر صاحب

---

(1) الإدريسي : **مصدر سابق** ، ص261 .
(2) الادريسي : **المصدرنفسه** ، ص254.
(3) **المصدرنفسه** ، ص258.
(4) ابن سعيدالمغربي: **مصدر سابق** ، ص142.
(5) الحميري : **مصدر سابق** ، ص138 .
(6) المقدسي : **مصدر سابق** ، ص184 ؛ الوزان : **مصدر سابق** ، ج2 ،ص37.
(7) الادريسي : **مصدر سابق** ، ص258 ؛ الحميري : **مصدر سابق** ، ص88.
(8) ابن الخطيب : **معيار الاختيار في ذكر المعاهد والديار**، تح: محمد كمال شبانة ، مكتبة الثقافة الدينية ، القاهرة ،2002،ص184.
(9) ابن حوقل : **صورة الأرض** ، **مصدر سابق** ، ص80.
(10) الوزان : **مصدر سابق** ، ج1 ، صص122، 133.
(11) الادريسي : **مصدر سابق** ، ص228.
(12) الادريسي : **المصدرنفسه** ، ص239.

كتاب "اختصار الاخبار" عند حديثه عن مدينة سبتة في هذا الصدد أن في معظم فنادق بني مرين بها ساحات مخصصة لتخزين الحبوب و أن " اعظمها بناء واوسعها ساحة الفندق الكبير المعد لاختزان الزرع ...يحتوي على اثنين وخمسين مخزنا بين هري(*)وبيت ، تسع تلك المخازن من قفزان الزرع الالاف العديدة التي لا تبلغ الحصر"(1)، ويضيف أن "عدد المطامير المعدة لخزن الزرع في مدينة سبتة أربعون ألف مفترقة بالديار وببعض الحوانيت "(2)، ورغم المبالغة في عدد المطامير الا ان هذه الشهادة تعكس ضخامة الإنتاج ووفرته.

كما سبق وان ذكرنا فان بلاد المغرب عرفت بطيب تربتها التي أسهمت في الحفاظ على المحاصيل الزراعية المخزونة ، وهذا مالم تسجله المؤلفات التاريخية في حين ذكرته كتب النوازل واثبتته المؤلفات الجغرافية التي تذكر ان من فضائل مدينة فاس ان القمح يمكث مختزنا بها تحت الارض في المطامر والاهراء سنين عديدة لا يتسوس فيه شيء من الطعام ولا يتعفن(3).

وامتاز كذلك إقليم دكالة بأنه لا يتسوس فيه شيء من الطعام ولا يتعفن كما يوجد فيها القمح مختزناً بها تحت الارض في المطامير والاهراء مئة سنة أو اقل أو أكثر لا يتغير له لون ولا طعم ولا رائحة(4) وقد يفسر ذلك بملائمة تربته ومناخه لتخزين هذه المحاصيل (5).

ومن مميزات مدينة سبتة ان حبوبها تبقى مطمورةً تحت الأرض ستين سنة او اكثر لا يتغير طعمه او لونه(6)، واشار ابن الخطيب الى ان حبوب مدينة تازة تخزن لمدة طويلة وانها تدوم عليه أي تبقى صالحة للاستهلاك

(*) هَرْيٌ جمعها أهراء وهي غرف كبيرة تبنى فوق الأرض يجمع فيها الطعام ويخزن . انظر/ ابن منظور : **مصدر سابق** ، ج15، ص83؛ ابن العوام : **مصدر سابق** ، ج3، ص517.

(1) الانصاري : **مصدر سابق** ، ص38.

(2) الانصاري : **مصدر سابق** ، ص42.

(3) الوزان : **مصدر سابق** ، ج1 ، ص248.

(4) الوزان : **المصدرنفسه** ، ج1 ، ص153.

(5) الانصاري : **مصدر سابق** ، ص42.

(6) الانصاري : **المصدرنفسه** ، ص42.

[1]، كما تدل شهادة الجغرافيين وتؤكد ان انتاج سجلماسة من الحبوب لم يقتصر على تغطية الحاجات المحلية بل تعداه الى التصدير[2]، ويذكر في هذا السياق القزويني ان اكتفائها من زراعة الحبوب جعلت سكانها يكتفون باستغلال أجزاء فقط(الخُمس) من المساحة الاجمالية المخصصة لها [3]وهي شهادة تؤكد ارتفاع مردودية انتاج الحبوب بهذا الاقليم.

وتكشف المساعدات والاعانات التي كان الحكام يقدمونها الى اهل الاندلس عن غنى بلاد المغرب واكتفائها من الحبوب ، حيث يذكر صاحب يغية الرواد انه في سنة763هـ/1361م ارسل السلطان ابوحمو الثاني كمية ما قدرت "بخمسين الف قدح من الزرع" [4]وارسل سنة767هـ/1365م الى حاكم غرناطة في ازمته اثناء صراعه ضد الامارات المسيحية ما عبَّر عليه بـ"...المراكب المشحونة زرعا"[5].

وتدل نازلة على ان تخزين الحبوب وحفظ القمح والشعير من التسوس كان يخزن بسنبله دون دراسه وتنقيته ، حيث تذكر ان رجلا توفي وترك لزوجته مهرا عبارة عن زرع مخزون[6] ، وتذكر ان رجل أراد ان يخزن في موسم الحصاد زرعه في مطمورة واراد ان يجففها بالنار فاشتعلت النار والتهب معها زرعه وزرع غيره[7]، وهي الطريقة التي ذكرت في القرآن الكريم على لسان يوسف "عليه السلام" قال تعالى " قال تَزْرَعُونَ سَبْعَ سِنِينَ دَأْبًا فَمَا حَصَدْتُمْ فَذَرُوهُ فِي سُنْبُلِهِ إِلَّا قَلِيلًا مِمَّا تَاكُلُون"[8]، وقد ذكر هذه الطريقة صاحب كتاب الفلاحة بقوله : " ومما يطيل في بقاء البُّر ان يخزن في سنابله"[9].

---

(1) ابن الخطيب : **معيار الاختيار** ، **مصدر سابق** ، ص182.
(2) ابن حوقل : **صورة الأرض** ، **مصدر سابق** ، ص90 ؛ الحميري : **مصدر سابق** ، ص305 .
(3) القزويني : **اثار البلاد** ، **مصدر سابق** ، ص42.
(4) ابن خلدون يحي : **مصدر سابق** ، ج2 ، ص107.
(5) ابن خلدون : **المصدرنفسه** ، ج2 ، ص165.
(6) الونشريس: **مصدر سابق** ، ج5 ، ص89 .
(7) المازوني : **مصدر سابق** ،ج2 ،ورقة85ظ.
(8) سورة **يوسف** ، الآية 47.
(9) ابن العوام : **مصدر سابق** ، ج3، ص517 .

وتجدر الإشارة إلى ان الفلاحين كانوا يتخيرون القمح ويميزون الجيد منه والرديء حيث تضمنت نازلة انه بعد ان استحصد الزرع وعرف صفته بفرك بعض سنبله ورداءة حبه [1]، فيدخرون جيده ولا يدخرون القمح المسَوَّسْ[2]،إذ كان لديهم مثلاً سائراً يقال فيه : "ما يْخَزَّنْ مْسَوَسْ إلَّا مْهَوَسْ"[3]، ولحماية البذور المخزونة في المطامير لجأ الفلاحون الى طلاء جدرانها بالطين الطيب المخلوط بالتبن ثم تجفيفها بالنار لكونه يقي القمح المحفوظ من التسوس[4]وهو ما دلت عليه مسألة سئل فيها الفقيه الوغليسي عن نصيب الخماس في شركة المزارعة من التبن جاء فيها ان من عاداتهم " انه لا يُعطى له منه الا ما خف مما يجعله في مطمورته لزرعه"[5].

وكان المغاربة يتخيرون الأماكن والتي كان اغلبها في اعلى المواضع وأكثرها ارتفاعا [6] كما كانت تبنى قرب المطاحن لتسهيل طحنها واستغلالها للاستهلاك[7] .

و يتضح من خلال هذه المعطيات ان اراضي بلاد المغرب تتفاوت في جودتها وقابليتها على خزن محاصيلهم الغذائية من الحبوب ، كما لم يكن انتاج القمح ومحصوله وافرا باستمرار ، لارتباط كمية غلته بالتساقط حيث يذكر صاحب العبر في هذا الشأن "ان المطر يقوى ويضعف ويقل ويكثر والزرع والثمار والضرع على نسبته الا ان الناس واثقون في اقواتهم بالاحتكار"[8]وقد اشارت بعض النوازل الى ظاهرة تذبذب محصول الحبوب من سنة لأخرى فقد " تخصب الأرض فتكون مؤنة الحصاد والدراس كثيرة الغلة ، وربما لم يكن خصب فيقل المحصول ويقل معه دخل المزارعين منه"[9].

(1) المازوني : **مصدر سابق** ،ج2 ، ورقة49ظ.
(2) الونشريس: **مصدر سابق** ، ج6 ، ص230.
(3) الزجالي ، ابي يحي: **أمثال العوام** ، تح: محمد بن شريفة ، مطبعة محمد الخامس الثقافية ، فاس ، 1975، ص317.
(4) المازوني : **مصدر سابق** ،ج2 ،ورقة85ظ ؛ ابن العوام : **مصدر سابق** ، ج3 ، ص516.
(5) المازوني : **مصدر سابق** ،ج2 ، ورقة26و.
(6) الانصاري : **مصدر سابق** ، ص42.
(7) الانصاري : **المصدر نفسه** ، ص43.
(8) ابن خلدون: **المقدمة ، مصدر سابق** ، ص376 .
(9) البرزلي : **مصدر سابق** ،ج3، ص417.

ومن بين محاصيل الحبوب الى جانب القمح والشعير كانت زراعة الذرة حيث يذكر البرزلي انها من المحاصيل الصيفية التي تنتشر زراعتها في بلاد المغرب[1]، وتضمنت مسألة هذا الصنف من الحبوب سئل عنها الفقيه الوغليسي عمن "اكترى ارضا للحراثة ثم يبست بعد ذلك هل يلزمه الكراء ، فإن قلتم باللزوم فهل يجوز له ان يزرع فيها شيء من القطاني كالذرة وغيرها مما يزرع في ذلك الوقت؟"[2]

كما يدل التعامل بها على وفرتها فكانت هذه الحبوب تخلط مع بعضها في بعض الأحيان وتعرض في الأسواق بوفرة ، وتقدم كأجرة حيث جاء في مسألة عمن "كانت له رحى الماء فكان يأخذ في أجرتها الذرة مخلوطا بالشعير"[3] ، و يذكر الادريسي عن زراعتها خلال حديثه عن سكان منطقة فزان أن " مياههم من الآبار وعندهم نخيلات ويزرعون الذرة والشعير ويسقونها بالماء "[4]، ويضيف على ان زراعة الذرة أنها اهم المزروعات بمنطقة ودان[5].

كما انتشرت زراعة أنواعا أخرى من الحبوب كالدُّخن(*)[6]والكمون و الكروية التي انتشرت زراعتها في مناطق متعددة منها مدينة سبيبة ومدينة سفاقس وفي المناطق الواقعة بين مدينة تنس والمسيلة ، كما تذكر المصادر ان سجلماسة تصدر الكثير منها[7]وأنواع أخرى منها كمحصول السلت(*)[8].

القطن والكتان : تشير النوازل الى زراعة القطن والكتان باعتبارها محاصيل زراعية مهمة خاصة في الصناعات النسيجية وهو ما يفسر انتشارها الواسع في عدة مناطق من بلاد المغرب ، وأوردت مسائل الكراء

---

(1) البرزلي : **مصدر سابق** ،ج3،ص612.

(2) المازوني : **مصدر سابق** ،ج2 ،ورقة46ظ.

(3) المازوني : **المصدر نفسه** ،ج2 ، ورقة49و ؛ الونشريسي: **مصدر سابق** ، ج5 ، ص90،91.

(4) الادريسي : **مصدر سابق** ، ج1، ص112.

(5) الادريسي : **المصدر نفسه** ، ج1، ص312.

(*) الدُّخن ويعرف بالجاورس محصول زراعي ابيض الحب مجتمع السنبلة وهو من الحبوب التي تزرع في المناطق الجافة. انظر/ ابوالخير الاشبيلي: **مصدر سابق** ج1، ص227.

(6) البرزلي : **مصدر سابق** ،ج3، ص623 ؛ الونشريسي : **مصدر سابق** ،ج8، صص256،275.

(7) ابن حوقل : **صورة الأرض** ، **مصدر سابق** ، صص84،85؛ الادريسي : **مصدر سابق** ، ج1، صص 226،227،237،253،294،304.

(*) السُّلْتُ نوع من الشعير ليس له قشر وهو من الحبوب التي تزرع في المناطق الجافة. انظر / ابوالخير الاشبيلي: **مصدر سابق** ،ج2 ، ص540 ؛ مجمع اللغة العربية : **المعجم الوسيط** ، **مرجع سابق** ، ص441.

(8) البرزلي : **مصدر سابق** ،ج3،ص420.

والمزارعة ومسائل البيوع الكثير من المعلومات عنها ، وعكست صورة زراعتها ومدى إهتمام الفلاحين بغلة القطن والكتان ، منها ما ذكرته عن إمرأة اخذت صوفا وكتانا لتغزله بأجرة [1]، كما يورد البرزلي عمن "يكري أرضه بربع ما ينبت فيها فزرع كتانا ثم اشترى الأرض بربع الكتان الذي له فيها"[2]، وفي بعض الحالات يفضل الفلاح زراعة الكتان عوض القمح وهوما يعكس أهمية المحصول وحاجة الفلاح اليه ففي نازلة من مسائل المزارعة يستبدل المزارع محصول القمح بالكتان[3] ، كما تظهر مسائل البيوع مدى انتشار هذا المحصول وتعامل الناس به[4]، كتعرض زراعته لجائحة الفراش او الجراد فتؤثر على منتوجه في بعض المواسم[5]، ويبدو أن أرض تلمسان كانت صالحة لزراعة الكتان ، فقد أوردت نازلة محصوله في المنطقة حيث ذكرت مسألة بيع الكتان في تلمسان واستغلال بذوره التي يبدو من خلالها أهميته الكبيرة المرتبطة بالنشاط الحرفي التي تجعل منه مادة أولية تدخل في العديد من المصنوعات[6].

كما تكشف هذه النوازل عن زراعة القطن واهتمام المزارعين بهذا المحصول ومن بين نوازل البيوع المرتبطة بهذه الثمرة مسألة "رجل اشترى ارضا لزراعة القطن"[7] ،كما تعددت نوازل المزارعة الخاصة بالقطن كالرجل الذي اشترك مع اخر ازواج قطن[8]، أو حول قسمة غلته لان منتوجه يبقى قائما لمدة طويلة في بعض الأقاليم مثل إقليم الهبط (*)بالمغرب الأقصى الذي قد تصل مدته الى عشرين سنة[9].

---

(1) المازوني : **مصدر سابق** ،ج2 ، ورقة51ظ.

(2) البرزلي : **مصدر سابق** ،ج3، صص413،635 ؛ الونشريسي : **مصدر سابق** ،ج8، ص282.

(3) الونشريسي : **مصدر سابق** ،ج8، ص161.

(4) الونشريسي : **مصدر سابق** ،ج5، ص260. أنظر/ الملحق 21، ص301.

(5) الونشريسي : **المصدر نفسه** ،ج5، ص234.

(6) المازوني : **مصدر سابق** ،ج1، ورقة 493و، ظ.

(7) المازوني : **المصدر نفسه** ،ج2 ،ورقة45ظ.

(8) **المصدر نفسه** ،ج2 ، ورقة23و.

(*) الهبْط إقليم في الجزء الجنوبي من المغرب الأقصى يحده جنوبا نهر ورغة وشمالا المحيط وغربا منطقة ازغار وشرقا الكتل الجبلية على امتداد مائة ميل عرضا وطولا. انظر/ الوزان: **مصدر سابق،** ج1، ص306.

(9) الونشريسي : **مصدر سابق** ،ج8، صص145-147.

وتَمرَّس سكان بلاد المغرب وأصبحت لهم خبرة في التعامل مع زراعته فكانوا يحلجون القطن ويقومون بتنقيته[1] ، كما تناولت شركة المساقاة التعامل بالقطن وقد افتى الفقهاء بجواز الشركة فيه[2].

وزُرع القُطْن في أقاليم بلاد المغرب الثلاثة و تشهد كتب الجغرافية والرحالة المغاربة بازدهار زراعته و تطورها ، وتشكل الأطراف الشمالية للصحراء والسهول الساحلية و السهول الداخلية للمغرب الأقصى اهم مناطق زراعته[3]،كما زرع الكتان في المناطق الحارة وشبه الحارة من بلاد المغرب[4] .

والجدير بالذكر عرض أهم المدن التي اشتهرت بزراعة هذه المحاصيل حسب ما ثبتته المصادر التي تشير الى مدن كثيرة إنتشرت زراعة القطن فيها مثل مدينة قفصة[5] وتونس[6] و أراضي بجاية[7] وطبنة[8]والمسيلة[9]، وتعتبر مدينة مستغانم من المدن المنتجة للقطن[10] ، ومدينتي البصرة وكرت من إقليم طنجة التي يُحمل منه الى افريقية وغيرها[11]، كما اشتهرت مدينة سلا بزراعتها لمحصولي القطن والكتان[12]، وانتشرت زراعته حول مدينة فاس[13]و في اقليم تادلة [14]، ويذكر الحميري مدينة سجلماسة بكثرة غلاتها من القطن وانه يجهز منها الى سائر بلاد المغرب وغيرها من الأقاليم[15].

---

(1) الونشريسي : **مصدر سابق** ،ج6، ص428.
(2) البرزلي : **مصدر سابق** ،ج3، ص384.
(3) محمد حسن : **المدينة والبادية ، مرجع سابق** ، ص476.
(4) محمود هدية : **اقتصاد النسيج في الغرب الإسلامي في العصر الوسيط** ، مؤسسة هنداوي للنشر ، المملكة المتحدة ،2017 ، ص33.
(5) الادريسي : **مصدر سابق** ، ص278.
(6) ابن حوقل : **مصدر سابق** ، ص75.
(7) ابن سعيد : **مصدر سابق** ، ص142.
(8)ابن حوقل : **مصدر سابق** ، ص85 ؛ الادريسي : **مصدر سابق** ،ص263؛ابوالفداء : **مصدر سابق** ، ص139.
(9) ابن حوقل : **مصدر سابق** ، ص85؛ الادريسي : **مصدر سابق** ، ص254.
(10) البكري : **مصدر سابق** ،ج2، ص251.
(11)ابن حوقل : **مصدر سابق** ، ص81.
(12) ابن الخطيب : **مصدر سابق** ، ص152.
(13)ابن حوقل : **مصدر سابق** ، ص81.
(14) الادريسي : **مصدر سابق** ، ص241.
(15) الحميري : **مصدر سابق** ، ص305.

كما انتشرت زراعة الكتان في مدن كثيرة منها مدينة سبيبة [1]، ومدينة جيجل[2]واراضي بجاية[3]، ويذكر العياشي انتاج الكتان الجيد ببسكرة [4] ، وان مدينة مقرة[*] اكثر زرعها الكتان[5] ،كما انتشرت زراعته بوفرة في أراضي متيجة[6] ، وحول المناطق المحيطة بمدينة فَاس[7]، وفي ريف مكناسة[8]،وفي مدينة الحُمر[*] [9]، وفي ارباض البصرة[10].

– **الحنـــاء** : كشفت مسائل البيوع والكراء على انتشارها الواسع كما دلت عن خبرة المزارعين في التعامل معها ووفرة غلتها في الأسواق ، منها من "اكرى ضيعته لزراعة الحناء ...فزرعها وباع غلتها"[11]، كما عكس انتشار بيع زريعة الحناء على أهميتها واهتمام الفلاح بزراعتها[12] ، وقد تحدثت المصادر عن زراعة الحناء وحددت مناطق انتشارها ، مثل مدينة سجلماسة التي يذكر الادريسي انها كانت تصدرها الى مناطق كثيرة[13]، ومدينة اغمات التي كان سكانها يزرعون الحناء وان نبات الحناء يكبر حتى يكون في قوام الشجر ، ويتجهز به الى جهات كثيرة ولا يُؤخذ بذره الا في هذا الإقليم[14]،و تتفق المصادر على كثرة انتاج الحناء بدرعة ومنها كانت تجلب الى

---

(1) ابن حوقل : **مصدر سابق** ، ص84.
(2) الوزان : **مصدر سابق** ،ج2، ص52.
(3) ابوالفداء : **مصدر سابق** ، ص141.
(4) العياشي : **مصدر سابق** ،ج2، ص540.
(*) مقرة مدينة بالقرب من المسيلة في المغرب الأوسط. انظر/ الادريسي : **مصدر سابق** ،ص263.
(5) الادريسي : **مصدر سابق** ، ص263.
(6) الحميري : **مصدر سابق** ، ص523.
(7) الزهري : **مصدر سابق** ، ص109.
(8) ابن غازي : **مصدر سابق** ، ص12 ؛ الوزان : **مصدر سابق** ،ج1، ص214.
(*) الحمر مدينة بالمغرب الأقصى تقع على بعد أربعة عشر ميلا من العرائش وستة عشر ميلا جنوبي اصيلا. انظر/ الوزان : **مصدر سابق** ،ج1، ص311.
(9) الوزان : **مصدر سابق** ،ج1، ص311.
(10) مجهول: **الاستبصار،مصدر سابق** ، ص189.
(11) البرزلي : **مصدر سابق** ، ج3 ، ص626.
(12) الونشريسي : **مصدر سابق** ، ج6 ، ص56؛ج10 ، ص327. أنظر/ الملحق 21، ص301.
(13) الادريسي : **مصدر سابق** ، ص226.
(14) الادريسي : **مصدر سابق** ، ص227.

جميع البلاد لطيبها [1]،كما انتشرت زراعتها حول الأراضي القريبة من نهر شلف في سهول قرية بني وازلفن القريبة من مدينة مليانة[2]،ويذكر ابن سعيد مدينة قابس من المدن التي اشتهرت الى جانب التمر بزراعة الحناء وإنتاج غلته[3]،كما اثبتت زراعتها حول مدينة قفصة[4] ، ويبدو من خلال هذا التحديد ان انتشار زراعة الحناء ببلاد المغرب تركزت في المناطق الجنوبية وفي البيئات الحارة القريبة من مصادر المياه .

– **قصب السكر** : انتشرت زراعة قصب السكر بشكل قليل وفي مناطق محدودة من بلاد المغرب[5] ، وقد دلت بعض المسائل على تواجد زراعته ، منها أن اصحاب الأراضي يستغلون أراضيهم في كراءها لزراعة قصب السكر ، ويشترط صاحب الأرض ان يترك المكتري عند تمام المدة المتفق عليها أصول الغلة وجدرتها في ارضه[6]، و أفادت نازلة أن مدة الكراء قد تصل الى ثمانية سنين ويشترط ان تترك جدرة القصبة يستغلها صاحب الأرض بعد تمام مدة الكراء لان قيمتها في بقائها في الأرض ، وتباع بثمن عال وان قلعت لا ينتفع بها احد[7].

وتذكر المصادر الجغرافية شهرة زراعة قصب السكر في اقليم السوس الاقصى من بلاد المغرب ، حيث يزرع قصب السكر على طول نهر السوس على امتداد اثنا عشر ميلا[8]، وتنتشر معاصر السكر حول مدن كثيرة منه ، وتعتبر مدينة تارودنت ومدينة ايجلي من اكثرها انتاجا ومنها يجلب الى كامل بلاد المغرب والاندلس وبلاد الروم وهو المعروف بالطبرزد أو بالسكر السوسي[9]،كما انتشرت زراعته حول مدينة مراكش التي كان سكرها يجلب منه بكميات كبيرة الى مدينة فاس[10].

---

(1) ابوالفداء : **مصدر سابق** ، ص 135 ؛ ابن سعيد : **مصدر سابق** ، ص124 ؛ مجهول : **الاستبصار** ، **مصدر سابق** ، ص206 .
(2) الادريسي : **مصدر سابق** ، ص253.
(3) ابن سعيد : **مصدر سابق** ، ص144.
(4) الادريسي : **مصدر سابق** ، ص278.
(5) العمري : **مصدر سابق** ،ج4، ص65.
(6) الونشريسي : **مصدر سابق** ،ج6، ص440.
(7) الونشريسي : **المصدرنفسه** ،ج10، ص298.
(8) ابن سعيد : **مصدر سابق** ، ص123.
(9) الادريسي : **مصدر سابق** ، ص227 ؛ الزهري : **مصدر سابق** ، ص117 ؛ مجهول : **مصدر سابق** ، صص211،212.
(10) الزهري : **مصدر سابق** ، ص116.

– **الخضر والبقول** : تعتبر الخضر و البقول من المزروعات الأساسية التي يعتمد عليها الناس في معاشهم ، جعلت الفلاح حريصا على زراعتها لسهولتها وقيمتها الغذائية المهمة ، رغم أن حضورها في كتب النوازل لم يأخذ حيزا كبيرا مقارنة بمحصول القمح والشعير ، تضمنتها مسائل القسمة والمزارعة وجاءت متناثرة بين نصوصها ، الا انها اشارت الى انتشار زراعتها الواسع بكل أنواعها في بلاد المغرب طيلة فترة القرنين الثامن والتاسع الهجريين[1]منها : الحمص[2] والعدس[3] و البرسيم(*)[4] واللوبياء[5]، البصل[6]،الكرنب(*) [7]،والسلق[8]،والخس[9]و الفلفل[10]والقُرط[11]والقرنون(*)[12]و الفقوس(*) [13].

(1) العمري : **مصدر سابق** ،ج4،ص64. أنظر/ الملحق 22 و23، صص302،303.

(2) البرزلي : **مصدر سابق** ، ج3 ، ص184 .

(3) البرزلي : **مصدر سابق** ، ج3 ، ص184 ؛ المازوني : **مصدر سابق** ، ج2 ، ورقة 26 وجه،41ظ.

(*) البَرْسِيمْ من الفصيلة القرنية يزرع في مصر وبلاد المغرب أوراقه مركبة ذات اذينات وبذوره صفراء تميل الى الحمرة يستعمل لتغذية الحيونات وجاء في النوازل على انه الجلبان الاصفر. انظر/ البرزلي : **مصدر سابق** ،ج1،ص580 ؛ مجمع اللغة العربية: **مرجع سابق** ، ص49.

(4) البرزلي : **مصدر سابق** ،ج1،ص580 ؛ المازوني : **مصدر سابق** ، ج1 ، ورقة 494 و.

(5) الونشريسي : **مصدر سابق** ،ج8،ص174.

(6) المازوني : **مصدر سابق** ، ج2 ، ورقة30ظ؛ 31و،ظ ؛ الونشريسي : **مصدر سابق** ،ج5،صص88،90 ؛ج6،ص57.

(*) الكُرُنْبُ من أنواع البقول ملفوف ورقه فوق بعض يزرع الكثير منه في البساتين والدور في المناطق المعتدلة. انظر/ ابوالخير الاشبيلي: **مصدر سابق** ، ج1 ، صص313،314 ؛ مجمع اللغة العربية : **المعجم الوسيط** ، **مرجع سابق** ، ص785.

(7) المازوني : **مصدر سابق** ، ج2 ، ورقة 30ظ ؛ الونشريسي : **مصدر سابق** ،ج8، ص129.

(8) الونشريسي : **مصدر سابق** ، ج10، ص327.

(9) المازوني : **مصدر سابق** ،ج2 ، ورقة31و.

(10) البرزلي : **مصدر سابق** ، ج3، ص247.

(11) القرط من الفصيلة القرنية يماثل البرسيم ويعرف بكراث المائدة . البرزلي : **مصدر سابق** ،ج3 ، ص394 ؛ المازوني : **مصدر سابق** ،ج1، ورقة494و ؛ ابوالخير الاشبيلي: **مصدر سابق** ،ج2 ، ص499 ؛ ابن منظور : **مصدر سابق** ،ج11، ص115.

(*) الخُرشُوف يعرف بهذا الاسم في بلاد المغرب وهو نبات من خضر ثمرته مغلفة بأوراق يطهى ويؤكل. انظر/ مجمع اللغة العربية: **المعجم الوسيط، مرجع سابق**، ص227.

(12) البرزلي : **مصدر سابق** ،ج3، ص264.

(*) الفقوس من أنواع القثاء و البطيخ مالم ينضج ويعرف بالامازيغية بـ "اقزان" و "ايغسيمن" . انظر/ ابوالخير الاشبيلي: **مصدر سابق** ،ج2 ، ص482 مجمع اللغة العربية: **المعجم الوسيط** ، **مرجع سابق** ، ص697.

(13) الونشريسي : **مصدر سابق** ،ج5،ص88.

وقد تناولت كتب النوازل البقول في كثير من المرات بإسم المقاثي(*)أو القطاني(*)(1)، التي تستهلك في عمومها خضراء أو يابسة(2)، كما تضمنت هذه المسائل منتوجات أخرى من البقول كالفول(3)و الجلبانة(4)والسلق(5)، حيث جاء في نازلة حول مسائل المغارسة عمن يغرس فولًا بين الأشجار(6)، وحول مسألة طرحت على الفقيه ابن عرفة حول مسامحة الشركاء في الحرث في غلة الفول الأخضر والجلبانة والفريك(7)، وفي نازلة أخرى تكشف عن انتشار زراعتها عندما تتطرق الى مسألة مساهمة الشريكين في زريعة البقول رغم قلة ثمنها(8).

ومن الإشارات الواردة في هذا الشأن ما ذكره المازوني عن محصول اللفت والبصل حيث يسأل السائل عن "بيع اللفت والبصل احواضا بعد كماله ، يشتريه المشتري ويبقيه في احواضه حتى يأكله"(9)، وتضمن جواب المفتي ذكر هذه المحاصيل التي اخْتُلِفَ في كيفية قسمة غلتها والتمييز بين جيدها ورديئها ، فإن كانت البقول " مما لا تجوز فيه التفاضل كالبصل والثوم لم تجز قسمته تحريا ، وان كان مما يجوز فيه التفاضل كاللفت والخس وشبيهه فيجوز قسمته تحريا ومتفاضلا"(10).

(*) المقاثي لغة مشتقة من القثاء، كلمة معربة، وهو أنواع منها الفقوس ومنها الخيار ، ثم أطلق على ما في معناه مما يتلاحق صلاحه ويجنى شيئاً بعد شيء ويؤخذ ويلتقط من الارض ، ويجمعها عموما انها نوع من البقوليات . انظر/ الباجي الاندلسي : فصول الاحكام، **مصدر سابق**،ص226 مجهول : **مفتاح الراحة ،مصدر سابق** ،ص145؛ ابوالخيرالاشبيلي: **مصدر سابق** ،ج2 ، ص495 ؛ ابن منظور : **مصدر سابق** ، ج11 ،ص39.

(*) مفردها القَطَنِيَّة وهي مختلف أنواع الحبوب التي تقطن في البيوت ويدوم حفظها فيه . انظر/ ابن سيدة : **مصدر سابق** ، ج3، ص186؛ ابوالخير الاشبيلي: **مصدر سابق** ، ج1، ص103؛ محمد عمارة : **مرجع سابق** ، ص460.

(1) البرزلي : **مصدر سابق** ،ج3، ص420 ؛ المازوني : **مصدر سابق** ، ج2 ، ورقة 26و ؛ الونشريسي: **مصدر سابق**، ج8، ص146.

(2) البرزلي : **مصدر سابق** ،ج3، ص401.

(3) البرزلي: **مصدر سابق**، ج3، ص425 ؛ المازوني : **مصدر سابق** ، ج2 ، ورقة 26 و ؛ الونشريسي: **مصدر سابق**، ج8، ص140.

(4) البرزلي : **مصدر سابق** ، ج3 ، ص191؛ المازوني : **مصدر سابق** ، ج2 ، ورقة 26 و؛ الونشريسي : **مصدر سابق** ،ج8،ص174.

(5) الونشريسي : **مصدر سابق** ، ج10، ص327.

(6) الونشريسي : **مصدر سابق** ،ج8،ص174.

(7) المازوني : **مصدر سابق** ، ج2 ، ورقة 25ظ.

(8) المازوني : **المصدر نفسه** ،ج2 ، ورقة26و.

(9) **المصدر نفسه** ،ج2 ، ورقة49ظ ؛ الونشريس: **مصدر سابق** ، ج5 ، ص90.

(10) المازوني : **مصدر سابق** ،ج2 ، ورقة31و.

وتكشف لنا نوازل القسمة وغيرها عن وفرة محاصيل كثيرة وتدل على انتشار زراعتها كمحصول الثوم والفجل(*) و القثاء (الخيار) والباذنجان والقرع والجزر و اللفت [1] .

كما دلت الكثير من النوازل على وفرة الخضر بكل أنواعها حيث قدمت مسائل المساقاة والمغارسة ومسائل الكراء ومسائل القسمة معلومات حول انتشار مختلف أنواع الخضروات و أشارت الى خبرة سكانه في التعامل معها و متابعة تنميتها ، وأوردتها النوازل بصيغة العموم[2] وذكرت الأراضي المخصصة لزراعتها باسم البحائر ، حيث جاء في احدى هذه المسائل عن "رجل طلب من آخر ان يعمل له في بحيرته بعض الخضر عن الوجه المتعارف عند اهل الموضع يكون للعامل نصف ثمن الغلة ولرب العرصة النصف ...وزرع فيها الخضر وخدمها واستغل تلك الغلة"[3]، او في مسألة أخرى حول شراء الفول الأخضر و المقاثي في البحائر[4].

وتشهد المدن كثرة الطلب على مختلف أنواع الخضر و البقول لذا نجد زراعتها تتمركز حول الحواضر[5]، و هو ما تؤكده لنا المصادر الجغرافية حول تحديد مناطق انتاجها خلال فترة الدراسة ، فيذكر البكري مدينة جلولاء التي اشتهرت بوفرة انتاجها من البقول[6].

(*) الفُجْلُ من الخضر الجذرية المأكولة منه البستاني ومنه البري. انظر/ ابوالخير الاشبيلي: **مصدر سابق** ،ج2 ، ص470.

(1) البرزلي: **مصدر سابق**، ج3، صص 394،401 ؛ المازوني : **مصدر سابق** ، ج2 ، ورقة 27 وجه،30ظ،31و، ظ ؛ الونشريسي: **مصدر سابق**، ج5، صص88،90 ؛ج6 ، صص57،441 ؛ ج10،ص327.

(2) جاءت كلمة "الخضر" و "الخضروات "واقترن لفظها في كثير من الحالات بالفواكه واستعملت في كتب النوازل بصيغة العموم دون ذكر النوع المراد زراعته على الخصوص .انظر/البرزلي: **مصدر سابق**، ج3، صص95،177،421 ؛ المازوني : **مصدر سابق** ، ج2 ، ورقة 42ظ ، 49ظ ؛ الونشريسي: **مصدر سابق**، ج5 ، ص88 ؛ج8، صص23،129،404 ؛ج10، ص262.

(3) المازوني : **مصدر سابق** ،ج2 ، ورقة49ظ.

(4) الونشريسي : **مصدر سابق** ،ج6، ص428.

(5) برانشفيك : **مصدر سابق** ،ج2، ص230.

(6) البكري : **مصدر سابق** ، ج2 ، ص205.

وقد اشارت هذه المصادر لزراعتها في منطقة اجدابية [1] ،كما انشرت زراعتها حول مدينة تقيوس[*] [2] ، وكانت مزارع بقول مدينة تونس داخل سورها[3]، و انتشرت مزارعها حول مدينة سبيبة[4].

وفي نفس السياق تؤكد بعض الدراسات على الازدهار الزراعي الذي عرفته مدينة بجاية بعد توافد الاندلسيين اليها منذ القرن الثالث عشر وطيلة القرنين الرابع عشر والخامس عشر ، واستقرارهم بها فرادى وجماعات وتعاطيهم زراعة البقول التي هي من اختصاصهم[5]، ويذكر الادريسي ان زراعتها تشغل مساحات واسعة في مدينة المسيلة[6]ومدينة مليانة[7]، وفي الأراضي المحيطة بمدينة تيهرت[8].

وفي السياق ذاته يصف ابوالفداء أرباض مدينة آسفي التي يقول عنها ان كرومها ومقاثيها على باب البلد[9]ويذكر الادريسي شيوع زراعتها حول مدينة فاس[10] و سلا ومراكش وام الربيع[11] وحول مكناس[12] حيث تتوفر التربة الخصبة والمياه.

ويمكن ان نلاحظ ان اغلب المصادر الجغرافية لم تتطرق اثناء حديثها عن المحاصيل الزراعية لغلات الخضر فكانت نادرا ما تذكر هذه المحاصيل في وصفها للنطاقات الزراعية لبلاد المغرب رغم أهميتها الكبيرة في غذاء الإنسان ، ولعل مرد ذلك يعود بالأساس إلى صعوبة حفظها وتخزينها وبالتالي سرعة فسادها ، وهو ما جعل منها

---

(1) الادريسي : **مصدر سابق** ، ج1 ،ص311.
(*) تَقْيُوس مدينة بافريقية قريبة من توزر بإفريقية (المغرب الأدنى) . انظر/ الحموي : **مصدر سابق** ، ج2، ص37.
(2) الادريسي : **مصدر سابق** ، ص277.
(3) الادريسي : **المصدر نفسه** ، ص285.
(4) **المصدر نفسه** ، ص294.
(5) برانشفيك : **مرجع سابق** ، ج1، ص417.
(6) الادريسي : **مصدر سابق** ، ج1 ،ص255.
(7) مجهول : **الاستبصار** ، **مصدر سابق** ، ص171.
(8) المقدسي : **مصدر سابق** ، ص185.
(9) ابوالفداء : **مصدر سابق** ، ص131.
(10) الادريسي : **مصدر سابق** ، ج1، ص243.
(11) الادريسي : **المصدر نفسه** ، ج1، ص237.
(12) ابن غازي : **مصدر سابق** ، ص40.

مواد غير موجهة للتصدير كباقي المحاصيل مثل محصول الحبوب و القطن وقصب السكر ومختلف أنواع الفواكه التي اخذت القسط الأوفر من الوصف .

- **الفواكه:**

لقدإشتهرت بلاد المغرب خلال العصر الوسيط ببساتينها التي زخرت بمختلف الثمار و الفواكه، وقد تضمنت كتب النوازل وكشفت عن جانب كبير من غلاتها التي توفرت وانتشرت بها في مختلف المواسم ، وتضمنت النوازل عدة تسميات للاماكن المخصصة لأشجار الفواكه كالحائط أو العرصة أو الروض أو الضيعة وفي كثير من الحالات استعمل لفظ البستان أو الجنان ، وكلها تدل على أنها تشتمل على غلات الفواكه ومختلف أنواع المغروسات ، حيث يذكر البرزلي عمن اشترى غلة حائط فيه أصناف من الفواكه(1)، وجاء في الدرر عن روض" مشتمل على ارض بيضاء وانواع من الغراسات " (2)، وعن "رجل يكري الأرض وفيها فواكه وكراء الفواكه الثلث فما دون ، فهل يجوز كراء الأرض وفاكهتها؟"(3)،كما تضمن المعيار نازلة عن جنان فيه أنواع من الثمار (4).

وقد أشارت المصادر المعاصرة لفترة الدراسة الى انتشار مختلف هذه الفواكه التي تضمنتها كتب النوازل بكل أنواعها حول مدن الامارات الثلاثة لبلاد المغرب(5)، فقد ذكر صاحب الاستبصار مدينة طرابلس انها "كثيرة الفواكه جمة الخيرات" (6)ووصف مدينة جلولاء بانها "كثيرة البساتين والأشجار غزيرة الفواكه والثمار واكثر فواكه القيروان تجلب اليها منها"(7) وذُكرت مدينة قفصة بشهرتها بإنتاج التمر والفستق وأنواع كثيرة من الفواكه(8).

---

(1) البرزلي: **مصدر سابق**،ج3 ، ص396.

(2) المازوني : **مصدر سابق**،ج2، ورقة 29ظهر.

(3) المازوني : **المصدر نفسه** ،ج2، ورقة 49ظهر.

(4) الونشريسي: **مصدر سابق**،ج6 ، ص180.

(5) مرمول : **مصدر سابق** ، ج1،ص30.

(6) ابن سعيد المغربي : **مصدر سابق** ، ص145؛ مجهول : **الاستبصار** ، **مصدر سابق** ، ص110.

(7) مجهول : **مصدر سابق** ، ص119.

(8) ابن سعيد المغربي : **مصدر سابق** ، ص126.

وبالإضافة الى هذه المدن عرفت قابس بكثيرة الثمار و اختصت بإنتاج الموز و التمر [1]،كما اشتهرت جزيرة جربة بوفرة انتاجها من الزيت والزبيب والرطب والتفاح[2]، ومدينة القل[*] بكثرة بساتينها و تنوع فواكهها [3]، وكانت فواكه مدينة جيجل تحمل الى مدينة بجاية لكثرتها ووفرة منتوجها [4]، كما كانت هذه الأخيرة غنية بغلاتها وثمار ها من مختلف أنواع الفواكه [5]، والى الجنوب منها اشتهرت بسكرة انها بلاد نخل وزرع ومنها يجلب أصناف التمر الى حاضرتي تونس وبجاية[6]، ويصف الوزان جزائر بني مزغنة انها محاطة بالبساتين وكل أراضيها مغروسة بأشجار الفواكه[7] ، ويذكر الادريسي أن مدينة شرشال" بها فواكه حسنة كثيرة" [8] و في الاجزاء الغربية من بلاد المغرب يذكر صاحب الرحلة عن مدينة تلمسان أن "الدائر بالبلد كله مغروس بالكرم وأنواع الثمار، وان فواكهها عديدة الأنواع"[9] وان مدينة تازا فيها فواكه لا تحصى يجلب منها الى كامل البلاد[10] ، واشتهرت فاس بكثرة بساتينها وتنوع فاكهتها[11] وتميزت فواكه مكناسة وفاقت فواكه بلاد المغرب ولاسيما الرمان ولكثرتها تباع بثمن يسير[12]ويذكر صاحب كتاب الاستبصار ان مراكش اكثر بلاد المغرب جنات وبساتين وأعناب وفواكه وجميع الثمرات[13] ، كما تتمتع مدينة اغمات بكثيرة الفواكه وتعدد البساتين[14]، وبهذا الوصف تكون معظم حواضر

---

(1) ابن سعيد المغربي : **مصدر سابق** ، ص144؛ مجهول : **مصدر سابق** ، ص113.

(2) ابن سعيد المغربي : **مصدر سابق** ، ص145.

(*) مدينة صغيرة ساحلية بالقرب من جيجل الى الشرق محاطة بالغابات. انظر/ الحميري: **مصدر سابق** ، ص466.

(3) مجهول : **مصدر سابق** ، ص127.

(4) مجهول : **المصدر نفسه** ، ص128.

(5) ابن سعيد المغربي : **مصدر سابق** ، ص142؛ مجهول : **مصدر سابق** ، ص130.

(6) ابن سعيد المغربي : **مصدر سابق** ، ص126.

(7) الوزان : **مصدر سابق** ،ج2، ص37.

(8) الادريسي : **مصدر سابق** ، ج1، ص243.

(9) العبدري: **مصدر سابق** ، ص49 ؛ ابن الخطيب: **معيار الاختيار** ، **مصدر سابق** ، ص184.

(10) ابن الخطيب: **معيار الاختيار** ، **مصدر سابق** ، ص182.

(11) الحموي: **مصدر سابق** ،ج4، ص230 ؛ الحميري : **مصدر سابق** ، ص434 ؛ الوزان: **مصدر سابق** ،ج1، ص218.

(12) الادريسي : **مصدر سابق** ،ص245 ؛ ابن غازي: **الروض الهتون** ، **مصدر سابق** ، ص11؛ ابن الخطيب: **معيار الاختيار** ، **مصدر سابق** ، ص165.

(13) مجهول : **الاستبصار** ، **مصدر سابق** ،ص210.

(14) ابن سعيد المغربي : **مصدر سابق** ، ص125؛ ابن الخطيب : **معيار الاختيار** ، **مصدر سابق** ، ص164.

بلاد المغرب وارباضها عامرة بالبساتين ومختلف أنواع الفواكه ، ومن أهم الفواكه التي اشتهرت بها بلاد المغرب وتضمنتها كتب النوازل وتناولته هذه المسائل فاكهة الزيتون[1]والعنب[2]والتين[3]والتمر[4]والتوت[5]،وأنواع أخرى.

– **الزيتون** : نظرا لوفرة الزيتون ببلاد المغرب فقد كان على رأس المنتوجات المصدرة إلى أقطار واقاليم بعيدة سواء الى المشرق او الى أوروبا[6]، و هي من بين اكثر محاصيل الفاكهة التي تناولتها مسائل المغارسة والبيوع في كتب النوازل ، حيث دلت معطياتها على وفرتها وتنوع غلاتها [7]وأشارت الى وفرة زيت الزيتون وهو ما يعكس وفرة محصول الزيتون[8].

ويشكل الزيتون أهم المغروسات في بلاد المغرب ، وكامل أراضيها مشهورةٌ به ، ولكثرة اشجاره كثرت أسئلة سكانه عن زكاته ، حتى اصبح يضرب به المثل كثيرًا في زكاة الثمار عند فقهاء المالكية في هذه البلاد.

و تدل نوازل الدرر على عملية استغلال الأرض في غرس أشجار الزيتون حيث تذكر مسألة طرحت على الامام العقباني عن شيخ من شيوخ قبيلة زناتة اشترى ارضا واستغلها بأنواع الغروسات التي كان جلها من تين وزيتون[9]، كما كان الفلاح المغاربي يعتني بتنمية شجرة الزيتون ليحسن من نوعية غلتها[10] .

---

(1) البرزلي: **مصدر سابق**، ج3، ص380،382؛ المازوني : **مصدر سابق** ، ج2 ، ورقة 16ظ،25و ؛ الونشريسي: **مصدر سابق**، ج6، صص177،325؛ج9 ، ص75.

(2) البرزلي: **مصدر سابق**، ج3، ص381 ؛ المازوني : **مصدر سابق** ، ج2 ، ورقة 16ظ،31و، ظ ؛ الونشريسي: **مصدر سابق**، ج5، صص24،63،204؛ ج6، ص465.

(3) البرزلي: مصدر سابق، ج3، ص184 ؛ المازوني : **مصدر سابق** ، ج2 ، ورقة 16و،25ظ،31و، ظ ،42و؛ الونشريسي: **مصدر سابق**، ج5، صص28،87،255؛ج6 ، ص428.

(4) البرزلي: **مصدر سابق**، ج1، ص548 ،ج3،ص207؛ المازوني : **مصدر سابق** ، ج1 ، ورقة 513ظ،493ظ؛ج2 ، ورقة 31ظ ؛ الونشريسي: **مصدر سابق**،ج4،ص280 ؛ ج5، صص65،68؛ج6 ، ص73.

(5) الونشريسي: **مصدر سابق**، ج5، صص238،241؛ج8 ، ص135. أنظر/ الملحق 24و25، صص304،305.

(6) البكري : **مصدر سابق**، ج2، ص192 ؛ الادريسي : **مصدر سابق** ، ص280 ؛ الوزان : **مصدر سابق** ،ج2، ص77.

(7) البرزلي: **مصدر سابق**، ج3، ص66.

(8) البرزلي: **مصدر سابق**، ج3، ص66،67،124،147 ؛ المازوني : **مصدر سابق**،ج2، ورقة 25و ؛ الونشريسي : **مصدر سابق** ، ج5، ص138؛ج6، ص185.

(9) المازوني : **مصدر سابق**،ج2، ورقة 16ظهر.

(10) الونشريسي: **مصدر سابق**، ج6، صص279، 280.

وكانت عملية جنيه تتم عند نضجه وفي حالات كثيرة يجنى ويجمع قبل تمام نضجه خوفا من التعدي على محصوله ، كما كان أصحاب غابات الزيتون يحرسون اشجارهم بانفسهم او يستأجرون من يقوم بهذه المهمة لاجتناب تعرضها للغصب والتعدي من القبائل العربية ، وكان الأعراب هم أكثر الناس عملاً بحراسة هذه المحاصيل لتأمينها مقابل جزء من المحصول(1)، كما استعمل أصحاب الجنات الكلاب للحراسة (2)التي تنتهي بانتهاء عملية جني المحصول(3)، وقد اعتبر الفقهاء ما يأخذه الأعراب أو السلطان أو الأمراء من المحصول من باب التعدي والغصب جائحة لا زكاة فيها(4)، فأسقطوا الزكاة من الزيتون بقدر ما سلب منه قبل حصاده (5).

وتؤكد المصادر الجغرافية المعاصرة للدراسة ما تضمنته النوازل عن انتاج الزيتون في بلاد المغرب ، و تحدثت عن مدن كثيرة التي اشتهرت بغرس أشجار الزيتون وانتاجه ، فتذكر ان زيتون قابس وفير يستعمل منه زيت كثير يتجهز به الى سائر النواحي(6) ، ويورد صاحب الاستبصار اثناء وصفه لمدينة سفاقس بأن "عليها غابة كبيرة من الزيتون وزيتها اطيب من كل زيت ...تحمله المراكب الى بلاد الروم لكثرته وطيبه"(7) ، وفي هذا السياق نستحضر شهادة احد الرحالة المعاصرين للقرن الثامن الهجري عن إقليم الساحل فيذكر انه سُمِي بالساحل لكثرة ما فيه من سواد الزيتون وانه قرى متصلة ببعضها البعض لا تفصلها إلا غابات الزيتون(8) كما تشير احدى مسائل الزكاة الى كثرة إنتاج الزيتون وان اغلب أشجاره في هذا الإقليم من بلاد المغرب كانت تنبت في الجبال وفي مناطق الشعراء (9) ،

---

(1) البرزلي : **مصدر سابق** ، ج1، ص325.
(2) الونشريسي : **مصدر سابق** ، ج11، ص300.
(3) البرزلي : **مصدر سابق** ، ج3، ص554 ؛ الونشريسي : **مصدر سابق** ، ج8، صص225،226،229.
(4) البرزلي : **المصدر نفسه** ، ج1، ص546
(5) **المصدر نفسه** ، ج1، ص550-546.
(6) الادريسي : **مصدر سابق** ، ج1، ص280.
(7) مجهول : **الاستبصار** ، **مصدر سابق** ، صص116،117.
(8) التجاني: **مصدر سابق** ، صص65،66..
(9) البرزلي : **مصدر سابق** ، ج1، ص580.

وذكر الحميري أن الأراضي المحيطة ببجاية تنتج الكثير من غلة الزيتون الطيب[1] ، ويبدو أن أشجار الزيتون المنتشرة على جبال قسنطينة برية وأنه كثير الغلة[2].

وتعتبر مدينة مكناس من أكبر مراكز إنتاج الزيت التي تميزت بغلتها الكبيرة منه التي تتفق المصادر على غزارة انتاجها من الزيتون حتى اقترن اسمها بهذه الثمرة [3]، حتى أنه يبدو لنا من بعض النوازل أن إنتاج الزيت في بلاد المغرب فاق حاجة السوق منه، فوجه إلى التصدير، وهذا راجع لا محالة لوفرة إنتاج الزيتون ، ويصف كتاب الاستبصار مراكش بغزارة غلتها من الزيتون[4].

ينضجُ معظم الزيتون في بلاد المغرب خلال يناير[5]، وتتم عملية جمع ثماره بتسلق الأشجار وضرب الأغصان بعصي طويلة لإسقاط الثمار[6]، ثم يغسل في الماء الجاري [7] ، ويعصر في المعاصر التي كانت توجد في كل مكان تنبت فيه شجرة الزيتون ومخصصة لطحن حبه وعصره[8]، ويخزن الزيت في الجرار والقلال والأزقاق وبكميات كبيرة في الاهراء[9] .

– **الكروم** : عرفت زراعتها ببلاد المغرب انتشار كبيرا، واحتلت مساحات واسعة من أراضيها ، فكانت تغرس في البساتين حيث تذكر نازلة عن قسمة العنب على رؤوس الشجر في بساتينه[10] ، كما تثبت نازلة أخرى على غراسة اشجاره في افنية الدور وفيها عمن "با ع دار له وفيها دالية امتدت فروعها على دار له أخرى واستثنى الفروع

(1) الحميري : **مصدر سابق** ، ص81.
(2) الوزان : **مصدر سابق** ، ج2، ص103.
(3) ابن سعيد المغربي : **مصدر سابق** ، ص141 ؛ ابن غازي: **مصدر سابق** ، ص40 ؛ الادريسي : **مصدر سابق** ، ج1، ص245؛ الزهري : **مصدر سابق** ، ص40
(4) مجهول : **الاستبصار** ، **مصدر سابق** ، ص115.
(5) البرزلي : **مصدر سابق** ، ج3، ص557
(6) الوزان : **مصدر سابق** ، ج1، ص88.
(7) البرزلي : **مصدر سابق** ، ج1، ص176.
(8) الونشريسي : **مصدر سابق** ، ج5 ، ص256.
(9) البرزلي : **مصدر سابق** ، ج1، ص150؛ ج3 ،ص63.
(10) المازوني : **مصدر سابق**،ج2، ورقة 30ظ.

لنفسه"[1] ، وحول جنبات البيوت حسبما تضمنته مسألة عن" رجل تكون له الكرم يجيئه مشتري العصير فيقول له : اكتري منك المسكن وما يتصل به من رحبة وموضع جنان ان كان فيه فإذا طابت صائفته باعه منه فيبيع منه الحب اذا بدا صلاحه"[2] .

ومن بين المسائل التي تؤكد إنتشاره الواسع ما ارتبط ببيع وشراء الاجنة والبساتين ومنها عمن "باع جنانا في الشتاء حيث لا ورق فيه وجاء وقت الورق فاذا فيه أشجار مختلفة من رمان حامض وحار وعنب اسود وابيض"[3] ، وبيع العنب في الأسواق [4]، وقسمته بالقرعة بعد التساوي[5]، وهي معطيات تعكس وتدل عن كثرة محصوله.

وفي هذا السياق تكشف مسائل الزكاة عن كثرة المحصول وان العنب كان يغرس في المدن كما في الأرياف والبوادي[6]، كما تشير الى ان الكروم كانت تباع وتصدر الى خارج البلاد [7]، و تكشف اكثر من نازلة عن أهمية محصول العنب لدى سكان بلاد المغرب وتُظهر أوجه التعامل معها بيعا وشراء في مواضع شتى سواء في الأسواق أو في البساتين أو في المنازل المكتراة[8] كما دلت مسائل المغارسة على انتشارها الواسع بين المتغارسين[9].

وتشهد كتب الرحّالة بذلك حيث تذكر ان تلمسان محاطة اغلب أراضيها بأشجار الكروم [10]، ويبدو ان ضخامة انتاج تلمسان من هذه الغلة استمرت طيلة القرنين الثامن والتاسع الهجريين حيث يؤكد الوزان ذلك بوصفه لنوعية هذا المحصول وانواعه المختلفة المغروسة والمتميزة بأجود العنب واطيب المذاق[11]التي عمت بانتشارها

---

(1) البرزلي : **مصدر سابق** ، ج1، ص150 ؛ الونشريسي : **مصدر سابق** ، ج5، ص63.
(2) الونشريسي : **مصدر سابق** ، ج5، ص22.
(3) الونشريسي : **المصدر نفسه** ، ج5، ص204.
(4) **المصدر نفسه** ، ج6، ص410.
(5) المازوني : **مصدر سابق**،ج2، ورقة 30ظ.
(6) الونشريسي : **مصدر سابق** ، ج5، ص68.
(7) الونشريسي : **المصدر نفسه** ، ج5، ص24.
(8) المازوني : **مصدر سابق**،ج2، ورقة 49ظ.
(9) البرزلي : **مصدر سابق** ، ج3، ص381.
(10) العبدري : **مصدر سابق** ، ص49.
(11) الوزان: **مصدر سابق** ،ج2 ، ص20.

أرجاء واسعة من أقاليم بلاد المغرب الثلاثة، وخصصت الأراضي المحيطة بمدينة وجدة لمحصول العنب والتين[1]، كما يصف التجاني في رحلته كثافة غرس الكروم داخل مدينة تونس وحولها[2]، و اشتهرت مدينة مكناسة بمختلف أصنافه فيذكر الزهري أن " فيها كثير من الزيتون والعنب ومنها يجلب الى فاس وغيرها" [3]، كما اشتهرت بلاد السوس بغلته وأنه كان يجلب منه الى خارج الإقليم [4]، ومن بين المدن التي ذكرها ابن الخطيب واشتهرت بأنواعه الكثيرة مدينة اغمات[5] .

وتشير عدة نوازل الى أن سكان بلاد المغرب اهتموا بحفظ العنب وتجفيفه الى زبيب وتخزينه بعد أن يكتمل نضجه مع نهاية شهر يونيو ، فيجففه الناس تحت الشمس بعلا بعد منتصف أغسطس[6] أو يغمس بالماء وتنضد عناقيده وتجفف بعد إخراجها منه وتوضع في تبن الشعير فيبقى العنب مجففا صالحاً لمدة طويلة[7]، ويبدو أن هذه العملية كان يكلف بها العامل (المساقي) في المساقاة حسب العرف أو حسب عقد الشركة[8] ، وفي هذا السياق تذكر المصادر عملية تجفيف العنب الذي إشتهرت به مدينة سجلماسة المعروفة بكثرة بساتين نخلها وعنبها وشهرة زبيب عنبها المعرش الذي لا تناله الشمس ولا يزبب إلا في الظل ويعرف بـ "الظلي" [9].

- **التين :** لقد أكدت كتب النوازل على وفرة محصول التين بأنواعه وحسب مواسمه ، فأشارت الى التين الصيفي والتين الشتوي[10]، والتين الابيض والتين الأسود[11] والتين الأخضر[12] والتين المجفف[13].

---

(1) الوزان: **مصدر سابق** ،ج2 ، ص13.
(2) التجاني : **مصدر سابق** ، ص5.
(3) الزهري : **مصدر سابق** ، ص115.
(4) الادريسي : **مصدر سابق** ، ص227.
(5) ابن الخطيب: **معيار الاختيار** ، **مصدر سابق** ، ص164.
(6) البرزلي : **مصدر سابق** ، ج1، ص580.
(7) البرزلي : **المصدر نفسه** ، ج3، ص60 ؛ بن العوام : **مصدر سابق** ، ج3، ص485.
(8) المازوني : **مصدر سابق**،ج2، ورقة 25ظ.
(9) البكري : **مصدر سابق** ، ج2، ص333 ؛ مجهول : **مصدر سابق** ، ص201 ؛ الحميري : **مصدر سابق** ، ص306.
(10) البرزلي : **مصدر سابق** ، ج3، ص184 ؛ الونشريسي : **مصدر سابق** ، ج6، ص410.
(11) البرزلي : **المصدر نفسه** ، ج3، ص184.
(12) **المصدر نفسه** ، ج8، صص122،123.
(13) **نفسه** ، ج3 ، ص184.

وتدل الكثير من مسائل الزكاة عن وفرة انتاجه وغزارة غلته اخضرا طريا ومجففا[1]،كما تكثر مسائله في البيوع والقسمة التي تكشف عن انتشاره الواسع في المعاملات منها نازلة عن رجل اشترى رقعة بها أشجار التين[2]، ومنها مسألة قسمة التين الأخضر "هل بالسلة او بالعدد وهل يجوز لاحد الشريكين ان يأخذ نصيبه اليوم او يبقى شريكه الى غد" [3]، وتشير بعض النوازل الى وفرة انتاج التين وتقارب بساتينه من بعضها حيث تذكر مسألة في الدرر عمن بدل التين بالتين مع قرب المسافة بين البساتين[4].

وتؤكد معلومات الجغرافيين ومشاهدات معاصري القرن الثامن والتاسع الهجريين ما تضمنته النوازل ،فتذكر شهرة مدينة شروس وكامل إقليم جبل نفوسة بكثرة أشجار التين ومحصوله[5]،كما تدرج قابس من ضمن المدن المشهورة بغزارة إنتاجها منه[6] ، وقد أشار صاحب وصف افريقيا الى أشهر المدن التي توفرت بها غلة التين بالمغرب الأوسط مثل مدينة جيجل[7] ومدينة نقاوس[8]،كما اشتهرت سهول بجاية بغناها وكفايتها منه [9]، وتضيف مصادر أخرى المناطق المشرفة على نهر شلف مثل سوق براهيم وتنس و قرية بني واريفن[*] و مليانة التي تحيط بها أشجار التين وأنه يجهز منه الى مناطق بعيدة[10]، وأن مدينة برشك كان تينها يجلب منه الى جزائر بنى مزغنة وبجاية وتونس[11] رغم اكتفائها منه وهو دليل على نوعيته الجيدة .

---

(1) الونشريسي: **مصدر سابق** ، ج5، ص68.
(2) المازوني : **مصدر سابق**،ج2، ورقة 16ظهر ؛ الونشريسي: **مصدر سابق** ، ج5، ص28.
(3) المازوني : **المصدر نفسه** ،ج2، ورقة 25ظ.
(4) **المصدر نفسه** ،ج2، ورقة 42و.
(5) ابن حوقل : **مصدر سابق** ، ص92.
(6) ابن سعيد المغربي : **مصدر سابق** ،ص142.
(7) الوزان : **مصدر سابق** ، ج2، ص52.
(8) الوزان : **المصدر نفسه** ، ج2، ص53.
(9) الادريسي : **مصدر سابق** ،ص250 ؛ ابن سعيد المغربي : **مصدر سابق** ،ص142.
(*) قرية بالقرب من مدينة مليانة نسبة لقبائل بني واريفن وهي فحص كثيف الجنات والبساتين . انظر/ الحميري : **مصدر سابق** ، ص547.
(10) ابن حوقل : **مصدر سابق** ، ص89 ؛ الحميري : **مصدر سابق** ، ص138 ؛ الوزان : **مصدر سابق** ، ج2، ص35.
(11) الوزان : **مصدر سابق** ، ج2، ص33.

وقد تباهت المصادر بنوعية غلته فتصف تين تلمسان بأنه " شديد الحلاوة ، أسود غليظ ، طويل جدا، يجفف ليؤكل في الشتاء"(1)، وأن الأراضي المحيطة بمدينة وجدة كلها اجنة وبساتين تين(2) ، كما يشهد صاحب الروض الهتون بوفرة مدينة مكناس من التين ويعدد أنواعه المختلفة بمذاقها الطيبة كالشعري والسبتي ، و الانبضار و الأشكوز والشبلي والحمراء والغدان والحافر والنقال (3) ، كما يذكر ابن الخطيب مدينة اغمات ويميزها بكثرة بساتين التين(4).

وتتم عملية الجني بجمع التين الرطب الطيب ليجفف للتخزين(5) بعد نضجه خلال شهر أغسطس ، و سبتمبر(6) ، فينشر على التبن او الحلفاء ويعرض للشمس ويترك ليلا منشورا للندى ويرفع من الغد قبل طلوع الشمس ليصنع بها شرائح على مثال الطوب ثم يحفظ في البيوت ويدخر كمؤونة (7)، وقد دلت عدة نوازل على عملية تجفيف التين ونشره ، فتذكر نازلة من مسائل المساقاة عمن "دفع حائطه مساقاة لرجل هل يجوز ان يشترط على العامل ما ينشر عليه التين او الخيامة التي يدخل فيها من المطر مع ان ذلك ينتفع به العامل"(8).

كما كان يوجه للتصدير ويحمل منه الى أقاليم أخرى في المعاملات التجارية مثل إقليم قمونية(*) الذي كان اكثر اشجاره التين والذي يحمل منه الى القيروان ومناطق اخرى بعد ان يجفف(9)، ويذكر الادريسي في هذا السياق مدينة مرسى الدجاج(*) التي كان تينها يحمل شرائح طوبا ومنشورا الى سائر الأقطار(10).

---

(1) الوزان : **مصدر سابق** ، ج2، ص53.
(2) الوزان : **المصدر نفسه** ، ج2، ص13.
(3) ابن غازي: **مصدر سابق** ، صص11،12.
(4) ابن الخطيب: **معيار الاختيار** ، **مصدر سابق** ، ص164.
(5) المازوني : **مصدر سابق**،ج2، ورقة 25ظ.
(6) الوزان: **مصدر سابق** ، ج1، ص88.
(7) البرزلي : **مصدر سابق** ، ج4، ص407 ؛ ابن العوام : **مصدر سابق** ، ج3،ص500 ؛ محمد حسن : **مرجع سابق** ، ص443.
(8) المازوني : **مصدر سابق**،ج2، ورقة 43و.
(*) قَمُونِيَة منطقة تشمل مدينة القيروان والأجزاء الجنوبية من المغرب الادنى. انظر/ الحموي: **مصدر سابق** ، ج4، ص399.
(9) البكري : **مصدر سابق** ،ج2 ، ص257 .
(*) مدينة ساحلية بالقرب من آشير ، وبينها وبين تدلس أربعة وعشرون ميلا يسكنها الاندلسيون وأراضيها زراعية. انظر/ الحميري: **مصدر سابق** ، ص539.
(10) الادريسي : **مصدر سابق** ، ص259 .

- **النخيل** : انتشرت أشجار النخيل في الأجزاء الجنوبية من بلاد المغرب حتى أصبحت تعرف "بجزائر التمر لان فيها نخل كثير وتمر غزير" [1]، ومن بين المدن المعروفة بإنتاجه و التي تضمنتها كتب النوازل في مسائل الزكاة مدينة قفصة التي كان تمرها لا يطيب في رؤوس النخيل ، فكان أصحاب بساتين النخل يجذونه بسراً [*]، ثم ييبس فيصير صالحاً للتناول[2]، وانتشر التمر بنوعيه الرطب واليابس[3]، كما كان يتم تحويله الى عصير[4] ،كما تشهد بعض نوازل البيوع على انتشار محصول التمر[5]، وتناولت مسائل المغارسة هذه الغلة وأن سكان بلاد المغرب أولوا إهتماما خاصا بتشجيع غراستها واستغلال غلتها [6] .

وإشتهرت مناطق كثيرة من بلاد المغرب بإنتاجها للتمر وعرفت عدة قرى ومدن وارتبطت تجارتها بهذا المحصول منها منطقة ودان[7] ومدينة زويلة[8]ومدينة قَابِس التي تحيط بها غابة من النخيل وأن التمر بها وفير[9]،كما اشتهرت مدينة قفصة بوفرتها منه[10] .

ويذكر صاحب الرحلة حين زار مدينة توزر انها كثيرة الاجنة والنخيل ومن وفرته فهو رخيص الثمن[11]، ويتابع ابن حوقل وصفه للأجزاء الجنوبية من المغرب الأدنى ويذكر مدينة نفطة و قسطيلة انها من اكثر بلاد الجريد تمرا ومنها يجلب الى جميع بلاد افريقية وبلاد الصحراء وهو لكثرته بها رخيص[12].

---

(1) الزهري: **مصدر سابق** ، ص107.

(*) ثمرة التمر قبل النضج. انظر/ السجستاني سهل بن محمد : **كتاب النخلة** ،تح: حاتم صالح الضامن، دار البشائر الإسلامية ،لبنان ،2002 ، ص66 ؛ ابن منظور: **مصدر سابق** ، ج1،ص405.

(2) البرزلي : **مصدر سابق** ، ج1، ص548.

(3) البرزلي : **مصدر سابق** ، ج3، ص200-264 ؛ الونشريسي : **مصدر سابق** ، ج5، ص68.

(4) البرزلي : **مصدر سابق** ، ج3، ص207.

(5) المازوني : **مصدر سابق**،ج2، ورقة 31و ؛ الونشريسي : **مصدر سابق** ، ج5، ص65.

(6) البرزلي : **مصدر سابق** ، ج3، صص376،378.

(7) ابن حوقل : **مصدر سابق** ، ص70.

(8) الادريسي : **مصدر سابق** ، ص313.

(9) الادريسي : **المصدر نفسه** ، ص279 ؛ ابن سعيد : **مصدر سابق** ، ص144؛ العبدري: **مصدر سابق** ، ص181.

(10) ابن سعيد : **مصدر سابق** ، ص126.

(11) العياشي: **مصدر سابق** ، ج2، ص535.

(12) السجستاني : **مصدر سابق** ، ص40 ؛ ابن حوقل : **مصدر سابق** ، ص92؛ مجهول : **الاستبصار**، **مصدر سابق** ، ص155.

كما تؤكد شهادة المصادر المعاصرة للدراسة عن وفرة منتوجه بمدينة بسكرة و أنه كان يجلب الكثير من اصنافه الى حاضرتي تونس و بجاية[1].

وفي هذا السياق يؤكد الوزان على تواجد التمر بوفرة في مدينة ورجلة المحاطة بغابات النخل الكثير الذي ينقل منه إلى قسنطينة ويباع فيها بأثمان رخيصة[2]، و تتباهى المصادر الجغرافية بجودة التمور ونوعيتها في سجلماسة وانها متنوعة لا يشبه بعضها بعضا وافضلها الرطب المسمى بـ "البرني"[3].

– **التوت** : لقد اكدت عدة مسائل في البيوع والمغارسة على انتشار أشجار التوت وبالتالي وفرة الحرير الذي يتغذى منه دوده[*]، وبالمقابل لا نكاد نجد ما يقابلها من معلومات في المصادر المعاصرة لفترة الدراسة عن شجرته ، الا أن ما أوردته هذه المسائل كشفت لنا عن وجوده ووفرة غلته في بلاد المغرب.

وتجدر الإشارة الى ان أشجار التوت تكمن أهميتها في أوراق التوت أكثر من ثمرته التي تستعمل كغذاء لدودة القز ، وترتكز عليه صناعة الحرير ، وهو ما تضمنته نازلة عن رجل "يكون له شجر توت فيعطيها رجلا ليريد بها الحرير على ان يقوم الرجل بجميع الورق من ثمارها ... وغير ذلك من الآلات وجميع المؤونة ، فإذا كملت التربية اقتسماها بينهما بشرطين او ثلث او ثلثين او على ما كان اتفاقهما عليه"[4]، أو تحدث خلافات بين أصحاب الجنات حول ما يضر بأشجار التوت كالنازلة التي كان فحواها أن لأحدهم شجر توت بملك رجلٍ آخر، فصادف أنه يوجد في تلك الأرض إحدى أشجار الدردار التي تضر بالتوت وتُعدِم منفعته فطالب صاحب التوت بإزالة الشجرة[5].

---

(1) ابن سعيد : **مصدر سابق** ، ص126 ؛ العياشي: **مصدر سابق** ، ج2، ص540.
(2) الوزان : **مصدر سابق** ،ج2 ، صص36،56.
(3) السجستاني : **مصدر سابق** ، ص85 ؛ ابن حوقل : **مصدر سابق** ، ص90 ؛ الادريسي : **مصدر سابق** ، ص226.
(*) ورقة التوت هي الغذاء الرئيس لدودة القز، التي تُعد مصدرًا مهمًا لصناعة الحرير، حيث يُستخرج من شرانقها الحرير الخام الذي يُستخدم في صناعة المنسوجات الحريرية. انظر/ محمود هدية : **مرجع سابق** ، ص42.
(4) الونشريسي : **مصدر سابق** ، ج6، صص254،255.
(5) ابن لب : **مصدر سابق** ،ج2، ص83.

ولأهمية أوراق التوت كان يتم شراءها قبل أن تورق[1] ، وفي نازلة أخرى توضح كيف تستغل ثمرته وتقسم أوراق أشجاره والاحتفاظ بزريعتها لأهميتها في تربية دودة الحرير وغذائها[2]، وتزداد أهمية ورقه حتى تصل الى بيعها بالحرير[3]، كما تكشف عن وفرة اشجاره وكثرة ورقه فيباع تحريا دون ان يوزن[4] ، وفي حالات كثيرة كان صاحب البستان يستأجر العامل للعناية بأشجار التوت بشيء معلوم يتفقان عليه[5]، وغيرها من النوازل التي توضح مدى اهتمام مزارعي التوت وصانعي الحرير ببلاد المغرب بزراعة أشجار التوت ومن ثم تربية دودة الحرير.

ورغم قلة ما أوردته المصادر حول زراعة التوت بأرض المغرب الا انها اشارت في بعض الحالات الى مناطق تواجده مثل مدينة قابس التي احتضنت غابتها الكثير من أشجار التوت، وهو ما انعكس على جودة الحرير بأراضيها، الذي كان من أفضل منتجاتها ، فتذكر المصادر عن جودة أشجار التوت حول أراضيها ، وانها تنتج من ورق الحرير ما يعادل خمس شجرات في غيرها من المناطق ، وان شجره كثير و حرِيرها أطيب الحرير وأرقُّه ، وليس يعمل بإِفْرِيقِيَّة حَرِيرا إلا بها [6].

و ما يمكن ملاحظته في هذا الصدد أن المصادر أثبتت فضل الأندلسيين ودورهم في إنتشار غراسة أشجار التوت في بعض قرى ومدن المغرب الأوسط والأقصى ، حيث زُرعت أشجار التوت في غابة مدينة القل التي كان سكنها من أصول أندلسية [7] ، كما كان للأندلسيين دور كبير في انتشار زراعة أشجار التوت بنوعيه الأبيض والاسود في أراضي شرشال التي كان اغلب سكانها منهم ويكسبون ثرواتٍ كبيرة من تربية دودة القز

---

(1) البرزلي : **مصدر سابق** ، ج3، صص175،176 ؛ الونشريسي : **مصدر سابق** ، ج6، ص73.
(2) الونشريسي : **مصدر سابق** ، ج5، صص59- 62 ؛ ج8، ص135.
(3) الونشريسي : **المصدر نفسه** ، ج5، ص238.
(4) **المصدر نفسه** ، ج5، ص241.
(5) **نفسه** ، ج6، صص254،255.
(6) مجهول : **الاستبصار** ، **مصدر سابق** ، ص113 ؛ السراج : **مصدر سابق** ، ص147.
(7) مرمول : **مصدر سابق** ،ج2، ص362.

وإنتاجهم الحرير[1] ، وفي السياق ذاته يذكر الوزان أراضي الريف المحيط بفَاس التي ساهم الغرناطيون في زراعة أشجار التوت الأبيض و في تربية دودته [2].

محاصيل زراعية أخرى : كما انتشرت في بلاد المغرب أنواع أخرى كثيرة من المحاصيل اشارت الى وجودها عدة نوازل كأشجار الخوخ[3]، والاجاص[4]، والموز[5]،والخرنوب[6]والرمان[7]،والتفاح[8] ، والجوز واللوز[9]، والمشمش[10]والبطيخ[11] والسفرجل[12]، ومن غلات الحمضيات كالأترج[13]و النارنج والبرتقال والليم(الليمون)[14].

وأنواع كثيرة من العقاقير والتوابل التي عمت أقاليم بلاد المغرب كالقرفة[15]و الزعفران[16] و السمسم(الجلجلان)[17] العصفر[18]والمصطكى[19] ومختلف أنواع النباتات العطرية كالورد[20]

(1) الوزان : **مصدر سابق** ،ج2، ص34.
(2) الوزان : **المصدر نفسه** ، ج1، ص217 ؛ روجي لوترنو : **مرجع سابق** ، ص149.
(3) البرزلي : **مصدر سابق** ،ج3، ص397؛ الونشريسي : **مصدر سابق** ،ج6 ، ص410.
(4) البرزلي : **مصدر سابق** ،ج3، صص179، 382 ؛ الونشريسي : **مصدر سابق** ،ج5، ص22.
(5) البرزلي : **المصدر نفسه** ،ج3، صص384،387،396.
(6) **المصدر نفسه** ،ج3، ص380.
(7) **نفسه** ،ج3، ص 161،396 ؛ الونشريسي : **مصدر سابق** ،ج5، ص204.
(8) البرزلي : **مصدر سابق** ،ج3، ص396. الونشريسي : **مصدر سابق** ،ج5، ص22؛ج6، ص410.
(9) المازوني : **مصدر سابق** ،ج1، ورقة 490ظ.
(10) المازوني : **المصدر نفسه** ،ج2، ورقة 47و.
(11) البرزلي : **مصدر سابق** ،ج3، ص396 ؛ الونشريسي : **مصدر سابق** ،ج5، صص26،217.
(12) البرزلي : **مصدر سابق** ،ج3، ص397.
(13) البرزلي : **المصدر نفسه** ،ج3، ص396. أنظر/ الملحق 26، ص305.
(14) **المصدر نفسه** ،ج3، ص248.
(15) **نفسه** ،ج3، ص247.
(16) البرزلي : **مصدر سابق** ،ج3، ص198؛ الونشريسي : **مصدر سابق** ،ج5، ص26؛ج6، صص410،428،641.
(17) البرزلي : **مصدر سابق** ، ج1،ص549؛ ج3، ص623 ؛ الونشريسي : **مصدر سابق** ،ج8 ، ص275.
(18) البرزلي : **المصدر نفسه** ،ج3، ص201.
(19) من المحاصيل الصمغية تستعمل ضمن التوابل في المواد الغذائية. البرزلي : **مصدر سابق** ،ج3، ص248. ابن الوردي: **مصدر سابق** ، ص103؛ ابوالخير الاشبيلي: **مصدر سابق** ، ج2، ص415.أنظر/ الملحق 28، ص306.
(20) البرزلي : **مصدر سابق** ،ج3، ص384.

والبنفسج[1]والقرنفل والياسمين[2]والريحان[3]التي يصنع منها مختلف العطور والاشربة الطيبة كشراب الورد او شراب البنفسج وغيرها[4].

ويبدو من خلال عرض مختلف أنواع المحاصيل التي كشفت عنها النوازل ان بلاد المغرب شهدت وضعية مزدهرة اقتصاديا ، دلت عليها وفرة الغلات الفلاحية ، وهي ما اثبتته كتب الرحّالة والمصادر الجغرافية المعاصرة للقرنين الثامن والتاسع الهجريين ، التي تحدثت عن مناطق انتشار هذه المنتجات وعن جودتها وتنوعها ، ومن جهة أخرى اشارت مسائل عديدة على ان هذه الوضعية لم تتصف بالديمومة ، حيث اخبرتنا عن انخفاض وتدني الإنتاج ، وقدمت العوامل والأسباب التي اعاقت النشاط الزراعي .

---

(1) البرزلي : **مصدر سابق** ،ج3، ص246.

(2) البرزلي : **المصدر نفسه** ،ج3 ، ص384.

(3) البرزلي : **مصدر سابق** ،ج3، ص394.

(4) البرزلي : **المصدر نفسه** ،ج3، ص246 ؛ و في هذا السياق يذكر مصدر معاصر مختلف أنواع الاشربة التي عرفتها بلاد المغرب وخصص لها باب سماه باب الاشربة .انظر/ مجهول : **كتاب الطبيخ في المغرب والاندلس في عصر الموحدين** ، تح : أمبروزيو أويثي ميرندا ، معهد الدراسات ، مدريد ، 1961، صص222-234. أنظر/ الملحق 27، ص306.

المبحث الثاني : مشاكل الزراعة ومعيقاتها.

رغم الوضعية الزراعية المزدهرة التي كشفت عنها كتب النوازل من خلال تنوع الإنتاج الزراعي ووفرته خلال القرنين الثامن والتاسع الهجريين الا انها تضمنت عدة عوامل وأشارت الى تأثيرها السلبي وتراجع كمية انتاج هذه المحاصيل ، منها ما كان بفعل الطبيعة كالجراد والدود و آفة الحشرات الضارة أو بفعل أثر المناخ كشدّة الرياح وغزارة الامطار والسيول والفيضانات أو شدة الحر والجفاف والقحط وندرة الأمطار ، أو بفعل العامل البشري كالضرائب المجحفة المفروضة من طرف الحكام ، والحروب والصراعات العسكرية بين إمارات بلاد المغرب الثلاثة ، أو داخل الأسر الحاكمة فيما بينها ، أو بفعل إنعدام الأمن وانتشار ظاهرة اللصوصية التي إحترفتها القبائل العربية المتمردة ، وسطوها وتعدِّيها على الأراضي الزراعية وبساتين الخضر والفواكه ، ومختلف الجوائح التي عان منها الفلاح المغربي وأضرت بمنتوجه و أدت الى شل نشاطه الفلاحي وشهدت عليها النوازل خلال هذه الفترة .

1-العوامل الطبيعية (الجوائح) :

كان للكوارث الطبيعية الأثر الكبير في توجيه الزراعة والتحكم في نشاط الفلاحين ببلاد المغرب[1]، وقد تناولت كتب النوازل مختلف هذه الظواهر الطبيعية التي تضمنها لفظ الجوائح ، وكشفت عن تأثيراتها السلبية على واقع الزراعة وفي حياة المزارعين حيث شملت القحط والجفاف والسيول والفيضان والرياح والجراد والدود والبرد وكل الشدائد التي لا يستطيع الناس دفعها[2] .

---

(1) عمر بنميرة : **مرجع سابق** ، صص289-293 .

(2) البرزلي : **مصدر سابق** ، ج3 ، ص388 ؛ ابواسحاق الغرناطي : **الوثائق المختصرة** ، تح: إبراهيم بن محمد السهلي،مكتبة الملك فهد،المملكة السعودية ،2011، صص183،184.

أ- القحط والجفاف:

لقد كشفت لنا نصوص النوازل من خلال مسائل المساقاة والمغارسة ومسائل الكراء والحبس عن الصورة الحقيقية لمعاناة المزارع في بلاد المغرب جراء نقص الماء والخلافات الناتجة عنها طيلة فترات السقي[1]، و تأتي جائحة القحط في مقدمة الجوائح التي احتوتها كتب النوازل وكثر السؤال عنها ، فدلت على اثر انحباس المطر أو تأخر تساقطه الى غير مواسم الزراعة كموعد الحرث أو البذر أو في أوقات الحصاد ، لأنه يحول دون زراعة الأراضي عند حاجتها الى الماء التي تعتمد عليه [2] ، فضلاً عن تأثيره في المغروسات من الأشجار والأعشاب فتؤدي الى الإضرار بالمحاصيل الزراعية[3]، وقد اعتبر الفقهاء انقطاع ماء المطر واثاره على النشاط الزراعي من الجوائح لإسقاط بعض التكاليف التي تنتج عن العجز الغذائي[4].

وتذكر المصادر التاريخية تعرض بلاد المغرب الى فترات من القحط والجفاف ، فيذكر صاحب العبر الجفاف الذي ضرب البلاد سنة 692هـ/1292م وأصاب الناس اثاره لسنوات[5]، ويُخْبرنا ابن أبي الزرع في هذا الصدد أنه سنة 711 هـ/1311م في عهد السلطان المريني أبي سعيد عثمان ساد القحط فاستسقى الناس له "فخرج امير المسلمين عثمان الى اقامة سنة الاستسقاء وقَدَّمَ الصدقات وفرق الاموال على ذوي الحاجات" [6]، و تتكرر سنوات الجفاف والتزم الناس بسنة الاستسقاء حيث عرفت البلاد سنة723هـ/1323م "القحط الشديد بالمغرب فإستسقا الناس ، وخرج أيضا أمير المسلمين الى إقامة سُنَّة الإستسقاء "[7] ، ودلت كتب النوازل على تشبث سكان بلاد

(1) انظر الفصل السابق الخاص بنظام الري وطرقه .

(2) البرزلي : **مصدر سابق** ، ج3 ، ص389 ؛ الونشريسي: **مصدر سابق** ، ج8 ، ص 166؛ الوزان : **مصدر سابق** ، ج1 ، ص81.

(3) الونشريسي : **مصدر سابق** ،ج8، ص164؛ الوزان : **مصدر سابق** ،ج1، ص81. انظر/ الملحق29 ، ص307.

(4) البرزلي : **مصدر سابق** ، ج3، ص390.

(5) ابن خلدون: **المقدمة** ، **مصدر سابق** ،ص376 .

(6) ابن ابي الزرع : **مصدر سابق** ، ص398؛ الناصري : **الاستقصاء** ، **مرجع سابق** ،ج3 ، ص178 .

(7) ابن ابي الزرع : **مصدر سابق** ، ص401.

المغرب بهذه السنة[1] ، إذ يتوجهون الى الله تعالى بالدعاء والاستغفار أن يغيثهم ، ويُنَزِّل عليهم المطر متوسلين إليه بأعمالهم الصالحة استنادا الى الآية الكريمة :" فَقُلْتُ استغفروا رَبَّكُم إنَّه كان غفَّاراً ، يُرسِلِ السَمَاءَ عليكم مِّدراراً "[2].

وفي حالات كثيرة قد يتسبب الجفاف المتواصل لعدة سنوات في إتلاف الأشجار المثمرة و انعدام المراعي ، كما يؤثر بشكل غير مباشر على كميات المياه الجارية في الأنهار، وفي كمية مياه العيون والآبار، لكونه يعد أحد المصادر التي تزودها بالمياه[3]، وهو ما يؤدي الى انخفاض كمية حصص الاستهلاك من الحاجيات اليومية ، وفي سقي الأراضي الزراعية والبساتين التي تعتمد على هذه الأنهار، كما ينتج عن استمرار سنوات القحط انخفاض انتاج المحاصيل الزراعية فترتفع اسعارها وتنتشر المجاعات ، حيث تذكر المصادر المعاصرة لفترة الدراسة وقوع مجاعة سنتي 724 هـ/1324م و725 هـ/1325م عمت كامل بلاد المغرب ، فغلت الأسعار حتى بلغ ثمن "صحفة القمح الى تسعين دينار...وعدمت الخضر بأسرها"[4]، ويمكن تفسير هذه الحالة حسب ما جاء في مقدمة العبر لـ "توقف الناس عن نشاطهم الزراعي وتعطل ما ينتجون من محاصيل بسبب قلة التساقط وانحباس المطر"[5].

وقد حوت لنا كتب النوازل عدة معطيات تشير من خلالها عن فترات القحط والجفاف وحدوث المجاعات التي استعملت للدلالة عليها لفظ الخَصَاصَة أو الشِّدَّة واستخدمت في كثير من الأحيان لفظ المسغبة[*][6]، ومن مظاهرها أن يلجأ الناس الى الاستلاف من مختلف أنواع الحبوب من بعضهم البعض وقت الحاجة وشدة المجاعة[7]، كما انتشر في هذه الفترات بيع المتضررين بيوتهم واراضيهم وعقاراتهم من اجل توفير ما

---

(1) الونشريسي : **مصدر سابق** ، ج1 ، ص164.
(2) سورة **نوح** ، الآية 10،11.
(3) الكرخي : **مصدر سابق** ، صص5،16 ؛ حسن ابو سمور : **مرجع سابق** ، ص41.
(4) ابن ابي الزرع: **الانيس** ، **مصدر سابق** ، ص401 ؛ الناصري : **مرجع سابق** ،ج3 ، ص179.
(5) ابن خلدون: **المقدمة** ، **مصدر سابق** ،ص376 .
(*) المجاعة الشديدة مع التعب . انظر/ ابن منظور: **مصدر سابق** ، ج6، ص 274.
(6) المازوني: **مصدر سابق،** ج2، ورقة 42 و، 60ظ؛ الونشريسي: **مصدر سابق** ،ج5،صص100،102 ؛ج6 ، ص44 ؛ ج7 ، ص 332 .
(7) المازوني: **مصدر سابق،** ج2، ورقة 41 ظ، 42و ؛ الونشريسي: **مصدر سابق** ،ج6 ، ص44 .

يشترون به طعامهم لحاجتهم الماسة اليه[1]،كما نسجل من محتوى هذه المصادر مظاهر تراجع الإنتاج وانحسار الغلات وتراجعت كمية المحاصيل و غلاء المستوى المعيشي[2] ، بسبب القحط الذي شهدت به مسائل كثيرة[3] ودلت عليه ارتفاع اثمان الحبوب كالقمح والشعير[4]، حيث وصلت درجة الحــاجة وندرة الغذاء الى بـيع القمــح بالذهب[5].

كما تخبرنا المصادر عن استمرار موجات القحط وانحباس المطر وحدوث المجاعات في بلاد المغرب ، فيذكر ابن الخطيب القحط الذي عظم وانتشر في اقصى بلاد المغرب ، بعد ان عاين اثار انحباس المطر على المحاصيل والغلات الزراعية بأقاليم تازة وفاس ومكناسة ، وعاش واقعه سنة 763هـ/1361م [6] ، كما ارخت النوازل للمجاعة الكبرى والغلاء الناتج عن الجفاف المستمر الذي عرفته كامل أقاليم بلاد المغرب سنة776هـ /1374م[7]، و وصفتها المصادر التاريخية المعاصرة لها أنها سنة شمل الجفاف فيها أغلب المناطق كان من نتائجها مجاعة كبيرة عرفت بالمجاعة العظيمة[8].

والى جانب هذه الكوارث الطبيعية تتعرض الأراضي الزراعية في بعض الفترات الى البرد والصقيع ، وقد اعتبرها الفقهاء جوائح إذا ألمت به سقط الكراء على الزارع[9]، كما تؤدي هذه الجوائح مجتمعة الى ظهور الأوبئة

---

(1) المازوني: **مصدر سابق،** ج2، ورقة 60 ظ ؛ الونشريسي: **مصدر سابق** ،ج5،صص100،102.

(2) البرزلي: **مصدر سابق** ،ج3 ، صص398،400.

(3) البرزلي: **مصدر سابق** ،ج3 ، ص638 ؛ المازوني: **مصدر سابق،** ج2، ورقة 42و،50و؛ الونشريسي : **مصدر سابق** ،ج7، ص330 ؛ ج8، ص164

(4) البرزلي: **مصدر سابق** ،ج3 ، ص638 ؛ المازوني: **مصدر سابق،** ج2، ورقة 41 ظ ،42و.

(5) الونشريسي: **مصدر سابق** ،ج6 ، ص162 .

(6) ابن الخطيب: **نفاضة الجراب في علالة الاغتراب** ، تح : فاغية السعدية ، مطبعة النجاح الجديدة ، الدار البيضاء،1989، ج3، ص61 .

(7) الونشريسي: **مصدر سابق** ،ج5، صص98،99،100،102 .

(8) ابن قنفذ القسنطيني : **أنس الفقير ، مصدر سابق** ، ص105 .

(9) البرزلي : **مصدر سابق** ، ج3 ، صص389،391 ؛ المازوني: **مصدر سابق،** ج2، ورقة 50 ظ ؛ الونشريسي: **مصدر سابق** ،ج7 ، ص330 ؛ ج8 ، ص166.

والامراض وانتشارها في البوادي والحضر التي تخلف خسائر لا تحصى في أرواح الناس(1)، واغلب الأوبئة تسبقها المجاعات ، ومن الشواهد ما حدث في تونس سنة857هـ/1453م عندما انتشر الوباء في اقاليمها وتعاقب في سنوات متقاربة(872هـ/1467م)و(873هـ/1468م)و(874هـ/1469م)(2)، وتؤثر هذه البيئة على وضعية الفلاحين التي يترتب عنها موت الكثير من الناس ليصل الى الف هالك كل يوم ويتضاعف ليصل الى أربعة عشر الفاً في كل يوم(3)، حيث تثبت بعض الدراسات ان ضحايا الأوبئة كان اكثرهم من البوادي(4)، كما أشار احد الباحثين الى تأثيرات هذه الأوبئة خلال منتصف القرن الثامن الهجري على مختلف جوانب الحياة الاقتصادية في بلاد المغرب ، واصفا وضعية افريقية التي أصبحت تشكو من نقص في عدد المزارعين وعمال الفلاحة (5)، الى جانب هذه النتيجة فقد تؤدي هذه الجوائح الى فرار الكثيرين من أراضيهم ولجوئهم الى المناطق التي لم يصلها الوباء ، وقد دلت بعض النوازل عن الهجرة الفجائية لأسر وقبائل و فراغ الأراضي من مستغليها (6)، ومدى مساهمتها في تعطيل حركة الزراعة وانتاجها لعدم قدرة المزارعين على مزاولة نشاطهم الفلاحي.

ب- الرياح و السيول :

كما كان للعواصف والرياح الشديدة الأثر الكبير في تدمير المحاصيل وتخريبها وقطع الأشجار وافساد المحاصيل ، فقد اشارت كتب النوازل الى اثرها وتخريبها لعمل المزارعين وادرجها الفقهاء من الجوائح .

وتؤكد المصادر في هذا الصدد اثر الريح الشرقية المتوالية الهبوب التي تضر بجميع الغلات وتمنع الفواكه من النمو والنضج ، واذا استمرت لمدة طويلة فإنها ستؤدي الى اتلاف المحاصيل الزراعية وحرقها وهو ما يتسب في ازمة

---

(1) البرزلي : **مصدر سابق** ، ج3، ص398.

(2) الزركشي : **مصدر سابق** ، صص147،158.

(3) الزركشي : **مصدر سابق** ، ص158 ؛ ابن ابي دينار : **مصدر سابق** ، صص169،180.

(4) -Abel Witham : **Crises agraires en Europe (XIII-XX siècles)**, Flammarion , paris ,1973,p 63.

(5) محمد حسن: **المدينة والبادية** ، **مرجع سابق** ، صص606،612.

(6) البرزلي: **مصدر سابق** ،ج4 ، صص291،292.

غذائية وندرة عامة فيها ، و قد ينشأ بفعلها اذا استمر هبوبها الجفاف والقحط الشديد كما شهدته سنة 689هـ/1290م و سنة690هـ/1291م [1].

كما تتحدث عن وقوع هذا النوع من الكوارث الطبيعية في المغرب الأقصى وتؤرخ لهذه الاحداث التي شهدتها سنة 722هـ/1322م ويتكرر حدوثها سنة724هـ/1323م و 725هـ/1324م[2]، ويصف صاحب نفاضة الجراب هول الرياح ومخاطرها التي عصفت بأراضي إقليم فاس اثناء اقامته بها سنة763هـ/1361م فيقول " عصفت الريح الرجف تنقل الهضب قبل ارتداد الطرف ، وتُبَدِّلُ اعيان الأرض وتعاجل حلاق لمم النبت ، فصيرت وجه الأرض كمطارح خبث الحديد امام مضارب البيد يبسا وقحلا وعقرا للأرجل ، وعصيانا على السنابك واحرقت ما كان قد نجم من باكر البذر ونشط النبات ، ودامت فاستأصلت الأوراق من الشجر الدهين الذي لا يسقط ونشفت البشرات وأشَنَّت الجلود"[3].

وتكرر حدوث هذه الكوارث ليشمل نطاقا واسعا من بلاد المغرب الاوسط فيذكر صاحب بغية الرواد الأعاصير التي ضربت تلمسان سنة776هـ/1374م، التي اهلكت الزرع و خلفت دمارا في غلات تلك الصائفة ونتج عنها مجاعة شديدة اكل فيها بعض الناس بعضاً[4].

و الى جانب الرياح يؤثر عامل اخر في نشاط المزارعين فقد يحدث سقوط الأمطار الغزيرة التي كانت تسقط في أواخر الخريف ، وخلال الشتاء سيولاً جارفة ، وفيضانات في الأنهار تؤدي الى إتلاف المحاصيل الزراعية ، وربما الى تدمير القرى والأراضي الزراعية وجرفها[5]، ولقد سجل ابن ابي الزرع سنة724هـ/1323م سيولا وامطارًا جارفة مدمرة ، افسدت الزروع وخربت السدود والقناطر المقامة على الأنهار[6]، وهذه الوضعية

---

(1) ابن ابي الزرع: **الانيس ، مصدر سابق** ، ص408 ؛ الناصري: **الاستقصاء ، مرجع سابق** ،ج3، ص89 ؛ الوزان: **مصدر سابق** ،ج1، ص81

(2) ابن ابي الزرع: **الانيس ، مصدر سابق** ، صص412،413،414 ؛ الناصري : **مرجع سابق** ،ج3 ، ص179.

(3) ابن الخطيب: **مصدر سابق** ، ج3، ص61 .

(4) ابن خلدون: **بغية الرواد ، مصدر سابق** ،ج2، ص298.

(5) الناصري : **مرجع سابق** ،ج3 ، ص179.

(6) ابن ابي الزرع: **مصدر سابق** ، ص413 ؛ الناصري : **مرجع سابق** ،ج3 ، ص180.

تؤثر في حركة النـــــــاس ونشاطاتهم الاقتصادية ، ويبدو أن أغلب السيول التي تحدث تكون في الجزء الغربي من بلاد المغرب ، بسبب كثرة تساقط الأمطار فيها[1].

كما تتعرض الأراضي القريبة من الأودية للفيضان خلال موسم التساقط في فصل الشتاء والربيع فتنتشر المياه التي تتضرر منها القبائل التي تعتمد في زراعتها على هذه الأراضي والتي كانت في الغالب مخصصة للحبوب ، وقد كشف المازوني عن مظاهر وضعية هذه الأراضي المحاذية للأودية في نازلة من مسائل المساقاة عن "وادٍ كبير لا ينقطع جَرْيُه في الفصول الأربعة ، ويحمل في زمان الشتاء والربيع " [2].

كما يكون للسيول آثارًا مدمرة على المنشأت المائية كالقناطر والسدود وعلى الاراضي الزراعية و يكون إصلاح ما تخربه يحتاج الى عدة سنوات[3]، وقد شهدت بلاد المغرب نزول الامطار المتوالية ، المكونة لكميات هائلة من المياه و السيول الجارفة ، حيث تشير المصادر الى حدوث الامطار الطوفانية المدمرة للأشجار في المناطق الغربية من بلاد المغرب زاد من حدتها اندلاع الرياح والعواصف ، ونستحضر من الشواهد التاريخية التي تكشف الأثر التخريبي لهذه الأمطار المتكررة المتفاوتة الخطورة ببعض المدن الداخلية ، والتي نجمت عنها سيول جارفة خلال سنوات متقاربة كسنتي723/1323و724هـ/1324م ما عاينه ابن ابي الزرع وذكر انه "نشأ بخارج مدينة فاس من جهة جوفها سحاب وظلمة شديدة ورياح هائلة واعصار عظيم اعقب ذلك برد عظيم كبير الجرم ...وجاء منه السيل الطاغية ...اهلك جميع الشجر ومحاصيل الكروم والزيتون"[4]، ويتكرر سنة 725هـ /1325م في شكل سيل عظيم يضرب مدينة فاس ، فيهدم سورها ويخرب جناتها ويقلع أشجارها العظيمة ويهدم قناطرها وارحاءها[5]، وهوما يتسبب في توقف عملية

---

(1) تم التطرق لتوزيع كمية الامطار وتفسير عواملها في فصل سابق من الدراسة . انظر / الفصل الثاني.

(2) المازوني: **مصدر سابق** ، ج2 ، ورقة 46 و.

(3) الونشريسي: **المعيار** ، **مصدر سابق** ، ج5، ص205 ؛ ابن ابي الزرع : **مصدر سابق** ، ص413 .

(4) ابن ابي الزرع: **مصدر سابق** ، صص412،413.

(5) ابن ابي الزرع: **المصدر نفسه** ، ص414.

طحن الغلات بعد ان تهدم الارحاء والمطاحن ، فقد ذكرت نازلة في هذا السياق أن السيول دمرت كل المطاحن بجميع ادواتها مما عطل استغلال الكثير من محاصيل الحبوب(1).

ويكشف صاحب "فيض العباب" اثناء رحلته عن حدوث فيضانات جارفة اعترضت موكب السلطان المريني أبي عنان سنة 758 هـ/1356م اثناء توجهه لإخضاع مدينة قسنطينة وعجز رجاله عن تحويل مجرى السيول، فذكر في هذه الحادثة التي عاينها " أرسل الله المزن مثقَلةً عشارها متراكمة أمطارها مترامِيًا تيارها...وكادت تترك الجبال دكًا وتبك الاكمات بكًا وتفك مفاصل الهضاب فكًا"(2).

وتزخر كتب النوازل بمعطيات مهمة حول تضرر الفلاحين من هذه التساقطات الزائدة عن الحاجة والتي تتحول في كثير من الأحيان الى سيول بعد ان تهطل دون انقطاع ، فقد افتى الفقهاء في مسائل كثيرة مرتبطة بمخلفات السيول واجتياحها للأراضي وصنفت من الجوائح ، لما تعطله من الزرع ، وتجرفه من الغلات والمحاصيل وما تخربه من البساتين والجنات القريبة من الوديان(3)، ويرصد البرزلي هذا الزيادة في كمية التساقط فيقول أنَّها بلغت في منطقة تونس حد السيول كما حدث في سنة 812هـ/1409م بنهر مجردة ، حيث زادت سرعة اندفاع الماء على الأرض بسببِ انحدارِ أراضي المنطقة ، لدرجةِ أنَّها " تجرف كُلَّ ما يُقابلها من زيتونٍ وحطبٍ وحيواناتٍ وأمتعةٍ من أعلى إلى أسفل"(4).

---

(1) البرزلي: **مصدر سابق** ،ج3 ، ص617 .

(2) النميري: **مصدر سابق** ،صص258،259.

(3) البرزلي: **مصدر سابق** ،ج3 ، ص638 ؛ الونشريسي: **مصدر سابق** ،ج5 ، صص205،236 .

(4) البرزلي : **مصدر سابق** ، ج5،ص313.

ج-الجـراد :

تؤثر الحشرات تأثيرا سلبيا على النشاط الزراعي ، مثل أثر آفة الدود التي اعتبرها الفقهاء جائحة تقضي على معظم الغلات في بعض المواسم[1]،كما تتعرض بعض المحاصيل لجائحة الفراش فتؤثر على منتوجه [2]، ويعتبر الجراد من اخطرها على المحاصيل ، الذي كان غالبا ما يتزامن تواجده مع فترات القحط والجفاف ، وقد أفادت النوازل ان الجراد ساد بلاد المغرب وأهلك الزرع و كان تأثيره بالغا على المحاصيل الزراعية ، وتكمن قوته في هجرته وانتشاره المفاجئ بأعداد كبيرة على الغلات المزروعة و الثمار المغروسة ، وقد يتسبب في حدوث المجاعات وانتشار الأمراض ، حيث تسبب الجراد الذي أصاب بلاد المغرب خلال فترة الدراسة في إتلاف الكثير من المحاصيل الزراعية ، و من النوازل التي تضمنتها مسائل الكراء ما تشهد على هذه الافة حيث تذكر مسألة سئل فيها الفقيه اليزناسني عمن " اكترى ارضا بعلا ليحرثها ثم حرثها بالزرع ، ثم اتى الجراد عليها ... وتولد من ذلك أبو دبّا[*]وأكل الزرع المذكور حتى اتى على جميعه"[3]، فتجتاح هذه الافة الأراضي الزراعية خلال فترات المحصول فتهلك الغلة ، وقد يجتاح الجراد الاراضي في موسم البذر ، فلا يُبْقي شيئا من البذر والزريعة ، وهو ما يجعل أصحاب الأراضي يمتنعون عن إتمام هذه العملية المهمة التي لا تقبل التأجيل ، بعد أن يجبرهم الجراد على توقيف عملهم زمن الحرث والانتظار الذي تكون عواقبه سيئة على غلتهم ، ويزداد ويتكاثر عدده فيخاف الناس على ضياع زرعهم[4].

وتشهد المصادر المعاصرة لفترة الدراسة على انتشار هذه الجائحة في مناطق كثيرة من بلاد المغرب التي ينحصر اغلبها في النطاقات الجافة المتصلة بالمناطق الصحراوية[5]، حيث يذكر ابن أبي الزرع ان الجراد " إجتاح

---

(1) البرزلي : **مصدر سابق** ، ج3، صص392،395.

(2) الونشريسي : **مصدر سابق** ،ج5، ص234.

(*) دبّا أو دبأة صغير الجراد عند خروجه من البيض والأرض التي يكون فيها تسمى ارض مدبوة او مدبية ، و الدبّا أضّر على الأرض من الجراد الطيار لانه يقيم بها مدة فيأكل الأخضر واليابس ولا يبقي شيئاً.انظر/ أبو حنيفة الدينوري : **كتاب النبات** ، تح: برنهار لفين ، دار فرانز شتاينر للنشر ، المانيا،1974، ص62 ؛ ابن سيده : **مصدر سابق** ، ج2، ص351.

(3) الونشريسي : **مصدر سابق** ، ج8، ص275.

(4) الونشريسي : **المصدر نفسه** ، ج8، ص164.

(5) عبدالهادي البياض : **الكوارث الطبيعية واثرها في سلوك وذهنيات الانسان في المغرب والاندلس** ، دار الطليعة ، بيروت ،2008 ، ص63.

بلاد المغرب سنة 679هـ/1280م وأكل جميع زروعها ولم يترك بها مخضرا ونتج عنه مجاعة وغلاء كبير حتى وصل القمح فيها عشرة دراهم للصاع"[1] ، وتربط بعض الدراسات سنوات الجفاف بزحف الجراد وانتشاره[2] لهذا كثرت مخاوف المزارعين من آثار اجتياحه ، وفي المقابل كانت فتاوي الفقهاء في جائحة الجراد دعما قانونيا وطمئنة للمزارعين في اسقاط بعض التكاليف عنهم لمواجهة ما تُحْدِثه هذه الافة، والتي يبدو ان الحكام لم يبذلوا جهدا في مواجهة هذه المخاطر التي كانت تفتك بالمحاصيل الزراعية ، ولم يتخذوا الإجراءات الوقائية لتفاديها حيث تؤكد نازلة عدم اكتراث المزارعين بتكاثره ، وتركه يبيض وينمو في مراحله الأولى ولا يقومون باي حماية حتي يكبر وتظهر اخطاره على الزرع والمحاصيل[3]، كما يمكن ان نستنتج من هذه النوازل عجز المزارعين عن حماية محاصيلهم من الجراد وعدم قدرتهم على صده بوسائل مادية كإشعال النار او احداث الأصوات ، وربما يكمن ذلك الى نظرة المزارعين وتفسيراتهم لموجة الجراد تفسيرا غيبيا وعلى المزارعين عدم صده والتعرض له حسب ما تشير اليه بعض المصادر[4]، وتشهد هذه الأخيرة على اكتساحه لإقليم مراكش بعد ان اخرج الزرع سنابله وكان عدد الجراد ضعف عدد السنابل حتى لا تكاد تظهر لك الأرض [5].

ولا شك ان اكتساحه يخلف خرابا عاما لكل المحاصيل بكل أنواعها ، مما يؤدي لندرتها وعدم الاكتفاء الغذائي منها ، إلا أن ما يلفت الانتباه في تتبعنا لإنتشار هذه الآفة ورغم الآثار التي يخلفها الجراد لم تهتم المصادر بتسجيل وقائعه ولم تؤرخ لسنوات انتشار هذه الافة طيلة القرنين الثامن والتاسع الهجريين حسب معلوماتنا و في حدود اطلاعنا.

(1) ابن ابي الزرع : **الانيس ، مصدر سابق** ، ص405.
(2) عبدالهادي البياض : **مرجع سابق** ، ص179.
(3) البرزلي : **مصدر سابق** ، ج3، ص390.
(4) ابن الزيات : **التشوف ، مصدر سابق** ، ص180.
(5) الوزان : **مصدر سابق** ، ج1، ص105.

وعلى ضوء هذه المعطيات النوازلية فإن بلاد المغرب قد تضررت كثيرا على إثر هذه الجوائح التي عرفها القرن الثامن والتاسع الهجريين ، وكما أشارت الى جانب تأثيرات الظروف الطبيعية في تراجع الإنتاج دلت على عوامل أخرى تمحور جلها في العامل البشري ودوره في دفع المزارعين وابعادهم عن أراضيهم وتعطيل نشاطهم .

2-العوامل البشرية :

رغم الاجراءات التي اتبعها حكام الأقاليم الثلاثة من بلاد المغرب خلال فترة الدراسة ، و سعيهم المتواصل لتوفير مناخ آمن يسمح للفلاحين بمزاولة أنشطتهم الزراعية ، إلا أن الظروف السياسية المتعاقبة والحلول العسكرية التي سادت خلال القرنين الثامن والتاسع الهجريين أفرزت جملة من المعيقات عطلت النشاط الزراعي وأبعدت الفلاح عن تتبع رزقه في الأرض وقللت من رغبته في استغلالها ، وسوف نتعرض لها حسب درجة تأثيرها وانطلاقا من المعطيات التي تضمنتها كتب النوازل .

أ- الحروب والصراعات العسكرية بين امارات بلاد المغرب الثلاث :

بقدر الجهود التي قام بها الحكام والأمراء واهتمامهم بالنشاط الزراعي وازدهاره ، ساهمت الحروب في عرقلة النشاط الزراعي وتدني إنتاج المحاصيل ، حيث دفعت الى عزوف الناس عن خدمة الأرض وزراعتها ، مما جعل الفقهاء يعتبرون هذه الفتن والحروب من الجوائح لما تخلفه من أثار سلبية تصل انعكاساتها الى حدوث المجاعات والأوبئة[1]، ويرد المازوني مسألة تكشف اثر الجيوش السلبي على الزراعة ومحاصيلها[2]، وفي هذا السياق يدرج صاحب تحفة الحكام الجيش وما تخلفه الحروب من الجوائح فيقول :

والجَيْشُ مَعْـــدودٌ مِنَ الجَوائـــــحِ كَفِـــتْنَـةٍ وكالعَـــدُوّ الكاشِـحِ[3]

(1) البرزلي : **مصدر سابق،** ج3 ، ص398 .

(2) المازوني : **مصدر سابق** ،ج2، ورقة 49ظ ؛ الونشريسي : **مصدر سابق**،ج6 ، ص149.

(3) ابن عاصم الاندلسي : **مصدر سابق** ، ص62 .

وقد شهدت المصادر التاريخية على مدى الآثار التي تخلفها الجيوش على مختلف الأنشطة الاقتصادية وبشكل مباشر على الأرض وما تنتجه الزراعة ، حيث يصف ابن خلدون الحصار المتكرر الذي ضُرِبَ على تلمسان من طرف السلطان ابي يعقوب المريني سنة 698هـ/1298م لمدة سبع سنوات[1]و حركة السلطان ابي الحسن خلال سنة735هـ/1334و737هـ/1336م[2]الذي اكتسحت عساكره قراها وبواديها ، وقبل هذه الاحداث الأخيرة يذكر ابن ابي الزرع خروج الامير ابو سعيد عثمان سنة714هـ/1314م لمواجهة الزيانيين بجيوش " عظيمة لا يعلم لها عدد يأكلون زروعها و ينهبون اموالها حتى بلغ مدينة تلمسان ثم رجع الى فاس بعد ان هتك جميع احوازها (تلمسان) وترك بلادها ورعيتها للدمار"[3] ، ونفس الوصف يذكره صاحب فيض العباب للحملة العسكرية التي قادها السلطان المريني ابوعنان[4]على مدينة قسنطينة سنة758هـ/1356م وما خلفته من خسائر على الاراضي والغلات[5]،كما نستشهد في ذلك بالصورة الأدبية التي نقلها لنا شاعر بني مرين صاحب نظم السلوك في وصفه لنصرهم على الزيانين فيقول :

لَـمْ يَترُكُوا زَرْعـًا ولا سِـــوَاه　　　حـَتى تَمَـادَا الجُـوعُ فِي حِمَــــاه

فَحِـــينَ لَـمْ يَتْرُك لَـهُ بِـأرْضِــه　　　قُوتًا ولَـمْ يَطْمَـــع بِبَـعْض بَعْضِـه

لَمْ يَبْــقَ في سِيْــجِ ولَا سِـيرَات[*]　　　زَرْع يُـرَا كَسَـــائِـــر الأقْـوَات

قَدْ أَفْـــنَوا الدِيَّـــار والمَجَـــاشِرا　　　وأخْـلـــوا الحُـصُون والمَطَامِـــرا [6]

---

(1) ابن خلدون : **بغية ، مصدر سابق** ،ج1 ، ص231 ؛ ابن خلدون : **مصدر سابق** ،ج7 ، صص291،292 ؛ الوزان: **مصدر سابق** ، ج2، ص 17.

(2) ابن خلدون : **مصدر سابق** ،ج7 ، ص339.

(3) ابن ابي الزرع : **مصدر سابق** ، ص399.

(4) هو ابو عنان فارس بن الحسن ولد سنة 729هـ،حكم سنة 749هـ ، وتوفي سنة 759هـ .انظر/ النميري : **مصدر سابق** ، ص123.

(5) ابن الحاج النميري : **مصدر سابق** ، صص288- 296.

(*) سيرات سهل خصيب بنواحي مستغانم بالمغرب الأوسط يتميز بوفرة انتاجه الزراعي وتعود نسبته لوادي سيرات الذي يتكون من نهرين ينبع أحدهما من جبال بني راشد قرب مدينة معسكر، وينبع الآخر من الأطلس الكبير ويلتقيان في سهول أغبال الواقعة بين تسلة ووهران.انظر/ البكري : **مصدر سابق** ، ج2، ص 252 ؛ مارمول كربخال: **مصدر سابق،** ج2، ص325.

(6) الملزوزي ، عبد العزيز: **نظم السلوك في الأنبياء والخلفاء والملوك** ، المطبعة الملكية ، الرباط ، 1963 ، ص 130.

وفي هذا السياق جاء في بغية الرواد ردود فعل الزيانيين فيذكر هجوم ابو حمو على أراضي المرينيين سنة 761هـ/1359م :" واجتاح الناس ماكان بأراضي أجرسيف من كراع وزروع ثم أحرقوها فأمست رميما"(1) ، وتتكرر هذه الخسائر باستمرار الصراع بين الإمارتين واللجوء الى الحلول العسكرية التي يصفها صاحب العبر فيقول : " فإعتمل الحركة الى المغرب سنة 766هـ/1364م وانتهى الى دبدو(*) وأجرسيف...فانتهب ابو حمو الزروع وشمل بالتخريب والعيث سائر النواحي"(2)، و يواصل صاحب بغية الرواد ذكره لسيطرة ابو حمو على أراضي دبدو من بلاد المرنيين وهجومه عليها سنة 772هـ/1370م فيقول: " ثم غَرَّبَ الى دبدو من بلاد مرين فجاس خلال ديارها واستباح زرعها وضرعها "(3)، فتسببت هذه الحروب في إتلاف المزروعات وفي تعطيل حركة التسويق وتدني الانتاج الزراعي من منطقة لأخرى ، ويبدو أنها استراتيجية تَعَمَّدَهَا حكام بلاد المغرب كسلاح فعال في ترجيح القوة العسكرية لطرف ضد الاخر .

كما كانت للثورات الداخلية والفتن التي ميزت بلاد المغرب خلال فترة الدراسة الأثر الكبير على الإنتاج الزراعي، فقد أدى هذا الوضع الى محاصرة العديد من المدن ونتج عنها اتلاف المحاصيل وحرق الغلات الزراعية حيث يذكر في هذا السياق صاحب العبر حصار أبو تاشفين لمدينة بجاية سنة 726هـ /1325م وما نتج عنه من تعطل للنشاط الزراعي(4) ، وما نتج عن محاصرة مدينة قسنطينة من طرف الحاكم الحفصي(*)لمدينة بونة سنة796هـ/1393م من قطع للأشجار وهتك للزروع(5) ، فكان لهذه الغارات المتكررة المصاحبة لأعمال النهب

---

(1) ابن خلدون ، يحي : **مصدر سابق** ،ج2 ، ص 73.

(*) دبدو مدينة صغيرة محاطة بالسهول تتخللها جداول كثيرة ومجاري للمياه يسكنها فرع من بنى مرين يعرف ببني ورتاجن ، وتعتبر منطقة دبدو منطقة نزاع دائم بين المرينين والزيانيين .انظر/ الوزان: **مصدر سابق** ، ج1، ص 349،350 ؛ مجهول : **الاستبصار، مصدر سابق** ، ص 177.

(2) ابن خلدون : **مصدر سابق** ، ج7 ، ص 171.

(3) ابن خلدون يحي: **مصدر سابق** ، ج2 ، ص 234.

(4) ابن خلدون: **مصدر سابق** ،ج7، ص144.

(*) هو الأمير أبي عبد الله محمد بن ابي يحي صاحب مدينة بونة تحالف مع زعماء القبائل العربية وتمرد على المولى أبا فارس الحفصي فحاصر مدينة قسنطينة وفي سنة 797هـ تحرك اليه ابوفارس وهزمه في ارض الحنانشة بتبسة وفر هاربا الى فاس ودخل ابوفارس بونة وامن اهلها .انظر/ الزركشي : **مصدر سابق** ، ص118.

(5) ابن قنفذ : **الفارسية ، مصدر سابق** ، ص191 ؛ الزركشي : **مصدر سابق** ، ص118.

والسلب وإحراق المحاصيل بين حكام الأقاليم المتجاورة الأثر الكبير في تردي الوضعية الفلاحية ، وينعكس ذلك على القرى والبوادي بعد ان تتعطل حركة الناس ونشاطهم اليومي لسهولة السيطرة على خيراتهم فتتعرض لعمليات النهب والسلب .

وهو ما يجعل الإنتاج الزراعي غير مستقر، يرتفع أيام السلم ويتقلص زمن الحرب ، وتؤكد النوازل اثر هذه الظروف و حالة الخوف و اللا أمن التي عاشها المزارعون خلال هذه الفترة ، والتي حالت دون تعمير الأراضي وزراعتها، وتخليهم عن أراضيهم ونشاطهم اليومي لخوفهم الدائم من خطر العدو وتعديه على أراضيهم[1]، واعتبر الفقهاء ما افسده العدو من عسكر وعامة الناس بمثابة الجائحة وان خسائرها تعالج بالتعويض وهي موقوفة على قدرها[2].

وحتما ستؤدي هذه الاحداث الى إهمال الحكام للوضعية الاقتصادية وشؤون الرعية بصفة عامة بعد ان تُفقد السلع والغلات ، ويتوقف الناس عن مزاولة نشاطهم الزراعي ، و هي النتيجة التي اشارت اليها الدراسات الحديثة في مساهمة الاعمال العسكرية وقلة اهتمام الحكام في انحسار المساحات الزراعية في بلاد المغرب[3].

ب- القبائل العربية ودورها السلبي :

تذكر النصوص النوازلية وتشهد على الاضرار الكبيرة التي خلفها اكتساح القبائل العربية المتمردة على السلطة ، وأثرها على الأراضي الزراعية وفي تراجع الانتاج الفلاحي ، حيث ساهمت في انتشار أعمال قطع الطرق و التسلط و نهب المحاصيل ، مما أثقل تكاليف الأعمال الزراعية و أدى الى هجران الناس لمزارعهم وتخليهم عما تنتجه بساتينهم ، بعد أن تحولت فترات الإضطراب وانعدام الأمن إلى قانون القوة ، فيفقد السلطان سيطرته على الوضع ، والتصدي للأعراب المتغلّبين على بعض الأجزاء من بوادي بلاد المغرب خلال القرنين

(1) البرزلي: **مصدر سابق** ، ج3 ، ص215 .

(2) البرزلي: **المصدر نفسه** ، ج3 ، صص391،398 .

(3) محمد حسن : **المدينة والبادية ، مرجع سابق** ، ص435.

الثامـــن والتـاسع الهجـريين ، وفي هـذا السياق تـؤكد نـازلة وردت في الدرر عن هـؤلاء الأعـراب المتغـلبين على البـلاد لـضعـف السـلطة " فيكونون خـداماً للسلطان تـارة ، و غالبين عـليه تـارة أخرى ، كمـا يفـعل عرب بـلادنا مـثـل بني عامر(*) وبني سويد(*)"[1]، وتوضح نازلة نزلت بإفريقية عن انتشار القبائل العربية فيها بعد ان حاصروا اغلب قراها ومدنها وقطعوا طرقها ، فغلت أسعار السلع والمواد الغذائية بعد ان استحوذوا على مجمل الغلات والمحاصيل الزراعية[2].

وكان للأعراب الدور الرئيسي في انتشار هذه الظاهرة بسبب تعسفهم على السكان وسيطرتهم على غلاتهم الزراعية[3]، وقد اوردت نوازل الدرر فتوى ابن عرفة التي أرخها سنة796هـ/1393م حول قتال عرب الديلم وسعيد و رياح(*)وسويد وبني عامر من بلاد المغرب الاوسط ، وقد افتى الفقهاء بضرورة مقاتلة هؤلاء والامتناع عن شراء ما يبيعون ومقاطعته[4].

و تكشف في السياق نفسه نازلة سئل فيها الفقيه ابن القاسم المشدالي عن استغلال الأعراب لجنات وبساتين المزارعين[5]، كما يوضح الونشريسي بجلاء هذه الظاهرة تضمنته مسألة سئل فيها عمن " ابتلي به المسلمون

(*) بنوعامر بن زغبة من اكبر فروع بني هلال ساهموا في تأسيس الدولة الزيانية ويعرفون بالمليانيين او شرفاء مليانة يتواجدون في مناطق كثيرة من المغرب الأوسط من الجزائر الى متيجة والمدية الى بجاية ، وعن نسبهم وانتشارهم في بلاد المغرب . انظر/ ابن خلدون : **مصدر سابق** ، ج6، صص30-51 ؛ الوزان : **مصدر سابق** ، ج1،ص51؛ إبراهيم إسحاق : **هجرات الهلاليين** ، مركز الملك فيصل للبحوث الإسلامية ، الرياض،1996، صص35-54.

(*) بنوسويد من القبائل العربية التي انتشرت في بلاد المغرب الأوسط حول تنس لهم شهرة كبيرة في السيطرة على البربر ، يستعين بهم كثيرا ملوك بني زيان . انظر/ ابن خلدون : **مصدر سابق** ، ج6 ، صص30-51 ؛ج7، ص169؛ الوزان : **مصدر سابق** ، ج1،ص52 ؛ إبراهيم اسحاق: **مرجع سابق** ، صص35-54.

(1) المازوني : **مصدر سابق** ، ج2، ورقة 70وجه.

(2) الونشريسي: **مصدر سابق** ، ج5 ، ص68 .

(3) الوزان: **مصدر سابق** ، ج1، ص 27 ، ج2، ص 91 ؛ مرمول كربخال : **مصدر سابق** ، ج2، ص 359.

(*) من فروع بني هلال القبائل العربية التي هاجرت وانتقلت من صعيد مصر الى برقة ثم افريقية ثم انتشرت في كامل بلاد المغرب ، واسقرت في الأجزاء الشرقية من المغرب الأوسط في قسنطينة والمسيلة ومنطقة الزاب . انظر/ ابن خلدون : **مصدر سابق** ، ج6، صص30-51 ؛ مبارك الميلي : **مر جع سابق** ، صص356-364 ؛ إبراهيم اسحاق: **مرجع سابق** ، صص35-54.

(4) المازوني : **مصدر سابق** ،ج1، 180وجه ،181ظهر ؛ الونشريسي : **مصدر سابق** ،ج6 ، صص 155.153.

(5) المازوني : **مصدر سابق** ، ج1، ورقة 496 وجه .

من هؤلاء العرب الذين اقتطعوا أراضيهم ورباعهم ومنازلهم واقتسموها بالسيف وحالوا بينهم وبينها ، فيخرج الناس للحرث والحصاد وجمع الزيتون مستعجلين الى الرجوع يخاف كل واحد منهم ان تأخر عن اصحابه على نفسه وماله ...ويتركون كثيرا من زيتونهم عند جمعه ...ولو وجدوا العافية لجمعوه على مهل بعد طيبه"(1).

وتجمع المصادر التاريخية والرحالة المعاصرين لفترة الدراسة على تأكيد هذه الحقائق ، منها ما جاء في نهاية كتاب الادلة البينة عن الواقع الذي خلفه العرب و المفسدة والخراب الذي نشروه ببلاد افريقية وانعكاسات ذلك على حياة الناس ، وأكد على وجوب حرابتهم(2).

كما نستدل في ذلك بما ذكره الادريسي عن دور العرب في تدمير المناطق القريبة من قفصة فيقول "...وهي الأن خراب أفسدتها العرب واستولت على منافعها وعلى كل أراضيها"(3)، وحين يصف الاراضي الواقعة بين تونس والقيروان فيقول" كل هذه البلاد يعمرها قبائل من البربر ...والعرب متغلبون على سهول هذه الارض كلها" (4)، ويؤكد صاحب الرحلة هذه الوضعية عندما يتعرض الى الخراب الذي عرفته طرابلس فيقول : "واستولى عليها من عربان البر...وتفرقت عنها الفضائل ...ولا ترى بها شجرا ولا ثمرا"(5).

ويبدو أن هجمات العرب المتتابعة على الاراضي الخصبة دفعت الفلاحين الى التحول قرب المدن المحصنة والقيام بزراعة الاراضي حولها ، وكان لهذا الامر اثره في تقليص الاراضي الزراعية ، حيث يواصل العبدري ذكر تأثير العرب السلبي ومدى تعطيلهم لنشاطات الناس ومعاشهم حين يصف باجة فيقول "أن أهلها لا يفارقون السور من شدة خوفهم من العرب" (6)، كما تفيد شهادة التجاني في رحلته بعد معاينته لمنطقة الساحل أن محصول الزيتون في

---

(1) الونشريسي : **مصدر سابق** ، ج1، ص 374 ؛ الامام حلولو : **مصدر سابق** ، ص159.
(2) ابن الشمّاع : **مصدر سابق** ، ص 135.
(3) الإدريسي : **مصدر سابق** ، ص 278.
(4) الإدريسي: **المصدر نفسه** ، ص 294.
(5) العبدري : **مصدر سابق** ، ص184.
(6) العبدري : **المصدر نفسه** ، ص184.

زمنه قد أذهب إفساد العرب أكثره [1]، وفي كثير من مواضع الزرع وجنات الزيتون كان الاعراب "يجورون عليها قبل حصادها او قطافها وعصرها ويجعلون عليها مالا كثيرا عينا ، ويؤخرون قبضه بعد حصاده شهرا او شهرين"[2] .

وتنطبق هذه السيرة على ما وصفه صاحب العبر بأن "طبيعتهم انتهاب ما في ايدي الناس وان رزقهم في ضلال رماحهم وليس عندهم في اخذ أموال الناس حد ينتهون اليه ...وتبقى الرعايا في ملكتهم كأنها فوضى"[3].

وضمن هذا المنحى يذكر صاحب بغية الرواد الحروب والحملات العسكرية التي شنها الامراء الزيانيين ضد القبائل العربية المخالفة لهم ، فيذكر الحملة العسكرية التى قام بها السلطان ابوحمو الذي " نظم الحشود فارسا وراجلا ، الى ان حل بفحص حمزة[*]– في ابان حصاد الزرع – واجتاح الناس ما اَلْفَوْهُ من الزرع و الحصيد وانتهبوا ما ادركوه من الامتعة والضروع"[4].

وفي موقف آخر من حروبهم ضد العرب يذكر أن ابا حمو رحل في بداية سنة 771هـ/1369م متجها الى البطحاء[*]قاصدا المخالفين وإخضاع اراضيها ، فأطلق ايدي النهب فيها فاستولوا على الزرع والضرع[5] وعندما يذكر الوزان مدينة مازونة ويتعرض لمزاياها فإنه يقف و يشير الى التخريب الذي تعرضت له من قبل ملوك تونس تارة ومن الاعراب تارة اخرى[6]، ونفس الوضع شهدته بلاد المغرب الأقصى حيث يذكر صاحب الذخيرة الاثار السلبية التي خلفتها القبائل العربية على نشاط المزارعين في البوادي[7].

---

(1) التجّاني : **مصدر سابق** ، ص65.

(2) البرزلي: **مصدر سابق** ، ج1 ، ص546 ؛ المازوني : **مصدر سابق** ، ج2، ورقة 39 وجه .

(3) ابن خلدون: **المقدمة ، مصدر سابق** ، صص187،188.

(*) حمزة مدينة بالمغرب الأوسط قريبة من مدينة أشير تحيط بها سهول خصبة مخصصة لزراعة الحبوب . انظر/ البكري : **مصدر سابق** ، ج2، ص246 ؛ الحموي : **مصدر سابق** ، ج2، ص302.

(4) ابن خلدون: **بغية ، مصدر سابق** ، ج2 ، ص 127.

(*) البطحاء مدينة كبيرة آهلة بالسكان بالمغرب الأوسط تقع على الطريق المؤدية من تلمسان الى الجزائر على الضفة اليسرى لوادي مينا قرب "إغيل إزان" (غليزان)محاطة بسهول خصبة كانت تحقق لملك تلمسان مداخيل كثيرة خلال القرن السابع والثامن الهجري ، سيطرت عليها قبيلة بنو توجين حليفة المرينين والتي وقفت ضد الزيانيين وتعرضت المدينة للتخريب نتجة الصراع الدائم. انظر/ الوزان : **مصدر سابق**،ج2، صص27،28.

(5) ابن خلدون : **بغية ، مصدر سابق** ، ج2 ، ص 217.

(6) الوزان: **مصدر سابق** ، ج2، ص 36.

(7) ابن ابي الزرع : **الذخيرة ، مصدر سابق** ، ص 36.

ونشير الى أن أغلب الدراسات الإستشراقية التي تزعمها كل من جورج مارسي وغوتيه والهادي روجي ادريس وجاك بيرك قد إرتكزت في تفسيرها لتردي الوضعية الزراعية ببلاد المغرب الى أثر القبائل العربية السلبي وربطها بمخلفاتهم[1] .

وأدى غياب الأمن و الحروب المتلاحقة خلال القرن الثامن والتاسع الهجريين الى انتشار ظاهرة السطو والتعدي وقطع الطرق، وهي ممارسات عُدوانية تعكس عدم قدرة الحكام على تأمين الطرق وفرض الاستقرار ، وتفاقم ضرر عصابات اللصوص والحرابة[2] ، ومن شدة خوف الناس من قطاع الطرق امتنعوا عن نقل غلاتهم الى المطاحن لاستغلالها [3]، ومن بين المسائل التي تعكس هذا الوضع ما ذكره المازوني عن "جماعة في مغربنا مثل العرب تبلغ ما بين فارسها وراجلها قدر عشرة الاف او تزيد ليس لهم حرمة الا شن الغارات وقطع الطرقات على المساكين وسفك دمائهم وانتهاب أموالهم بغير حق ، يأخذون حريم الإسلام ابكارا وثيبا قهرا وغلبة ، هذا دأب سلفهم وخلفهم مع ان احكام السلطان او نائبه لا تنالهم بل تضعف عن مقاومتهم "[4]، وفي موضع اخر تكشف نازلة أخرى هذه الحالة عن مكان خالي استغله اللصوص لقطع الطريق على المسافرين ويجلسون فيه للحرابة[5]، كما أدت هذه الظروف وغياب

---

(1) jacques.berques :**Les hilaliens repentis ou l'Algérie rurale au XVe siècle**, **d'après un manuscrit jurisprudential** , Annales Economies,sociétés, civilisations,25e année ,1970.

وفي هذا السياق أكّد احد الباحثين المغاربة على أهمية النوازل في اثبات هذه التفسيرات او نفيها ، في معرض تحليله للدور السلبي للقبائل العربية حين قال : "إن المصادر الوحيدة التي يجب أن توظّف لتأكيد أو نفي تلك الفرضية هي النصوص التشريعية –فتاوى- وذلك ما يعطي لنوازل الونشريسي أهميتها القصوى ، وما لم يدرس هذا العمل الضخم فسيبقى كل ما قيل عن التاريخ الاجتماعي المغربي من باب الافتراضات والنظريات".انظر/ -

Abdallah Laroui : **L'Histoire du Maghreb**,**un essai de synthèse**,Librairie Maspero, Paris, 1970,p224.

وحول هذا الموضوع انظر/ علاوة عمارة : الهجرة الهلالية واشكالية انحطاط المغرب الإسلامي الوسيط ،مجلة الادب والحضارة الإسلامية،جامعة قسنطينة ، مجلد2،العدد4، 2004، صص 49،50؛ Pascal Buresi et Mehdi Ghouirgate : **Le Maghreb XIe-XVe siècle**, Armand colin , paris , 2013 , pp 50,51.

(2) المازوني: **مصدر سابق**، ج2، ورقة 28و،31ظ .

(3) البرزلي: **مصدر سابق** ،ج3 ، ص617 .

(4) المازوني: **مصدر سابق**، ج2، ورقة 84 ظ .

(5) المازوني: **المصدر نفسه** ، ج2، ورقة 84 و .

سلطة الحاكم الى غصب الأراضي والجنات والتعدي عليها وامتلاكها بدون حق ولا اثبات[1]، وقد اشار البرزلي الى انتشار هذه الظاهرة واظهر تخوفه من عواقبها اثناء سفره لبرقة[2]، وهو ما جعل حكام بلاد المغرب يُولون الاهتمام لفرض الامن ومواجهة اللصوصية وتأمين الطرق ، حيث يذكر ابن مرزوق في مسنده ان السلطان أبو الحسن المريني اعتبر مسألة تأمين السبل وتمهيد الطرق من أفضل الأعمال ، كما إن إخافة السُّبُل من أقبح المعاصي[3].

ج-الضرائب والجبايات:

مما يلفت انتباهنا ونحن نتعرض لمختلف انواع الاراضي الزراعية في العديد من مسائل الاقطاع و البيوع ، ومختلف مسائل الإستثمار أنها كانت مورد هام لبيت المال عن طريق مختلف أصناف الضرائب التي حرصت الدولة على فرضها وجبايتها من أصحاب هذه الأراضي، فالى جانب الضرائب الشرعية[*]انتشرت جبايات اخرى كانت في عمومها ظالمة لا تستند لأساس شرعي[4]، وقد عكست هذه النوازل مدى تضرر النشاط الزراعي منها ،كما كشفت عن الدور الخطير الذي لعبه النظام الضريبي السائد في توجيه الزراعة طيلة القرنين الثامن والتاسع الهجريين في الامارات الثلاثة(الحفصية و الزيانية والمرينية) و مدى تأثر الفلاحين به[5] ، وتشير المصادر الى ان حكام بلاد

(1) البرزلي: **مصدر سابق** ،ج5 ، ص205 .

(2) البرزلي: **المصدر نفسه** ،ج3 ، ص647 .

(3) ابن مرزوق: **المسند، مصدر سابق** ،ص429 .

(*) هي حقوق شرعية تؤخذ من الفلاحين على الزروع التي حصدوها والثمار التي جنوها من أراضيهم على حسب طرق سقيهم لها (سقيا اوبعلا) وتتمثل في الزكاة والخراج والعشور .انظر / الماوردي: **مصدر سابق** ، صص227-231 ؛ ابن قنفذ : **أنس الفقير، مصدر سابق**، ص25 ؛ الونشريسي: **مصدر سابق،** ج6 ، ص151 ؛ ج9 ، ص562 ؛ بولعسل احسن: **الضرائب في المغرب الإسلامي منذ عهد الولاة حتى سقوط الموحدين (96/668هـ-715/1269م)** ، داربهاء الدين للنشر، الجزائر،2013 ، صص42-48.

(4) ابوالعباس الغبريني : **عنوان الدراية فيمن عرف من العلماء في المائة السابعة ببجاية** ، ط2 ، تح: عادل نويهض ، دار الافاق ، لبنان ، 1979، ص191 ؛ البرزلي: **مصدر سابق** ، ج5 ، ص206 ؛ ابن مرزوق: **المسند ، مصدر سابق** ، صص281،282 ؛ المازوني : **مصدر سابق** ، ج2 ، ورقة 38و؛ ابوالحسن علي الكومي: **مصدر سابق** ، صص179،180. انظر/ الملحق30 ، ص308.

(5) ابن مرزوق: **المسند، مصدر سابق** ، ص283 ؛ كريم الخزاعي : **مرجع سابق** ، ص 225.

المغرب قسموا البلاد الى اقسام لجباية هذه الضرائب[1]، وقد اوردتها كتب النوازل وذكرتها بتسميات متعددة كالوظائف المخزنية [2]والمغارم السلطانية [3] والملازم [4] والوزائع [5] والرسوم[6] ، والوظيف[7]والمكوس[8]، ويبدو أن قيمة هذه الضرائب ارتبطت بقدر المساحة المستغلة وحسب نوع المحصول وكميته ، و تذكر المصادر انها كانت تفرض في بعض المناطق على كل مساحة أرض يمكن أن يحرثها زوج من الثيران[9]، و كان لهذه السياسة الضريبية الاثر السلبي على حياة الفلاحين وعلى انتاجهم الزراعي في بلاد المغرب[10]، حيث يذكر في هذا السياق صاحب الدرر نوع المغرم المفروض على المزارعين في بوادي المغرب الأوسط انهم كانوا يدفعونها نقدًا او زرعًا ، وكان منهم من يلجأ الى رجال الدين والوجاهة ليحميهم ويدفع عنهم هذه الوظائف المعتادة[11]، وفي نازلة أخرى عن القبيلة التي كانت " تُغْرم من الوظيف كل سنة وكانت تشتكي منه الرعية لما يجبى عليها من الباطل"[12]، ويكشف الفقيه ابن مرزوق في مسنده عن أنواع شتى من المغارم المنكرة التي كانت تفرض على أصحاب الأراضي ناقلا لنا صورة الواقع الفلاحي في بلاد المغرب ، فيذكر عن مظهرها في مدينة فاس انه" يوظف على الناس وظائف في جناتهم ربما تعجز الجنات عن التوفية فأدى ذلك الى ان قطع كثير من الناس جنته

---

(1) ابن مرزوق: **المسند، مصدر سابق** ، ص283 ؛ كريم الخزاعي : **مرجع سابق** ، ص 225.

(2) الونشريسي: **مصدر سابق** ، ج5 ، ص269 ؛ ج6 ، ص171 ؛ ج9 ، ص567.

(3) البرزلي: **مصدر سابق** ، ج3 ، ص28 ؛ ج5 ، ص210 ؛ الونشريسي: **مصدر سابق،**ج6 ، ص171 .

(4) المازوني : **مصدر سابق** ، ج2 ، ورقة 26 ظ.

(5) ابن خلدون: **المقدمة** ، **مصدر سابق** ، ص344.

(6) ابن خلدون: **المصدر نفسه** ، ص346 ؛ الونشريسي: **مصدر سابق**، ج5، ص270؛ ج6 ، ص97.

(7) البرزلي: **مصدر سابق** ،ج3 ، ص34 ؛ المازوني: **مصدر سابق** ، ج1 ، ورقة510ظ ؛ ج2 ، ورقة 44 ظ ، ورقة 135و.

(8) البرزلي: **مصدر سابق** ،ج3 ، ص27 ؛ ابن خلدون : **المقدمة** ، **مصدر سابق** ، ص345 ؛ المازوني: **مصدر سابق** ، ج1، ورقة 510ظ، ورقة 511 و؛ الونشريسي: **مصدر سابق** ، ج2 ، ص492 ؛ج6 ، ص152.

(9) الوزان : **مصدر سابق** ، ج1، ص288.

(10) ابن خلدون: **المقدمة** ، **مصدر سابق** ،ص344 ؛ المازوني: **مصدر سابق**، ج1، ورقة 496و.

(11) المازوني : **مصدر سابق**، ج2، ورقة 38و.

(12) المازوني: **المصدر نفسه**، ج2، ورقة 135و.

ليسقط عنه وظيف -الخرص- ...وهو كالجزاء بأفريقية"[1]، ويواصل حديثه عن الضرائب التي كانت تفرض على اهل البوادي فيذكر انها " لا تحصى كثرة ، كالخرص والبرنس والضيافة والانزال والقاعة والخطيئة ...هلك الخلائق بسببها"[2] ويضيف في كلامه عن هذه المغارم ما عرفته سجلماسة فيقول: " ومغرم يسمونه-الجمون- في النخل والزرع" [3]، وحين يتحدث عن المغارم السائدة في تلمسان يذكر " مغارم على الحطب والبيض والدجاج والتبن...ووظيفة مغرم الماء على سقي الجنات"[4]، وتشهد العديد من النوازل على المغارم التي كانت تفرض على مختلف أنواع ثمار الزيتون[5]، وفي هذا الموقف يصرح الونشريسي ان ضريبة الخرص المفروضة على الزرع غير مشروعة[6]، ويقدم ابن خلدون شهادته في هذا السياق لما عرفه إقليم الجريد بإفريقية من كثرة الضرائب المفروضة لهذا العهد والمعروفة باسم القطيع[7].

كما تشير بعض المسائل الى استفادة القبائل العربية من هذه المغارم ، والتي كانت تفرضها على المزارعين خلال فترة ضعف الدولة الزيانية حيث يذكر المازوني مسألة في الدرر عن" اهل قرية استولى عليها بعض الاعراب ويطالبون اهلها بوظائف شتى كغرائم الجنات ووجايب الحرث ، يوظفون على الرجل كل سنة...ويعطي الوظيف الذي عليه"[8]، وتكشف مسألة سئل فيها الفقيه محمد بن مرزوق عن "الجنات التي عليها الوظيف المسمى بنصف الاثمن يدفع كل سنة لمتولي ذلك من العرب او العمال فهل يجوز شراء هذه الاملاك على ان يتولى المشتري دفع هذه الوظيف"[9]، وكان العرب يتحكمون في مناطق كثيرة وهم من يتولون قبض هذه المكوس والجبايات الباطلة[10]، وفي حالات كثيرة كان المزارعون يلجؤون الى العمل عند ذوي الجاه المعْفِيين من أداء هذه الجبايات حتى لا يُغْرَموا بضرائب كثيرة ، حيث

---

(1) ابن مرزوق : **المسند ، مصدر سابق** ، ص 283 ؛ الجزنائي: **جنى زهرة الاس ، مصدر سابق** ، ص26.

(2) ابن مرزوق : **مصدر سابق** ، ص284.

(3) ابن مرزوق : **المصدر نفسه** ، ص283.

(4) ابن مرزوق : **مصدر سابق** ، ص285.

(5) الونشريسي: **مصدر سابق،** ج5 ، ص68 ؛ج6 ، صص177،465.

(6) الونشريسي: **المصدر نفسه** ، ج5 ، ص243.

(7) ابن خلدون : **المقدمة ، مصدر سابق** ، ص346 ؛ ابن مرزوق : **المسند ، مصدر سابق** ، ص286.

(8) المازوني: **مصدر سابق،** ج1، ورقة 496 و.

(9) المازوني: **المصدر نفسه** ، ج1 ، ورقة 511 ظ.

(10) **المصدر نفسه** ، ج1، ورقة 511 و.

تذكر نازلة عن "رجل له جاه عند اهل الدنيا ويركن له الناس من الرعية يحرث بلده بأكثرها ويحرثون عند غيره من العامة يوظفون على الحارثين في بلادهم وظائف كثيرة"[1]،كما كانت الجيوش تستغل في طريقها جباية الأراضي التي تمر عليها حيث تذكر المصادر ما قام به السلطان المريني ابوعنان عندما ارتحل الى بسكرة سنة759هـ/1357م و نزل بجيشه جبل اوراس ففرض الجبايات واقتضى المغارم من قراها وبواديها[2].

ومن خلال هذا العرض الذي ابرز لنا شواهد نوازلية عن واقع الزراعة ،كشفت عن أهم العوائق الطبيعية التي عطلت عمل المزارعين ، و قدمت مساهمة العوامل البشرية في إيقاف مشاريع التنمية الزراعية وتأخرها ، ونسجت جملة من المشاكل أدت الى ندرة في الغلات الفلاحية ، وتسببت في عدم الاكتفاء الغذائي وحدوث أزمات اقتصادية متلاحقة ، وبالتالي تفسير ما آل اليه الوضع الفلاحي من تراجع في بلاد المغرب خلال فترة الدراسة[3].

---

(1) المازوني: **مصدر سابق** ، ج2، ورقة 44 ظ.

(2) الناصري: **الاستقصاء** ، **مرجع سابق** ،ج3 ،ص204 .

(3) لقد تطرق الباحث عطالله دهينة لدراسة الوضعية الاقتصادية التي الت اليها بلاد المغرب خلال القرن الرابع عشر .انظر/

-Atallah Dhina : **les etats de l'occident musulman aux** (**XIII**,**XIV et XV siècles**),institutions gouvernementales et administratives , Alger , ENAL,1984,p 344.

الخاتمة

لقد إعتمدنا في بحثنا عن النشاط الزراعي في بلاد المغرب بصفة أساسية على أشهر كتب الفتاوى ، وهي "جامع الأحكام" للبرزلي (841هـ/1437م)، و"الدررالمكنونة" للمازوني(883هـ/1478م) ،و"المعيار المعرب" للونشريسي (914هـ/1508م) حيث قدَّمت لنا هذه المصادر الفقهية كمًّا كبيرًا من المعلومات ، التي يمكن من خلالها تكوين فكرة متكاملة عن واقع الزراعة ببلاد المغرب خلال القرنين الثامن والتاسع الهجريين ، ومدى قدرة المزارعين على استغلال الإمكانات والتكيف معها .

وتوصلنا في هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج نوجزها في ما يلي:

ان الظروف الطبيعية لبلاد المغرب من تنوع مظاهر سطحها و تباين مناخها ، والبيئة الفلاحية التي توارثها المغاربة عن اباءهم واجدادهم حتى وُصِفَت قبائل بلاد المغرب في هذا الشان بأنهم أصحاب حرث ومواشي ، بالإضافة الى دور الحكام وسياستهم المنتهجة في تحقيق الازدهر الزراعي بالفلاحة لما لها علاقة مباشرة باستقرار الدولة والمجتمع ، كلها عوامل اجتمعت لتدفع بالنشاط الزراعي في بلاد المغرب الى انتاج محاصيل كثيرة و متنوعة ، وهو ما اكدته المصادر الوسيطية التاريخية منها والجغرافية من خصوبة اراضي بلاد المغرب من ادناها الى اقصاها و تعدد البساتين فيها ، وارتفاع انتاج مختلف انواع الحبوب و الخضر والفواكه بها.

وأن المعطيات التي رصدت حول وضعية الأرض اوقفتنا على تنوع ملكياتها في بلاد المغرب فمنها الخاصة ومنها الجماعية ومنها أراضي حبست للمدارس والزوايا والمساجد ، أو أراضي تابعة للدولة كانت تمنح للمستفيدين منها وتقطع بشكلين اقطاع منفعة وتضم اراضي الظهير والوظيف ، التي كانت موردا ماليا لبيت المال عن طريق الضرائب والمكوس التى تؤخذ منها ، وإقطاع تمليك والمتمثل في أراضي القانون التي تمنح صاحبها حق الملكية ، وفي جميع حالات وضعية الأرض وملكيتها كان الحكام يشجعون على إحيائها و استغلالها واستثمارها بغية تنشيط العمل الزراعي والرفع من انتاجه.

كما وجهتنا قراءتنا لهذه النوازل الى نظم إستثمار الاراضي الزراعية وكيفية استغلالها من خلال الشركات الإنتاجية التي عرفتها بلاد المغرب كانتشار شركات المزارعة والمغارسة والمساقاة، التي كشفت عن مختلف مظاهر طرفي الاستثمار الزراعي والمتمثلة في العلاقة التبادلية بين الأرض والانسان بغرض تحقيق التنمية ، الا ان هذه الشركات لم تخل من المشاكل التي تفسد شرعيتها كعدم التساوي في عملية المزارعة او موقع الخماس من شركة المزارعة ، أو في مغارسة أراضي الاحباس أو مسائل عدم الاتفاق الشريكين في نصيب المساقي في شركة المساقاة ، وتعامل الفقهاء مع هذ الواقع واسهموا فيه تحقيقا للمصلحة العامة ، وتساهلوا في شركة المزارعة غير المتساوية سواء في الحرث او الزريعة او أدوات العمل ، وحددوا مهام الخماس وحرصوا على حماية حقوقه في الشركة ، وسمحوا المغارسة في أراضي الحبس واراض الاقطاع استغلالا لها وتفادي لتعطيلها.

ونستشف من خلال دراستنا علاقة الماء بالأرض وواقع نظام الري ببلاد المغرب ، التي كشفت عن استفادة المزارعين من الماء المتوفر في سقي اراضيهم ، واستغلالهم للمياه السطحية والباطنية ، عن طريق تشيّدهم لتجهيزات ومنشآت خاصة باستغلال الماء ، كإقامة السدود وجر السواقي ، وحفر الآبار ومد القنوات وبناء المواجل والصهاريج ، وحرصوا على دوام حق الاستفادة منه ، وان هذه المشاريع المائية قلما كانت تتم خارج الجماعة ، أو خارج مجهود تقوم به السلطة ، كما كشفت عن البيئة الشحيحة للماء في بلاد المغرب والتي أثرت على النشاط الزراعي ، إلا أنها دفعت المغاربة الى التكيف مع البيئة ، فكانوا يسعون الى الإستفادة منها ما وجدوا الى ذلك سبيلا ، دون تبذير أو إسراف .

كما كشفت في نفس الوقت عن ضعف إمكانية سكان بلاد المغرب في إستغلال الموارد المائية استغلالا أَمْثَلًا ، والاستفادة منها في عمليات السقي لاسيما مياه الأمطار والسدود و الأودية ، والى جانب الامطار اعتمدوا على نظام السقي في المناطق التي كانت تتوفر بها على شبكة مائية ، نشأت على أساسها الزراعة المسقِّية

، واستغلت مياه السقي وخضعت لنظام الملكية الفردية أحيانا والملكية الجماعية في كثير من الاحيان ، كما وضعوا قوانين نظمت حق الاستفادة بين الاعالي والاسافل وعالجت العلاقة بينهما .

وضمن هذا النظام حافظ المزارعون على الاعراف التي توارثوها في تنظيم السقي وتوزيع حصصه بينهم ، فقسَّموا ماء السقي بينهم إما بالتناوب عليه بالأيام إن كان عددهم قليل ، وبالساعات إذا كثروا، أو بعدد أشجار المساحة المسقية ، وإن اختلفوا في الترتيب فيكون الاقتراع فيما بينهم ، وهو ما تضمنته النظرية الفقهية في الماء التي تحدد حقوق الاستفادة من المجاري المائية السطحية منها والباطنية والتي تعززت في بلاد المغرب بمجموعة من الاعراف المحلية.

ويترتب عن ملاءمة الإمكانات الزراعية الطبيعية منها والبشرية ودقة نظام السقي المعتمد الذي إحتوته كتب النوازل كثرة الإنتاج الزراعي وتنوعه وبالتالي وضعية اقتصادية مزدهرة ، دلت عليها وفرة الغلات الفلاحية ، وهي ما أثبتته كتب الرحَّالة والمصادر الجغرافية المعاصرة للقرنين الثامن والتاسع الهجريين ، التي تحدثت عن مناطق إنتشار هذه المنتجات وعن جودتها وتنوعها ، وذكرت نطاقات إنتشارها وأهم مدنها مثل مدينة مكناس وفاس ومراكش وسجلماسة وتلمسان ومليانة وبجاية وتونس وباجة وقفصة وغيرها من مدن و قرى بلاد المغرب.

ويلفت انتباهنا بجلاء في هذه الدراسة فضل الاندلسيين ومساهمتهم في تنمية الزراعة من خلال عملية الــــري و اهتمامهم بغراسة اشجار الفــــــواكه بأنواعها ، وتعاطيهم زراعة البقول التي هي من اختصاصهم.

كما يمكن أن نلاحظ أن أغلب المصادر الجغرافية لم تتطرق أثناء حديثها عن المحاصيل الزراعية لغلات الخضر ، فكانت نادرا ما تذكر هذه المحاصيل في وصفها للنطاقات الزراعية لبلاد المغرب رغم أهميتها الكبيرة في غذاء الإنسان ، فكان ما قدمته لنا النصوص النوازلية شاهدا ودليلا على وجودها وانتشار زراعتها ، وفي نفس السياق نستنتج من خلال بعض المسائل أن هذه المحاصيل كانت موجهة للاستهلاك المحلي و أنها لم تكن ضمن

المواد المصدرة مثل محصول الحبوب و القطن وقصب السكر ومختلف أنواع الفواكه التي اخذت القسط الاوفر من الوصف في هذه المصادر، وربما يرجع السبب في ذلك الى صعوبة حفظها وتخزينها وبالتالي سرعة فسادها .

ومن جهة أخرى أشارت مسائل عديدة الى أن وضعية الإزدهار الزراعي ووفرة المحاصيل لم تتصف بالديمومة ، حيث أخبرتنا عن إنخفاض وتدني الإنتاج ، وقدمت لنا شواهد عن واقع الزراعة ، كشفت عن أهم العوائق الطبيعية التي عطلت عمل المزارعين ، و أبرزت مساهمة العوامل البشرية في إيقاف مشاريع التنمية الزراعية وتأخرها ، نسجت من خلالها جملة من المشاكل أدت الى ندرة في الغلات الفلاحية ، وتسببت في عدم الإكتفاء الغذائي وحدوث أزمات اقتصادية متلاحقة ، وبالتالي تفسير ما آل اليه الوضع الفلاحي من تراجع في بلاد المغرب خلال فترة الدراسة.

كما أن مجموع هذه المسائل التي كشفت عن واقع الزراعة وصورت لنا جانبا من الحياة الاقتصادية في بلاد المغرب قد عَرَّفَتْنا بأسماء لامعة من العلماء المجتهدين المفتيين ، كالبرجيني وأبي راشد الوليدي ، وإسحاق الورياغلي وابن أبي الدنيا وابن عبد الرفيع ، وابن لب والتازغدري ، و ابن مرزوق والعقباني وغيرهم من الذين تصدوا لهذه النوازل ، وكيف أنهم بذلوا الجهد لاستنباط الحكم الشرعي المناسب لها ، فكونت فتاويهم خلال القرنين الثامن والتاسع الهجريين مرجعا أساسيا لمعرفة الأحكام ، وثروة فقهية واسعة تفيد في مختلف القضايا الاقتصادية المرتبطة بالنشاط الزراعي ، وفي هذا الصدد يقول الشيخ بن عاشور(1):" فأصبحت عمدة العمل القضائي في إفريقية ، ووجهت الفقيه في فاس وتلمسان ، ومازونة وبجاية وقسنطينة ، كما وجهته في تونس نحو الاعتناء بالعمل ضبطا ونظرا ، مما أحدث في المذهب المالكي طورا جديدا امتاز بكثير من المبادئ والتفاصيل في الإجراءات وفي الأحكام الشرعية "(2).

(1) هو أبو عبد الله محمد الطاهر بن محمد الشاذلي بن محمد بن عاشور ، أحد أئمة هذه الأمة في العلوم النقلية والعقلية تولى القضاء والفتيا ، توفي سنة 1284هـ .ابن مخلوف : **مرجع سابق** ،ج1، ص392.

(2) محمد الفاضل بن عاشور: **أعلام الفكر الإسلامي في تاريخ المغرب العربي** ، نشر وتوزيع مكتبة النجاح ، تونس ،1985، ص 105 .

وأخيرا وحتى لا يستمر جهل النشء الصاعد بالتراث الغزير الذى مازال مكنونا على رفوف الخزانات و محصور داخل المكتبات الخاصة تُقطع الايدي دونه ، وتُحجب الابصار دون الوصول اليه ، نوجه السلطات والجهات الرسمية الى انشاء مخابر ومراكز بحثية تُعنى بهذا التراث وتتكفل بطباعته ونشره ، وحفظ المخطوط منه وحفظ الذاكرة الجماعية لمجتمعات بلاد المغرب ، وتصبح كتب النوازل من المصادر التي يرجع إليها ، لدراستها واستنباط مختلف ظواهر المجتمع من خلالها ، واستنتاج إفادات تاريخية لإبراز مختلف الجوانب الاقتصادية منها.

الملاحق

- الملحق **01** : خارطة توضيحية لتحديد بلاد المغرب جغرافيا وفلكيا من خلال وصف المصادرالوسيطية .

- الملحق **02** : خارطة سياسية لبلاد المغرب في القرن **8**ه و**9**ه من خلال وصف المصادرالإخبارية.

- الملحق **03** : خارطة لأهم الأنهار ببلاد المغرب في القرن **8**ه و**9**ه من خلال وصف المصادرالوسيطية.

- الملحق **04** : أهم المؤلفات النوازلية في بلاد المغرب خلال القرن الثامن هجري(**8**ه/**14**م)

- الملحق **05** : أهم المؤلفات النوازلية في بلاد المغرب خلال القرن الثامن هجري(**8**ه/**14**م)

- الملحق **06**: أهم المؤلفات النوازلية في بلاد المغرب خلال القرن التاسع هجري(**9**ه/**15**م)

- الملحق **07** : أهم المؤلفات النوازلية في بلاد المغرب خلال القرن التاسع هجري(**9**ه/**15**م)

- الملحق **08** :تقريظ الونشريسي على كتاب الدرر، نسخة بطيوة ، وهران ، ورقة **355** وجه.

- الملحق **09** : الورقة الأولى (مقدمة الدرر) من نسخة بطيوة ، وهران.

- الملحق **10** :عن أصل أرض بلاد المغرب (طبيعة فتحها)

- الملحق **11** :التسميات التي أوردتها كتب النوازل لملكية الأراضي الخاصة (أراضي مستغلة)

- الملحق **12** :التسميات التي أوردتها كتب النوازل لملكية الأراضي الخاصة (أراضي غير مستغلة)

- الملحق **13** :التسميات التي أوردتها كتب النوازل لملكية الأراضي الجماعية

- الملحق **14** :وثيقة المغارسة

- الملحق **15** :وثيقة المزارعة

- الملحق **16** :وثيقة مساقاة الزرع

- الملحق **17** :المحاصيل الزراعية في بلاد المغرب من خلال النوازل " الحبوب"

- الملحق **18** :الغلات الزراعية من خلال النوازل" المحاصيل الصناعية"

- الملحق **19** :المحاصيل الزراعية في بلاد المغرب من خلال النوازل" الخضر والبقول "(**1**)

- الملحق **20** :المحاصيل الزراعية ببلاد المغرب من خلال النوازل" الخضر والبقول "(**2**)

- الملحق **21** :المحاصيل الزراعية ببلاد المغرب من خلال النوازل " الفواكه "(**1**)

- الملحق **22** :المحاصيل الزراعية ببلاد المغرب من خلال النوازل " الفواكه "(**2**)

- الملحق **23** :المحاصيل الزراعية ببلاد المغرب من خلال النوازل " الفواكه –الحمضيات– "

- الملحق **24** :المحاصيل الزراعية ببلاد المغرب من خلال النوازل " الغلات العطرية "

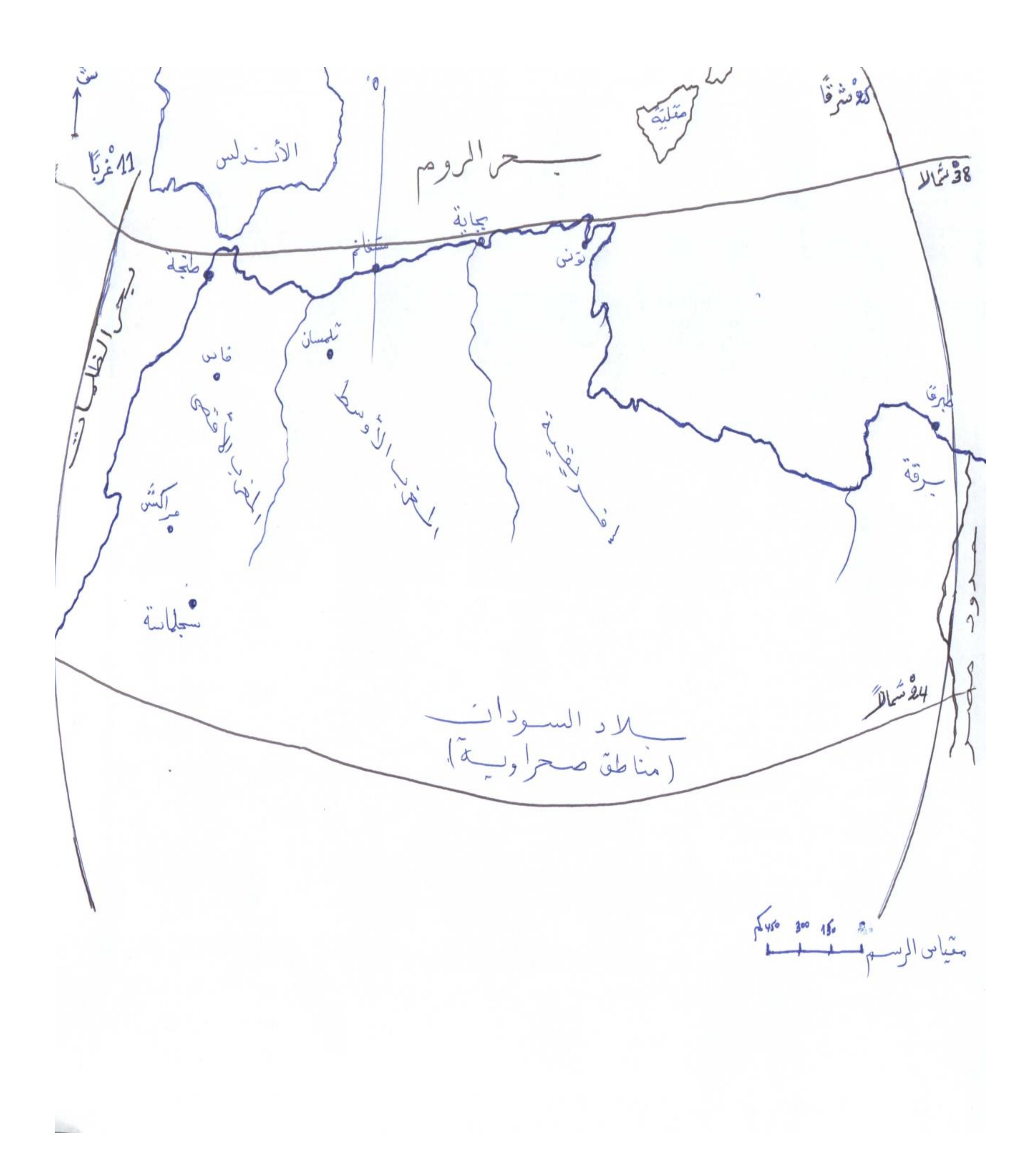
- الملحق **25** : المحاصيل الزراعية ببلاد المغرب من خلال النوازل "التوابل والعقاقير"

- الملحق **26** :وثيقة في جائحة المطر

- الملحق **27** :التسميات وأنواع الضرائب التي فرضت على الفلاح في بلاد المغرب خلال القرنين **8** و**9** الهجريين

الملحق 01:

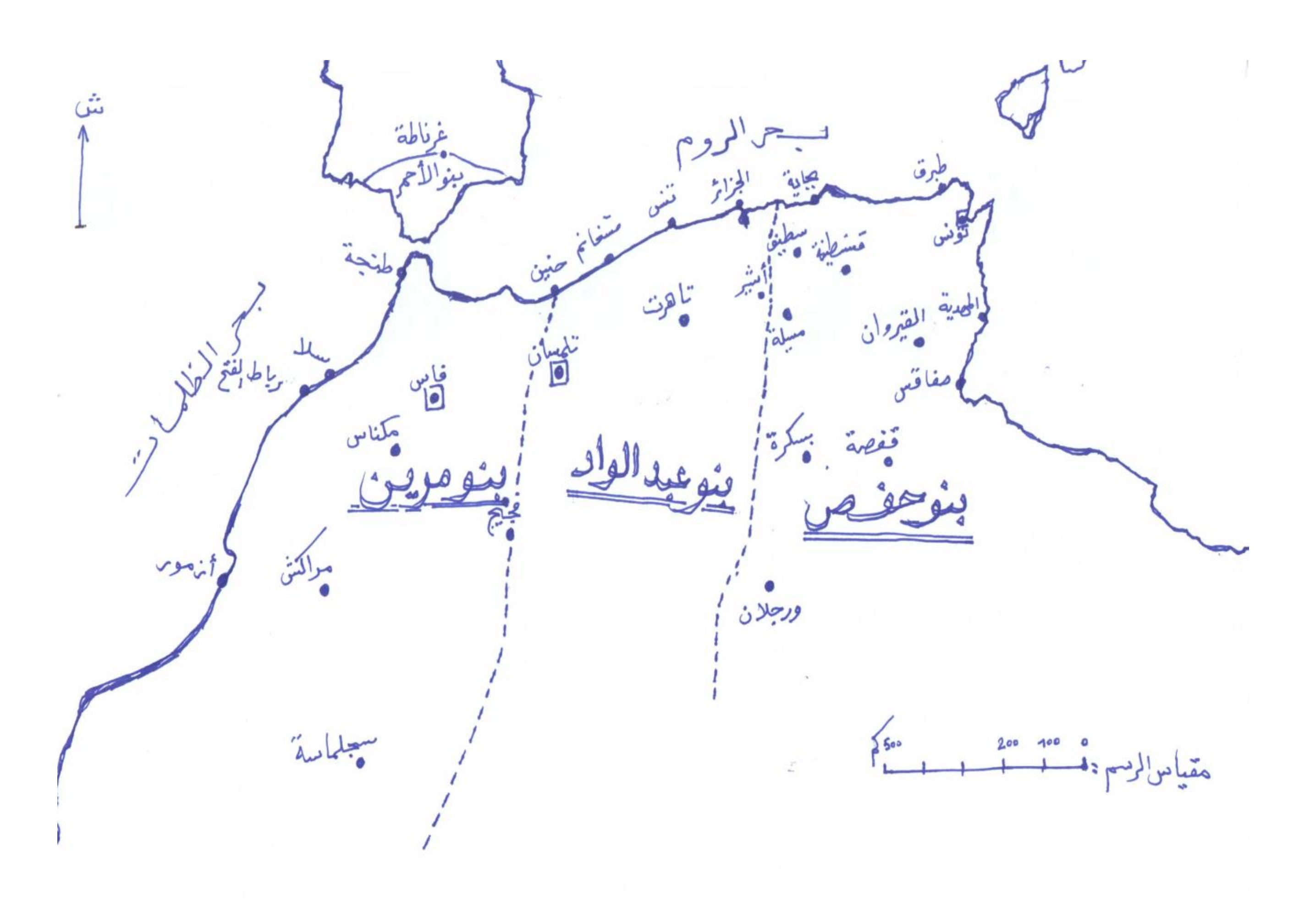
خارطة توضيحية لتحديد بلاد المغرب جغرافيا وفلكيا من خلال وصف المصادرالوسيطية .



بتصرف عن حسين مؤنس : **أطلس تاريخ الإسلام** ، الزهراء للإعلام العربي ، القاهرة ،1987، ص170.

الملحق 2

خارطة توضيحية تبين بلاد المغرب سياسيا مع نهاية القرن السابع الهجري من خلال المصادرالإخبارية الوسيطية.



بتصرف عن حسين مؤنس : **مرجع سابق** ، ص167.

<u>الملحق 3</u> :

خارطة لأهم الأنهار والأودية ببلاد المغرب في القرنين الثامن والتاسع الهجريين من خلال المصادر الوسيطية.



بتصرف عن حسين مؤنس : **مرجع سابق** ، ص167.

الملحق 04

الجدول الأول : **أهم المؤلفات النوازلية في بلاد المغرب خلال القرن الثامن هجري(8هـ/14م)**

عنوان المؤَلف	الفقيه صاحب التأليف	البلد او المدينة	المصدر
3-نوازل الزرويلي المخطوط موجود في مكتبة الجامعة الإسلامية بالمدينة تحت رقم 2/4541	-علي بن محمد بن عبد الحق الزرويلي المعروف بـ أبي الحسن الصُغَيِّر (ت719 هـ /1319م)	فاس	ابن فرحون : **مصدر سابق** ،ج2 ،صص121،120؛ ابن القاضي : **مصدر سابق** ،ج3 ، صص243، 244؛ أبو العباس الناصري: **مصدر سابق** ،ج3 ،ص178؛ مسفر القحطاني : **مرجع سابق** ، ص719.
- الحاوي في الفتاو	- محمد بن محمد بن عبد النور (ت بعد سنة726هـ/1325م)	تونس	ابن حجر العسقلاني : **مصدر سابق** ، ج1، ص23 ؛ ابن فرحون : **مصدر سابق** ، ج2 ، ص330 .
4-مُعين الحُكّام في نوازل القضايا والاحكام. **5-اختصار اجوبة ابن رشد**	- ابراهيم بن حسن بن عبد الرفيع الرَّبَعي (733هـ/1332م)	تونس	ابن فرحون: **مصدر سابق** ، ج1 ، ص270 ؛ ابن القاضي : **مصدر سابق** ، ج1 ، ص177.
6-المسائل الفقهية	عمر بن علي بن قداح الهواري التونسي (736هـ/1335م)	تونس	ابن حجرالعسقلاني : **مصدر سابق** ، ج3، ص179 ؛ ابن فرحون: **مصدر سابق** ، ج2 ، ص82.
- الروض الاريج في مسألة الصهريج	- ابراهيم بن محمد برهان الدين الصفاقسي (ت 743 هـ/1342م)	صفاقس	ابن حجر العسقلاني : **مصدر سابق** ، ج1، ص55 ؛ التنبكتي: **مصدر سابق** ، ص42.
7-الاسئلة والاجوبة	- محمد بن سعيد بن عثمان الرعيني (ت778 هـ/1376م)	فاس	التنبكتي : **مصدر سابق** ، ص459. ابن القاضي المكناسي : **مصدر سابق** ، ص 236،235.

الملحق 05

الجدول الثاني (تابع) : أهم المؤلفات النوازلية في بلاد المغرب خلال القرن الثامن هجري(8هـ/14م)

عنوان المؤَلف	الفقيه صاحب التأليف	البلد او المدينة	المصدر
8-الاسئلة والاجوبة عبارة عن مخطوط موجود في الخزانة العامة بالرباط تحت رقم 1447.	- أحمد بن قاسم بن عبد الرحمان القباب (ت 779 هـ/1377م)	فاس	ابن حجرالعسقلاني : **مصدر سابق** ، ج3، ص360 ؛ التنبكتي : **مصدر سابق** ، صص103،102؛ مسفر القحطاني : **مرجع سابق** ، ص718.
9-مجموع فتاوى النووي مخطوط موجود في الخزانة العامة اياصوفيا السليمانية استانبول تحت رقم 1331	- محمد بن احمد بن مرزوق الخطيب (ت 781 هـ/1379م)	تلمسان	التنبكتي : **مصدر سابق** ، صص450-455 ؛ مسفر القحطاني : **مرجع سابق** ، ص733.
10-**الاحكام الفقهية** المعروفة بالوغليسية	- عبد الرحمن بن أحمد الوغليسي البجائي (ت 786 هـ/1384م)	بجاية	التنبكتي : **مصدر سابق** ، ص248
11-**الأسئلة** مخطوطة موجودة في خزانة القرويين بفاس تحت رقم 787.	- محمد بن ابراهيم بن عباد النفزي الرندي (ت792 هـ/1388م)	فاس	التنبكتي : **مصدر سابق** ، صص472-474 . مسفر القحطاني: **مرجع سابق** ، ص718.
له فتاوى كثيرة ناظر فيها وحقق ، وذُكِر منها في المعيار	- ابراهيم بن محمد بن عبد الله اليزناسني (ت 794 هـ/1392م)	فاس	التنبكتي : **مصدر سابق**، ص53.

الملحق 06

الجدول الثالث : أهم المؤلفات النوازلية في بلاد المغرب خلال القرن التاسع هجري(9هـ/15م)

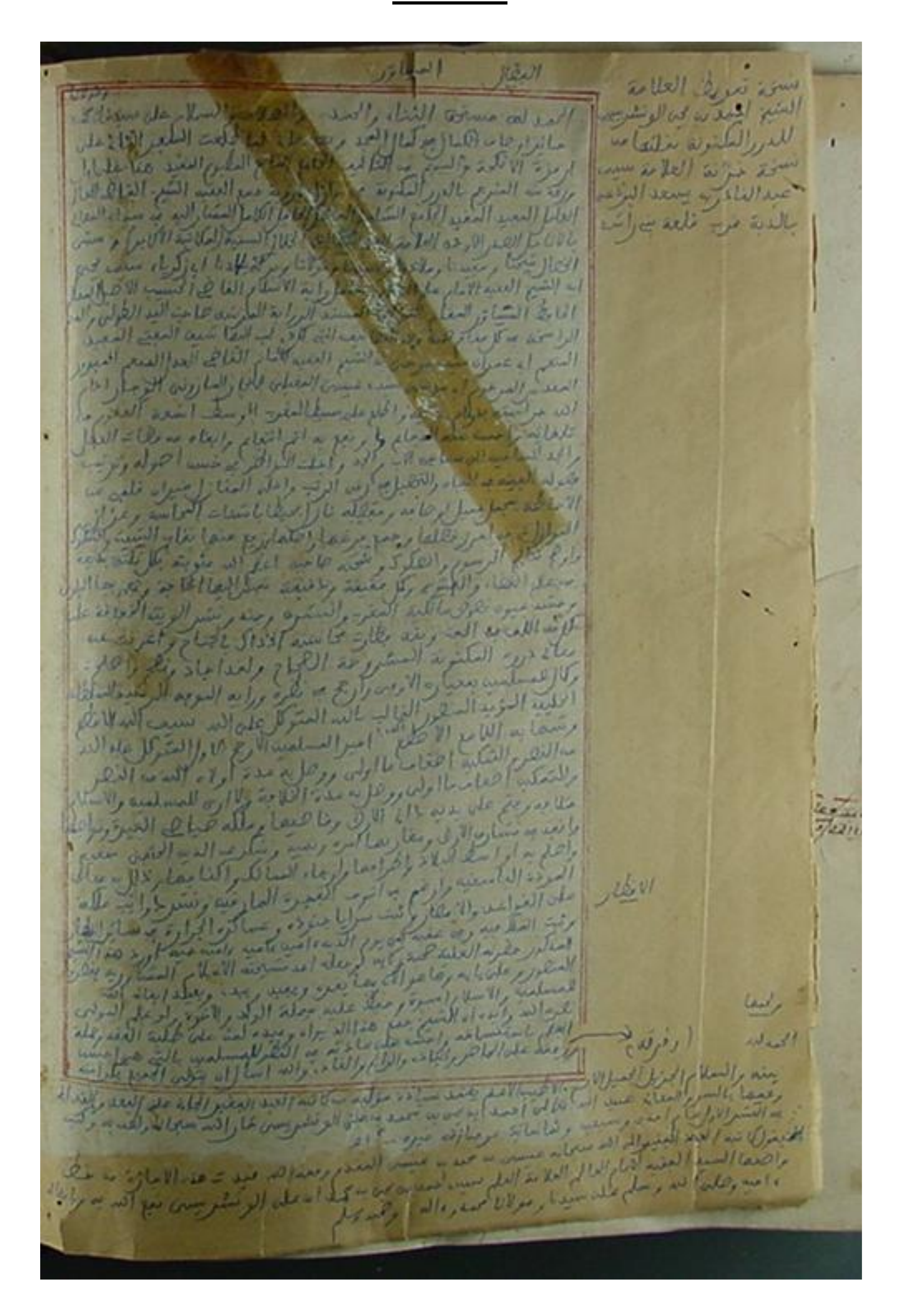
عنوان المؤَلف	الفقيه صاحب التأليف	البلد او المدينة	المصدر
12- **مختصر الحاوي في الفتاوى** 13- **اغتنام الفرصة في محادثة عالم قفصة.** 14- **الروض البهيج في مسألة الخليج**	- محمد بن أحمد بن محمد بن احمد بن مرزوق العجيسي التلمساني "إبن مرزوق الحفيد"(842هـ/1439م)	تلمسان	السخاوي : **مصدر سابق** ،ج7، صص 50-51 ؛ ابن مريم: **مصدر سابق** ، صص201 – 214 ؛ التنبكتي : نيل الابتهاج ، **مصدر سابق** ، صص499-507 .
ح- نوازل المغراوي توجد نسخة من المخطوطة مكتوبة بخط مغربي ضمن مجموع يحمل رقم: 1525 بمكتبة تمكروت بالمغرب الاقصى اجاب فيها عن اسئلة من سجلماسة (اجوبة عن اسئلة وردت عن سجلماسة) تحت رقم 981.	- أحمد بن محمد بن عبدالرحمن " ابن زاغو" (ت845هـ/1441م)	تلمسان	القلصادي : **مصدر سابق** ، صص 102،103 ؛ ابن مريم : **مصدر سابق** ، صص42،41؛ محمد المنوني: **دليل مخطوطات** ، **مرجع سابق** ، ص85.40.
15-نوازل القلشاني مخطوط "نوازل القلشاني" موجود قي خزانة الامام علي بتاروونت بالمغرب الاقصى تحت رقم 116.	- عمر بن محمد القلشاني (ت 848هـ/1444م)	تونس	القرافي : **مصدر سابق** ، ص110 ؛ التنبكتي : **مصدر سابق** ، ص306. مسفر القحطاني: **مرجع سابق** ، ص737.
16- **نوازل العبدوسي** توجد نسخة من أجوبته ضمن مجموع مخطوط بخط مغربي يحمل رقم 2325 بمكتبة الخزانة الناصرية بتمكروت بالمغرب الاقصى.	- عبد الله بن محمد بن موسى بن معطي العبدوسي (ت 849 هـ/1445م)	فاس	القرافي : **مصدر سابق** ، صص96،95 ؛ التنبكتي : **مصدر سابق** ، ص231 ؛ محمد المنوني: **دليل مخطوطات** ، **مرجع سابق** ، ص41.
17-**الأجوبة المفيدة**	- محمد بن محمد بن إبراهيم بن عقاب التونسي(ت 851 هـ1447م)	تونس	القلصادي : **مصدر سابق** ، ص118 ؛ محمد بن مخلوف : **مرجع سابق** ،ج1، ص 354.
18- **مسائل ابن جماعة في البيوع** مؤلفه مخطوط موجود بخزانة المسجد الأعظم بتازة بالمغرب الأقصى تحت رقم 400 .	- أحمد بن سعيد المكناسي الحبَّاك (ت 870 هـ/1465م)	فاس	ابن القاضي : **مصدرسابق** ، ج1 ، ص88 ؛ التنبكتي : **مصدرسابق** ص 125؛ مسفر القحطاني : **مرجع سابق** ، ص734.

الملحق 07

الجدول الرابع (تابع) : أهم المؤلفات النوازلية في بلاد المغرب خلال القرن التاسع هجري(9هـ/15م)

عنوان المؤَلف	الفقيه صاحب التأليف	البلد او المدينة	المصدر
19- أجوبة القوري توجد نسخة مخطوطة من الاجوبة الفقهية " أجوبة القوري" تحت رقم: 2726 رقم:2791.	- محمد بن قاسم بن محمد اللخمي المعروف بـ" القَوْري" (ت872 هـ/1466م)	فاس	التنبكتي : **كفاية المحتاج** ، **مصدر سابق** ،ج2 ، ص 184؛ ابن القاضي : **مصدر سابق** ، ج2 ، ص291 ؛ محمد المنوني : **دليل مخطوطات** ، **مرجع سابق** ، ص41 .
20- **اجوبة الشيخ السنوسي** اجوبة الشيخ السنوسي مخطوط ، نسخة منها مصورة في مكتبة الحرم المدني تحت رقم 217/3122 ، 2/4026.	- محمد بن يوسف بن عمربن شعيب السنوسي (ت895 هـ/1489م)	تلمسان	ابن مريم : **مصدر سابق** ، صص237-241 ؛ التنبكتي : **الديباج** ، **مصدر سابق** ، صص563-572 ؛ مسفر القحطاني : **مرجع سابق** ، ص715.
21- مسائل القضاء والفتيا	- أبو العباس أحمد بن محمد بن زكري المانوي (ت 899 هـ/1493م)	تلمسان	ابن مريم : **مصدر سابق** ، ص38 ؛التنبكتي : **مصدر سابق** ، ص129 ؛ ابن القاضي: **مصدر سابق** ، ج1 ، ص90.
- الدر النثير على نوازل ابي الحسن الصغير **- نوازل ابن هلال** مخطوط " **الدر النثير على نوازل ابي الحسن الصغير**" موجود في مؤسسة الملك عبدالعزيز بالدارالبيضاء تحت رقم 1/105.ومخطوط "**نوازل ابن هلال السجلماسي**" بالمكتبة العامة بتطوان تحت رقم 585، واخرى بالخزانة الملكية بالرباط تحت رقم 12024.	- أبو إسحاق إبراهيم بن هلال الفلالي (ت 903 هـ/1497م)	سجلماسة	ابن عسكر الشفشاوني : **دوحة الناشر** ، **مصدر سابق** ص90 ؛ التنبكتي : **مصدر سابق** ، ص 67 ؛ مسفر القحطاني : **مرجع سابق** ، صص 722 ، 736.

الملحق 08



تقريظ الونشريسي على كتاب الدرر، نسخة بطيوة ، وهران ، ورقة 355 وجه.

الملحق 09



الورقة الأولى (مقدمة الدرر) من نسخة بطيوة ، وهران.

الملحق 10

عن أصل أرض بلاد المغرب (طبيعة فتحها)

أنها " عنوة وأرض صلح وأرض أسلم عليها أربابها ، فالأولى توقف ولا تقسم وتكون خراجا للمسلمين كما فعل عمر رضي الله عنه ...ولا تكون فيها القطائع] [وأما التي صالح عليها أهلها ولم يغيبوا عليها فهم أحق بها يتصرفون فيها بما يشاؤون من البيع وغيره ، وأما التي أسلم عليها أهلها ولم يغيبوا عليها فهي على وجهين ، فما كان معلوما محوزا محدودا معروفا فهو لربه يصنع به ما يشاء من بيع أو عطية وغير ذلك وما أسلموا عليه من جبالهم واوديتهم ومراعيهم التي لا معتمر فيها من غرس ولا زرع إنما هو مراعي لهم كانت كذلك قبل إسلامهم حتى أسلموا عليها ، فهي الارض التي لا تقسم على المواريث لأنها لا تملك حقيقة ، وهي بخلاف الحقوق والمملكة التي أخذتها الحدود فهي التي يقطع فيها السلطان القطائع ويحميها...وإنما يملكون فيها المنافع والمراعي خاصة فهي لمن أحياها" .

المازوني: **مصدر سابق،** ج2 ، ورقة 46 ظهر ، 47 وجه .

الملحق 11

التسميات التي أوردتها كتب النوازل لملكية الأراضي الخاصة (أراضي مستغلة)

التسمية الوارد في النوازل	المصدر
الجنة أو الجنان	البرزلي: **مصدر سابق**،ج3 ، ص85 . المازوني : **مصدر سابق**،ج1، ورقة 511 وجه؛ ج2، ورقة 28ظهر. الونشريسي: **مصدر سابق** ، ج8 ، ص95 .
الضيعة	البرزلي: **مصدر سابق**،ج3 ، ص34، 86 ؛ ج5 ، ص601. المازوني : **مصدر سابق**،ج2، ورقة 71ظهر. الونشريسي: **مصدر سابق**، ج6 ، ص74؛ ج9 ، صص540 ،603 .
الربع	البرزلي: **مصدر سابق**،ج3 ، ص95 . المازوني : **مصدر سابق**،ج2، ورقة 17ظهر، ورقة 38وجه.
الروض او الرياض	المازوني : **مصدر سابق**،ج2، ورقة 29ظهر، ورقة 64 ظهر. الونشريسي: **مصدر سابق** ،ج5 ،ص101.
البستان	المازوني : **مصدر سابق**،ج2، ورقة 65ظهر . الونشريسي: **مصدر سابق**،ج8 ،ص28 .
الحائط	البرزلي: **مصدر سابق**،ج3 ، ص396.
البحيرة	البرزلي: **مصدر سابق**، ج3 ، ص421 . المازوني: **مصدر سابق**، ج2، ورقة 30وجه ، ورقة 42ظهر.

الملحق 12

التسميات التي أوردتها كتب النوازل لملكية الأراضي الخاصة (أراضي غير مستغلة)

التسمية الوارد في النوازل	المصدر
الأرض البيضاء	المازوني : **مصدر سابق**،ج2، ورقة 58ظهر . الونشريسي: **مصدر سابق**، ج5 ، صص 44 ،142 .
القاعة	الونشريسي: **مصدر سابق**، ج9 ، ص589.
الحقل	البرزلي: **مصدر سابق**، ج3 ، ص33 . الونشريسي: **مصدر سابق**، ج9 ، ص589.
الفدان	البرزلي: **مصدرسابق** ، ج4 ، صص132 ، 430 ؛ ج3 ، ص55 البرزلي: **مصدرسابق** ، ج3 ، ص418. الونشريسي: **مصدر سابق** ، ج5 ، صص125 ، 126.
العرصة	البرزلي: **مصدر سابق** ، ج2 ، ص215 . المازوني: **مصدر سابق**، ج2، ورقة 42 ظهر. الونشريسي: **مصدر سابق**، ج8 ، ص400 ؛ج9 ، ص38، ص604
دمنة	الونشريسي: **مصدر سابق**، ج5 ، ص28 .
قرية	البرزلي : **مصدر سابق**،ج4 ، ص291 . الونشريسي: **مصدرسابق** ،ج5 ، صص43،44.

الملحق 13

التسميات التي أوردتها كتب النوازل لملكية الأراضي الجماعية

التسمية	المصدر
أراضي الشياع	المازوني : **مصدر سابق** ، ج2 ، ورقة 28 وجه.
أرض مشاعة	الونشريسي : **مصدر سابق** ،ج9 ، ص548 .
ضيعة مشاعة	البرزلي : **مصدر سابق**،ج4 ، ص271 .
روض مشاع	المازوني : **مصدر سابق** ، ج2 ، ورقة 29 ظهر.
رَبْع قوم ورباعهم	البرزلي : **مصدر سابق**،ج4 ،ص296 .
قرية	البرزلي : **مصدر سابق**،ج4 ، ص291 . الونشريسي: **مصدرسابق**،ج5 ، صص43،44.
أقوام بأيديهم ارض	المازوني : **مصدر سابق** ، ج2 ، ورقة 48 ظهر. الونشريسي : **مصدر سابق**،ج5 ، ص98 .
أرض معروفة بأناس ومنسوبةاليهم	المازوني : **مصدر سابق** ، ج2 ، ورقة 44 ظهر.
أناس كان لهم موضع	المازوني : **مصدر سابق** ، ج2 ، ورقة18 وجه .
جنات مشتركة	المازوني : **مصدر سابق** ، ج2 ، ورقة31 وجه .

الملحق 14
وثيقة المغارسة

"دفع فلان بن فلان الى فلان بن فلان جميع أرضه البيضاء النقية التي بموضع كذا من إقليم كذا ، وحدودها كذا بغربي هذه القرية على أن يغرس فلان هذه الأرض كرما أجناسا تواصفاها ملونا أو صافيا او صفة كذا ، ويغرس له فيها كذا وكذا شجرة من شجر التين المردل أو الدنقال أو السهيل أو الفراط ويحفرها و يتعاهدها و يخدمها حتى تبلغ الإطعام .

فاذا أطعم كانت الأرض و الثمر بنصفين بينهما لرب الأرض نصفها ولمغارس فلان النصف الثاني وإن كان على الثلث و الثلثين ذكرت ذلك بعد معرفتهما بقدر ما تعاملا فيه ومبلغ ما عقدا فيه هذه المغارسة و منتهى خطرها مغارسة صحيحة بلا شرط مفسد ولا ثنيا ولا خيار على سنة المسلمين في مغارساتهم ونزل فلان المغارس في الأرض المذكورة و صارت بيده وتولى الغرس فيها وعليه ... الأرض المذكورة بما تخف مؤنته ويقل العمل فيه ووقفا على قدر ذلك شهد ...ثم تكمل الاشهاد على ماتقدم.

وإن اتفقا على القسم إذا بلغ الغرس حدًا معلومًا ذكرت دفع الأرض وحبس ماتغرسه][فيها فإذا تممت ذلك على ماتقدم قلت في موضعي فاذا اطعم فاذا علقت الأصول وبلغت شهرين او ثلاثة بشبر كذا او قدر كذا دون الاطعام كان لرب الأرض نصف الأرض وما فيها وللمغارس النصف الثاني وما فيه من الثمرة ، وان شئت بنيت العمل كله على العامل وقلت : على أن يغرسها العامل فلان كرما يعمها به من عنب جنسه كذا ويكون بين اضعافه و خلال غروسه كذا وكذا غرسة من غرس التين الذي جنسه كذا ثم يقوم العامل على مايغرسه بما يرجو ان يتم به ويكمل من السقى في أونة من شربه المعروف له من ماء كذا و الحفر في إبانه وحراسته وعمل شرباته و السد حوله بما يمنعه من أذى الماشية و المارة ، فإذا بلغ مايغرسه في هذه الأرض الاطعام العام المتصل الذي لا تنغيص في اطعام بعضه دون بعض كانت هذه الأرض بجميع ما فيها من الغرسات بينهما بنصفين على الاشاعة ثم من احب منهما القسمة عند ذلك كان ذلك متى ما دعى اليه ، وعلى كل واحد منها عمل تنصيبه إذا بلغ الغرس حد المقاسمة وقبض فلان الأرض المذكورة وصارت عنده ثم تكمل الوثيقة على ما تقدم".

عبدالواحد المراكشي : **مصدر سابق** ، صص 575 ، 576.

الملحق 15

وثيقة المزارعة

"دفع فلان بن فلان الفلاني الى فلان بن فلان الفلاني جميع أرضه البيضاء المزروعة التي بقرية كذا من إقليم كذا من عمل موضع كذا على المزارعة لاربعة أعوام أولها زراعة سنة كذا وشطر جميع ما يزرع فيها من الحبوب وجعل العامل فلان الشطرالثاني من جميع الحبوب التي يزرع فيها وخلطا ذلك وعلى العامل فلان حرث حرث هذه الزريعة وحصادها وانتقال زرعها الى الاندر ودرسه وذروه حتى يصير حبا مصفى فيقتسمان ذلك نصفين بينهما بعد أن تكافيا في هذه المزارعة تكافي الاعتدال فكانت خدمة العامل مكافئة لنصف كراء الأرض بعد معرفتهما بقدر ذلك كله ومبلغه وعلى العامل فلان تقوى الله عزوجل في هذه المزارعة جهده وأداء الأمانة طاقته على سنة المسلمين في شركاتهم ومزارعاتهم".

عبدالواحد المراكشي : **مصدر سابق** ، ص533.

الملحق 16

وثيقة مساقاة الزرع

"دفع فلان بن فلان الى فلان بن فلان جميع الزرع الذي زرعه في أرضه بموضع كذا وحدودها كذا بعد أن أنبت واستغل وعجز عن القيام عليه والنفقة فيه ، وخشي إن تركه أن يذهب ويتلف على أن على فلان حراسته وتنقية عشبه وسقيه من شربه المعلوم له وفتح سواقيه التي فيها يجري الماء اليه وعلى أن يقوم عليه بجميع ما يرجو به نماؤه ، فإذا يبس الزرع واستحصد حصده ودرسه وهذبه حتى يصير جنى ويكون منه لصاحب الأرض كذا وللعامل كذا بعد معرفتهما بقدر هذا الزرع وبعد أن نظر اليه شهد على إشهاد المساقي رب الزرع والمساقى العامل على انفسهما بما ذكر عنهما في هذا الكتاب من عرفهما وسمعه منهما وهما بحال الصحة وجواز الأمر في شهر كذا من سنة كذا".

عبدالواحد المراكشي : **مصدر سابق** ، ص560.

الملحق 17

المحاصيل الزراعية في بلاد المغرب من خلال النوازل " الحبوب"

نوع المحاصيل	جامع الاحكام للبرزلي	الدرر المكنونة للمازوني	المعيار للونشريسي
القمح	ج197/3،413،414،420،612. ج5 /422 .	ج1/ ورقة500ظ،513ظ . ج2/ورقة 24ظ،41ظ ،42 و،ظ ،50و.	ج5/ 89، 90،91. ج6/ 35،131،162. ج143/8، 145،148.
الشعير	ج612/3 ، 623. ج5 /422 .	ج1/ ورقة494ظ ج2/ورقة 41ظ،42 و	ج36/5، 68،90،91 . ج6/ 57 ج145/8،148.
الذرة	ج3/ 612.	ج2 / ورقة46ظ ، ورقة49و	ج5 /90،91. ج8/ 146.
الدُخن	ج3/ 612 ، 623		ج175/8.256. 275.
السُلْت	ج420/3.		

الملحق 18

الغلات الزراعية من خلال النوازل" المحاصيل الصناعية"

نوع المحاصيل	جامع الاحكام للبرزلي	الدرر المكنونة للمازوني	المعيار للونشريسي
القطن	ج3/384، 412	ج2 / ورقة23و ، ورقة45ظ.	ج6/ 428. ج8/ 145-147.
الكتان	ج3/413،635	ج1/ ورقة 493و، ظ. ج2 / ورقة 25و ، ورقة51ظ	ج5/234،256،260 ج8/154 ،161،176،،282
الحناء	ج3 / 626.		ج6 / 56. ج10 / 327.
قصب السكر	ج3/ 246 ، 384 ،394.		ج6/ 440. ج10/ 298.

الملحق 19

المحاصيل الزراعية في بلاد المغرب من خلال النوازل" الخضر والبقول "

نوع المحاصيل	جامع الاحكام للبرزلي	الدرر المكنونة للمازوني	المعيار للونشريسي
اللفت	ج3 /394 ، 401 .	ج2 / ورقة31و، ورقة49ظ	ج5 / 88 ،90.
البصل	ج3 /394 ، 401 .	ج2 / ورقة30ظ؛ 31و، ظ ، 49ظ.	ج5 / 88 ،90. ج6/ 57 ج327/10.
الحمص	ج3 / 184 .		ج410/6 ، 428.
العدس	ج3 /184 .	ج2 / ورقة 26 وجه،41ظ.	ج410/6 ، 428.
الفول	ج3/ 425	ج2 / ورقة 25ظ ، ورقة26و	ج410/6 ، 428. ج8/ 140 ،174.
البرسيم	ج1/ 580	ج1 / ورقة 494 و.	
اللوبياء			ج8/ 174.
الجلبانة	ج1/ 580 . ج3/ 191.	ج2 / ورقة 25ظ ، ورقة 26 و	ج8 / 174.
الفقوس			ج5/ 88.
السلق			ج10/ 327.
الكرنب		ج2 / ورقة 30ظ .	ج8/ 129.
الخس		ج2 / ورقة31و.	
الفلفل	ج3/ 247.		

الملحق 20

المحاصيل الزراعية ببلاد المغرب من خلال النوازل" الخضر والبقول "

نوع المحاصيل	جامع الاحكام للبرزلي	الدرر المكنونة للمازوني	المعيار للونشريسي
الفجل	ج3/ 401،394 .	ج2 / ورقة27 وجه،30ظ ،31و، ظ .	ج5/ 90،88 ج441،57/6 ج10/ 327.
القثاء (الخيار)	ج3/ 401،394.	ج2 / ورقة27 وجه،30ظ ،31و، ظ .	ج5/ 90،88 ج6/ 441،413،57. ج10/ 327.
الباذنجان	ج3/ 401،394 .	ج2 / ورقة27 وجه،30ظ ،31و، ظ .	**ج5/ 90،88** ج6/ 441،57 ج10/ 327.
القرع	ج3/ 401،394 .	ج2 / ورقة27 وجه،30ظ ،31و، ظ .	**ج5/ 90،88** ج6/ 441،57 ج10/ 327.
الجزر	ج3/ 401،394 .	ج2 / ورقة27 وجه،30ظ ،31و، ظ .	ج6/ 441 ج10/ 327.
القُرط	ج3/ 394 .	ج1/ ورقة 494و.	
الثوم	ج3/ 401،394 .	ج2 / ورقة27 وجه،30ظ ،31و، ظ.	ج5/ 90،88
القرنون(الخُرْشُوف)	ج3 / 664.		

الملحق 21

المحاصيل الزراعية ببلاد المغرب من خلال النوازل " الفواكه "

نوع المحاصيل	جامع الاحكام للبرزلي	الدرر المكنونة للمازوني	المعيار للونشريسي
الزيتون	ج1/150 ،176، 325، 550،546 ، 557 ،580 ج3 /63 ، 66 ،67 ، 124 ، 147 554	ج2/ ورقة 16ظهر، ورقة 25و	ج5/ 138، 256. ج6/ 185،279،280. ج8 / 225،226،229. ج11/ 300.
العنب	ج1/ 150 ،580 ج3/ 60	ج2/ ورقة25ظ ، 30ظ ، 49ظ	ج5/ 22 ، 24 ، 63 ، 68 ، 204. ج6/ 410.
التين	ج3/ 184 ج4/ 407 ج8/ 122،123.	ج2، ورقة 16ظهر ، ورقة 25ظ ، ورقة 42و ، ورقة 43و.	ج5/ 28 ،68. ج6/ 410.
التمر	ج1/ 548. ج3/ 200 ،207 ، 245 ،264 ،376،378.	ج1/ ورقة 493 ظ ، 513ظ ج2/ ورقة 31و ؛	ج5/65 ، 68 ،103. ج4/280. ج6/73.
التوت	ج3/ 175،176		ج5/ 59- 62 ، 238 ،241 . ج6/ 73 ،254،255. ج8/ 135.
الخوخ	ج3/ 397.		ج6/ 410.
الاجاص	ج3/ 179، 382.		ج5/ 22.
السفرجل	ج3/ 397.		

الملحق 22

المحاصيل الزراعية ببلاد المغرب من خلال النوازل " الفواكه "

نوع المحاصيل	جامع الاحكام للبرزلي	الدرر المكنونة للمازوني	المعيار للونشريسي
الموز	ج3/ 384،387،396.		
الخروب	ج3/ 380.		ج8/ 178.
الرمان	ج3/ 161،396 .		ج5/ 204.
التفاح	ج3/ 396 .		ج5/ 22 ج6/ 410.
الجوز		ج1/ ورقة 490ظ.	ج6/ 176.
اللوز		ج1/ ورقة 490ظ.	
المشمش		ج2/ ورقة 47و.	
البطيخ	ج3/ 396 .		ج5/ 26،217. ج6/297 ، 428،441،641.

الملحق 23

المحاصيل الزراعية ببلاد المغرب من خلال النوازل " الفواكه –الحمضيات– "

نوع المحاصيل	جامع الاحكام للبرزلي	الدرر المكنونة للمازوني	المعيار للونشريسي
الأترج	ج3/ 396.		
النارنج	ج3/ 248.		
البرتقال	ج3/ 248.		
الليم (الليمون)	ج3/ 248.		

الملحق 24

المحاصيل الزراعية ببلاد المغرب من خلال النوازل " الغلات العطرية "

نوع المحاصيل	جامع الاحكام للبرزلي	الدرر المكنونة للمازوني	المعيار للونشريسي
الورد	ج3/ 384، 396. ج4/ 368.		
البنفسج	ج3/ 246.		
القرنفل	ج3 / 384.		
الياسمين	ج3 / 384، 396.		
الريحان	ج3/ 394.		

الملحق 25

المحاصيل الزراعية ببلاد المغرب من خلال النوازل "التوابل والعقاقير"

نوع المحاصيل	جامع الاحكام للبرزلي	الدرر المكنونة للمازوني	المعيار للونشريسي
القرفة	3/ 247.		
الزعفران	ج3/ 198 ، 394.		ج5/217،26 . ج6/ 410،428،641.
الكزبور			ج8/ 169.
السمسم(الجلجلان)	ج1/ 549. ج3/ 623.		ج8/275.
العصفر	ج3/ 201.		
المصطكى	ج3/ 248.		

الملحق 26

وثيقة في جائحة المطر

"يشهد من يتسمى في هذا الكتاب من الشهداء انهم يعرفون فلان بن فلان مكترى الأرض المحبسة بقرية كذا من اقليم كذا بعينه واسمه قد زرع ورقة الأرض المذكورة في زراعة سنة كذا جمعا ويعرفون المطر قد ألح وتوالى في ابان الزراعة المذكورة حتى افسد جميع زرعه في الأرض المذكورة وأبطله ولم يقلع المطر حتى خرج إبان الزراعة المذكورة شهد بذلك من عرفه على ما ذكر في هذا الكتب ممن يحوز الورقة المذكورة بالوقوف اليها ان شاء الله وكان عقدهم لشهادتهم بذلك في شهر كذا من سنة كذا.

فإذا ثبتت هذه الورقة وحبرت الورقة سقط عن المكترى جميع الكراء اذا لم يكن عند المكرى مدفع ، فإن قتل الماء الزرع بعد ابان الزراعة فليس ذلك بجائحة فإن كانت الأرض المكتراة احقالا وأجاح الماء بعضها على ما تقدم في الورقة سقط عن المكترى بقدر هذه][الاحقال المجاحة من جميع الاحقال المكتراة وكذلك لفعل في جائحة القحط إذا أبطل القحط البعض وسلم البعض".

عبدالواحد المراكشي : **مصدر سابق**، صص 456 ، 455.

الملحق 27

التسميات وأنواع الضرائب التي فرضت على الفلاح في بلاد المغرب خلال القرنين 8 و9 الهجريين

المصطلح الضريبي	المصدر	المصطلح الضريبي	المصدر
الوظائف المخزنية	الونشريسي: **مصدر سابق** ، ج5 ، ص269 ؛ ج6 ، ص171 ؛ ج9 ، ص567.	**المغارم السلطانية**	البرزلي: **مصدر سابق** ، ج3 ، ص28 ؛ ج5 ، ص210 ؛ الونشريسي: **مصدر سابق**،ج6 ،ص171 .
القاعة	ابن مرزوق : **المسند** ، **مصدر سابق** ، ص 284.	**الخطيئة**	ابن مرزوق : **المسند** ، **مصدر سابق** ، ص 284.
الملازم	المازوني : **مصدر سابق** ، ج2 ، ورقة 26 ظهر.	**نصف الاثمن**	المازوني: **مصدر سابق** ، ج1 ، ورقة 511 ظ.
الوزائع	ابن خلدون: **المقدمة** ، **مصدر سابق** ، ص344.	**الجمون**	ابن مرزوق : **المسند** ، **مصدر سابق** ، ص 283.
الرسوم	ابن خلدون: **المقدمة** ، **مصدر سابق** ، ص346 ؛ الونشريسي: **مصدر سابق**، ج5، ص270؛ ج6 ، ص97.	**الجزاء**	ابن مرزوق : **المسند** ، **مصدر سابق** ، ص 283 ؛ الجزنائي: **جنى زهرة الاس** ، **مصدر سابق** ، ص26.
الخراج	المازوني: **مصدر سابق** ، ج2، ورقة44ظ،الونشريسي: **مصدر سابق**، ج6 ، ص151 ؛ ج9 ، ص562.	**القطيع**	ابن خلدون : **المقدمة** ، **مصدر سابق** ، ص346 ؛ ابن مرزوق : **المسند** ، **مصدر سابق** ، ص286.
الوظيف	البرزلي: **مصدر سابق** ،ج3 ، ص34 ؛ المازوني: **مصدر سابق** ، ج1 ، ورقة510ظ ؛ ج2 ، ورقة 44 ظ ، ورقة 135و.	**المكوس**	البرزلي: **مصدر سابق** ،ج3 ، ص27 ؛ المازوني: **مصدر سابق** ، ج1، ورقة510ظ، ورقة 511 و؛ الونشريسي: **مصدر سابق** ، ج2، ص492 ؛ج6 ، ص152.
غرائم الجنات	المازوني: **مصدر سابق**، ج1، ورقة 496 و.	**الحبل**	ابن مرزوق : **المسند** ، **مصدر سابق** ، ص 286.
مغرم الماء	ابن مرزوق : **مصدر سابق** ، ص 285.	**المطوى**	ابن مرزوق : **المسند** ، **مصدر سابق** ، ص 286.
الخرص	ابن مرزوق : **مصدر سابق** ، صص 283 ، 284. الونشريسي: **مصدر سابق** ، ج5 ، ص243.	**وجايب الحرث**	المازوني: **مصدر سابق**، ج1، ورقة 496 و.
البرنس	ابن مرزوق : **المسند** ، **مصدر سابق** ، ص 284.	**الضيافة**	ابن مرزوق : **المسند** ، **مصدر سابق** ، ص 284.
الانزال	ابن مرزوق : **المسند** ، **مصدر سابق** ، ص 284.	**مغارم على الحطب والبيض والدجاج والتبن**	ابن مرزوق : **المسند** ، **مصدر سابق** ، ص 285.

قائمة المصادر والمراجع

المصادر

- **القرآن الكريم** برواية ورش عن نافع.
- المخطوط :

1- المازوني (أبوزكرياء يحي بن أبي عمران) (883هـ): **الدرر المكنونة في نوازل مازونة** .

- نسخة المكتبة الوطنية ، الجزائر ،ج1 تحت رقم 1335 – ج2 تحت رقم 1336.
- نسخة بطيوة ، وهران.

- المصادرالمطبوعة:

1- ابن الأبار (محمد بن عبدالله) (658هـ): **التكملة لكتاب الصلة** ، تح : إبراهيم الإبياري ، دار الكتاب العربي،بيروت ،1989م.

2- ابن الأحمر(إسماعيل) (9هـ): **تاريخ الدولة الزيانية بتلمسان،** تح : هاني سلامة ، مكتبة الثقافة الدينية، مصر،2001 .

3- ابن الاجدابي (ابي اسحاق إبراهيم)(650هـ) : **الازمنة والأنواء** ، ط2 ، تح : عزة حسن ، منشورات وزارة الاوقاف ، المملكة المغربية ، 2006.

4- الإدريسي(محمد بن محمد الشريف)(558هـ): **نزهة المشتاق في اختراق الافاق** ، مكتبة الثقافة الدينية ، القاهرة ، 2002 .

5- الاصطخري(ابواسحاق)(339هـ): **المسالك والممالك** ، تح: محمد عبدالعال الحيني ، مطبوعات الهيئة العامة لقصور الثقافة ، مصر، 2004.

6- الانصاري (محمدبن القاسم السبتي)(825هـ) : **اختصار الاخبار عما كان بثغر سبتة من سني الاثار** ، ط2 ، تح : عبدالوهاب بن منصور، الرباط ،1983.

7- الباجي(سليمان بن خلف) (474هـ): **فصول الاحكام** ، تح : محمد أبو الاجفان ، دار ابن حزم ، بيروت ،2002 .

8- البرزلي(ابوالقاسم بن احمد) (841هـ) : **جامع مسائل الأحكام لما نزل بالقضايا من المفتين والحكام** ، تحقيق محمد الحبيب الهيلة ، دار الغرب الاسلامي، بيروت ،2002 .

9- ابن بطوطة(محمد بن عبدالله) (756هـ): **رحلة ابن بطوطة المسماة تحفة النظار في غرائب الأمصاروعجائب الاسفار** ، تح: عبد الهادي التازي ، مطبوعات أكاديمية المملك المغربية ، الرباط، ، 1997م.

10-ابن البصال(ابوعبدالله إبراهيم) (499هـ) ، **كتاب الفلاحة** ، تر : خوسيه ماريا بيكروسا و محمد عزيمان ، مطبعة كريمادس ، تطوان ، 1955 .

11-البلاذري(احمد بن يحي)(279هـ): **فتوح البلدان** ، تح : عبدالله انيس الطباع ، عمر انيس الطباع ، مؤسسة المعارف ، بيروت ،1987.

12-البكري (ابوعبيد) (487هـ): **المسالك والممالك** ، تح : جمال طلبة ، دار الكتب العلمية ، لبنان ،2003 .

13-التجاني(محمد عبدالله)(717هـ) : **رحلة التجاني** ، تق:حسن حسني عبدالوهاب، الدار العربية للكتاب، تونس،1981.

14-التنسي(محمد بن عبدالله)(899هـ) : **تاريخ بني زيان ملوك تلمسان** مقتطف من نظم الدر والعقيان في بيان شرف بني زيان ، تح: محمود اغا بوعياد ، المؤسسة الوطنية للفنون ، الجزائر ،2011 .

15-الجزنائي(ابوحسن علي)(766هـ) : **جني زهرة الأس في بناء مدينة فاس** ، ط2 ، تح: عبد الوهاب ابن منصور، ، المطبعة الملكية ، الرباط ، 1991.

16-حلولو(احمد بن عبدالرحمن) (898هـ) : **المسائل المختصرة** ، تح : احمد محمد الخليقي، دار المدار الاسلامي ، ليبيا ،2002 .

17-ابن حزم الاندلسي (ابومحمد على) (456هـ) : **المحلى بالاثار** ، ط3 ، تح: عبدالغفار البنداري ، دار الكتب العلمية ، بيروت،2003.

18-الحطّاب الرعيني(يحي بن محمد) (995هـ): **رسالة في حكم بيع الاحباس** ، تح : اقبال مطوع ، الامانة العامة للاوقاف ، الشارقة ،2007.

19-ابن حوقل(ابوالقاسم)(380هـ): **المسالك والممالك** ، ليدن ، 1872.

20-ــــــــــــــــ: **صورة الأرض** ، منشورات دار مكتبة الحياة ، بيروت ، 1992.

21-ابن عبد الحكم(عبدالرحمن) (257هـ): **فتوح مصر والمغرب** ، تح : عبد المنعم عامر، الأمل للطباعة والنشر ، القاهرة ،2001 .

22-الحموي(ياقوت شهاب الدين)(626هـ): **معجم البلدان** ، دارصادر، بيروت،1977.

23-الحميري(محمد بن عبدالمنعم)(ق9هـ): **الروض المعطار في خبر الأقطار**،ط2 ، تح : إحسان عباس ، مكتبة لبنان، بيروت ، 1984 .

24-ابن الخطيب(لسان الدين)(776هـ) : **رقم الحلل في نظم الدول** ، المطبعة العمومية ، تونس ، 1898.

25-ــــــــــــ : **معيار الاختيار في ذكر المعاهد والديار**، تح: محمدكمال شبانة ، مكتبة الثقافة الدينية ، القاهرة ، 2002.

26-ـــــــــــــ: **نفاضة الجراب في علالة الاغتراب** ،تح: فاغية السعدية، مطبعة النجاح الجديدة ، الدار البيضاء، 1989.

27-ابوالخير الاشبيلي(ق6هـ): **عمدة الطبيب في معرفة النبات**، تح: محمد العربي الخطّابي، دار الغرب الإسلامي ،1995.

28-ابن خلدون(عبد الرحمن)(808هـ) : **ديوان المبتدأ والخبرفي تاريخ العرب والبربرومن عاصرهم من ذوي الشأن الاكبر**، مر: سهيل زكار، دار الفكر، لبنان ،2000 .

29-ابن خلدون(يحي)(780هـ): **بغية الرواد في ذكر ملوك من بني عبد الواد** ، تح : عبدالحميد حاجيات ، عالم المعرفة للنشر والتوزيع ، الجزائر، 2011.

30-الداودي(احمد بن نصر)(402هـ): **كتاب الاموال** ، تح: رضا سالم شحاده ، دار الكتب العلمية ، بيروت ،2008.

31-الدباغ(عبدالرحمن بن محمد)(696هـ) : **معالم الإيمان في معرفة اهل القيروان** ، تح: محمد ماضور،المكتبة العتيقة ، تونس،1978.

32- الدينوري(احمد بن داود)(ق3هـ) : **كتاب النبات** ، تح: برنهار لفين ، دار فرانز شتاينر للنشر ، المانيا ، 1974.

33-ابن ابي دينار(ابوعبدالله محمد) (بعد 1092هـ): **المؤنس في اخبار افريقية وتونس** ، ط3 ، دار المسيرة ، بيروت ، 1993.

34-الذهبي(شمس الدين)(748هـ) : **سير اعلام النبلاء** ، تح : شعيب الارنؤوط ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ،1983.

35-الرصاع(محمد الانصاري)(894هـ) : **شرح حدود ابن عرفة الموسوم الهداية الكافية الشافية** ، تح : محمد ابو الاجفان و الطاهر المعموري ، دار الغرب الاسلامي ، بيروت ،1993.

36-ابن رشد(ابوالوليد الجد)(520هـ): **مسائل ابن رشد**، ط2 ، تح: محمد الحبيب التجكاني ، دارالجيل ، بيروت ،1993 .

37-ــــــــــــــ : **البيان والتحصيل** ، ط2 ، تح : محمد العرايشي، دار الغرب الاسلامي ، لبنان،1988.

38-ــــــــــــــ : **فتاوى ابن رشد** ، تق : المختار بن الطاهر التليلي، دارالغرب الاسلامي، لبنان ،1987.

39-ابن رشد(أبو الوليد الحفيد)(595هـ): **بداية المجتهد ونهاية المقتصد**، تح: محمد حسن الحلاق ، مكتبة ابن تيمية ، القاهرة ،1994.

40-ابن الرامي البناء(محمد بن إبراهيم)(734هـ) : **الاعلان بأحكام البنيان** ، تح: فريد بن سليمان ، تق: عبدالعزيز الدولاتلي، مركز النشر الجامعي، تونس ،1999.

41-الزجالي (ابو يحي) (694هـ): **أمثال العوام** ، تح: محمد بن شريفة ، مطبعة محمد الخامس الثقافية ، فاس ، 1975.

42-الزركشي(محمد بن إبراهيم) (ق9هـ): **تاريخ الدولتين الموحدية والحفصية** ،ط2 ، تح: محمد ماضور ، المكتبة العتيقة ، تونس ، 1966 .

43-ابن ابي الزرع (علي بن عبدالله)(726هـ) :**الانيس المطرب بروض القرطاس في اخبار ملوك المغرب وناريخ مدينة فاس** ، تص: محمد الفاسي ، دار المنصور للطباعة والوراقة ، الرباط ،1972.

44-__________ : **الذخيرة السنية في تاريخ الدولة المرينية** ، دار منصور للنشر ، الرباط ، المغرب ،1972.

45-الزهري(محمد بن ابي بكر)(ق6هـ) : **كتاب الجعرافية** ، تح: محمد حاج صادق ، مكتبة الثقافة الدينية ، مصر ، 1998 .

46-ابن الزيات التادلي(617هـ) : **التشوف الى رجال التصوف** ، ط2 ، تح: احمد التوفيق ، مطبعة النجاح الجديدة ، الدار البيضاء ، 1997.

47-السجستاني(سهل بن محمد)(255هـ) : **كتاب النخلة** ، تح : حاتم صالح الضامن ، دار البشائر الإسلامية ، لبنان ،2002 .

48-السراج(محمد بن محمد)(1149هـ) : **الحلل السندسية في الاخبار التونسية** ، تح: محمد الحبيب الهيلة ، دار الغرب الاسلامي ، لبنان ،1985.

49-ابن سعيد المغربي(علي بن موسى)(685هـ) : **المغرب في حلى المغرب** ، ط4، تح : شوقي ضيف ، دار المعارف ، القاهرة ، 1995.

50-__________: **كتاب الجغرافيا** ، تح : إسماعيل العربي ، منشورات المكتب التجاري للنشر والتوزيع ، لبنان ، 1970 .

51-ابن سباهي زاده(محمد بن علي)(997هـ): **أوضح المسالك الى معرفة البلدان و الممالك** ، تح: المهدي عيد ، دار الغرب الاسلامي ، بيروت ، 2006 .

52-ابن الشمّاع(أبو عبد الله محمد) (894هـ): **الأدلة البيّنة النورانية في مفاخر الدولة الحفصية** ، تح: الطاهر المعموري ، الدار العربية للكتاب ، تونس ،1984.

53-ابن عرفة (محمد الورغمي)(803هـ): **المختصر الفقهي**، تع ، تص : حافظ محمد خير ، مؤسسة خلف للأعمال الخيرية ، الامارات العربية ، 2014.

54-ابن عاصم الاندلسي(829هـ): **تحفة الحكام في نكت العقود والاحكام**، تح: محمد عبد السلام، دار الافاق العربية ، مصر ،2011.
55-العقباني(محمد بن سعيد)(871هـ) : **تحفة الناظروغنية الذاكرفي حفظ الشعائر وتغيير المناكر**، تح: علي الشنوفي ، المطبعة الكاثوليكية ، دمشق ،1967.
56-ابن عبدون(عبدالله الجرسيفي)(ق6هـ): **رسالة في القضاء والحسبة** ، تح : ليفي بروفنسال ، منشور ضمن ثلاث رسائل أندلسية في الحسية والمحتسب، مطبعة المعهد العلمي الفرنسي للآثار الشرقية ، القاهرة ، 1955.
57-ابن عابدين(محمد امين افندي)(ق13هـ) : **مجموع رسائل ابن عابدين** ، مكتبة الهاشمية ، دمشق ، 1902.
58-العياشي(عبدالله بن محمد)(ق11هـ) : **الرحلة العياشية** ، تح : سعيد الفاضلي وسليمان القرشي ، دار السويدي للنشر، الامارات العربية،2006 .
59-ابن عذاري المراكشي(ق8هـ): **البيان المغرب في أخبار الأندلس والمغرب** ، تح: ج.س.كولان ، ليفي بروفنسال، ط3 ، دار الثقافة ، بيروت ،1983.
60-العمري(شهاب الدين)(749هـ) : **مسالك الابصار في ممالك الامصار**، تح :كامل سلمان الجبوري ، دار الكتب العلمية، بيروت ، 2010.
61-العبدري(محمد بن محمد) (720هـ) : **الرحلة العبدري** ، ط2 ، تح: على ابراهيم كروي ، دارسعدالدين للطباعة والنشر ، دمشق ،2005.
62-ابن العوام الاشبيلي(ق6هـ): **كتاب الفلاحة** ، تح: انورابوسويلم واخرون ، منشورات مجمع اللغة العربية ، الاردن ، 2012 .
63-الغرناطي(ابواسحاق إبراهيم بن احمد)(579هـ): **الوثائق المختصرة** ، تح: إبراهيم بن محمد السهلي، مكتبة الملك فهد ، المملكة السعودية ،2011.
64-ابن غازي(محمد المكناسي)(919هـ) : **الروض الهتون في اخبار مكناسة الزيتون** ،تح: عبدالوهاب بن منصور، المطبعة الملكية، الرباط ،1988.
65-الغبريني(ابوالعباس) (714هـ): **عنوان الدراية فيمن عرف من العلماء في المائة السابعة ببجاية** ، ط2 ، تح: عادل نويهض ، دار الافاق ، لبنان ، 1979.
66-الفرسطائي(ابوالعباس احمد)(504هـ): **القسمة وأصول الأرضين** ، تح: الشيخ بكيربن محمد ، ط2 ، المطبعة العربية ، غرداية ،1997

67-ابو الفداء(عماد الدين بن محمد)(732هـ) : **تقويم البلدان** ، تح: م، ك، دوسلان ، دار الطباعة السلطانية ، باريس ،1840.

68- القرافي(بدرالدين بن محمد) (946هـ) : **توشيح الديباج وحَلية الابتهاج** ، تح : علي عمر، مكتبة الثقافة الدينية ، القاهرة ،2004 .

69-القرافي(احمد بن ادريس) (684هـ): **الذخيرة** ، تح : سعيد اعراب ، دار الغرب الاسلامي، بيروت ، 1994.

70-ــــــــــــ : **شرح تنقيح الفصول** ، تص: مكتب البحوث والدراسات ، دار الفكر ، لبنان ،2004.

71-القلصادي(ابوالحسن علي)(891هـ) : **رحلة القلصادي** ، تح : محمد ابو الاجفان ، الشركة التونسية للتوزيع ، تونس ، 1978 .

72-القلقشندي(احمد بن علي)(821هـ): **صبح الأعشى** ، المطبعة الأميرية ، القاهرة ،1915.

73-القاضي عياض(ابوالفضل)(544هـ): **ترتيب المدارك وتقريب المسالك لمعرفة أعلام مذهب مالك** ، تص: محمد سالم هاشم ، دار الكتب العلمية ، بيروت ،1998.

74-القرشي (يحي بن ادم)(203هـ) : **كتاب الخراج** ، تح : حسين مؤنس ، دار الشروق ، بيروت ،1987 .

75-القزويني(زكرياء بن محمد)(683هـ) : **آثار البلاد واخبار العباد** ، دار صادر ، بيروت ، د . ت .

76-ابن قنفذ القسنطيني(احمد بن حسين)(810هـ) : **أنس الفقير وعز الحقير** ، تص: محمد الفاسي ، المركز الجامعي للبحث العلمي، الرباط ،1965.

77-قسطوس بن اسكولستيكه(ق4هـ) : **كتاب الزرع** ، تح : بوراوي الطرابلسي ، المجمع التونسي للعلوم والاداب بيت الحكمة ، تونس ،2010.

78-الكرخي(ابوبكر محمد بن الحسن)(5هـ): **انباط المياه الخفية** ، دائرة المعارف العثمانية ، حيدراباد ، 1940.

79-الكومي(ابوالحسن علي بن يوسف) (ق8هـ): **الدوحة المشتبكة في ضوابط دار السكة** ، تح: حسن مؤنس، مطبعة معهد الدراسات الإسلامية ، مدريد ، 1958 .

80-ابن لب الغرناطي(782هـ): **تقريب الامل البعيد في نوازل الأستاذ ابي سعيد** ، تح: حسين مختاري ، هشام الرامي ، دار الكتب العلمية ، لبنان ، 2004.

81-اللخمي(ابوالحسن) (478هـ): **فتاوى اللخمي**، تح :حميد بن محمد لحمر، دار المعرفة ، المغرب ، د.ت.

82-الماوردي (علي بن محمد) (450هـ): **الاحكام السلطانية** ، تح: احمد جاد ، دار الحديث ، القاهرة، 2006 .

83-ابن مازة (عمر بن عبد العزيز البخاري)(536هـ) :**كتاب الحيطان** ، تح: عبد الله نذير مزي ، مؤسسة الريان ، لبنان، 2014.

84-مجهول (ق6هـ): **كتاب الإستبصار في عجائب الأمصار** ، تع: سعد زغلول عبد الحميد، دار النشر المغربية ، الدار البيضاء ، 1985 .

85-مجهول (7هـ): **كتاب الطبيخ في المغرب والاندلس في عصر الموحدين** ، تح : أمبروزيو أويتي ميرندا ، معهد الدراسات ، مدريد ، 1961.

86-مجهول(ق8هـ) : **مفتاح الراحة لأهل الفلاحة** ، تح : محمد عيسى صالحية و احسان صدقي العمد ، السلسلة التراثية ، الكويت ، 1984.

87-مجهول(8هـ): **مفاخر البربر** ، تح: عبد القادر بوباية ، دار ابي الرقراق ، المملكة المغربية ، 2005.

88-مجهول(8هـ): **زهرالبستان في دولة بني زيان** ، تح : بوزيان الدراجي، مؤسسة بوزياني ،الجزائر ، 2013.

89-مجهول (9هـ): **نبذة العصر في اخبار ملوك بنى نصر**، تع : الفريد البستاني ، مكتبة الثقافة الدينية ، مصر ، 2002.

90-المراكشي(عبد الواحد)(647هـ): **المعجب في تلخيص أخبار المغرب** ، ليدن ، 1881.

91-ـــــــــــــ: **وثائق المرابطين والموحدين**، تح: حسين مؤنس، مكتبة الثقافة الدينية، مصر،1997.

92- ابن مرزوق التلمساني(781هـ) : **المناقب المرزوقية** ، تح : سلوى الزاهري، مطبعة النجاح الجديدة ، المغرب ، 2008.

93-ـــــــــــــ : **المسند الصحيح الحسن في مآثر ومحاسن مولانا ابي الحسن**، تح : ماريا خيسوس بيغيرا، تق: محمود بوعياد، الشركة الوطنية للنشر، الجزائر ،1981.

94-مرمول(كربخال)(10هـ) : **إفريقيا** ، تر: محمد حجي و آخرون ، مطبعة المعارف الجديدة ، الرباط ، 1989.

95-المعداني(الحسن بن رحال)(1140هـ) : **رفع الالتباس في شركة الخماس** ، تح : رشيد قباظ ، مركز الدراسات والأبحاث الرابطة المحمدية ، المغرب ، 2016.

96-ابن مُفْلِح(برهان الدين)(884هـ): **المبدع شرح المقنع** ، تح: محمد إسماعيل الشافعي ، دار الكتب العلمية ، لبنان ،1997.

97-المقدسي(شمس الدين)(380هـ): **أحسن التقاسيم في معرفة الاقاليم** ، تع: محمد امين الضناوي ، دار الكتب العلمية ، لبنان ، 2003.

98-مَقّديش(محمود) (13هـ): **نزهة الانظار في عجائب التواريخ والاخبار**، تح: على الزواري ، دارالغرب الاسلامي ، لبنان ،1988.

99-المقري(احمد بن محمد) (1041هـ) : **نفح الطيب من غصن الاندلس الرطيب** ، تح: احسان عباس ، دار صادر ، بيروت ، 1968.

100- المقريزي(تقي الدين) (845هـ): **درر العقود المفيدة في تراجم الاعيان المفيدة** ، تح: محمودالجليلي، دار الغرب الاسلامي ، لبنان ،2002.

101- الملزوزي(عبد العزيز)(697هـ): **نظم السلوك في الأنبياء والخلفاء والملوك**، المطبعة الملكية، الرباط ،1963.

102- النابلسي(عبد الغني)(12هـ) : **علم الملاحة في علم الفلاحة** ، تع: يحي مراد ، دار الكتب العلمية ، لبنان ،2004.

103- النميري(ابن الحاج) (768هـ) : **فيض العباب وافاضة قداح الآداب في الحركة السعيدة الى قسنطينة والزاب** ، دراسة محمد بن شقرون ، دار الغرب الاسلامي، بيروت ، 1990.

104- النويري(شهاب الدين)(733هـ): **نهاية الارب في فنون الادب**، تح: عبد المجيد ترحيني، دار الكتب العلمية، لبنان، 2004.

105- الهلالي (أحمد بن عبد العزيز السجلماسي)(1175هـ) : **نور البصر**، تص: محمد محمود ولد محمد الأمين ، مكتبة الإمام مالك ، الإمارات العربية ،2007 .

106- الوانوغي (محمد بن احمد) (819هـ): **تعليقة الوانوغي على تهذيب المدونة** ، تح : بن عبدالكريم نجيب وحافظ خير، مطبعة آل مكتوم ، دبي ،2014.

107- ابن الوردي(زين الدين بن مظفر)(749هـ): **منافع النبات والثمار والبقول والفواكه والخضروات والرياحين** ، تح : محمدالرفاعي، دار الكتاب العربي ، دمشق ، (د.ت).

108- الوزان(الحسن بن محمد) (957هـ) : **وصف إفريقيا** ، ط2 ، تر: محمد حجي،و محمد الأخضري ، دار الغرب الإسلامي، بيروت ، 1983.

109- الونشريسي(احمد بن يحي)(914هـ): **المعيار المعرب والجامع المغرب عن فتاوى أهل إفريقية والأندلس و المغرب** ، أخرجه جماعة من الفقهاء بإشراف محمد حجي ، نشر وزارة الأوقاف المغربية ، المغرب، 1981.

110- ــــــــــــــ : **المنهج الفائق** ، تح : عبدالرحمن بن حمود الاطرم ، دار البحوث للدراسات الاسلامية ، الامارات العربية ،2005 .

111- ــــــــــــــ : **وفيات الونشريسي** ، تح : محمد بن يوسف القاضي، شركة نوابغ الفكر ، القاهرة ، 2009 .

112- اليعقوبي(احمد بن ابي يعقوب)(283هـ) : **كتاب البلدان** ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت ، 1988.

كتب التراجم

113- التنبكتي(احمد بابا)(1036هـ): **نيل الابتهاج بتطريز الديباج** ،ط2، تق: عبدالحميد عبدالله الهرامة ، دار الكتاب ، طرابلس ،2000.

114- ــــــــــــــ : **كفاية المحتاج لمعرفة من ليس في الديباج** ، تح : محمد مطيع ، مطبعة الفضالة ، المملكة المغربية ،2000.

115- حجي(محمد): **موسوعة أعلام المغرب** ، دار الغرب الاسلامي ، بيروت ،1996.

116- الحفناوي(محمد) : **تعريف الخلف برجال السلف** ، مطبعة بيار فانتان الشرقية ، الجزائر، 1906.

117- السخاوي(شمس الدين)(902هـ): **الضوء اللامع لأهل القرن التاسع** ، دار الجيل ، لبنان ،1992.

118- الزركلي(خير الدين) : **الاعلام** ، ط15، دار العلم للملايين ، بيروت ،2002 .

119- السملالي(العباس) : **الاعلام بمن حل بمراكش وأغمات من الاعلام،** ط2 ، مر: عبد الوهاب بن منصور، المطبعة الملكية ، الرباط ،1993.

120- ابن ابي الضياف : **إتحاف أهل الزمان بأخبار ملوك تونس وعهد الأمان** ، الدار العربية للكتاب ، تونس ،1999.

121- العسقلاني(ابن حجر)(852هـ) : **الدرر الكامنة في اعيان المائة الثامنة** ، دائرة المعارف ، حيدر اباد ، 1931.

122- ابن عسكر الشفشاوني(986هـ) : **دوحة الناشر** ، ط2 ، تح: محمد حجي ، دار المغرب للتأليف ، الرباط ،1977.

123- ابن فرحون(إبراهيم) (799هـ) : **الديباج المذهب في معرفة أعيان المذهب** ، تح : محمد الاحمدي ابو النور ، دار التراث ، مصر، 1976.

124- ابن القاضي(احمد بن محمد)(1025هـ): **درة الحجال في أسماء الرجال** ، تح: محمد الاحمدي ابو النور، دار الترث ، القاهرة ، 1971.

125- ـــــــــــــــ : **جذوة الاقتباس في ذكر من حل من الاعلام مدينة فاس** ، دار منصور للطباعة ، الرباط ، 1973.

126- الكتاني(محمد بن جعفر)(1345هـ) : **سلوة الأنفاس ومحادثة الأكياس بمن أقبر من العلماء والصلحاء بفاس** ، تح : محمد حمزة بن علي الكتاني واخرون ، دار الثقافة ، الدار البيضاء ، المملكة المغربية ، 2004.

127- كحالة(عمر رضا) : **معجم المؤلفين** ، مؤسسة الرسالة ، دمشق،1957.

128- محفوظ (محمد) : **تراجم المؤلفين التونسيين** ، ط 2، دار الغرب الاسلامي، بيروت ،1994.

129- إبن مخلوف(محمد): **شجرة النور الزكية في طبقات المالكية** ، تع: عبد المجيد خيالي ، دار الكتب العلمية ، لبنان ، 2003 .

130- ابن مريم(ابوعبدالله بن محمد) (1014هـ): **البستان في ذكر الاولياء والعلماء بتلمسان** ، مر: محمد بن أبي شنب ، المطبعة الثعالبية ، الجزائر، 1908.

131- بن منصور(عبد الوهاب): **أعلام المغرب العربي** ، المطبعة الملكية ، الرباط ،1979 .

المعاجم والموسوعات:

132- حسين مؤنس : **أطلس تاريخ الإسلام** ، الزهراء للإعلام العربي ، القاهرة ،1987.

133- خياط (يوسف) : **معجم المصطلحات العلمية والفنية** ، دار اللسان العربي ، لبنان ، د ت.

134- الجمعية الغربية : **معلمة المغرب** ، مطابع سلا ، المغرب ، 2005 .

135- الجرجاني(علي بن محمد)(816هـ) : **كتاب التعريفات** ، مكتبة لبنان ، بيروت ،1985

136- دوزي(رينهارت): **تكملة المعاجم العربية** ، تر: محمد سليم النعيمي ، دار الرشيد للنشر ، العراق ، 1980.

137- الرازي (محمد بن ابوبكر)(313هـ): : **مختار الصحاح** ، ط3 ، مؤسسة الرسالة ناشرون، بيروت ،2009.

138- الرازي(ابن فارس): **معجم مقاييس اللغة** ، تح : عبد السلام محمد هارون ،دار الفكر ، مصر،1979.

139- ابن سيدة(علي بن إسماعيل)(458هـ) : **المخصص** ، تق : ابراهيم جفال ، دار احياء الترتث العربي، لبنان ،1996.

140- عماره(محمد): **قاموس المصطلحات الاقتصادية في الحضارة الإسلامية** ، دار الشروق ، بيروت ، 1993 .

141- عمر (احمد مختار) : **معجم اللغة العربية المعاصرة** ، عالم الكتب ، مصر، 2008 .

142- غالب(عبد الرحيم) : **موسوعة العمارة الاسلامية** ، بيروت ، 1988 .

143- فننك .ا.ي: **دائرة المعارف الاسلامية** ، تر: محمد فؤاد عبد الباقي، مطبعة مصر،1934.

144- قلعة جي(محمد رواس): **معجم لغة الفقهاء** ، ط2 ، دار النفائس ، لبنان ،1988.

145- مجمع اللغة العربية: **المعجم الوسيط** ، ط4 ، مكتبة الشروق الدولية ، القاهرة ،2004 .

146- ابن منظور(جمال الدين)(711هـ): **لسان العرب** ، ط3 ، تص: امين محمد عبدالوهاب ، دار احياء التراث العربي ، بيروت ، 1999 .

147- نزيه (حماد): **معجم المصطلحات المالية والاقتصادية في لغة الفقهاء**، دار القلم ، دمشق ، 2008 .

148- وزارة الأوقاف : **الموسوعة الفقهية** ، طباعة ذات السلاسل ، الكويت ،1983.

المراجع العربية

149- إبراهيم(إسحاق) : **هجرات الهلاليين** ، مركز الملك فيصل للبحوث الإسلامية ، الرياض ، 1996.

150- بوزياني(الدراجي): **أدباء وشعراء من تلمسان** ، دار الامل للدراسات ، الجزائر ،2011 .

151- بنعبد الله(محمد): **الماء في الفكر الاسلامي** ، وزارة الاوقاف ،المملكة المغربية ،1996.

152- البياض(عبدالهادي) : **الكوارث الطبيعية واثرها في سلوك وذهنيات الانسان في المغرب والاندلس** ، دار الطليعة ، بيروت ،2008 .

153- التازي(عبد الهادي) : **جامع القرويين** ، ج2 ، دار الكتاب اللبناني ، بيروت،1973.

154- التيمومي(الهادي) : **المغيبون في تاريخ تونس الاجتماعي** ، شركة اوربيس للطباعة ، تونس ،1999.

155- الجوهري(يسري) : **جغرافية البحر المتوسط** ، منشأةالمعارف ، الاسكندرية ،1984 .

156- ــــــــــــ : **شمال افريقية** ، ط6، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، الاسكندرية ، 1980.

157- ــــــــــــ : **جغرافية المغرب العربي**، مؤسسة شباب الجامعة ، الإسكندرية ،2001.

158- جودت(عبد الكريم) : **الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في المغرب الأوسط خلال القرنين الثالث والرابع الهجريين** ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ،1992.

159- الجيدي(عمر) : **محاضرات في تاريخ المذهب المالكي في الغرب الاسلامي** ، منشورات عكاظ ، الرباط ،2011 .

160- ـــــــــ: **العرف والعمل في المذهب المالكي** ، مطبعة فضالة ، المحمدية ، المغرب ، 1984.

161- الجيلالي(عبد الرحمن) : **تاريخ الجزائر العام** ، ط6 ، دار الثقافة ، بيروت ، 1983 .

162- حاجيات(عبد الحميد) وآخرون : **الجزائر في التاريخ** ، المؤسسة الوطنية للكتاب ، الجزائر ، 1984.

163- الحجوي(محمد): **الفكر السامي في تاريخ الفقه الإسلامي** ، تعليق عبدالعزيز بن عبدالفتاح القارئ ، المدينة المنورة ،1977 .

164- حسن(محمد) : **الجغرافية التاريخية لإفريقية** ، دار الكتاب الجديد المتحدة ، ليبيا ،2004.

165- ـــــــــ: **القبائل والارياف المغربية في العصر الوسيط** ، دار الرياح الأربع للنشر، تونس ، 1986.

166- ـــــــــ : **المدينة والبادية بافريقية في العهد الحفصي**، اوربيس للطباعة ، تونس ، 1999.

167- حليمي(عبد القادر) : **جغرافية الجزائر طبيعية بشرية اقتصادية** ، ط2 ، مطبعة الانشاء ،سوريا 1968.

168- حمادي(عبدالله) : **قاعدة المغرب الاقصى قبل فاس** ، دار الكتاب العلمية ، بيروت ،2016 .

169- حميدة(عبد الرحمن) :**جغرافية الوطن العربي** ، دار الفكر المعاصر ، بيروت ، 1997.

170- الخزاعي(كريم عاتي) : **أسواق بلاد المغرب من القرن السادس هجري حتى نهاية القرن التاسع الهجري** ، الدار العربية للموسوعات، لبنان،2010.

171- الخفيف(علي): **الملكية في الشريعة الاسلامية** ، دار الفكر العربي، مصر ، 1996.

172- زغلول(عبد الحميد): **تاريخ المغرب العربي** ، منشأة المعارف ، الاسكندرية ،1994.

173- الزحيلي(وهبة): **سبل الاستفادة من النوازل والفتاوى** ، دار المكتبي ، دمشق ، 2001 .

174- زكي(عبد الرحمن) : **تاريخ الدول الإسلامية السودانية بإفريقيا الغربية** ، المؤسسة العربية الحديثة ، القاهرة ، 1961.

175- الزوكه(محمد خميس) : **جغرافية العالم العربي** ، ط2 ، دار المعرفة الجامعية ، الاسكندرية ،2000.

176- السايح(الحسن) : **الحضارة الاسلامية في المغرب** ،ط2،دار الثقافة ، الدار البيضاء ،1986.

177- ابو سمور(حسن): **جغرافية الموارد المائية** ، دار صفاء ، عمان ، 1999.

178- عبد الستار(عثمان): **المدينة الإسلامية** ، عالم المعارف ، الكويت ، 1988 .

179- ________ : **الإعـلان بأحـكام البنيـان دراسـة أثريـة معماريـة** ، دار الوفـاء للطباعـة والنشـر ، الإسكندرية ، 2002.

180- ابوسنة(احمد) : **العرف والعادة في رأي الفقهاء** ، مطبعة الازهر، مصر ،1947.

181- شاوش(الحاج محمد بن رمضان) : **باقـة السوسـان في التعريـف بحاضـرة تلمسـان عاصـمة دولـة بني زيان** ، تقديم الغوثي بن أحمدان ، ط3 ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر، 2011.

182- شوقي(محمد عصام): **أراضي صحراوية عربية وإفريقية** ، معهد الدراسات الاحصائية ، جامعة القاهرة ، د.ت. ط .

183- الصمدي(مصطفى) : **فقه النوازل عند المالكية** ، مكتبة الرُشد ، الرياض ، 2007 .

184- طريح(شرف عبد العزيز): **جغرافية ليبيا** ، ط3 ، مركز الاسكندرية للكتاب ، مصر، 2000 .

185- ________ : **الجغرافياالمناخية والنباتية** ، دار المعرفة الجامعية ، السعودية ،2000.

186- الظاهر(نعيم) : **جغرافية الوطن العربي** ، دار اليازوري للنشر، عمان ،1999.

187- بن عاشـور(محمد الفاضـل): **أعـلام الفكـر الإسـلامي في تاريـخ المغـرب العـربي** ، نشـر وتوزيع مكتبة النجاح ، تونس ،1985.

188- العبادي(الحسن) : **فقه النوازل في سوس** ، منشورات كلية الشريعة ، اغادير،1999.

189- عروق(محمد الهادي): **أطلس الجزائر والعالم**، دار الهدى، عين مليلة،الجزائر ، د.ت.

190- عز الدين(احمد موسى): **النشـاط الاقتصـادي في المغـرب الاسلامي** ، دار الشـروق ، لبنـان ، 1983 .

191- ________: **الموحدون في الغرب الاسلامي** ، دار الغرب الاسلامي ، بيروت ، 1991.

192- علوي(حسن): **سجلماسة واقليمها في القرن الثامن هجري** ، وزارة الاوقاف ، المملكة المغربية ، 1997.

193- عقون(محمـد العـربي) : **الاقتصـاد والمجتمـع في الشـمال الافريقـي القـديم** ، ديـوان المطبوعـات الجامعية ، الجزائر ،2008.

194- غـراب(سـعد) : **كتـب الفتـاوى وقيمتهـا الاجتماعيـة – نـوازل الـبرزلي-** ، حوليـات الجامعـة التونسية ، كلية الاداب والعلوم الإنسانية ، تونس ، 1978.

195- فتحة(محمد) : **النوازل الفقهية والمجتمع** ، مطبعة المعارف الجديدة ،الرباط ،1999.

196- القحطاني(مسفر) : **منهج استنباط احكام النوازل الفقهية المعاصرة** ، ط2 ، دار ابن حزم ، لبنان ، 2010 .

197- القادري(بوتشيش) : **اثر الاقطاع في تاريخ الاندلس السياسي** ، مطابع منشورات عكاظ ، الرباط ، 1992.

198- ــــــــــــــ : **دور المصادر الدفينة في كشف الجوانب الحضارية المنسية للمدينة المغربية** ، في دراسة تطبيقية حول مدينة مراكش من التأسيس الى أواخر عصر الموحدين ، دار الطليعة ، بيروت ، 1994م.

199- ــــــــــــــ: **مباحث في التاريخ الاجتماعي للمغرب والاندلس خلال عصر المرابطين** ، دار الطليعة ، بيروت ، 1998.

200- قربي(حسن) : **المجتمع الريفي في الاندلس في عصر بني امية** ، المجلس الاعلى للثقافة ، مصر ،2012 .

201- بن قربة(صالح) وآخرون: **تاريخ الجزائر في العصر الوسيط من خلال المصادر**، منشورات المركز الوطني ، الجزائر ،2007.

202- قيقانو(أنطون بشاره): **جدول السنين الهجرية وما يوافقها من السنين الميلادية** ، ط3 ، دار المشرق ، لبنان ، 1997.

203- الكشناوي(ابوبكر) : **اسهل المدارك** ، المكتبة العصرية ، لبنان ، 2005 .

204- الكافي(محمد بن يوسف) : **إحكام الأحكام على تحفة الحكام**، دار الفكر ، لبنان ،1991.

205- بولعسل(احسن): **الضرائب في المغرب الإسلامي منذ عهد الولاة حتى سقوط الموحدين (96/668هـ-1269/715م)** ، داربهاء الدين للنشر، الجزائر،2013 .

206- لقبال(موسى): **دور كتامة في تاريخ الخلافة الفاطمية** ، الشركة الوطنية للنشر، الجزائر، 1979.

207- معيوف(صالح) : **جبل نفوسة وعلاقته بالدولة الرستمية** ، مؤسسة تاوالت الثقافية ، الولايات المتحدة ،2006.

208- ابومصطفى (كمال السيد) : **جوانب من حضارة المغرب الإسلامي من خلال نوازل الونشريسي** ، مؤسسة شباب الجامعة ، الإسكندرية ،1997.

209- مقداد(علي) وآخرون: **علوم المياه** ، دار الكتب للطباعة ، بغداد ، 2000 .

210- بن منصور(عبد الوهاب) : **قبائل المغرب** ، المكتبة الملكية ، الرباط، 1968 .

211- المنوني(محمد): **دليل مخطوطات دار الكتب الناصرية بتمكروت** ، منشورات وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية ، المملكة المغربية ، 1985.

212- ــــــــــــ : **المصادر العربية لتاريخ المغرب** ، منشورات كلية الاداب والعلوم الإنسانية ، الرباط ، 1983.

213- ــــــــــــ: **ورقات عن حضارة المرينيين** ،ط3، مطبعة النجاح الجديدة ، الدار البيضاء ، 2000 .

214- منيمنة(سارة حسن) : **في جغرافية الوطن العربي** ، دار النهضة العربية ، بيروت ، 1990.

215- الميلي(مبارك) : **تاريخ الجزائر في القديم والحديث** ، تقديم محمد الميلي ، المؤسسة الوطنية للكتاب ، الجزائر ، 1989.

216- بن ميرة(عمر) : **النوازل والمجتمع** ، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية ، مطبعة الامنية ، الرباط، 2012.

217- الناصري(احمد بن خالد السلاوي) : **الإستقصاء لأخبار دول المغرب الأقصى** ، تح : جعفر الناصري ، دار الكتاب ، الدار البيضاء ،1954.

218- النفاثي(عادل): **المجتمع والجغرافية الثقافية لبلاد المغارب** ، افريقيا الشرق ، المغرب الأقصى ،2015.

219- هدية(محمود) : **إقتصاد النسيج في الغرب الإسلامي في العصر الوسيط** ، مؤسسة هنداوي للنشر ، المملكة المتحدة ،2017.

220- ابويحي(محمد حسن) : **ملكية الاراضي في الشريعة الاسلامية ابان الفتوحات الاسلامية** ، دار يافا العلمية ، الاردن ، 2011.

الرسائل الجامعية :

221- بلبشير(عمر) : **جوانب من الحياة الاجتماعية والاقتصادية والفكرية في المغربين الأوسط والاقصى من القرن6هـ-9هـ/ 12-15م من خلال المعيار** ، اطروحة دكتوراه ، جامعة وهران ،2010 .

222- بن حمو(محمد): **العمران والعمارة من خلال كتب النوازل** ، أطروحة دكتوراه ، معهد الآثار ، جامعة الجزائر ،2011.

223- حساني(مختار) : **الدولة الزيانية من بداية الإنحطاط الى السقوط** ، أطروحة دكتوراه ، قسم التاريخ ، جامعة الجزائر، 2000.

224- داودي(الاعرج): **تطور الفلاحة في المغرب الأوسط مابين القرنين الثاني والسادس الهجريين** ، أطروحة دكتوراه ، قسم التاريخ ، جامعة تلمسان ،2017.

225- شعوة(علي) : **الحياة الاجتماعية للمغرب الأوسط من خلال ديوان الدرر المكنونة في نوازل مازونة** ، رسالة ماجستير ، قسم التاريخ ، جامعة الجزائر ، 2009.

226- عابد(يوسف): **الموحدون في بلاد المغرب (505هـ- 595هـ)** ، رسالة دكتوراه ، قسم التاريخ ، جامعة قسنطينة ، 2008.

227- بوعامر(مريم) : **الهجرة الاندلسية الى المغرب الأدنى ودورها في الازدهار الحضاري مابين القرنين7و9هـ** ، رسالة ماجستير ، قسم التاريخ والاثار ، جامعة تلمسان ، 2010.

228- عطوي(غنية): **الجواهر المختارة مما وقفت عليه من النوازل بجبال غمارة للزياتي**، ج2 ، دراسة وتحقيق ، رسالة الماجستير ، قسم التاريخ والاثار ، جامعة قسنطينة ،2012 .

229- العربي(لخضر) : **واقع الفلاحة في المعرب الأوسط على العهد الزياني (633-962هـ / 1235-1554م)** ، أطروحة دكتوراه ، قسم التاريخ وعلم الاثار ،جامعة وهران ، 2018.

230- بن عميرة(محمد): **الموارد المائية وطرق استغلالها ببلاد المغرب من الفتح الى سقوط دولة الموحدين** ، أطروحة دكتوراه ، قسم التاريخ ، جامعة الجزائر ، 2005.

231- غرداوي(نور الدين): **الحياة الإقتصادية والفكرية بالمغرب الإسلامي في القرنين الثامن والتاسع الهجريين من خلال مخطوط الدررالمكنونة في نوازل مازونة** ، أطروحة ماجستير، قسم التاريخ ، جامعة الجزائر، 2007.

232- قموح(فريد): **الدرر المكنونة في نوازل مازونة ، دراسة وتحقيق لمسائل الجهاد والايمان والنذور**، رسالة ماجستير ، قسم التاريخ والاثار، جامعة قسنطينة ، 2010 .

233- لعرج (عبد العزيز): **المباني المرينية في إمارة تلمسان الزيانية** ، أطروحة دكتوراه ، معهد الآثار، جامعة الجزائر ، 1999.

234- أبو المعاطي(يحي): **الملكيات الزراعية وأثارها في المغرب والاندلس خلال القرن 3هـ/5هـ**، رسالة دكتوراه ، قسم التاريخ ، جامعة القاهرة ، 2000.

الدوريات

235- إسماعيل(وسيم) :السقاية التقليدية في واحة توزر، الماء والتعمير ببلاد المغرب في العهد القديم والوسيط ، **الندوة الدولية الثالثة** ،كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية ، تونس ،2007.

236- بلهواري(فاطمة) : النص النوازلي للغرب الإسلامي أداة لتجديد البحث في تاريخ الحضارة الإسلامية ، **مجلة عصور** ، جامعة وهران ، المجلد10،العدد01 ،2011.

237- بلبشير(عمر): مساهمة في دراسة النشاط الصناعي والحرفي في المغرب الإسلامي من خلال النصوص النوازلية والجغرافية ، **مجلة الناصرية** ، جامعة معسكر، العدد4 ، 2013.

238- البقالي(هشام): المؤلفات النوازلية للفقهاء المالكية بالغرب الإسلامي دراسة ببليوكرونولوجية ، **مجلة العبر للدراسات التاريخية والاثرية** ، جامعة تيارت ، المجلد3 ، العدد2 ، 2020 .

239- حسن(محمد) : أصناف الإنتاج الزراعي بإفريقية من القرن 6-9هـ/12-15م ، **فعاليات الفلاحة والتقنيات الفلاحية بالعالم الإسلامي الوسيط** ،كلية الآداب والعلوم الإنسانية ، الرباط 2011م .

240- ــــــــ: التهيئة المائية بإفريقية في العصر الوسيط ، **الماء والتعمير ببلاد المغرب في العهد القديم والوسيط** ، الندوة الدولية الثالثة ،كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية ، تونس ، 2007 .

241- بن حمو(محمد): المصارف ومجاري المياه في المدينة الاسلامية ، **مجلة دراسات تراثية** ، معهد الاثار ، جامعة الجزائر ، العدد02 ، 2008 .

242- الشيخلي(صباح ابراهيم سعيد): المياه ووسائل إستنباطها ، **مجلة آفاق الثقافة والتراث** ، دبي ، العدد 43 ، 2003.

243- بن شريفة(محمد) : وقائع أندلسية في نوازل القاضي عياض ، **مجلة دعوة الحق** ، الرباط، العدد 264 ، 1987.

244- بن عميرة(محمد) : تحديد الاطار الجغرافي لبلاد المغرب في العصر الوسيط ، **مجلة دراسات تراثية** ، معهد الاثار ، جامعة الجزائر ، العدد01 ، 2007.

245- ــــــــ: الأنهار ببلاد المغرب وطرق إستغلال مياهها في العصر الوسيط ، **الماء والتعمير ببلاد المغرب في العهد القديم والوسيط** ، الندوة الدولية الثالثة ،كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية ، تونس ، 2007 .

246- ــــــــ : توصيل المياه وتخزينها ببلاد المغرب ، **مجلة دراسات تراثية** ، معهد الاثار ، جامعة الجزائر ، العدد02 ، 2008.

247- عوض(حسان): الجبال المغربية مقدمة في ملامحها الجغرافية ، **مجلة البحث العلمي** ، المركز الجامعي للبحث العلمي، الرباط ، العدد17، 1971.

248- علاوة(عمارة) : الهجرة الهلالية واشكالية انحطاط المغرب الإسلامي الوسيط ، **مجلة الادب والحضارة الإسلامية** ، جامعة قسنطينة ، مجلد2 ، العدد4 ، 2004.

249- علوي(محمد) : قضايا الماء في بلاد المغرب الأقصى من خلال كتب النوازل الفقهية ، **الماء في تاريخ المغرب** ، سلسلة ندوات ايام10،11،12ديسمبر1996 ، مطبعة المعارف الجديدة ، الرباط ، 1999.

250- غراب(سعد): موقف الفقهاء المغاربة من المجموعات الريفية من خلال نوازل البرزلي ، **ضمن ملتقى حول تاريخ وحضارة المغرب** ، وهران 26-27-28 نوفمبر 1983، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 1987.

251- غرداوي(نور الدين): قضايا المياه بالمغرب الأوسط في العهد الزياني من خلال نوازل المازوني ، **ضمن الملتقى الدولي حول كتب النوازل الفقهية وقضايا مجتمع المغرب الأوسط** ، قسم التاريخ ، جامعة المسيلة ، 2013م .

252- ـــــــ: مازونة مركز للفقه المالكي في العصر الزياني ، **مجلة دراسات تراثية** ، جامعة الجزائر، العدد01 ، 2007.

253- ـــــــ: النظم الزراعية بالمغرب الأوسط في العصر الزياني من خلال نوازل المازوني ، **مجلة الدراسات التاريخية** ، قسم التاريخ ، جامعة الجزائر2 ، العدد17 ،2014 .

254- ـــــــ: دور الاحباس بالمغرب الاوسط في القرنين 8-9هـ/14-15م من خلال نوازل المازوني، **مجلة أفكار وآفاق** ، الجزائر ، مجلد7، العدد 1، 2019.

255- فتحة(محمد): نازلة وادي مصمودة بفاس مثالا عن النزاعات حول الماء ، **الماء في تاريخ المغرب** ، سلسلة ندوات ايام10،11،12ديسمبر1996 ، مطبعة المعارف الجديدة ، الرباط ، 1999.

256- كرم(ادريس): علاقات الإنتاج بالمغرب من خلال نوازل الفقهاء نموذج الفلاحة ، **مجلة دعوة الحق** ، الرباط ، العدد252 ، 1985.

257- لعرج(عبد العزيز) : فقارات توات- تيميمون بين نظام التغذية وتوزيع المياه ودورها في حركية المجتمع ونشاطاته ، **الماء والتعمير ببلاد المغرب في العهد القديم والوسيط**، الندوة الدولية الثالثة ،كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية ، تونس ، 2007 .

258- مزيان(احمد) : استغلال الماء في الواحات نموذج فجيج ، **الماء في تاريخ المغرب** ، سلسلة ندوات ايام10،11،12ديسمبر1996 ، مطبعة المعارف الجديدة ، الرباط ، 1999.

259- مزين(محمد) : التاريخ المغربي ومشكل المصادر ، نموذج النوازل الفقهية ، **مجلة كلية الاداب والعلوم الإنسانية** ، فاس، المغرب ، العدد2 ، 1985.

260- بن ميرة (عمر): قضايا المياه بالمغرب الوسيط من خلال أدب النوازل ،**كتاب التاريخ وأدب النوازل** ، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية ، مطبعة فظالة ، المحمدية ، المغرب ،1995.

261- الهنتاتي(نجم الدين) : مياه الامطار في المدينة في الغرب الاسلامي الوسيط ، **الماء والتعمير ببلاد المغرب في العهد القديم والوسيط**، الندوة الدولية الثالثة ،كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية ، تونس ، 2007 .

المراجع الأجنبية المعربة:

262- باسيليو(بابون) :**العمارة الاندلسية ، عمارة المياه** ، تر، تح : على ابراهيم منوفي و محمد اسماعيل الحداد ، مكتبة زهراء الشرق ، القاهرة ، 2008 .

263- برنشفيك(روبير): **تاريخ إفريقية في العهد الحفصي** ، ترجمة حمادي الساحلي، دار الغرب الاسلامي ، بيروت ،1988.

264- ديبوا(جون) : **جغرافية جبل نفوسة** ، تر: عبدالله زارو، مؤسسة تاوالت الثقافية ، الولايات المتحدة ،2005.

265- سارتون(جورج): **تاريخ العلم والإنسية الجديدة** ، تر: إسماعيل مظهر ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، 1961.

266- سوفاجي(جون) وكلود(كاهن) : **مصادر دراسة التاريخ الاسلامي** ، تر:عبدالستار حلوجي ، الهيئة العامة لشؤون المطابع الاميرية ، مصر ،1998.

267- شارل(أندري جوليان) : **تاريخ افريقيا الشمالية** ، تع: محمد مزالي ، البشير بن سلامة، الدار التونسية للنشر ،تونس،1969.

268- شريف(عبد الرحمن جاه) : **لغز الماء في الاندلس** ، تر : زينب بنياية ، هيئة أبوظبي للسياحة ، الامارات العربية ،2014.

269- فرنسوا(جون تراون) وآخرون: **المغرب العربي الانسان والمجال**، ترجمة علي تومي وآخرون ، دار الغرب الاسلامي، بيروت ، 1997.

270- لومبار (موريس): **الإسلام في مجده الأول** ، ط.3، ترجمة إسماعيل العربي ، دار الأفاق الجديدة ، المغرب ، 1990.

271- لوتورنو(روجي): **فاس في عصر بني مرين** ، تر: نكولا زياده ، مؤسسة فرنكلين للطباعة والنشر ، لبنان ،1967.

272- نصر(السيد حسين) : **العلوم في الإسلام** ، تر: مختار الجوهري ، تح: محمد السويسي ، دار الجنوب ، تونس ، 1978.

273- الهادي(روجي ادريس) : **الدولة الصنهاجية ، تاريخ افريقية في عهد بني زيري** ، تر : حمادي الساحلي ، دار الغرب الإسلامي ، لبنان ، 1992.

المراجع الاجنبية :

274- Abdallah Laroui : **L'Histoire du Maghreb**,**un essai de synthèse**,Librairie Maspero, Paris, 1970.

275- Abel Witham : **Crises agraires en Europe** (**XIII-XX siècles**), Flammarion , paris ,1973.

276- Atallah Dhina : **les états de l'occident musulman aux** (**XIII**,**XIV et XV siècles**),institutions gouvernementales et administratives , Alger ,ENAL,1984.

277- Berque ,jacques : **En lisant les mazouna**, V32 , in studia islamica ,Paris,1970.

278- ______ : **Les hilaliens repentis ou l'Algérie rurale au XVe siècle**, **d'après un manuscrit jurisprudential** , Annales Economies,sociétés, civilisations,25e année ,1970.

279- ______ : **L'intérieur du Maghreb** (**XV^{e}-XIX^{e} siècle**) ,Editions Gallimard ,Paris, 1978.

280- ______ : **Retoure à Mazouna** , Annales Economies ,societes, Civilisations,27^{e} annee,N1,1972.

281- Brunschvig, Robert : **Deux Récits de Voyages inédits en Afrique Du Nord au xve siécle** , Larose Editeurs , Paris ,1936.

282- ______ : **La berbérie Orientale sous Les Hafsides Des Origines a la fun du XVe siécle** , Librairie D'Amérique et D'Orient , Paris ,1947.

283- Capot-Rey, Robert : **L Afrique Blanche Francaise** ,T2,Le Sahara Français, Presse universitaires de France, Paris,1953.

284- Claude Cahen : **Introduction à l'histoire du monde musulman médiéval**: **VIIe-XVe siècle**, éditions Maisonneuve , paris, 1982.

285- despois, jean : **L Afrique blanche**,T1,l afrique du nord, presses Universitaires de France,paris ,1964.

286- Emil Amar : **Ahmad alwancharisi**,**la pierre de touche des fétwas**: **choix de consultations juridiques des faqihs du Maghreb**, traduites et analysées ,TI, in archives marocaines, V, XII , publication de la mission scientifique du maroc, Ernest Leroux, paris, 1908.

287- Eugéne,Albertini et autres : **Afrique du Nord Française dans l'histoire**, Edition Archat,paris, 1937.

288- Faure, Roger : **Le tafilalet etude d un secteur traditionel d irrigation**,Paris,1969.

289- Hady , Roger Idris : **Contribution à l'histoire de la vie religieuse en ifrquiya ziride**,Mélanges I,Massignon II,Damas,1957.

290- ______: **Quelques jurists ifriqiyens de la fin du Xéme siècle**,Revue Africaine N⁰ 446-449,1956.

291- Kably,Mohamed : **société**, **pouvoir et religion au Maroc a la fin du moyen- âge** ,Maisonneuve et Larose ,paris,1986.

292- Lucie Bolens : **Les méthodes culturales au moyen age d'après les traités d'agrnomie andalous** :**tradition et techniques**,Ed,Médecine et Hygiéne ,Genève,1974.

293- Marcais , Georges : **Mélanges d'histoire et d'archéologie de l'occident musulman** , ,T1,Imprimerie Officielle , Alger , 1957.

294- Pascal Buresi et Mehdi Ghouirgate : **Le Maghreb XIe–XVe siècle**, Armand colin,paris , 2013.

295- Stephane,Gsell,**Histoire Ancienne de lAfrique du Nord** , reprint de la premiere edition publiee a paris, 1979.

296- Vernet robert : **Climats anciens du nord de l'Afrique** , éditions l'harmattan ، paris ،1995.

الفهارس

1 - فهرس الأماكن

2 - فهرس الأعلام والقبائل

3 - فهرس الموضوعات

فهرس الأماكن

حرف السين

حرف الشين

حرف الطاء

حرف الصاد

حرف العين

حرف الغين

حرف الفاء

حرف النون

حرف الهاء

حرف الواو

فهرس الأعلام والقبائل

حرف الغين

حرف الفاء

حرف القاف

حرف الكاف

حرف اللام

حرف الميم

حرف النون

حرف الهاء

حرف الواو

حرف الياء

فهرس الموضوعات